

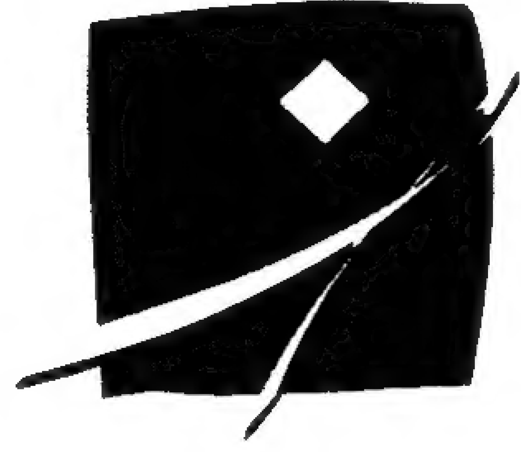
جامعة تونس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

وسام الحيزم

تأويل اللّفظ والحمل على المعنى

2009

جامعة تونس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية



تأويل اللّفظ والحمل على المعنى

وئام الحيزم

هذا العمل في الأصل أطروحة دكتورا أعددناها بإشراف الأستاذ محمّد صلاح الدّين الشّريف. وقد نوقشت بكليّة الآداب والفنون والإنسانيّات منّوبة، يوم الإثنين 06 جوان 2005. وتكوّنت اللّجنة من الأساتذة: السيّد إبراهيم بن مراد رئيسا، ومن الأعضاء السّادة: محمد صلاح الدّين الشريف، ورفيق بن حمّودة، والمنصف عاشور، والشاذلي الهيشري.

أسندت لصاحبتها شهادة الدّكتورا في اللّغة العربيّة بملاحظة مشرّف جدّا.

فلهم ولكلّ من حرص على إخراج هذا العمل وافر الشكر والتقدير.

الفهرس التّفصيليّ

إهـــداء

إلى والدي الأستاذ صالح الحيزم.

إلى والدتي.

شكـــــر

هذا البحث حمل مسيرة بدأنا خطواتها الأولى في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة حيث أخذنا علم اللّغة واللّسانيّات عن أساتذتنا الأفاضل: رفيق بن حمّودة والهادي الجطلاوي وعزّ الدّين مجدوب. فلهم جزيل الشّكر لما أفدنا من عملهم الغزير وتوجيهاتهم القيّمة. ثم جاءت مرحلة تسجيل موضوع هذه الأطروحة لنيل شهادة الدّكتورا بكليّة الآداب بمنّوبة بإشراف الأستاذ محمّد صلاح الدّين الشّريف. فانضممنا إلى حلقات البحث لفريق اللّغة الّذي كان يؤطّره. ففتحت أمامنا الآفاق ونهلنا من تلك الحلقات الدّوريّة ما نهلنا علما ومنهجا.

كما حضرنا اللّقاءات اللّسانيّة الّتي تعقدها بانتظام الكليّة نفسها. فازدادت الآفاق أمامنا اتّساعا والمسائل اللّسانيّة تنوّعا وعمقا.

فلأهل الإشراف على هذه الحلقات وهذه اللّقاءات أصدق عبارات التّقدير لما وفّره لنا من زاد معرفيّ مواكب لأحدث ما يكون في مجال البحوث اللّغويّة.

أشرف على إعداد هذه الأطروحة الأستاذ محمّد صلاح الدّين الشّريف فأنار أمامنا السّبل وهدانا إلى أقومها. فله أسمى عبارات الشّكر والتّقدير.

وكذلك الشّكر كلّ الشّكر للأستاذ الطيّب العشّاش لما قدّمه لنا دوما من نصح وتشجيع.

«وليس الحمل على المعنى وتنزيل الشّيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم»

(الجرجاني. دلائل: 228)

قال الخليل «لا يصل أحد من علم النّحو إلى ما يحتاج إليه حتّى يتعلّم ما لا يحتاج إليه»

(الجاحظ. الحيوان: 37-38).

قال الأندلسي «وما من علم إلاّ وقد شذّت منه جزئيّات مشكلة فتردّ إلى القواعد الكليّة والضّوابط الجمليّة»

(السّيوطي. الأشباه والنّظائر: 1/ 362).

«la science même dure, même rigide, comme la physique, redonne aux systèmes des éclairs imprévisibles de «liberté». Et ces transgressions permettent aux systèmes de fonctionner.»

(J. Audouze...1996. p.199)

مقدمة البحث

عندما كنّا نبحث في «المسائل اللّسانيّة في مجالس ثعلب» (الحيزم.1997) وقفنا على بعض المفاهيم اللّغويّة غير المشبعة درسا، ولعلّ أكثرها لفتا للنّظر في هذا السّياق مفهوم الحمل على المعنى. وبعد فراغنا من البحث المذكور ظلّ هذا المفهوم عالقا بالذّهن لأنّنا لم نجد في الكتاب الّذي اشتغلنا عليه من المادّة المتّصلة بهذه الظّاهرة اللّغويّة ما يشفي الغليل. بل قد أثار فينا العمل الّذي أنجزناه من الأسئلة حول هذه الظّاهرة أكثر ممّا مدّنا به من الأجوبة. وكانت النّفس في حيرة أكثر ممّا كان القلب في طمأنينة. وقلنا لعلّ ذلك يعزى إلى خصوصيّة الكتاب الّذي اعتمدناه في دراستنا وأحاديّته. فأقبلنا على غيره من أمّهات كتب اللّغة العربيّة نقرأها قراءة راصدة لمفهوم الحمل متتبّعة آثاره الظّاهرة والضّمنيّة. وقصدنا إلى توسيع المدوّنة المعتمدة في عملنا قصدا عسى أن نظفر بضالّتنا.

انطلقنا من الكتاب لسيبويه وانتهينا عند مغني اللّبيب لابن هشام. فكانت رحلة طويلة نسبيّا قادتنا من القرن الثّاني ووقفت بنا في حدود النّصف الثّاني من القرن الثّامن للهجرة. وبين البداية والنّهاية توقّفنا عند محطّات كانت تباعا مع المبرّد وكتابه المقتضب وابن السّراج وكتابه الأصول وابن جنّي وكتابه الخصائص والجرجاني وكتابه دلائل الإعجاز وابن يعيش وكتابه شرح المفصّل والأستراباذي وكتابه شرح الكافية.

هذه المدوّنة الممتدّة في الزّمان، تتكوّن من مؤلّفات ذات خصوصيّات متنوّعة. فمنها ما ينتمي إلى الكتب النّحويّة المتون مثل الكتاب والمقتضب... ومنها ما ينتمي إلى كتب الشّروح مثل شرح الكافية وشرح المفصّل ومنها ما يتّصل بكتب الأصول مثل الخصائص...

وقد عمدنا إلى أن تتوفّر هاتان الصّفتان (الامتداد الزّمنيّ والتّنوّع الخصوصيّ) في المدوّنة الّتي حدّدناها حتّى يتيسّر لنا أمران :

أوّلا: تقدير مدى حضور هذه الظّاهرة اللّغويّة فيها.

ثانيا: محاولة تبرير ذلك وعرض الإشكاليّة الّتي يثيرها.

ساعين ما استطعنا إلى عدم إهمال أيّ رأي من الآراء في خصوص هذا المفهوم. ولا يخفى ما واجهنا من صعوبات في عملنا من جرّاء هذه النّزعة إلى الشّمول.

لاحظنا أثناء نظرنا في المصادر المذكورة أنّ مفهوم الحمل على المعنى لم يغب عن واحد منها. فبمَ يفسّر هذا الحضور؟ ألكون هذا المفهوم ينتمي إلى باب العلل ونحن نعلم ما للعملَ التّعليليّ من أهمّية في المسائل «التّأصيليّة» (المهيري. 1993)، أ ليس محتملا أن يكون مفهوم الحمل على المعنى من المبادئ المعتمدة في التّنظير النّحويّ؟

نفترض ذلك. وإذا صحّ افتراضنا أضحى هذا المفهوم باعتباره مبدأً تفسيريّا ذا أهمّية كبرى. ومن ثمّة فهو جدير بالدّراسة.

رغم ذلك لاحظنا نقصا كبيرا في الدّراسات المتعلّقة به. فلم نجد من اهتمّ به لذاته مع استيفاء جوانبه. وهذه الدّراسات إن وجدت فإنّها تتناول الظّاهرة بصورة عرضيّة في إطار تناول مسألة أصول النّحو العربيّ (أبو المكارم. 1973) أو حسب تصوّر لا نشارك فيه أصحابها (البجّة.1998). فقد اكتفى بعرض مظاهر الحمل على المعنى ضمن «ظاهرة قياس الحمل» دون أن نتبيّن استناده إلى خلفيّة نظريّة تؤطّر عمله.

كلّ ذلك حدا بنا إلى طرق هذا الموضوع حسب تصوّرنا الخاصّ له. وقد رمينا بدراسته إلى تحقيق الأغراض التّالية:

أوّلا: ضبط مفهوم الحمل على المعنى .

ثانيا: تبيّن ثراء مفهوم الحمل على المعنى وانتشاره في المستويات اللّغويّة الدّالة. وهذا ما دعانا إلى تتبّع الصّور المتنوّعة الّتي يتحقّق بها في الأنظمة الفرعيّة الدّالة: النّظام المعجميّ والنّظام الصّرفيّ والنّظام الإعرابيّ، محاولين الظّفر بما تشترك فيه هذه المستويات اللّغويّة الدّالة فيما يخصّ الحمل على المعنى، ساعين إلى رصد ما يوجد بين هذه الأنظمة من استرسال.

ثالثا: تناول الحمل على المعنى بين الاستعمال والتّنظير أي كيف يأتيه المتكلّم، والمتكلّم مفهوم محوريّ في عملنا، على السّليقة والطّبع ويوظّفه النّحويّ المنظّر. مستندين إلى الرّأي القائل بأنّه لا مبرّر للمبالغة في الفصل بين

الاستعمال والتّنظير وبين اللّغة والكلام (الشّريف. 1988). إذ الحمل على المعنى في تقديرنا هو من تأويل المتكلّم للكون من جهة وهو من المفاهيم الّتي يعتمدها النّحويّ في بناء النّظريّة النّحويّة العربيّة من جهة ثانية.

والملاحظ أنّ هذه الأغراض متكاملة، يفضي بعضها إلى بعض.

لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقّق ما لم ننطلق من فرضيّة كون علاقة اللّفظ بالمعنى علاقة «وسم» تدعو ضرورة إلى اعتماد التّأويل وكون المعنى من الأسس الّتي يقوم عليها النّحو العربيّ. كان ذلك ممّا دعانا إلى تنزيل عملنا ضمن النّظريّة النّحويّة العربيّة بالأساس مع الاستئناس بما تقدّمه لنا الدّراسة اللّسانيّة المهتمّة بالمعنى في نطاق اهتمامنا.

لذا رأينا أن نقسّم عملنا إلى قسمين متكاملين :

القسم الأوّل : خصّصناه للمفاهيم المنهجيّة والنّظريّة الأساسيّة وهي تمثّل أدوات معرفيّة من شأنها أن تساعدنا على فهم الحمل على المعنى. ذلك أنّه لا يعقل ألاّ يستند عملنا إلى خلفيّات أو مبادئ نظريّة [1].

القسم الثّاني : أقمناه على ما وصلنا إليه في القسم الأوّل. وفيه منوال وصفيّ لآليّات اشتغال الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ والمستوى الصّرفيّ والمستوى الإعرابيّ.

نروم من هذه الأهداف وفرضيّة العمل هذه الوصول إلى أمر هامّ وهو أنّ ظاهرة الحمل على المعنى باعتبارها علّة من العلل "ليست دائما مجرّد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيرا ملتويا لما يبدو مستعصيا عن التّفسير بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيريّ غايته الكشف عن نظام العربيّة من الوجهة النّحويّة" (المهيري. 1983 :177).

ننبّه أنّ هذا العمل لم ينشأ من فراغ وإنّما هو يندرج في صميم اهتمامات فريق البحث الّذي شاركنا فيه، وما قدّمته الجامعة التّونسيّة من دراسات كان فيها المعنى مدار الاهتمام باعتباره من الأسس الّتي يقوم عليها النّحو العربيّ.

1- « Aucun homme de science ne peut aborder un territoire de recherche sans une hypothèse de travail, une supposition tacite, qui a bien le caractère d'une croyance». (Audouze. 1996 p.51)

القسم الأوّل

المفاهيم المنهجيّة والنّظريّة الأساسيّة

الباب الأوّل: مفاهيم أوّليّة

مدخل

من حقّ القارئ أن يتساءل عن صياغة هذا الموضوع: تأويل اللّفظ والحمل على المعنى. ومن واجبنا أن نبرّر هذه الصّياغة. إنّ غايتنا الأصليّة هي دراسة الحمل على المعنى ولكن دون ذلك لا بدّ من التّعرّض لمجموعة من المصطلحات تمثّل شبكة من المفاهيم المنهجيّة والأساسيّة يتعيّن علينا ضبطها وتحديدها لرسم مسار بحثنا.

ويمكن أن يتجسّم ذلك بطرح تساؤلات. من ذلك التّساؤل عن الحمل أوّلا والمعنى ثانيا. وسؤالنا الثّاني يقتضي ضرورة النّظر في اللّفظ من جهة وفي العلاقة القائمة بينهما من جهة ثانية. وإذا ما افترضنا أنّ العلاقة بينهما ليست علاقة تماثل بل هي علاقة وسم كان لا مناص من تأويل اللّفظ للوصول إلى المعنى. ولذلك كانت صياغة الموضوع على هذه الشّاكلة.

لنذكّر أنّ دراستنا لهذا الموضوع إنّما هي في صميم الدّراسة النّحويّة. فمن الطّبيعيّ أن ننزّل موضوع الحمل في إطاره. وهذا يدعونا إلى النّظر في مفهوم النّحو في مرحلة أولى ثمّ التّطرّق إلى المستعمل والنّحويّ بالاستناد إلى مفهوم النّحو باعتبارهما طرفين أساسيّين في الحمل على المعنى. ولا يكون عملنا كاملا إلاّ إذا ما ربطنا هذا بطبيعة اللّغة.

الفصل الأوّل: في النّحو العربيّ

ينصبّ اهتمامنا بالأساس على النّحو العربيّ باعتبار أنّ مدوّنتنا تقوم على شواهد من كلام العرب وما قاسه النّحاة من أمثلة، مع الاستفادة من اللّسانيّات مما تثيره من مشاغل ومفاهيم.

1ـ مفهوم النّحو

إذا عدنا إلى "الكتاب" لسيبويه (ت. 180 هـ) وجدناه مشتملا على مسائل لغويّة مختلفة إعرابيّة ومعجميّة وصرفيّة وصوتيّة. وهو ما يجعلنا نرجّح أنّ سيبويه بجعله النّحو شاملا للمستويات اللّغويّة المختلفة قد اتّبع سنن من تقدّمه من النّحاة كالخليل في شمول النّحو لهذه المستويات اللّغويّة.

ولم يخرج ابن جنّي (ت. 392 هـ) عن هذا المحتوى الشّموليّ للنّحو في باب القول على النّحو. فالنّحو «هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 35).

ونلاحظ أنّ ابن جنّي قد ربط النّحو بالقصد من تعلّمه، وذهب إلى أنّ النّحو يقوم على الإعراب أوّلا ثمّ غيره من المستويات اللّغويّة وقد مثّل لها بعمليّات تصريفيّة كالتّثنية والتّحقير...

وإذا نظرنا في مؤلّف نحويّ متأخّر كشرح الكافية للأستراباذي (ت. 686 هـ) وجدناه قد ركّز القول في النّحو على الإعراب فقد ذهب إلى "أنّ المقصود الأهمّ من علم النّحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتّركيب" (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 30)، آخذا بعين الاعتبار أنّ التّصريف جزء من علم النّحو «واعلم أنّ التّصريف جزء من أجزاء النّحو بلا خلاف من أهل الصّناعة» (الأستراباذي. شرح الشّافية: 1/ 6).

نرى من خلال قولي الأستراباذي أنّه لم يخرج عمّن تقدّمه فيما يخصّ المقصود بالنّحو. وكذا كان شأن السّكاكي (ت. 626 هـ) ، وهو من المتأخّرين، فقد قصر

النّحو على الإعراب والتّركيب "اعلم أنّ علم النّحو هو أن تنحو معرفة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنيّة عليها" (السّكاكي. مفتاح العلوم: 75).

فالمقصود بالنّحو أحد أمرين: إمّا شموله للمستويات اللّغويّة المختلفة المذكورة سابقا ويكون كلّ من الإعراب والتّصريف في هذه الحالة قسما من أقسام النّحو، وإمّا اقتصاره على الإعراب وفي هذه الحالة يكون التّصريف قسيما للإعراب.

وبما أنّنا ندرس هذه المستويات في علاقتها بالمعني، فإنّنا نقصر اهتمامنا بالحمل على المعنى على المستوى المعجميّ والمستوى الصّرفيّ والمستوى الإعرابيّ مستثنين المستوى الصّوتيّ لخلوّ الوحدات الصوتيّة في ذاتها من المعنى ومتدرّجين من المفرد إلى المركّب.

نكتفي بهذا القدر من الإشارات فيما يتعلّق بالمستويات اللّغويّة وسيأتي مزيد توضيح لمفاهيمها في الجزء المخصصّ لكلّ مستوى.

2 ـ النّحو بين المستعمِل والنّحويّ

إذا ما رجعنا إلى قول ابن جنّي المذكور آنفا، وجدناه اعتمد المعنى اللّغويّ [2] للنّحو "وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك: قصدت قصدا ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم" (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 35). وعلى هذا فإنّ النّحو يعني أمرا آخر هو جري المستعمِل على كلام العرب في المستويات اللّغويّة المذكورة إبانة عن قصده.

يقدّم ابن جنّي إضافتين هامّتين :

الإضافة الأولى: هي «ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة» (م.ن). فالمستعمِل مستعملان: المتكلّم الطّبيعيّ للغته الأمّ أي النّحو باعتباره طبعا وسليقة، والمتعلّم لغة ثانيةَ غير اللّغة الأمّ.

من هذين المتكلّمين يهمّنا في نطاق موضوع الحمل على المعنى المتكلّم الطبيعيّ

---

2 ـ يذكر قريرة معاني النّحو في اللّغة الّتي جمع أغلبها الفاكهي وهو بمعنى القصد والبيان والجانب والمقدار والمثل والنوع والبعض والقريب والقسم . ويرى قريرة أنّ «العلاقة بين معنى القصد الذي في النّحو والمعنى الاصطلاحيّ تبدو غامضة مهما حاول النحاة إيجاد صلة بين الدّلالتين» (قريرة: 2003 : 691).

في درجة أولى. ذلك أنّ الحمل عند هذا المتكلّم كأنّما هو أمر يأتيه سليقة. وصورة ذلك نجدها تتردّد في كتب النّحو وهو مثال الأعرابيّ والصّحيفة "منه ما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة. أ فتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدبّروا وقاسوا وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابيّا جافيا غُفْلا يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربيّ ذلك، ووقفهم على سمته وأمّه» (م.ن: 1/ 250).

كما نذكر أيضا اعتبارهم الحمل على المعنى «من سنن العرب» من نحو ذكر الواحد والمراد الجميع، واستعمال لفظ الجميع والمراد واحد واثنان، ووصف الجميع بصفة الواحد... (ابن فارس. الصّاحبي:216 و217).

إنّ هذه الاستعمالات وإن بدت خارجة عن أصول الكلام عند العرب إلاّ أنّها في الحقيقة تتنزّل ضمنها وليست ظاهرة شاذّة منعزلة «وليس الحمل على المعنى وتنزيل الشّيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم» (الجرجاني. دلائل: 228). أي الحمل على المعنى يرجع إلى استعمال اللّغة وإلى بعض العدول الّذي يقوم به المتكلّم لسبب أو لآخر، ويرجع إلى استراتيجيّة الكلام أي إنّه يقع في مستوى الكلام (مثال الصّحيفة والكتاب).

هذا شأن الحمل على المعنى فيما يخصّ المستعمل العاديّ للّغة. إلاّ أنّ الأمر لا يقف عند هذا المستوى بل إنّنا نجد الباحث عن الجانب الإبداعيّ يعتمد الحمل على المعنى أيضا. والأمثلة على ذلك كثيرة نظما ونثرا نقتصر على بعضها وهو ما كان بين الفرزدق وعبد الله بن إسحاق الحضرميّ حين قال الفرزدق «... (الطّويل)

وعضُّ زمان يا ابن مروانَ لم يَدَعْ   من المال إلاّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

فجاءه عبد الله مسائلا: علام رفعت مُجَلَّفُ ؟ فأجاب الفرزدق في عزّة وأنفة: على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا» (أنيس. 1985 : 10).

هكذا يتبيّن أنّ الحمل على المعنى مستويات من حيث مستعمله ومن حيث مستويات اللّغة. ففي القصّة الأولى حمل على المعنى في المستويين المعجميّ والصّرفيّ. وفي القصّة الثّانية حمل على المعنى في المستوى الإعرابيّ أتاه شاعر.

كلّ هذا أثارته إضافة ابن جنّي الأولى. وقد ذكرنا له إضافتين. أمّا الإضافة الثّانية

فهي «العلم». وضمنه يتنزّل النّحاة ابتداء من سيبويه إلى غيره من النّحاة المتأخّرين. ولم يخل مؤلّف من المؤلّفات الّتي اطّلعنا عليها من استعمال الحمل على المعنى.

كما يتبيّن أنّ الحمل على المعنى يشمل مستويات اللّغة المختلفة يأتيه المستعمِل والنّحويّ. هذا بصفة عامّة الحمل على المعنى في شموله لمستويات اللّغة معجميّة وصرفيّة وإعرابيّة. من ثمّة يتأكّد أنّ الحمل على المعنى ليس ظاهرة مفردة شاذّة بل جوهريّة وشاملة ممّا يدعونا إلى دراستها. ولكن هل يختلف الحمل على المعنى في كلّ منها ؟

إنّ ما قلناه في شأن المستعمِل والنّحويّ قول عامّ تأطيريّ ولا بدّ بعد ذلك من التّفصيل والنّظر في علاقة المستعمِل بالحمل على المعنى ثمّ علاقة النّحويّ به.

الفصل الثّاني :
الحمل على المعنى والمستعمِل

مقدّمـــة

المستعمِل هو مصدر اللّغة الحقيقيّ ونقصد به المتكلِّم والمخاطَب وهما يسبقان النّحويّ. ذلك ما يستفاد من تعريف ابن السّراج للنّحو فقال «هو علم استخرجه المتقدّمون من استقراء كلام العرب حتّى وقفوا على الغرض الّذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع والمفعول نصب وأنّ الفعل ممّا عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباع» (ابن السّراج. الأصول: 1/ 35).

ما يهمّنا في قول ابن السّراج هو المقابلة بين المتقدّمين ويعني بهم النّحاة والمبتدئين ويعني بهم مستعملي اللّغة العربيّة.

يشترك كلّ من المتكلِّم والمخاطَب في ملَكة اللّغة فـ«العرب نطقت على سجيّتها وطباعها» (الزّجاجي. الإيضاح: 66). والمقصود بهذه الملكة مجموعة القواعد المشتركة الموجودة في أذهان المتكلّمين المنتمين إلى نفس المجموعة اللّغويّة. وقد وضع ابن جنّي الطّبع في المقام الأوّل مقدّما إيّاه على العلل والقياس «ألا ترى أنّ عوارض ما يوجد في هذه اللّغة شيء سبق وقت الشّرع وفزع في التّحاكم فيه إلى بديهة الطّبع، فجميع علل النّحو إذا مواطئة للطّباع» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 52).

المقصود بالطّبع أو فرضيّة الطّبع العربيّ هو «أنّ هذه اللّغة في لفظها ومعناها مواطئة لطباع أهلها. ولعلّها القاضية -كما أشرنا إلى ذلك- بالكلام السّليم من غير السّليم عندهم. فهو إن جرى على نحو ما في نفوسهم من حسّ وسليقة فذاك وإلاّ فهو مردود لافتقاره إلى قبول الطّبع له» (الكشو. 1997 :37). وتكمن أهمّيّة فرضيّة الطّبع العربيّ في كونها «... الحاضرة في النّحو بكلّ ثقلها لأنّها الّتي تقضي بمعرفة ما يتكلّم به وما لا يتكلّم به أكثر ممّا يفعله القياس» (م. ن).

وقد لفتنا الانتباه إلى أهمّيّة الطّبع لإبراز أهمّيّة الحمل على المعنى باعتباره أمرا طبيعيّا يأتيه المستعمِل. فكأنّ الحمل على المعنى من هذه الجهة مقوّم من مقوّمات الملكة اللّغويّة.

ولكن هل يختلف مسلكُ كلّ من المتكلّم والمخاطَب اللّغويُّ وتبعا لذلك علاقة كلّ منهما بالحمل على المعنى ؟

1 ـ المتكلِّم

تقوم اللّغة أساسا على المنطوق فهي «أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم» (ابن جنيّ. الخصائص: 1/ 34)، و«السّمع أبو الملكات اللّسانيّة» على حدّ عبارة ابن خلدون (ابن خلدون. المقدّمة: 1056) والأخذ سماعا هو السّبيل الأوّل لتعلّم اللّغة عند المستعمِل تدعمه في ذلك الملَكَة.

إلاّ أنّ ما ينبغي ملاحظته في هذا الصّدد أنّه لا يمكن للمستعمِل أن يطّلع على كلّ الاستعمالات اللّغويّة عند مجموعة لغويّة مّا، وهو قادر مع ذلك على فهم ما لم يسمعه من قبل كما هو قادر أيضا على إنجاز تراكيب صحيحة لم يسمعها من قبل. وهو ما يعني وجود أمر آخر غير السّماع هو القياس. وقد تناول هذا ابن جنّي في باب أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب «... وقد نصّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت «قامَ زيدٌ» أجزت «ظَرف بشر، وكرُم خالدٌ...» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 358).

على هذا يكون القياس الخاصّ بالمستعمِل أو الاستبطان سبيلَ المتكلّم الثّانية عند إنجازه الكلام تعبيرا منه بلفظ لإحداث تواصل بينه وبين المخاطَب. هذا ما أبانته الدّراسة اللّسانيّة أيضا. فبما أنّ المتكلّم يكتسب لغته الأمّ حدْسا أي بسرعة ودون مجهود وبصورة لا واعية بخلاف تعلّم جداول الضّرب وعلوم الطّبيعة على سبيل المثال (Pollock. 1998 : 13) فقد أطلقت اللسانيّات على ما يأتيه المتكلّم حدْسا، النّحو المستبطن la grammaire intériorisée «لكلّ متكلّم نحو مستبطن للغته لا يعيه غير أنّه يمكّنه من إنتاج أقوال وتأويلها وهو بهذا النّحو يحكم حدسا بصواب قول أو فساد تركيب» [4] (Riegel. 1996 :12).

يبدو أنّ الحدس يشمل اكتساب اللّغة كما يشمل إنتاج الأقوال والقياس أو الحمل

4– « Tout locuteur dispose d'une grammaire intériorisée de sa langue, dont il n'a pas conscience, mais qui lui permet de produire et d'interpréter des énoncés et par rapport à laquelle il juge intuitivement si un énoncé est bien ou mal formé».

الّذي يأتيه المتكلّم. وبيان ذلك أنّ المتكلّم يقيس أو يحمل لفظا على لفظ أو مركّبا على لفظ أو وظيفة على وظيفة... فتتمّ العمليّة في المستوى المتحقّق من الظّاهرة اللّغويّة. ذلك أنّ المتكلّم يختار وحداته اللّغويّة للإبانة عن المعاني وقد يتردّد في اختياره تردّد ما يوجد من تشعّب في مظاهر الحياة والوسائل الّتي تمنحها إيّانا اللّغة للتّعبير.

فإن حصل لبس أو إبهام فهو لبس بالنّسبة إلى المخاطَب لا المتكلّم ،إذا لم يكن اللّبس مقصودا، ذلك أنّ استراتيجيّة المتكلّم هي غير استراتيجيّة المخاطب، وأنّ ما يكون واضحا عند المتكلّم قد لا يكون كذلك عند المخاطَب.

المهمّ أنّ الحمل في صميم العملية اللّغويّة بالنّسبة إلى المتكلّم اكتسابا وإنجازا. ويبدو أنّ الحمل، ومنه الحمل على المعنى، سلوك كلّي في استعمال الألسنة على اختلافها مثلا المطابقة المعنويّة[5] la syllepse[6].

لكنّ المهمّ في خاتمة هذه الفقرة المتعلّقة بالمتكلّم هو تأكيد البعد الذّاتي في الحمل على المعنى ممّا جعل أحد الدّارسين يقدّر أنّ «الحمل على المعنى لا سند له إلاّ إرادة المتكلّم» (أبو المكارم. 1973 : 352).

2 ـ المخـاطَـب

من بين المبادئ الضّمنيّة المتعلّقة باللّغة والّتي يحتكم إليها كلّ من المتكلّم والمخاطَب هو أنّ المنطلق في اللّغة والمبدأ الأساسيّ المسيّر لها هو أنّها تقوم على الصّدق المطلق لأنّ المتكلّم لا يقول إلاّ الصّدق المطلق. والصّدق هنا هو غير الصّدق المتعلّق بمطابقة الواقع faux / vrai وغير الصّدق الأخلاقيّ. ذلك أنّ «الغرض من الكلام إفادة المخاطَب» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 203). فالمتكلّم يأخذ المخاطَب بعين الاعتبار في كلامه (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 228، 425 و2/ 377 و3/ 243). وفي المقابل على المخاطَب أن يأخذ صدق المتكلّم بعين الاعتبار في تأويله. فإذا كان المتكلّم ينطلق من المعنى فإنّ المخاطَب ينطلق من اللّفظ الّذي ينشئه المتكلّم بل هو مجبر على

---

5 ـ المسدّي. 1984

6 ـ «La syllepse (lat. syllepsis, grec–, action de prendre ensemble) consiste à régler l'accord d'un mot non avec le mot auquel il se rapporte selon les règles grammaticales, mais avec un terme qu'on a dans l'idée [accord avec le sens ou accord logique (construction ad sensum)]. On distingue la syllepse du genre, la syllepse du nombre et la syllepse de la personne... (Grevisse. 1980 :527, 955)

الانطلاق من اللّفظ لأنّ اللّفظ هو المدخل الماديّ الوحيد للمعنى «اللّفظ 1 هو الحقيقة الموضوعيّة الأولى إن لم تكن الوحيدة» (الشّريف. 2002 : 39).

يحدث المتكلّم معنى اعتمادا على اللّفظ حسب قصده والمخاطَب يؤوّل. فالتّأويل عمليّة يأتيها المخاطَب. وعلى هذا فإنّ المتكلّم يحمل على المعنى عند إنجازه الكلام أمّا المخاطَب فهو يؤوّل اللّفظ. والتّأويل يتطلّب عديد المعطيات نعود إليها في موضعها.

خلاصة النّظر في المستعمل متكلّما ومخاطبا أنّ المتكلّم ينجز الكلام والألفاظ. وهو في إنجازه للكلام يحمل لفظًا على لفظ أو مركّبا على مركّب منطلقا من المعاني القائمة في ذهنه. أمّا مسلك المخاطَب فهو مسلك مقابل ينطلق من اللّفظ للوصول إلى المعنى وهو بذلك يؤوّل اللّفظ. نستعمل اللّفظ والمعنى والتّأويل في معانيها العامّة الشّائعة للعودة إليها فيما بعد لمزيد التّوضيح والبيان.

المتكلّم يحمل على المعنى، أمّا المخاطَب فيؤوّل. ويبقى حديثنا عن الحمل على المعنى وتأويل اللفظ منقوصا ما لم نتعرّض للنّحويّ.

الفصل الثّالث :
الحمل على المعنى والنّحويّ

مقدّمــة

سعينا فيما تقدّم إلى تنزيل الحمل على المعنى ضمن أرضيّة تأخذ بعين الاعتبار مفهوم النّحو والمستعمِل متكلّما ومخاطبا. ويبقى جانب آخر ينبغي ألاّ نغفل عنه ويتعلّق بالنّحويّ. ذلك أنّ الحمل على المعنى يدخل في القواعد النّحويّة الّتي يضعها النّحويّ لوصف نظام اللّغة من نحو المثال: لاَ شيءَ قبيحٌ في الدّار؛ فيه حمل على المعنى وهو اعتبار لا شيء في محلّ رفع لأنّ قبيحٌ صفة لـ لاَ شيءَ.

إنّ استعمال النّحويّ للحمل على المعنى من المسلّمات الّتي بيّناها منذ بداية عملنا. إلاّ أنّ الأمر يدعو الآن إلى مزيد تدقيق فيما يخصّ النّحو ذاته من حيث هو علم أو صناعة لتبيّن موضع الحمل على المعنى في كليهما.

1 ـ النّحو علم وصناعة

استعمل النّحو عند النّحاة باعتباره علما أو صناعة علميّة (ضمن السّيوطي. الاقتراح:23). ونرى أنّ بين المصطلحين فرقا يتمثّل في أنّ العلم يكون حاصلا مستقرّا، ثابتا، في حين أنّ المقصود بالصّناعة العلميّة هو الدّراسة العلميّة منهجا وموضوعا. وبطبيعة الحال تختلف الفرضيّات والمنطلقات بحسب زوايا النّظر في الصّناعة العلميّة. فلا وجود لحقيقة مطلقة في تاريخ العلم.

ومهما اختلفت تصوّرات النّحاة، فإنّ هذه الصّناعة الّتي يأتيها النّحاة تكون لاحقة بكلام العرب «ولمّا كان النّحاة بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين، جاز لهم أن يروا فيه نحو ما رأوا، ويحذوا على أمثلتهم الّتي حذوا» (السّيوطي. الاقتراح:77).

خير مثال على تشريع اختلاف وجهات النّظر في الصّناعة النّحويّة تشبيه الخليل النّحويّ برجل حكيم واللّغة بدار محكمة البناء مَثَل "رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء" (الزّجاجي. الإيضاح: 66). وهو ما يعني أنّ عمل النّحويّ يتمّ بعد

حصول اللّغة أي إنّ علم النّحو يكون بعد النّحو. ويضيف الخليل "فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة الّتي ذكرها هذا الّذي دخل الدّار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلاّ أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرّجل محتمل أن يكون علّة لذلك. فإن سنح لغيري علّة لِمّا علّلته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها" (ضمن الزّجاجي. الإيضاح: 65-66).

ميّز الخليل بين أمرين أساسيّين :

أوّلا: النّظام اللّغويّ في ذاته. وثانيا: ما يتصوّر عن هذا النّظام اللّغويّ. وهذا ما يفرّق بين النّحويّين في كشفهم عن نظام اللّغة العربيّة فعمل النّحويّ ينقسم إلى قسمين: قسم أوّل وهو جانب وصفيّ بتقديم القواعد والقوانين. وقسم ثان هو جانب تفسيريّ تعليليّ. ويهمّنا هذا الجانب التعليليّ إذ فيه يندرج الحمل على المعنى باعتباره علّة من العلل.

ذلك أنّ الاتّفاق حاصل على وجود نظام يكتنف اللّغة أمّا الكشف عن هذا النّظام وبيان ماهيته فيختلف باختلاف تصوّر كلّ نحويّ، لذلك كانت تعليلات النّحاة مختلفة باختلاف التّصوّرات إذ كلّ نحويّ يبحث عن التّصوّر "الأليق" على حدّ عبارة الخليل. ومن أوضح الأدلّة على الفرق بين النّظام اللّغويّ في ذاته وما يتصوّر عنه أنّ التّفسير والتّعليل يختلفان من نحويّ إلى آخر واللّغة مع ذلك تشتغل والتّواصل قائم بين المستعملين. فإن كان ثمّة من قصور فهو قصور في التّصوّر لا في الشّيء في حدّ ذاته.

لا تقتصر هذه الفكرة على المبحث اللّغويّ فحسب بل نراها أيضا في بقيّة العلوم. فالنّظريّات العلميّة تسعى إلى الكشف عن النّظام، وما اختلاف هذه النّظريات وتتابعها إلاّ بسبب عجز هذه المقاربة أو تلك لا بسبب وجود عجز في النّظام في ذاته (الخولي. 2000).

إنّ ما يميّز اللّغة هو أنّها الموضوع والمنهج في الوقت نفسه أي إنّها الموصوفة والواصفة. ونذلك فإنّ صناعة النّحويّ هي صناعة انعكاسيّة activité réflexive (Riegel. 1996:1)

هذه الصّناعة الّتي يأتيها النّحاة لاحقة بكلام العرب. والمقصود بكلام العرب السّماع أي ما استعملته العرب في مخاطباتها إذ أنّ "العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها" (الزّجاجي. الإيضاح: 66). ولا يخفى أنّ السّماع أو كلام العرب يقوم بالأساس على الاستقراء المؤدّي إلى استنباط القوانين ونذكر مثالا للاستقراء رحلة الكسائيّ للبادية للأخذ من أفواه العرب. فكان الاستقراء مظهرا من مظاهر الاستدلال الّتي اعتمدها النّحاة بالرّجوع إلى استعمالات العرب استنادا إلى الملاحظة والوصف ذلك أنّ قواعد الكلام وقوانين الاستعمال تقدّم انطلاقا من السّماع. فبعد الاستقراء يكون الاستنباط باستخراج القوانين انطلاقا من ملاحظة الشّواهد. فالمقاييس تقع من تتبّع المسموع لأنّ السّماع الأوّل و المقاييس الثّانية.

ينبغي لنا التّطرّق إلى الاستقراء، فالسّؤال القائم إلى أيّ مدى يمكن للنّحويّ الاستفادة من الاستقراء.

2 ـ الاستـقــراء

إذا كان الاستقراء يقتضي تتبّع الأشياء وطلبها لمعرفتها فإلى أيّ حدّ يكون هذا الاستقراء موضوعيّا وبريئا؟وقد ثبت أنّ الاستقراء في العلوم الصّحيحة كالفيزياء غير كاف فنحن مثلا لا نرى إلاّ ما يمكننا رؤيته أو ما نريد رؤيته. أ فلا يكون هذا التتبّع للأشياء في الظّواهر الإنسانيّة كالظّواهر اللّغويّة على وجه الخصوص محتاجا إلى أن يكون مسبوقا بتصوّرات تكيّف ملاحظات النّحويّ وتوجّهها؟

فهل يكفي السّماع وحده في الصّناعة النّحويّة: هل يمكن للنّحويّ أن يقف عند كلّ ما نطقت به العرب ويحيط به ؟ أي هل إنّ ما يطلق عليه السّماع هو المسلك الوحيد للوصول إلى الصّناعة النّحويّة ؟

اختلف النّحاة في مسألة الاستقراء القائم على السّماع والملاحظة (السّيوطي. الاقتراح: 36...). وفي هذا الاختلاف دليل على وجود افتراضات تحرّك اختيار هذا النّحويّ أو ذاك. فلا وجود للنّظام اللّغويّ المطلق. وإنّما يتناوله كلّ نحويّ من زاوية نظر معيّنة. اللّغة هي هيَ لكنّ زاوية النّظر تختلف من نحويّ إلى آخر، وقد يكون ذلك عن وعي أو دونه.

من النحاة من تطرّق إلى هذه المسألة المنهجيّة من نحو ما نجده مضمّنا في الاقتراح ومفاده أنّ النّحو علم لا يخرج عن سائر العلوم «كلّ علم فبعضه مأخوذ بالسّماع والنّصوص وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم آخر... والنّحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب وبعضه مستنبط بالفكر والرّويّة وهو التّعليلات...» (ضمن السّيوطي. الاقتراح: 70).

وفي هذا نصٌّ صريح على أنّ الاستقراء وحده القائم على السّماع غير كاف في العمليّة النّحويّة لضبط قوانين اللّغة ضبطا محكما بل "بعضه بالاستنباط والقياس" و"بعضه مستنبط بالفكر والرّويّة وهو التّعليلات".

إنّ للصّناعة النّحويّة إذن دعامتين: دعامة الاستقراء القائم على السّماع وهي دعامة كما يبدو محدودة زمانا ومكانا. ودعامة ذهنيّة تقوم على التّعليل وفيها الحمل على المعنى. وهي في المقابل للدّعامة الأولى، تمتاز بالإطلاق والاتّساع والكفاءة العالية في التّفسير.

ممّا يؤيّد هذه الكفاءة العالية في التّفسير الموجودة في اعتبار المعنى والحمل عليه أنّها لا تقتصر على تفسير الموجود وإنّما بإمكانها التّنبّؤ بما هو غير موجود كما أنّها لا تتقيّد بالمستعمل بل بإمكانها إجازة غير المستعمل. وممّا يدلّ على ذلك ويمثّل له ما جاء في البسيط "ما جاز من جهة تصوّر معناه وحقيقته أن يكون فاعلا، ألا ترى أنّ "سبحانَ الله" (يوسف: 108) بمعنى: براءةُ الله من السّوء. فكما يصحّ أن يكونَ براءةُ الله، فاعلة يصحّ من جهة القياس أن يكون «سبحان الله» فاعلا، وإن كانت العرب لم تستعمل ذلك... وإن كانت العرب رفضت ذلك، فليس رفض العرب ذلك بالمزيل حقيقة الشّيء» (ابن أبي الرّبيع. البسيط: 1/ 164-165).

ومن يتابع قول ابن أبي الرّبيع يقف على هذه الكفاءة المحدودة للسّماع والاستقراء وهذه الكفاءة العالية القائمة على تصوّر المعنى والدّلالة «... لأنّه لو أراد الاستعمال لقال: ما استعملته العرب فاعلا أو مفعولا... وكان يكون بلا شكّ أخصر فعدوله إلى أن قال: «ما جاز» دليل على أنّه إنّما أراد من جهة تصوّره ودلالته...» (م. ن: 1/ 165).

معنى ذلك أنّ الاستعمال لا يحيط بحقيقة الشّيء كاملة. بينما تصوّر المعنى والدّلالة في الصّناعة النّحويّة قادر على تفسير المستعمَل وغير المستعمَل والإحاطة بحقيقة الظّواهر كاملة غير منقوصة والكلّيات دون الجزئيّات.

وإذا ما كان الحمل حملا على المعنى بان لك بدون منازع ما لهذه العلّة من كفاءة تفسيريّة كبرى واتّضحت مكانتها في عمل النّحاة التّنظيريّ.

ولنلاحظ أنّ محدوديّة الاستقراء لا تقتصر على الصّناعة النّحويّة بل نجدها كذلك في اللّسانيّات والابستمولوجيا عموما.

ذلك أنّ الاستقراء لم يكن المنهج الوحيد في اللّسانيات. وقد تناول بن حمّودة مسألة تداخل المناهج عند اللّسانيّين. فقسّم مثلا الأنساق في اللّسانيّات العامّة إلى أنساق تصنيفيّة وأنساق تنظيريّة (بن حمّودة.2004). وذهب إلى أنّ الأنساق التّنظيريّة عرفت مع التّوليديّين... «وقد سعى هؤلاء جميعا إلى تجاوز الصّعوبات الّتي آلت إليها اللّسانيّات مع التّصنيفيّين بسبب تركيزهم على الجانب الظّاهر المنجز من الألسنة الموصوفة. وحاولوا أن يوجّهوا عنايتهم إلى الجانب النّظريّ المجرّد من الألسنة باعتباره في تقدير الكثير منهم يضمن بمفرده الوصول إلى الكليّات اللّغويّة ويمكّن من تحقيق الشّمول في دراسة ظواهر اللّغة» (م.ن: 77).

وكما طرحت مسألة الاستقراء في النّحو العربيّ وفي اللّسانيّات، فكذلك طرحت هذه المسألة في الابستمولوجيا بشدّة مع بوبر Popper (1902 -1994) إلى حدّ أنّ الخولي اعتبرت أنّه «حتّى لو أردنا تلخيص فلسفته التّجريبيّة في كلمة واحدة لكانت: ضدّ الاستقراء أو «اللاّستقراء» (الخولي.2000: 346).

وقد أضافت "يقول بوبر إنّ النزاع الضّاري بينه وبين الاستقرائيّين يتلخّص في السّؤال: ما الّذي يأتي أوّلا الملاحظة (ح) أم الفرض (ض) ؟ هذا يشبه السّؤال التّقليديّ: ما الّذي أتى أوّلا الدجاجة (ح) أم البيضة (ض) ؟ وبوبر يجيب عن كلا السّؤالين بـ (ض)، نوع أوّلي بدائيّ من البيض، وأيضا نوع أوّلي بدائيّ من الفروض هي التّوقّعات الفطريّة الّتي يولد الذّهن مزوّدا بها لتمثّل أولى تعاملات العقل مع العالم التّجريبيّ. ويمتدّ إنكار دور الملاحظة الحسيّة في التوصّل إلى الفرض أو القانون حتّى أعمق الجذور"(م. ن).

قدّم بوبر مثالا كما يلي "القضيّة: كلّ البجع أبيض لن يثبت صدقها ملايين البجعات البيضاء، فمن أدرانا أنّه توجد بجعة ليست بيضاء، لكن لم تصادفنا ولم نرها بعد ؟ أمّا رؤية بجعة واحدة غير بيضاء فهي كافية لإثبات كذب القضيّة" (م.ن: 355) لذا اقترح بوبر معيار القابليّة للدّحض falsifiabilité.

غايتنا من ذكر الاستقراء عند النّحاة وعند اللّسانيّين وفي الابستمولوجيا ليس لذاته. فقد بان لنا ممّا تقدّم أنّ الملاحظة وتبعا لذلك الاستقراء غير قادرين وحدهما في بناء العلوم. فمهما كان امتداد الاستقراء فهو بالضّرورة بعضيّ. ولا بدّ حينئذ من تصوّرات نظريّة سابقة للملاحظة تحرّك ملاحظة النّحويّ.

وقد بدا لنا أنّ مفهوم الحمل على المعنى من المفاهيم الّتي يفترضها النّحويّ لبناء نسقه التّعليليّ وتفسير المعطيات اللّغويّة وتجاوز الظّاهر الماديّ لبلوغ البعد النّظريّ المجرّد في الظّواهر اللّغويّة.

3 ـ النّظـريّــة

يستدعي مفهوم العلم مفهوم النّظريّة. وليس يعنينا أن نبيّن أنّ للنّحو العربيّ نظريّة تكتنفه أو لا وإن كنّا نرى أنّ ما يبدو ملاحظات مبثوثة يستند إلى منطلقات ومبادئ نظريّة صريحة أو ضمنيّة ذلك أنّه «لا يعقل أن يكون هذا التّراث النّحويّ الضّخم لا يستند إلى مقدار أدنى من المنطلقات والمبادئ العامّة، كما لا يعقل ألاّ يوجد بين ما يبدو تعليلات جزئيّة ضرب من التّكامل أو التّناسق» (المهيري. 1998: 11).

ومن المعروف أنّه من بين المبادئ الّتي تقوم عليها النّظريّة عموما هي الشّمول l'exhaustivité والبساطة la simplicité وعدم التّناقض la non –contradiction والاقتصاد في الأصول والقواعد، وإن كان في الأمر نظر بين اللّسانيّين (بن حمّودة. 2004 : 53). تكون النّظريّة قويّة كلّما كانت القوانين قليلة لأنّ كثرة القواعد تنقص من القيمة النّظريّة لأيّ نسق من الأنساق. وهو يعني أنّ «أشياء قليلة العدد تحصر أشياء كثيرة ويكون تعلّمنا لها وحفظنا إيّاها، وهي قليلة العدد قد علّمنا أشياء كثيرة العدد» (الفارابي. إحصاء: 9).

وعليه يستخرج النّحويّ القواعد بناء على فرضيّات ومبادئ لا لتفسير الأشياء فحسب، علما أنّ الأشياء تكون في اللّغة مكرّرة ومعادة، بل وللتكهّن بها أيضا. ذلك أنّ العلم يقوم على الوصف والتّفسير والتّكهّن للسّيطرة. وينبغي أن تكون هذه القوانين قليلة العدد لتفسير أكثر عدد ممكن من الأشياء.

تبنى هذه القواعد على المطّرد «من هنا جاء معنى المطّرد مقابلا للشّاذّ باعتبار أنّ الأوّل يكون على وتيرة واحدة يتبع بعضه بعضا في حين أنّ الثّاني يخرج عن صنفه

وينفرد بحكم أو خاصيّة معيّنة، ولا يخفى أنّ القاعدة رهينة الاطّراد في حين أنّ الشّاذّ يحفظ ولا يقاس عليه كما يقال» (المهيري. 1997: 15).

يقابل النّادر المطّرد ولذلك فالنّادر لا حكم له أيضا «... يعنون أنّه لا يفرد بحكم يصير به أصلا، بل ينبغي أن يردّ إلى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من نقضها. قال: وما من علم إلاّ وقد شذّت منه جزئيّات مشكلة فترد إلى القواعد الكلّيّة والضّوابط الجمليّة» (ضمن السّيوطي. الأشباه:1/ 362).

لذلك بنى النّحاة قواعدهم على الأصول «... النّحويّون إنّما يعقدون أبدا قوانينهم على الأصول لا على العوارض ولذلك حدّوا الإعراب بأنّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها. ومن الأسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والحروف اللازمة للنّصب، فإنّ الأصل فيها أن تتغيّر لكن منع من ذلك قلّة تمكّنها فهي في حكم ما يتغيّر نظرا إلى الأصل وإلغاء للعرض.» (م. ن:1/ 309)

إنّ الاطّراد والتّتابع والاستمرار أمر ينسحب على كلّ اللّغات «قوانين اللّغات ثابتة وممكنة معرفتها، وباحترامها يمكننا أن ننشئ إنجازات جديدة للّغة» [7] (Milner. 1989 :35). لكن إذا واجهت النّظريّة حالات يتمّ فيها العدول عن الأصل ويمكن اعتبارها من الحالات الشاذّة أو من الظّواهر اللّغويّة الفوضويّة كما هو شأن الحمل على المعنى، فكيف يمكن التّعامل معها في هذه الحالة ؟

إنّ النّظريّة الأقوى هي تلك الّتي تحلّ أكبر عدد من المشاكل مع المحافظة على الأصول وأقلّ عدد من المبادئ. ذلك أنّ كثرة القواعد تنقص من القيمة النّظريّة لأيّ نسق من الأنساق. وتوجد في كلّ نظريّة نواة صلبة **noyau dur** أي هي القاعدة الّتي تبنى عليها النّظريّة وتتطوّر. والنّظام هو ردّ المختلف إلى المؤتلف شبها أو نقيضا اعتمادا على مبدأ البساطة. ونتصوّر أنّ مفهوم الحمل على المعنى لا يخرج عن الأصول الكبرى للنّظريّة النّحويّة العربيّة.

فمن غاياتنا أن نبيّن في مراحل عملنا مدى تناسق مفهوم الحمل على المعنى مع بقيّة المفاهيم الّتي يستند إليها النّحاة. فاعتمادا على الاقتضاء أي الافتراضات المسبقة واعتمادا على الاستلزام أي النّتائج يمكننا أن نكشف عن التّناسق النّظريّ كما نتبيّن

---

7 – «... les lois des langues sont constantes et connaissables et qu'en les respectant, on peut produire des réalisations de langue nouvelles ».

النّاقص فيها إن وجد. ذلك أنّنا نسعى من خلال التّطرّق لمفهوم الحمل على المعنى إلى البحث عن النّسق الدّاخليّ للنّصّ النّحويّ، وكيف للحمل على المعنى أن يحمي بذلك النّظريّة النّحويّة من التّناقض. ومن ثمّة تبرز قوّة النّظريّة النّحويّة العربيّة باعتمادها مثل هذا المفهوم.

إنّ الحمل على المعنى شأنه عجب فهو «الخصم والحكم» : هو من جهة عدول عن الأصل والقاعدة في الظّاهر على الأقلّ. وهو من جهة أخرى تعليل لهذا العدول وتفسير. ولا عجب في ذلك إن نحن أرجعناه إلى رَحِمِه أي إلى اللّغة وخصيصتها البارزة: أليست اللّغة هي أيضا موصوفة واصفة ؟

الفصل الرّابع :
الحمل على المعنى واللّغة

مقدّمــة

ليس من غايتنا الإلمام بخصائص اللّغة العربيّـة، وإنّما سنعرض من خصائص اللّغة عامّة لما يبدو لنا أساسيّا في فهم الحمل على المعنى مدفوعين في ذلك بقول ابن جنّي «وأيضا فإنّ العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإنّ قواهم في العربيّة تؤيّد معرفتهم بالعجميّة وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها لاشتراك العلوم اللّغويّة واشتباكها وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 244). وهو لا يعني تطابق اللّغات بقدر ما يعني اشتراكها في بعض المسائل الجوهريّة.

1ـ الانتظام في اللّغة

تحضرنا صورة الخليل للّغة فهي ليست إلاّ «دارا محكمة البناء»(ضمن الزّجاجي. الإيضاح: 66). وعلى النّحويّ الإبانة عن هذا النّظام وتعليليه (م.ن: 65-66).

ميّز الخليل بين أمرين أساسيّين: النّظام اللّغويّ في ذاته، وما يتصوّر عن هذا النّظام اللّغويّ. فإن وجد قصور فهو في تصوّرنا لا في اللّغة. ذلك أنّ التّواصل قائم بين المتكلّمين لأنّ اللّغة هي للإبانة عن المعاني "اللّغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم" (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 34) وإذا ما ربطنا هذه الملاحظة بالحمل على المعنى فإنّنا نفترض أنّ الحمل على المعنى بما أنّه واقع في اللّغة و«ليس بعزيز في كلامهم» فهو خاضع لنظام يسيّره وعلى النّحاة الإبانة عن النّظام الّذي يحتكم إليه.

2 ـ الفوضى في اللّغــة

يقابل الانتظام مفهوم الفوضى (Davis. 1985 : 164) وقد طرحت مسألة الفوضى le chaos مع الرّياضيات. إذ أنّ موضوع الرّياضيات، وهي من أقوى العلوم الصّلبة لتوغّلها في التّجريد، هو خلق النّظام حيث تبدو الفوضى (Davis. 1985 : 163) ويمكن أن نتحدّث في الرّياضيات عن النّظريّات المهتمّة بالظّواهر الفوضويّـة

Théories mathématisées des phénomènes irréguliers. طرحت مسألة الفوضى مع «... الرّياضيّين والبيولوجيّين، والفلاسفة تبعا لذلك أقرّوا خاصّة في السّنوات الأخيرة بأنّ كثيرا من الظّواهر الكونيّة تختصّ بأنّها فوضويّة غير منتظمة. ومن الممكن أن تكون اللّغة من جنس هذه الظّواهر الفوضويّة. فلقد عبّر بعض القدماء بنظريّة الشّذوذ، والمحدثون ابتداء من دي سوسير عن ميلهم إلى اعتبار اللّغة غير متجانسة...» (الشّريف.2002: 53). وقد عبّر ميلنار عن مظهر الفوضى بالاشتغال الفظّ للّغة «le langage a un fonctionnement grossier» (...Milner. 1989 : 656).

يمكن حصر علاقة النّظام بالفوضى في أربع إمكانيّات هي:

الإمكانيّة الأولى: نظام انطلاقا من نظام. الإمكانيّة الثّانية: فوضى انطلاقا من نظام. الإمكانيّة الثّالثة: فوضى انطلاقا من فوضى. الإمكانيّة الرّابعة: نظام انطلاقا من فوضى. يبدو أنّ الأهمّ من بين هذه الإمكانيّات الأربع الإمكانيّة الرّابعة أي نظام انطلاقا من فوضى.فهي صراعنا الطّبيعيّ وعندما ننهيه فنحن نحتفظ بالنّتيجة بعناية (Davis. 1985 :165).

ألمعنا إلى مسألة الفوضى لأنّ موضوع الحمل على المعنى، في تقديرنا، يمكننا أن نضعه ضمن هذه الإمكانيّة الرّابعة على أساس أنّ الأمثلة المتعلّقة بالحمل على المعنى تبدو في ظاهرها خروجا عن القاعدة وعدولا عن الأصل ممّا يثير استغراب المتلقّي.

لذا وجب التّفطّن إلى نظام يصفها ويفسّرها ويرجعها إلى نظام معيّن. ومن ثمّة كان تساؤلنا حول كيفيّة تفسير النّظريّة النّحويّة العربيّة لهذه الظّواهر اللّغويّة الشّاذّة على الأقلّ في الظّاهر ؟ وهل بإمكانها استيعاب هذه الظّواهر المتضاربة ومن ثمّة نستخلص مدى تماسك النّظريّة النّحويّة وشمولها وصفا وتفسيرا.

إنّ مظاهر الفوضى في اللّغة متعدّدة من نحو ما نجده فيما يعبّر عنه بالشّاذّ وفيه عدول عن الأصل وهو لشذوذه محتاج إلى التّعليل ذلك أنّ "الشّيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل" (الجرجاني. المقتصد: 1 / 133).

ومع ذلك فلا يخلو الشّاذّ من فائدة بالنّسبة إلى النّحويّ «فهذه الأشياء الشّاذّة إنّما خرجت كالتّنبيه على أصول ما غُيِّرَ، وأنّه لولا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة» (ابن جنّي. المنصف:

1/ 191)، من نحو ما نجده من صيغ شاذّة مقارنة بالصّيغ القياسيّة مثل: أَطْوَلَ وأَحْوَجَ وأَغْيَلَ.

والحمل على المعنى باعتباره علّة،كما سنرى في الباب الثّاني من هذا القسم، فإنّ شأنه في ذلك شأن العلل النّحويّة الّتي «ليست دائما مجرّد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيرا ملتويا لما يبدو مستعصيا عن التّفسير بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيريّ غايته الكشف عن نظام العربيّة من الوجهة النّحويّة» (المهيري. 1983:177)، وهو ما نسعى إلى بيانه والاستدلال عليه.

3 ـ الطبيعة المجازيّة للّغة

ذهب ابن جنّي إلى اعتبار اللّغة مجازا «اعلم أنّ أكثر اللّغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة» (ابن جنّي. الخصائص:2/ 449). وما يهمّنا أنّ الحمل على المعنى نفسه هو مظهر من مظاهر هذا المجاز «ومن المجاز كثير من باب الشّجاعة في اللّغة: من الحذوف والزّيادات والتّقديم والتّأخير والحمل على المعنى والتّحريف»(م. ن: 2/ 448).

لكن ما المقصود هنا بالمجاز ؟ لا نتصوّر أنّ المجاز هنا هو استعمال الكلمة في غير معناها الحقيقيّ فكلمة كتاب مثلا في مثال الأعرابيّ والصّحيفة استعملت على أساس معنى كتاب غير أنّ ما يلاحظ في هذا الصّدد أنّ كلمة كتاب تقتضي ضمنيّا اعتمادا على مجموعة من القرائن كلمة صحيفة. وعلى هذا الأساس نفهم قولهم التّنقّل من معنى إلى معنى وضمنه يرد الحمل على المعنى ففي الحمل على المعنى تنقّل من معنى إلى معنى «فانتقل من معنى إلى معنى، والتنقّل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم... نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم ولا التّنقّل من معنى إلى معنى...» (الأنباري. الإنصاف: 2/ 493 ...).

إذا ما ربطنا المجاز بشجاعة العربيّة فهمنا أنّ المقصود هنا هو الخروج والعدول عن الأصول وتصرّف المتكلّم في هذا المخزون المشترك تصرّفا فرديّا مخصوصا «والواقع أنّ هذا الموقف يمكن تأويله على أنّه ضرب من تفسير لاستعمال اللّغة باعتبار مفرداتها رصيدا مشتركا و«دليلا» ونقلتها من وضع عامّ غير مقيّد بمتكلّم معيّن وظروف معيّنة إلى خطاب خاصّ تحدّد وحداته ظروف الكلام وغايته... فالاستعمال المجازيّ الّذي يشير إليه ابن جنّي ليس في نهاية الأمر سوى هذا التّقييد يكسب العلامة اللّغويّة صبغتها الفرديّـة في الخطاب الّذي ترد فيه» (المهيري. 1993 : 71).

على هذا الأساس نفهم قول الأنباري «الحمل على المعنى اتّساع يقتصر فيه على السّماع» (الأنباري. الإنصاف: 2/ 781). فالحمل على المعنى قائم هنا في الاستعمال: إنجاز المتكلّم وتصرّفه الفرديّ في الكلام بما يحدثه من خروج وعدول. ومن ثمّة يحصل الاتّساع في الكلام فلا يبقى رهين تحقّق واحد. والاتّساع سبب من أسباب وقوع المجاز لأنّه «إنّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتّساع والتّوكيد والتّشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة» (ابن جنّي. الخصائص: 2/ 444).

إذا نظرنا في علاقة الحمل على المعنى بالمجاز وجدنا أنّهما يقعان ضمن ضمنيّات القول أي يوجد تواز بين بنيتين: بنية أولى يفكّر فيها المتكلّم، وبنية ثانية ينطق بها المتكلّم. إلاّ أنّ الفرق بين الحمل على المعنى والمجاز كالاستعارة مثلا هو أنّ المعنى في الاستعارة، مثلا في قولنا: ضحك البدرُ، إذا عنينا بالبدر شخصا أي عاقلا، مقصودٌ وقام المتكلّم بإخفاء العلاقة الأساسيّة. بينما المعنى المخفيّ في مثال الصّحيفة والكتاب هو غير مقصود أي أنّ إخفاء هذه العلاقة غير مقصود. وفي الحمل على المعنى عدول واتّساع لذلك فهو يحتاج إلى تأويل. ومن المجاز أيضا الاختلاف في الإعراب «... وفي «الإيضاح» : متى تغيّر إعراب الكلمة بحذف أو زيادة فهي مجاز نحو «وَاسْأَلِ القَرْيَةَ» (يوسف: 82)، «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» (الشّورى: 11) وإلاّ فلا توصف الكلمة بالمجاز نحو «أَوْ كَصَيِّبٍ» (البقرة: 19)، «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ» (آل عمران: 159)» (الكفويّ. الكليّات: 806).

الحمل على المعنى هو القول الّذي كان يمكن أن يقال معجما أو صرفا أو إعرابا ولكنّه لم يقل، والسّؤال لماذا؟

نقدّر أنّ القول بالمجاز في اللّغة عموما يرجع إلى كون اللّغة تمثّل تصوّرنا للشّيء لا الشّيء في ذاته. وهي الفكرة الّتي أبان عنها لايكوف وجونس (1996). فهما يريان، رغم الفارق الابستيمي بينهما وابن جنّي، «أنّ الاستعارة حاضرة في كلّ مجالات حياتنا اليوميّة. إنّها ليست مقتصرة على اللّغة، بل توجد في تفكيرنا وفي الأعمال الّتي نقوم بها أيضا. إنّ النّسق التّصوّريّ العاديّ الّذي يسيّر تفكيرنا وسلوكنا له طبيعة استعاريّة بالأساس» (لايكوف.1996: 21).

وعليه تضحي الاستعمالات الاستعاريّة استعمالات أصليّة نابعة من تصوّر الفكر البشريّ لعلاقة اللّغة بالتّجربة. وفي اعتقادنا أنّ الحمل على المعنى باعتباره مظهرا من مظاهر المجاز في اللّغة لا يخرج عن هذا التّصوّر.

4 ـ الانحرافات والعدول

تبدو اللّغة في الملاحظة المباشرة غير منتظمة لذلك توجد انحرافات وعدول distorsion وهي في نظرنا مرتبطة بطبيعة اللّغة فهي ضروب من الإلزام contraintes والاختيارات الحرّة . latitudes (Mahmoudian 1982 :35-36)

ففي اللّغة توجد انحرافات وعدول بالإمكان الحدّ منها هذا إن لم يكن ضروريّا (Milner . 1989:629). ويرى ميلنار أنّ مسألة الانتظام le régulier تقوم على أمرين:

أوّلا: اللّغة منتظمة بالأساس. ثانيا: تبدو اللّغة في الملاحظة المباشرة غير منتظمة (Milner 631:1989). وتقوم فكرة الانتظام عند ميلنار على اكتمال الأبنية la plénitude des formes والاتّفاق la coïncidence (Milner 1989: 633).

أمّا عن سبب العدول وتبعا لذلك الحمل على المعنى، فيعود إلى طبيعة اللّغة نفسها وإلى إستراتيجيّة المستعمِل «وسبب هذه الحمولات والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التّصرّف بها والتّركّح في إثباتها لما يلامسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسّجوع ولقوّة إحساسهم في كلّ شيء تخيّلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم وعلى هذا ما منع من الصّرف من الأسماء للشّبه اللفظيّ...» (السّيوطي. الأشباه:1/ 218).

وقال الزّمخشري في الأحاجي « قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرّف عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب مذهب ما أغربوا به على السّامعين من أمثالهم ونوادر ألغازهم وأحاجيهم وملحهم وأعاجيب كلامهم وسائر ما يدلّون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنّة فصاحتهم كيف شاءوا وبيان عدله أنّ الإثبات فيه قائم مقام النّفي والفعل قائم مقام الاسم وأصله ما أطلب منك إلاّ فعلك» (م.ن: 1/ 226).

5 ـ قيام اللّغة على اللّبس

قد يبدو الحديث عن اللّبس في اللّغة مثيرا للاستغراب. ذلك أنّ اللّغة بما هي وسيلة إبلاغ وتواصل تقوم على الإبانة. ومع ذلك فالظّاهر أنّ قيام اللّغة على اللّبس خصيصة من خصائص اللّغة «فأمّا ما لا يلتبس فإنّه بالنّسبة إلى ما يلتبس قليل جدّا، فحمل على الأصل المعلّل ليطّرد الباب كما طردوا الباب في: أَعِدُ ونَعد وتَعدُ حملا على

يَعِدُ. وله نظائر كثيرة ولأنّ الّذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر» (العكبري. مسائل خلافيّة: 91).

وقد يكون اللّبس في لفظ أو مركّب، يكون صحيحا نحويّا إلاّ أنّه قد يحتمل ويقتضي أكثر من معنى. نقول يحتمل من جذر (حمل) وكأنّ الحمل من طبيعة اللّغة. وفي هذه الحالة لا بدّ من توفّر قرائن ترجّح معنى دون آخر.

قد يكون اللّبس النّاتج عن الحمل على المعنى مقصودا أو عفويّا أو عائدا إلى طبيعة اللّغة نفسها من حيث علاقة اللّفظ بالمعنى. وعلى هذا فالحمل على المعنى قد يكون عفويّا كما هو شأن الأعرابيّ وقد يكون مقصودا مع الفرزدق أو عائدا إلى خصوصيّة اللّغة.

لعلّ ممّا يرجّح قيام اللّغة على اللّبس أمران: علاقة اللّفظ بالمعنى وهي علاقة كما سنرى علاقة وسم، والأمر الثّاني هو قصور جهاز التّصويت وعليه قصور اللّفظ عن أداء المعاني ممّا قد يؤدّي إلى اللّبس والالتباس ومن ثمّة يحتاج إلى التّأويل.

والمهمّ أنّ ما قيل في شأن اللّبس من كونه «ظاهرة لغويّة منتشرة وقد تكون مضلّلة إلى حين في بعض الحالات ولكنّها غير معطّلة» (الهيشري. ب.872:2003) يمكن أن يصدق على ظاهرة الحمل على المعنى.

تبيّنّا في خصائص اللّغة وجود ثنائيّات من قبيل: النّظام/ الفوضى، الإلزام/ الاختيار، الإبانة/ اللّبس. ويبدو الحمل على المعنى ضمن هذه الثّنائيّات عنصرا جامعا بينها فهو في الفوضى خروج عن النّظام وفي نفس الوقت تعليل لإرجاع هذا المختلف إلى المؤتلف.

وهو بالنّسبة إلى الثّنائيّة الثّانية لعب وحريّة وخروج عن القيد لا يلبث أن يرجع الهوامل إلى الشّوامل.

وهو بالنّسبة إلى الثّنائيّة الثّالثة غموض ولبس وانتفاء للإبانة لا يلبث أن يتّضح ويعلّل ويقاس على البيّن الواضح ويحمل عليه.

فالحمل على المعنى في نهاية الأمر هو في ظاهره خروج عن النّظام نظام اللّغة ولكنّه يقع في صلب نظام اللّغة هذا النّظام المتحرّك الحيّ الخارج عن الجمود والتّحجّر والمواطئ لفوضى المعنى ذلك أنّ «المعنى فوضويّ في عدم انتهاء احتمالاته» على حدّ عبارة الشّريف (الشّريف.2002 :52).

خاتمة الباب الأوّل

مكّننا طرق هذا الباب من أن نتبيّن مركزيّة الحمل على المعنى لأنّه يشمل النّحو الضّمنيّ أو النّحو الطّبيعيّ: نحو المستعمل متكلّما أو مخاطبا والنّحو الصّناعيّ نحو الواصف المنظّر. والحمل على المعنى مبدأ أساسيّ لكونه يشمل مستويات اللّغة المختلفة الدّالة ما عدا الصّوتيّ ولكونه يصدر عن مستعمل اللّغة العاديّ كما يأتيه المبدع.

إنّ ارتباط الحمل بالمعنى كما سنرى ينتج عنه كفاءته العالية في وصف الظّواهر اللّغويّة وتفسيرها هذا هو الافتراض الّذي نحاول الاستدلال عليه في مراحل عملنا. فالحمل على المعنى مبدأ بسيط يفسّر عددا كبيرا من الظّواهر اللّغويّة. ومن ثمّة تتجلّى نجاعته وكفاءته التّفسيريّة. وغايتنا بيان موقع مفهوم الحمل على المعنى في النّظريّة النّحويّة العربيّة بالكشف عن تناسق هذه النّصوص الدّاخليّ ومدى مساهمة الحمل على المعنى في ذلك.

فالنّحاة عادة ما يحملون الفروع على الأصول من أجل ضبط قوانين اللّغة ضبطا محكما. ومن هنا نحسّ بقرب الصّلة بين القياس والحمل. ونتساءل عن علاقة الحمل بالقياس وهو ما ننظر فيه في الباب الثّاني.

الباب الثاني :
في القياس والحمل على المعنى

مدخل

رأينا في الباب الأوّل جملة من المفاهيم الأوليّة تحتاج إليها دراسة هذا الموضوع. فقد رمنا في الفصل الأوّل منه -بتناولنا مبحث النّحو العربيّ- تنزيل موضوعنا في إطاره الأصليّ. وفي الفصلين الثّاني والثّالث بيّـنّـا الأطراف المعنيّة بالحمل على المعنى. أمّا الفصل الأخير، وقد خصّ لبيان العلاقة القائمة بين الحمل على المعنى واللّغة، فقد أفضى بنا إلى الوقوف على قرابة بين الحمل على المعنى ومفهوم آخر، هو ما يعرف بالقياس.

نواصل دراسة المفاهيم الأوليّة إلاّ أنّنا سننتقل في هذا الباب من المفاهيم الأوّليّة ذات الصّبغة العامّة إلى مفهوم أقلّ عموما وأكثر التصاقا بالحمل لأنّ الحمل ورد ضمن تعريفه وهو أصل من أصول النّحو العربيّ وأعني القياس.

من المعلوم أنّ القياس باب واسع لا ننوي الإحاطة الشّاملة به لما قد يكون في ذلك من تجاوز لحدود عملنا وإنّما قصدنا من هذا الباب الثّاني الوقوف على ما يوجد بين القياس والحمل من أوجه الوفاق والتّباين. ومن شأن النّظر في هذه المقاربة أن تمهّد لنا السّبيل لفهم كنه الحمل على المعنى.

إنّ القياس والحمل في تصوّرنا مفهومان ضروريّان متكاملان لفهم اللّغة في بعدها النّظاميّ العامّ من جهة وتفهّم ما بدا خروجا عن هذا النّظام من جهة ثانية. لكن هذا الّذي يبدو عدولا عن النّظام هو في تقديرنا نظام آخر بمثابة التّوسعة للنّظام الأوّل.

إنّنا نفترض أنّ للحمل على المعنى دورا مزدوجا يتجلّى في كفاءته الوصفيّة وكفاءته التّفسيريّة.

الفصل الأوّل:
القياس ونظام اللّغة

مقدّمـــة

إنّ القياس شأنه شأن كثير من المفاهيم يستمدّ معناه الاصطلاحيّ من معناه العامّ ولن نتناول منه إلاّ ما يفيدنا في فهم الحمل على المعنى «قاس الشّيءَ يَقيسه قَيْسًا وقياسا واقْتاسه وقيَّسه إذا قدّره على مثاله... والمقياس: المقدار...والمقياس: ما قيس به» (لسان العرب: ق.ي.س). فإذا كان القياس كما بدا لنا فعلا تأتيه الذّات فيصدر عنها ويتعدّاها ليقع على الأشياء في الخارج إذ نحن نقيس عادة ما انفصل عنّا من الأشياء على اختلافها فإنّ الحمل فعل تقوم به الذّات فيلزمها ولا يفارقها بل يظلّ ملتصقا بها سواء كان حمْلا خارجيّا أو حمْلا باطنيّا.

وقد ميّزت اللّغة بين الحمل الخارجيّ (حمل الحمّال حِمْلا) والحمل الدّاخليّ (حملت المرأة حَمْلا) فخصّت النّوع الأوّل بمصدر مكسور الحاء والنّوع الثّاني بمصدر مفتوحها «... قال بعض اللّغويّين ما كان لازما للشّيء فهو حَمْل وما كان بائنا فهو حِمل» (لسان العرب: ح.م.ل).

نستنتج من هذا أنّ القياسَ والحمل مفهومان يتعلّق كلّ منهما بمجال مخصوص يكاد يكون عكس الآخر. فكأنّ مجال القياس موضوعيّ لتعلّقه بالأشياء الخارجيّة أساسا ومجال الحمل ذاتيّ في جوهره للزومه الذّات وما تستبطنه. فإذا طبّقنا هذا على اللّغة وجدنا أنّ القياس تطبيق لقواعد لا دخل للذّات فيها. أمّا الحمل على المعنى، وهو مصدر بفتح الحاء لا كسرها، فهو مرتبط بما يختلج في الذّهن من معان تقتضي التّأويل.

1 ـ القياس بين المتكلّم والنّحويّ

1.1 ـ قياس المتكلّم

من المعلوم أنّه يتعذّر، إن لم نقل يستحيل، على متكلّم مّا أن يحيط بكلّ ما تكلّم به في إطار مجموعة لغويّة معيّنة فيأتي في هذه الحالة بالقياس «ما قيس على كلام العرب فهو

من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت «قام زيدٌ» أجزت ظرُف بشرٌ، وكرُم خالدٌ...» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 358).

نرى أنّ هذا الضّرب من القياس الّذي يقوم به المتكلّم حيث ينجز صيغا تتراوح بين الكلمة والجملة لم يسمع بها من قبل يتمّ اعتمادا على طبعه وقدرته. وكان له ذلك باستبطان نظام لغته. وقد «حكى الكسائيّ أنّه سأل بعض العرب عن أحد مَطايب الجَزُور [8]، فقال: مَطِيب، وضحك الأعرابيّ من نفسه كيف تكلّف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابيّ، حتّى دعاه إلى الضّحك من نفسه، في تعاطيه إيّاه" (ابن جنّي. الخصائص:1/ 370).

2.1 ـ قياس النّحويّ

ارتبط النّحو منذ بدايته بالقياس. ومن أصحابه أبو عبد الله إسحاق الحضرميّ (ت. 117 هـ) وهو «أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل، وكان مائلا إلى القياس في النّحو» (الزّبيدي. طبقات النّحويّين: 31). وكذلك كان الخليل (ت. 175 هـ) فهو «... كاشف قناع القياس في علمه» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 362).

معنى القياس هنا استخراج القواعد اللّغويّة العامّة الشّائعة اتّباعا للمطّرد وطرحا للشّاذ الّذي يحفظ ولا يقاس عليه. وهذا أمر طبيعيّ لأنّ الغاية من العلم هي الإحاطة بالكلّيات ووضع قوانين تضبطها. لذلك فإنّ الأستراباذي، رغم الفارق الزّمنيّ بينه وبين الخليل، يرى أنّ «المراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كليّ» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 272).

العلم بالمعلوم أي ما قيل وما استعمل يساهم في معرفة المجهول أي ما لم يقل وما لم يستعمل وقابل لأنْ يقال ويستعمل. هو مجهول لأنّه لا يدخل تحت الحصر. فالعلم بالكلّيات يساهم في معرفة الجزئيّات وهو بذلك يتّصف بالاطّراد والانطباق أي تجاوز الخصوصيّات والجزئيّات المميّزة للاستعمال والإنجاز المتغيّر والبحث عن الثّوابت والكليّات والوصول إلى منزلة في التّجريد.

8 ـ «مَطَايب اللّحم وغيره: خياره وأطْيبه، لا يفرد ولا واحد له من لفظه، وهو من باب مَحاسن ومَلامح... وحكى السّيرافي: أنّه سأل بعض العرب عن مَطايب الجزور، ما واحدها؟ فقال: مَطْيَب. وضحك الأعرابيّ من نفسه كيف تكلّف لهم ذلك من كلامه» (لسان العرب: ط. ي. ب)

من هذه الزّاوية يمثّل القانون اللّغويّ أصلا عامّا للأشكال اللّغويّة سواء تعلّق الأمر بالمفردات القياسيّة التّصريفيّة أو المركّبات القياسيّة الإعرابيّة. وعليه لا يمكن القياس إلاّ اعتمادا على قوانين كلّيّة.

هذا ما يستفاد من قول الأستراباذي في مقابلته بين علم اللّغة القائم على السّماع وعلم التّصريف وعلم النّحو القائمين على القانون الكلّي أي القياس «... أن يضع قانونا كلّيّا يعرف به الألفاظ، فهي قياسيّة. وذلك القانون إمّا أن يعرف به المفردات القياسيّة. وذلك بيّن أنّ كلّ اسم فاعل من الثلاثيّ المجرّد، على وزن «فَاعِل»...ونحو ذلك وتحتاج في معرفتها إلى علم التّصريف. وإمّا أن يعرف به المركّبات القياسيّة، وذلك كما بيّن مثلا أنّ المضاف مقدّم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفيّة تركيب أجزاء الكلم، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التّصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النّحو كما ذكرنا» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 25).

يبدو أنّ مصطلح القياس في البحث النّحويّ قد انتقل من المدلول الأوّل الّذي اهتمّ باطّراد الظّاهرة اللّغويّة وترك الشّاذّ والنّظر في القواعد إلى المدلول الثّاني باعتباره "عمليّة شكليّة يتمّ فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة..." (أبو المكارم. 1973 :13).

إنّ ما يجمع بين القياس والحمل انتماؤهما إلى ظاهرة واحدة في النّحو هي ظاهرة التّعليل. وهي من الظّواهر الأساسيّة المتأصّلة في الصّناعة النّحويّة المسايرة لتطوّرها نجدها فيما يعرف بطور الرّيادة (من البداية إلى أواخر القرن الثّاني للهجرة) كما نلمس آثارها واضحة فيما يعرف بطور الاكتمال (القرنان الثّالث والرّابع للهجرة).

المقصود بالتّعليل هو ذلك النّشاط الّذي يتعاطاه النّحويّ باعتماده علل النّحو في سعيه للتّقعيد أي في جمعه للاستعمالات اللّغويّة المتشابهة أو المتماثلة وإجراء أحكام واحدة عليها. معنى هذا أنّ العلّة أسّ التّعليل، عليها ينبني وإليها يرجع الأمر في إجراء حكم عنصر على عنصر آخر.

إنّ شأن العلّة والتّعليل أهمّ ممّا يبدو لأوّل وهلة. ذلك أنّ قيمتها لا تقف عند حدود تفسير الظّواهر اللّغويّة -وهي على كلّ مرحلة لا مناص من المرور بها- وإنّما قيمتها الحقيقيّة تكمن فيما تتيحه للنّحويّ «من تفهّم ما يمكن أن نسمّيه اليوم «نظام»

اللّغة العربيّة وتناسق عناصرها» (المهيري. 1983 :176)، وسنفصّل القول في هذه المسألة في الفصل الموالي.

والّذي نريد إبرازه الآن أنّ العلّة تمثّل عنصرا مشتركا بين القياس والحمل. ذلك أنّ العلّة بالنّسبة إلى القياس ركن من أركانه الأربعة. ولعلّه العنصر الأهمّ الّذي لولاه لما كان القياس أصلا.

أمّا بالنّسبة إلى الحمل على المعنى فالعلّة هي وصف لهذا المفهوم وتصنيف له. أَلَمْ ترد علّة الحمل على المعنى ضمن قائمة العلل الأربع والعشرين (ضمن السّيوطي. الاقتراح: 83-84).

والحقيقة أنّ القضيّة لا تقف عند هذه القرابة الموجودة بين القياس والحمل. ذلك أنّنا نجد بين المفهومين من التّمايز ما يجعل لكلّ واحد منهما دوره في التّعليل. فنحن مثلا نقول علّة الحمل على المعنى ولا نقول علّة القياس، ونقول الحمل على المعنى ولا نقول الحمل على القياس. فكأنّ أمر هذا الزّوج المفهوميّ أكثر دقّة وأشدّ تعقيدا ممّا يبدو في الظّاهر. فلنحاول بيان ذلك أو شيئا منه بعد أن أثرنا الإشكال منبّهين في الآن نفسه أنّ غايتنا إنّما تنحصر في تفهّم الحمل على المعنى أوّلا. وليس تناولنا للقياس إلاّ لمزيد تمحيص المفهوم الّذي يعنينا لما في مثل هذا النّوع من المقاربات من مزيد الإنارة للعنصر المدروس.

الفصل الثّاني :
في علّة الحمل على المعنى

يقوم عنوان هذا الفصل على ثلاثة أسس: العلّة والحمل والمعنى. نهتمّ فيه بالأساسين الأوّليْن ونرجئ النّظر في المعنى إلى البابين الثّالث والرّابع من القسم الأوّل.

1 ـ موقع علّة الحمل على المعنى

ارتبط القياس بعناصر أربعة «لا بدّ لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وحكم وعلّة جامعة» (الأنباري. لمع الأدلّة: 42).

فالأصل هو المقيس عليه عادة، ويكون ممّا نقل من استعمالات العرب أو ما اعتبره النّحاة كذلك فيما ضبطوه من قواعد ووضعوه من أصول. وقد كان الأساس في الاطّراد وانعدام الشّذوذ. أمّا الفرع فهو المقيس عادة فـ «ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 115). يشمل المقيس قياس الصّيغ والمفردات غير المنقولة والاشتقاقات غير المسموعة كما يشمل أيضا القياس على القواعد (أبو المكارم. 1973 : 83). ويتمثّل الحكم في إعطاء المقيس حكم المقيس عليه النّحويّ. أمّا الجامع في إعطاء المقيس الحكم النّحويّ للمقيس عليه فهو العلّة.

نفرد العلّة بهذا العنصر، خلافا لبقيّة الأركان، لارتباطها الوثيق بالحمل على المعنى من حيث هو علّة ولأنّنا سنعرض للبقيّة عند النّظر في نظاميّة الحمل على المعنى.

شغل مبحث العلّة النّحويّة النّحاة على أساس أنّها «مبدأ نظريّ أفضى إليه القياس وهي درجة شكلانيّة للتّفكير النّحويّ في العربيّة فيما يخصّ الوظائف النّحويّة والإعراب» (عاشور. 1991 : 27).

بدأ الحديث عن العلّة مع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ والخليل. كما اهتمّ ابن السرّاج (ت. 316 هـ) أيضا بالعلل وقسّمها إلى صنفين: أوّل يهمّ المتكلّم في اكتسابه لغة العرب ويمكن تسميتها عللا تعليميّة. وثان وهو علّة العلّة ويختصّ بصناعة النّحو أي بوضع القواعد الّتي تسمح بالبناء النّظريّ للنّحو (ابن السّراج. الأصول: 1/ 35).

لكن من المرجّح أنّ الزّجاجي هو أوّل من خصّ العلل بمبحث في كتابه "الإيضاح في علل النّحو" (الزّجاجي. الإيضاح: 38). والعلل عنده ثلاثة أضرب: علّة تعليميّة بها يتعلّم كلام العرب. وعلّة قياسيّة تعلّل العمل الإعرابيّ القائم على العلاقات التّركيبيّة. وعلّة ثالثة جدليّة أكثر تجريدا ممّا سبقتها ومحلّ نظر النّحاة.

يبدو ممّا تقدّم أنّ العلّة يتجاذبها أمران: إمّا أن تضبط كلام العرب استنادا إلى قوانينهم المطّردة أو أن تفسّر هذه الاستعمالات. فما هو موضع علّة الحمل على المعنى ضمن منظومة العلل ؟

لم يخرج الدّينوري (ت. بعد340هـ) عن هذا التّصوّر الثّنائيّ للعلل «اعتلالات النّحويّين صنفان: علّة تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدّ تداولا، وهي واسعة الشّعب إلاّ أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا، وهي: علّة سماع، وعلّة تشبيه، وعلّة استغناء، وعلّة استثقال، وعلّة فرق، وعلّة توكيد، وعلّة تعويض، وعلّة نظير، وعلّة نقيض، وعلّة حمل على المعنى، وعلّة مشاكلة، وعلّة معادلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب، وعلّة جواز، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل، وعلّة تحليل، وعلّة إشعار، وعلّة تضادّ، وعلّة أولى...» (ضمن السّيوطي. الاقتراح: 83-84). ذكرنا هذا الشّاهد على طوله لأنّه نزّل الحمل على المعنى ضمن العلل إلاّ أنّ "الّذي يسترعي الانتباه في هذه القائمة أنّها صنّفت حسب مقاييس غير واضحة. فهي مثلا تضع على قدم المساواة ما هو مجرّد وصف للعلّة من ناحية وما هو تحديد لمحتواها... ومن ناحية أخرى فالمصطلحات المستعملة تبدو كلّها مميّزة بين علل مختلفة في حين أنّ بعضها يعود إلى مفاهيم متماثلة أو على الأقلّ متقاربة"(المهيري. 1997: 14).

فإلى حدّ الآن لم نعثر إلاّ على تعداد للعلل عدّ الحمل على المعنى من ضمنها، ولم نعثر على تصنيف لها. فما الّذي يميّز علّة الحمل على المعنى من علّة النّظير أو علّة النّقيض ؟ ألا يمكن أن يكون الحمل على المعنى حملا على معنى النّقيض أو معنى النّظير؟ وما الفرق بين علّة الحمل على المعنى وعلّة التّغليب ؟ أليس في تغليب المذكّر على المؤنّث مظهرا من مظاهر الحمل على المعنى ؟

إنّ علّة الحمل على المعنى، في رأينا، علّة عامّة، جامعة تحتها تنضوي مجموعة أخرى من العلل. وإذا كانت العلل تشترك من حيث إنّ «لكلّ ضرب من العلل نجاعة

تفسيريّة توليديّة تقتضي انعقاد الإنجاز بالملكة من زاوية نظر النّحويّ مهندس المعنى الحادث في علاقة المتكلّم بالمخاطب» (عاشور. 2003 : 557)، فإنّنا نفترض أنّ للحمل على المعنى كفاءة تفسيريّة كبرى تسمح له بمعالجة ظواهر لغويّة مختلفة. ولا يستقيم بيان ذلك إلاّ بالنّظر في المقصود بالحمل في النّحو.

2 ـ «الحمل على» في النّحو

يقتضي الحَمْل لغةً وجود شيئين حامل ومحمول متّصلين على نحو مّا. وإذا كان الحمل لغة ماديّا فهو في النّحو ذهنيّ. وقد بان لنا من خلال ما اطّلعنا عليه أنّ مفهوم الحمل لا يستوعبه لفظ الحمل وإن كان ورد «الحمل على» على سبيل المثال 264 مرّة في كتاب سيبويه (Troupeau . 1976 : 72)، لأنّ النّحاة لم يقتصروا على لفظ الحمل وإنّما استعملوا مثلا يُجرى وما يتّصل بها من مشتقّات جارٍ على، ومُجرى على، وإجراء «هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الّذي قبله»ً (سيبويه. الكتاب: 1/ 66). وكذلك المضارعة والمشابهة...

استعمل النّحاة «الحمل على» في سعيهم إلى بناء نظام للّغة بإرجاعهم المتعدّد إلى المفرد وإقامة علاقات بين العناصر اللّغويّة. ذلك ما نجده في تعليل علامات الإعراب: فالأصل في المثنّى أن يرفع بالألف ويجرّ بالياء والأصل في الجمع أن يرفع بالواو ويجرّ بالياء و«بقي النّصب لا حرف له فيُمازَ به جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرّفع» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 112). فالنّصب في بابي المثنّى والجمع بالياء كان حملا للنّصب على الجرّ.

كما اعتمد النّحاة «الحمل على» مبدأ لتفسير ما بدا من الاستعمال خارجا عن الأصول الّتي جرّدوها وإرجاعهم إليها مثل تفسير فتح عين الفعل في يَذَرُ وإن لم يكن فيه حرف حلق لكنّ «لمّا تنزّل منه منزلة يَدَعُ في المعنى جعل لفظه كلفظه» (الجرجاني. المقتصد: 2 / 819). أو تعليلهم التّركيب «لا نَوْلُكَ أن تَفعلَ كذا لمّا كان فيه معنى لا ينبغي لك أن تفعل كذا، جاز أن يقع بعد لا من غير تكرير وإن كان هذا اسما وينبغي فعلا» (م. ن). وكذلك حمل الجملة الفعليّة على الجملة الاسميّة أو حمل الخبر على الإنشاء والعكس...

بل قد يستعمل «الحمل على» تعليلا لما قد يقع من لحن بتطبيق القاعدة الأساسيّة من نحو ما نجده من أنّ الأصل في الأفعال هو البناء لا الإعراب لكنّهم علّلوا إعراب

الفعل المضارع بحمله على الاسم. ومن ذلك أيضا ما نجده في الممنوع من التّنوين. فالأصل في الأسماء الإعراب لا البناء فحمل الجرّ في هذه الأسماء على النّصب في هذا الباب.

يتّضح ممّا تقدّم أنّ «الحمل على» مفهوم محوريّ في النّحو العربيّ لأنّه يسيّره في مظاهره المختلفة. وهو يؤكّد أوّلا التّناول الذّهنيّ للّغة فالحمل عمليّة ذهنيّة يتمّ بمقتضاها جمع ما يبدو متفرّقا بتجاوز المتغيّرات للوصول إلى الثّوابت اعتمادا على أقلّ ما يمكن من الأصول. وفضل هذا لا يخفى علميّا ذلك أنّه يسمح بالسّيطرة على ضروب الاستعمال المختلفة وصفا وتفسيرا. كما يدلّ على تجاوز النّحاة للصّور اللّفظيّة المتحقّقة وبحثهم عن الثّوابت من خلال بحثهم عن شيء أكثر تجريدا وبالتّالي أكثر ثباتا هو المعنى.هذا ما يلخّصه قول الجرجاني «وهذا أصل مستمرّ في كلامهم لا تكاد تجد بابا لن يؤخذ به في موضع منه. إذ المناسبة العائدة إلى المعاني وسيلة قويّة» (م. ن : 1/ 392).

ومهما يكن الحمل، حملا على المعنى أو اللّفظ وحملا على النّقيض أو النّظير وحملا على الموضع أو المحلّ وحملا على الأصل أو حملا على الفرع... فلا بدّ من توفّر عناصر أربعة «اعلم أنّ «الشّيء يحمل على الشّيء» لمناسبة بينهما. إمّا من جهة اللّفظ وإمّا من جهة المعنى وقد تقدّم من ذلك كثير من التّكسير وهذه الأسماء حملت على غيرها لتقاربها في المعنى وذلك أنّ هذا البناء من الجمع إنّما يجمع عليه فَعِيل إذا كان في معنى مَفْعُول وذلك بأنّ فعله ممّا لم يسمّ فاعله من نحو: قتيل وجرِيح» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 81).

يتطلّب الحمل وجود شيئين محمولا وحاملا. يقوم الحمل على أساس المناسبة بين الحامل والمحمول. هذه المناسبة هي علاقة تشابه معنى أو لفظا، نظيرا أو ضدّا "القياس في العربيّة على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ... فالنّظير إمّا في اللّفظ أو في المعنى أو فيهما..." (السّيوطي. الاقتراح: 74).

أمّا الأصل والفرع فهي ثنائيّة احتكم إليها النّحاة باعتبارها مبدأ لتفسير النّظام اللّغويّ وبنوا عليها تعليلاتهم لوصف الظّواهر اللّغويّة وتفسيرها «النّحويّون إنّما يعقدون أبدا قوانينهم على الأصول لا على العوارض...»(ضمن السّيوطي. الأشباه:1/ 309).

يتميّز الأصل بكونه موغلا في الإبهام والتّجريد في الذّهن وبكونه الأوّل والأساس (الرّماني. رسالتان: 73) لذلك لا يحتاج إلى علامة بخلاف الفرع (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 117).

تبعا لذلك عدّ النّحاة النّكرة أصل المعرفة، والمذكّر أصل المؤنّث، والمفرد أصل الجمع... اعتمد هذا المبدأ في تعليل مظاهر الحمل على المعنى معجما وصرفا وإعرابا. وإذا كان المألوف حمل فرع على الأصل إلاّ أنّ الأصل قد يحمل على الفرع في الحمل على المعنى كما سنرى في مواضعه.

اعتمد النّحاة مبدأ الشّبه في أبواب عديدة من النّحو العربيّ. فقد أقاموا علاقة الشّبه بين أقسام الكلم الثّلاثة: الاسم والفعل والحرف، وهو ما يعطينا إمكانيّات تسعا. فقد شبّهوا الاسم بالاسم والفعل بالفعل والحرف بالحرف وشبّهوا كلّ قسم بالقسم الآخر وذلك في باب المعرب والممنوع من التّنوين والمبنيّ والأسماء المشتقّة القائمة مقام الفعل، ومضارعة الفعل المضارع للاسم ومشابهة النّواسخ الحرفيّة للفعل وكذلك أسماء الأفعال. ممّا نتج عنه إلحاق حكم المحمول عليه النّحويّ بالمحمول في القياس والحمل على المعنى.

ويقتضي الشّبه طرفين: مشبّها ومشبّها به. والعلاقة بينهما علاقة جدليّة من ذلك تجويز جرّ الوجه في: هذا الحسنُ الوجهِ تشبيها له بالضّاربِ الرّجلِ «فإن قيل وما الّذي سوّغ لسيبويه هذا، وليس ممّا رواه عن العرب، وإنّما هو شيء رآه وعلّل به ؟ قيل يدلّ على صحّته ما عُرف من أنّ العرب إذا شبّهت شيئا بشيء مكّنت ذلك الشّبه الّذي لهما وعَمَرَتْ به الحال بينهما، ألا تراهم لمّا شبّهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه... كذلك أجروا اللازم مجرى غيره... وكما حمل النصب على الجرّ في المثنّى والجمع حُمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف...» (السّيوطي. الاقتراح: 75 ...)

يسمح الشّبه للحمل أن يتحرّك في اتّجاهين: اتّجاه الحامل واتّجاه المحمول. ذلك أنّ الحامل يصبح محمولا والعكس. فالفعل المضارع يشبّه بالاسم فيحمل عليه في الإعراب، والاسم المشتقّ يشبّه بالفعل فيحمل عليه في عمله الإعرابيّ. وبينهما درجات فهذه المشابهة تتراوح قوّة وضعفا (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 89).

يقوم مفهوم الحمل شاهدا على هذا الاسترسال بين العناصر اللّغويّة فلا يمكن للحمل على المعنى أن يفسّر إلاّ بوجود هذا الاسترسال في المعاني والتّفاصل في الألفاظ. وإن كان وجود الشّبه بين العنصرين اللّغويّين لا ينفي تفرّد كلّ منهما بخصائصه «وهذا هو القياس ليكون بين المشبَّه والمشبَّه به فصل لأنّه ليس به ولو كان إيّاه لما كان مشبّها به» (ابن جنّي. المنصف: 1/ 214).

إلاّ أنّ وجود الشّبه غير كاف للحمل لأنّ الشّبه درجات. فلا يحمل على المعنى، ممّا يؤدّي إلى الاشتراك في الحكم النّحويّ، إلاّ إذا كان الشّبه قويّا. وإذا كان الشّبه ضعيفا فلا يوجب الاشتراك في الحكم النّحويّ. وتقاس القوّة والضّعف بمدى الخصوصيّة والعموم في هذا الجانب المشترك «الشّيء إذا أشبه الشّيء أعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشّبه وليس كلّ شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخر ولكنّ الشّبه إذا قوي أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 58).

إنّ القول بالشّبه لا يسمح بالحمل مطلقا. ذلك أنّ الحمل لا يتمّ إلاّ إذا كان الشّبه قويّا لأنّه أخصّ. أمّا إذا كان عامّا فلا يعتدّ به لضعفه. فشبه الفعل الاسم من حيث دلالتهما على معنى لا يمكن أن يقوم أساسا للحمل كما كان الأمر بالنّسبة إلى الفعل المضارع واسم الفاعل.

ومن درجات الشّبه أيضا وجود شبه داخل الشّبه فكأنّه درجة ثانية من الشّبه كشبه خبر لا النّافية للجنس للفاعل «وجه مشابهته للفاعل: مشابهته لخبر إنّ المشابه للفاعل، فهو مشبّه بالمشبّه. ووجه مشابهة لا التّبرئة لـ«إنّ» أنّ لا للمبالغة في النّفي، لكونها لنفي الجنس كما أنّ إنّ للمبالغة في الإثبات. وقيل: حملت عليها حمل النّقيض على النّقيض» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 257).

تظهر نظرة النّحاة الموغلة في التّجريد من خلال تصوّر الشّبه داخل الشّبه. وعلى أساسه عولج الحمل على المعنى فهو لا يقتصر على المستوى الإعرابيّ بل يشمل المستوى الصرفيّ أيضا من نحو حمل أَيَامَى ويَتَامى في الجمع على حَباطَى المحمولة بدورها على عَطاشَى لاشتراكها في المعنى (القسم الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الرّابع).

يقع هذا التّشابه بالنّظير أو بالنّقيض فلا تتمّ المقارنة بين العنصرين ما لم تتوفّر بينهما بعض السّمات المشتركة نظيرا أو نقيضا.

فالنّظير كإجراء يَذَر مجرى يَدَع في حذف الواو الّتي هي فاء لأنّه مثله في المعنى، وإن لم يكن في يذر حرف حلقيّ، وكإعمال ما الحجازيّة عمل ليس.

أمّا النّقيض فمن نحو فعل النّهي المعرب المجزوم كفعل الأمر أو التقاء واو المعيّة وإلاّ الاستثنائيّة في العمل الإعرابيّ.

وسواء تعلّق الأمر في الحمل على المعنى بالمثل أو بالضدّ فهو من عمل النحويّ الذي يسعى إلى تحصيل «التّشاكل» في وصف الظّاهرة اللّغويّة وتفسيرها.

الحمل على المعنى مبدأ تفسيريّ عامّ لعديد الظّواهر اللّغويّة على اختلاف مستوياتها فهو يعتمد كما سنرى لتفسير المسائل المعجميّة وتعليل الظّواهر الصّرفيّة وفهم الأحكام الإعرابيّة والظّواهر التّركيبيّة. وهنا تتمثّل قوّة هذا المبدأ التّفسيريّ الجامع للقواعد النّحويّة والرّابط بينها مكوّنا بذلك مبدأ في صميم النّظريّة النّحويّة العربيّة يجمع بين ما يبدو في الظّاهر مختلفا متفرّقا من المسائل اللّغويّة ويرجع عددا كبيرا منها إلى عدد محدود من المبادئ مع إيجاد ضرب من التّناسق بين ما يبدو في الظّاهر شذوذا. فنحن مع الحمل على المعنى والقياس في صميم المسائل والقضايا المنهجيّة.

خاتمة الباب الثّاني

ما يمكن أن يقال في خصوص علاقة القياس بالحمل على المعنى هو أنّ هذه العلاقة تبدو من صنف علاقة العامّ بالخاصّ أو الكلّ بالفرع من حيث إنّ القياس هو المصطلح الّذي يطلق على هذه العمليّة والحمل على المعنى ليس إلاّ ركنا من أركانه: المقيس عليه والمقيس والحكم والعلّة الجامعة (السّيوطي. الاقتراح: 71) باعتباره يندرج ضمن قسم العلل: علّة الحمل على المعنى. وما وجدناه من كون الحمل على المعنى علّة من ضمن العلل الأربع والعشرين ليس إلاّ تعدادا لهذه العلل. وفي تقديرنا فإنّ علّة الحمل على المعنى تشمل بعضا من هذه العلل.

والظّاهر أنّ علّة الحمل على المعنى تتّصل بحالات خارجة عن النّظام انعدمت فيها المطابقة ووصفت بالشّذوذ. فهل يعني هذا أنّ علّة الحمل على المعنى لتفسير هذه الحالات الشّاذة ألا يمكن أن تكشف في الآن نفسه عن التّماسك في نظام اللّغة. هذا ما نفترضه. إنّنا نفترض، وهو ما سنجعله قصدنا في عملنا، كما افترض المهيري في تناوله علّة الخفّة والثّقل أنّ «العلل النّحويّة ليست دائما مجرّد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيرا ملتويا لما يبدو مستعصيا عن التّفسير بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيريّ غايته الكشف عن نظام العربيّة من الوجهة النّحويّة» (المهيري.1983 : 177).

قيمة هذا الباب أنّه يوجّهنا في البابين الموالين إلى تصوّر المعنى المناسب لمفهوم الحمل.

الباب الثّالث :
المعنى في بعض الدّراسات اللّسانيّة

مدخـــل

يعبّر كلّ باب من أبواب القسم الأوّل عن مشغل نحويّ لتنزيل مفهوم الحمل على المعنى في إطاره من المعرفة اللّغويّة والمفاهيم النّحويّة. وهي أبواب متكاملة مترابطة الغاية منها الإحاطة بمفاهيم بدت لنا أساسيّة لفهم الحمل على المعنى. ذلك أنّ دراسة الحمل على المعنى تقتضي توخّي رؤية متكاملة، فوراء فوضى الظّواهر نظام مستكنّ تحتكم إليه. وقد جعلنا من غايات عملنا الإبانة عن هذا النّظام. فإذا كنّا نظرنا في الباب السّابق في الجزء الأوّل المكوّن لمفهوم الحمل على المعنى فتطرّقنا لعلاقة الحمل بالقياس فإنّنا نعقد هذا الباب للجزء الثّاني منه وهو المعنى. فلا يمكن فهم الحمل على المعنى ما لم نضبط المقصود بالمعنى حتّى ندرك ما هو هذا المعنى الّذي يُحمل عليه وكيف يُحمل عليه وقبل هذا وذاك ما الّذي يشرّع للحمل على المعنى؟

إنّ المعنى وعلاقته باللّفظ هي في الحقيقة المسألة الجوهريّة في المعرفة اللّغويّة بل لنقل في المعرفة الإنسانيّة. فهي مبحث شغل اللّغويّين على اختلافهم وكذلك غيرهم من الفلاسفة والنقّاد، قدامى ومحدثين... وليس يعنينا التّطرّق إلى كلّ ما قيل في اللّفظ والمعنى وإنّما ما يعنينا هو النّظر في التّصوّر اللّغويّ لعلاقة اللّفظ بالمعنى. بل لن نهتمّ في إطار التّصوّر اللّغويّ نفسه إلاّ بما يفيدنا في معالجة الحمل على المعنى وإضاءة جوانب هذا المفهوم.

إنّ ثراء مفهوم الحمل على المعنى وانتشاره من جهة في المستويات اللّغويّة الدّالة معجما وصرفا وإعرابا، ومن جهة ثانية في ألسنة مختلفة فضلا عن العربيّة كالفرنسيّة فيما عبّرت عنه في بعض مظاهره بالمطابقة المعنويّة La syllepse كان ممّا دعانا إلى النّظر في مفهوم المعنى في الدّراسات اللّسانيّة بما يمكن أن يفيدنا في معالجة موضوعنا. وقد

اخترنا البدء باللّسانيّين أي البدء بما انتهوا إليه ورصد ما يمكن أن يفيدنا في دراسة الحمل على المعنى برصد أهمّ المبادئ والمنطلقات.

وغايتنا من الاستئناس بالمقاربات اللّسانيّة التّي اخترناها على أساس اتّصالها بالمعنى خصوصا، هو الوقوف على ما تمدّنا به من أداة عمل تساعدنا على معالجة مفهوم الحمل على المعنى وصفًا وتفسيرًا.

فعلى أساس من التّصوّرين اللّسانيّ والنّحويّ نبني المنوال الوصفيّ للحمل على المعنى في ملامسته لجوانب الظّاهرة اللّغويّة الدّالة معجما وصرفا وإعرابا.

الفصل الأوّل :
منزلة المعنى من الدّراسة اللّسانيّة

مقدّمـــة

اختلفت الآراء والمواقف من المعنى. فانقسمت إلى رافضة لدراسة المعنى، مُقْصية له وإلى أخرى مدرجة له في الدّراسة اللّسانيّة. إلاّ أنّ الاهتمام بالمعنى لا ينفي اختلاف المقاربات في دراسته. لذلك لن نصرف عنايتنا إلاّ لما يكون في تقديرنا، الأنسب لمعالجة مفهوم الحمل على المعنى كفاءةً وصفيّة وكفاءةً تفسيريّة، ساعين للوقوف عند أهمّ ملامحها، مترصّدين مبادئها ومنطلقاتها بإيجاز. فالسّؤال المحوريّ بالنّسبة إلينا ما المعنى ؟

أطلق بريال Bréal سنة 1883 مصطلح علم الدّلالة La sémantique على دراسة المعنى وتحديدا على القوانين المتحكّمة في تغيير المعاني (Touratier. 2000 :8) لكن تعدّدت وجهات النّظر في ضبطه. فقد حصرت تومبامتز على سبيل المثال وجهات النّظر في علم الدّلالة، بغضّ الطّرف عن المناويل اللّسانيّة، في ثلاث اعتمادا على لاينس Lyons وقيرو Guiraud ولورا Lerat (Tamba- Mecz . 1991: 7).

وفي تعليقها على وجهات النّظر هذه، بحسب التّرتيب الّذي قدّمته، وقوف على عيب كلّ منها (م.ن: 7 – 8). فوجهة النّظر الأولى يتيه أصحابها في متاهة تعريفات مفهوم المعنى هذا المفهوم المتعدّد الأشكال. والثّاني تضيّق مجال المعنى إلى حدّ كبير إذ هي تحصره في معاني المفردات. أمّا الثّالثة فبإطلاقها تأتي على كلّ مستويات التّحليل اللّغويّ سواء أكانت صوتميّة أو معجميّة أو تركيبيّة أو تلفّظيّة أو منطقيّة أو تداوليّة أو تاريخيّة أو آنيّة...

في هذا التّراوح بين الشّيء وضدّه دليل على صعوبة تحديد موضوع علم الدّلالة ومنهجه، ومن ثمّة علاقة اللّفظ بالمعنى. وهذا ما حدا بتومبامتز إلى أن تتساءل عن أيّ معنى يتحدّث اللّسانيّون عندما يتّفقون على ضرورة دراسته (م.ن:8).

صفوة قولهم أنّه لا يوجد موضوع مخصوص، مضبوطة حدوده مشترك بين اللّسانيّين لدراسة المعنى. وقد يعود هذا الاختلاف إلى مدى صعوبة تحديد المعنى وما

يتّصف به من شبه زئبقيّة جعلت منه عنصرا قابلا للانفلات بكلّ سهولة. وقد لخّصها بنفنيست في قوله «تبدو تجلّيات المعنى طليقة، منفلتة، غير متوقّعة بالقدر الّذي عليه مظاهر الشّكل من المادّية والتّحديد والوصفيّة» [9] (Benveniste. 1976: 216).

1 ـ غياب المعنى من الدّراسة اللّسانيّة

اعتبر بلومفيلد Bloomfield أنّ دراسة المعنى «أضعف حلقات الدّراسة اللّسانيّة» [10] (Lyons. 1978 :107). ذلك أنّه ضبط المعنى باعتباره مجموع وضعيّات المثير والاستجابة عند المتقبّل، وذلك طبعا في إطار منطلقاته السّلوكيّة، إلاّ أنّه يقرّ بالعجز عن الإلمام بمجموع هذه الوضعيّات. وهو ما دفعه لرفض دراسة المعنى. فرفضه لدراسة المعنى لا يعود إلى المعنى في ذاته وإنّما لصعوبة الإحاطة بهذه الوضعيّات (Dubois...1996 :427). وعليه تصبح دراسة المعنى من مجال علم النّفس السّلوكيّ وعلوم أخرى مخصوصة: فالتّفّاحة يمكن أن يعرّفها عالم النّبات باعتبارها فاكهة كذا... لا اللّسانيّ (م.ن). إنّ ما دعاه إلى تغييب دراسة المعنى هو تركيزه على الجوانب العينيّة من الظّاهرة اللّغويّة.

أمّا بالنّسبة إلى المدرسة التّوليديّة فقد ذهب تشمسكي في النّموذج الأوّل الّذي ظهر سنة 1957 إلى عزل النّحو عن دراسة المعنى (Chomsky . 1969 :121). ثمّ تغيّر موقفه بعد ذلك في النّموذج الثّاني الّذي ظهر سنة 1965 (Chomsky . 1971) حيث كان للمكوّن الدّلاليّ دور تأويليّ فقط ربطه بقدرة المتكلّم على إنتاج الجمل وفهمها وتمييز اللاّحن منها من الصّائب. ثمّ ظهرت في النّحو التّوليديّ نظريّة الدّلالة التّوليديّة ردّا على نظريّة الدّلالة التّأويليّة، حيث إنّ المكوّن الدّلاليّ حسب الدّلالة التّوليديّة في نموذج غروبر Gruber «مسؤول عن توليد الجمل واتّخاذها الشّكل الّذي تتّخذه في التّركيب»(جحفة. 2000 : 78).

إنّ مواقف كلّ من بلومفيلد وتشمسكي إضافة إلى مارتيني، على اختلاف مدارسهم ومقارباتهم، يمكن أن تندرج ضمن قول شاع عند اللّسانيّين هو «الحذر المنهجيّ من المعنى» (مجدوب. 1998 : 108).

---

9 – «Les manifestations du sens semblent aussi libres, fuyantes, imprévisibles, que sont concrets, définis, descriptifs les aspects de la forme».

10 – « Le maillon le plus faible de l'étude du langage».

يبدو أنّ المقابلة بين اللّفظ بما هو ماديّ والمعنى بما هو ذهنيّ تجريديّ كان ممّا زهّد البعض من اللّسانيّين في الغرب من دراسة المعنى. إلاّ أنّهم أيقنوا في نهاية الأمر أنّ المعنى لا يمكن إقصاؤه - على ما فيه من صعوبة وغموض- من الدّراسة اللّغويّة. لذلك سننظر في المقاربات الّتي اهتمّت بالمعنى بما يمكن أن يفيدنا في دراسة مفهوم الحمل على المعنى.

2 ـ حضور المعنى في بعض الدّراسات اللّسانيّـة

سارت بعض المقاربات اللّسانيّة في دراسة المعنى على نهج دراسة علم الأصوات. فجزّأت الوحدات اللّغويّة الدّالة إلى سماتها الدّلاليّة الدّنيا (Touratier. 2000 :28). وفي الإطار نفسه تناولت بعض المقاربات الأوائل الدّلاليّة [11] Les primitifs sémantiques في بحثها عن المكوّنات الدّلاليّة الأساسيّة الملخّصة للعلاقات الدّلاليّة والمشتركة في الألسنة البشريّة. لكن ما حصل هو اختلاف الدّارسين في عددها (Rastier. 1987 :28).

قد تبدو هذه المقاربات اللّسانيّة مغرية بالنّسبة إلى عملنا لكونها تخضع هذا المعنى «الزّئبقيّ»، «المنفلت» إلى الصّرامة الشّكليّة الّتي عولجت بها الأصوات بغية محاصرته والإمساك ولو بجزء منه. إلاّ أنّ كفاءتها التّفسيريّة تظلّ في تقديرنا محدودة. ذلك أنّها، وإن كانت تقدّم لنا على سبيل المثال ما يجمع بين وحدة معجميّة وأخرى من سمات دلاليّة دنيا، فإنّها غير قادرة في رأينا على تفسير كلّ العلاقات المعجميّة كما سنرى في المستوى المعجميّ. كما أنّها غير قادرة على تفسير الانتقال من صيغة صرفيّة إلى أخرى كالانتقال من مفرد إلى جمع... أو من مقولة إعرابيّة إلى أخرى كحمل وظيفة على وظيفة... خاصّة أنّ الإعراب كما سنرى في المستوى الإعرابيّ معنى لا لفظ (القسم الثّاني. الباب الثّالث. الفصل الأوّل).

هذا التّناول اللّسانيّ للمعنى هو، في رأينا، تناول سكونيّ. إذ يبدو أنّ المسألة تنحصر في تطبيق شكليّ صارم لمنهج الأصوات على المعنى دون مراعاة خصوصيّة كلّ منها ودون مراعاة خصوصيّة اللّغة وخصوصيّة الإنسان في الجانب الفرديّ.

لذلك نرى أنّ الوقوف عند هذا الجانب للظّواهر اللّغويّة غير كاف لأنّه غير قادر على التّفسير. فإذا كانت الصّور اللّفظيّة المتحقّقة متّسمة بالتّفاصل وبالخطيّة نظرا إلى

11- هي عناصر دلاليّة صغرى غير قابلة للتّحليل، تكوّن مؤلّفة الوحدات اللّغويّة الدّالة. وهي مشتركة في الألسنة البشريّة.

طبيعة جهاز التّصويت، فإنّ المعنى يبدو على خلافه قائما على الاسترسال. لذا ينبغي البحث عن مقاربات لسانيّة تقدّم تصوّرا آخر للمعنى على أساسه يسعنا تفسير مظاهر الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ والمستوى الصرفيّ والمستوى الإعرابيّ في الآن نفسه بما أنّ الحمل على المعنى هو جانب مشترك بين هذه المستويات.

الفصل الثّاني :
المعنى والذّهن

مقدّمـــة

بان لنا في الفصل الأوّل أنّه ينبغي البحث عن شيء آخر غير التّصوّر البنيويّ لتفسير الحمل على المعنى المتحقّق في المستويات اللّغويّة الدّالة وفي الألسنة البشريّة المختلفة. لذا ينبغي تجاوز الإنجازات العينيّة من الظّاهرة اللّغويّة. فنحن نقدّر أنّ وراء هذه الاختلافات الظّاهرة أمرا مشتركا هو الذّهن. وهو ما سنجعله افتراضنا لأنّ المعنى، في نظرنا، يقتضي ويستوجب أن يكون شيئا آخر مجرّدا غير هذه الصّور المتحقّقة. وفي تقديرنا أنّ موضوعنا سيغنم من هذا التّصوّر كفاءة تفسيريّة كبرى.

1ـ أسبقيّـة الذّهنيّ على الماديّ وقصور الماديّ عن الوفاء للذّهنيّ

إذا كانت مقاربات المعنى السّابقة قد قامت على أساس الصّرامة الشّكليّة فإنّ مقاربة قيّوم Guillaume (1883-1960) تميّزت بـ«صبغتها الذّهنيّة» (كمّون.1990: 53). نقتصر في هذا الموضع من عملنا على بيان أهمّ مبادئ نظريّة قيّوم النّفسيّة النّظاميّـة psycho- systématique بما يمكن أن تفيدنا في معالجة موضوعنا.

تفهم هذه النّظريّة بالعودة إلى وظيفة اللّغة. فإذا كان البنيويّون يرون أنّ وظيفة اللّغة هي التّواصل لاعتبارها مؤسّسة اجتماعيّة فإنّها عند قيّوم ليست إلاّ أداة عقل الكون وإحكام السّيطرة عليه un instrument de lucidité (Moignet. 1981 :4). ويذهب إلى أنّ اللّغة البشريّة لا توجد إلاّ حين يتحوّل المعيش في التّجربة إلى تصوّر (Guillaume. 1973 :241).

تستند هذه الوظيفة إلى تعريف اللّغة. ذلك أنّ اللّغة «هي تلك العمليّات الفكريّة الّتي من وراء كلّ علامة أو مجموعة علامات... اللّغة هي قضيّة فكر قبل أن تكون قضيّة علامات وقضيّة فكر في أعمق مستوى لا قضيّة معنى فحسب» (كمّون.1990: 57-58).

تخضع هذه اللّغة لنظام فكريّ «فاللّغة نظام فكريّ... وهذا النّظام يتكوّن من أنظمة ذات مستويات مختلفة... تتداخل بعضها في بعض وتنتمي بعضها لبعض كانتماء الجزء للكلّ أو الفرع للأصل» (م.ن. 57).

تبعا لذلك فاللّغة ينبغي أن تدرس، في تصوّر قيّوم، من خلال علاقاتها بالبنية الذّهنيّة الّتي تتضمّنها sous-tend أي في علاقتها بالفكر عموما لأنّ الفعل اللّغويّ لا يبدأ بالضّبط بإرسال الكلام المعبّر عن المعنى وإنّما تسبقه عمليّة ذهنيّة (Guillaume. 1973 : 137). ذلك أنّ اللّغة في علاقة وثيقة مع ما يطلق عليه تسمية الفكر الصّامت la pensée silencieuse وهو من خصائص الإنسان المفكّر (م.ن. 117).

يدعونا هذا التّصوّر للّغة إلى تجاوز الصّور اللّفظيّة المنجزة عند تفسير الظّواهر اللّغويّة. فاللّغة تقوم على جانبين ذهنيّ وماديّ. يستدعي هذا الجانب الذّهنيّ ضرورة الماديّ إلاّ أنّ هذا التّجسيم الماديّ قد لا يكون وفيّا للذّهنيّ (م.ن. 122).

لذا ينبغي البحث عن تفسير يعود باللّفظ إلى ما يسبق تحقّقه، إلى الذّهن وما يدور في الذّهن من حركات فكريّة mouvements de pensée. وهو ما يعني أنّ اللّغة مع قيّوم تقوم على وجود تصوّر متحرّك لا سكونيّ «اللّغة حركات للفكر لا سكنات».

وفي ذلك أهمّية لا تخفى إذ لا وجود في هذه الحالة لكلمة نهائيّة وإنّما هي دائما في حالة تشكّل ولا استقرار بمعناه الإيجابيّ إذ «كلّ شيء في اللّغة حَدَثٌ» [12] (م.ن. 224). فيصبح للعلامة اللّسانيّة مفهوم خاصّ حيث تقوم على دالّ لغويّ واحد ومدلول لغويّ واحد ودالّ خطابيّ متعدّد ومدلول خطابيّ متعدّد سيتأكّد لنا في دراسة المستوى المعجميّ (القسم الثّاني. الباب الأوّل).

ما يمكن أن نحتفظ به ممّا تقدّم لصلته بموضوعنا أنّ اللّغة ذهنيّة في المقام الأوّل وأنّ الجانب الذّهنيّ فيها سابق الجانب الماديّ القاصر عن الوفاء به. هذه الأشكال اللّفظيّة المتحقّقة هي في الأغلب مخادعة مراوغة هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإنّ حالة الأخرس الأبكم المدرك للأشياء، المميّز بينها، المحقّق لحاجاته رغم افتقاده للنّطق لدليل آخر على أنّ اللّغة ليست ذلك الجانب اللّفظيّ الظّاهر فقط وإنّما ترتبط بقدرة ذهنيّة. لذا ينبغي تجاوز هذه الألفاظ بالبحث في ما قبل تحقّقها أي في مستوى الذّهن وما يقوم عليه من استرسال بين المعاني.

---

12 – «Tout dans la langue est procès».

فبين اللّفظ المتحقّق والنّظام اللّغويّ المشترك والمعنى الموجود في الذّهن مراحل ينبغي التّفطّن إليها في الحمل على المعنى من نحو اختلاف إعراب التّابع عن إعراب المتبوع أو استعمال المفرد عوض الجمع أو المؤنّث عوض المذكّر أو عنصر معجميّ دون آخر ولا يمكن الاكتفاء فيه بالجانب اللّفظيّ العينيّ. ففي حالة الاقتصار على الجانب اللّفظيّ المتحقّق لا يمكن تجاوز طور الملاحظة وتبقى كفاءته التفسيريّة محدودة بل منعدمة.

إنّ القول بالخصيصة الذّهنيّة للّغة هو، في رأينا، من الثّوابت النّظريّة الّتي ينبغي لنا اعتمادها في عملنا. ذلك أنّه يسمح بتجاوز ضغوط الجانب الماديّ اللّفظيّ وقصوره في مقابل النّظر في حركيّة المعنى وما يقوم عليه من استرسال.

2 ـ المعنى وعالم الاعتقاد

وصلنا فيما تقدّم إلى أنّه ينبغي اعتماد التّصوّر القائم على أنّ اللّغة هي ذهنيّة بالأساس. وممّا يدعمه في نظرنا أنّ ما يجمع بين البشر هو الذّهن باعتباره مجال تكوّن المعنى. فهل يعني هذا الاشتراك في الصّبغة الذّهنيّة اتّفاق أفراد مجموعة لغويّة مّا في المعنى [13] ؟ وهل يعني هذا، على وجه الخصوص، أنّ الاتّفاق حاصل بين المتكلّم والمخاطَب في الحمل على المعنى ؟ أي هل يمكن أن نتحدّث عن معنى موحّد عند حمل صيغة لغويّة على معنى أخرى ؟

يمكننا أن نستعين في هذا الصّدد بما ذكره روبار مارتان (1992) Robert Martin. وقد اخترنا مارتان لسببين: أوّلهما أنّ تناوله للمعنى يتنزّل ضمن الحديث عن المنطق التّقريبيّ logique du flou. والمنطق التّقريبيّ ظهر مع المناطقة وعلماء الرّياضيّات في البداية في معالجة الظّواهر الفوضويّة في الكون. وقد افترضنا فيما تقدّم من عملنا أنّ الحمل على المعنى يعالج مظاهر «الفوضى» في اللّغة.

ثانيهما أنّ مارتان ممّن ينتسب إلى قيّوم (مجدوب. 2003: 782) غير أنّه وإن استفاد من قيّوم فإنّه يضيف إليه في حركة لولبيّة، بحسب ما تقدّمه العلوم من معطيات جديدة. وقد بنى تصوّره على أنّ «في اللّغة كلّ شيء متحرّك، كلّ شيء تقريبيّ» [14](Martin. 1992 :99).

13 ـ نشير إلى أنّنا سنضبط مستويات المعنى بحسب النّظام اللّغويّ الّذي يوجد فيه.
14 – « Dans la langue tout est mouvance, tout est flou ».

ممّا يستند إليه هذا التّصور هو مفهوم عالم الاعتقاد univers de croyance. ومفاده أنّ عالم الاعتقاد الّذي نوجد فيه، ومجاله الذّهن، هو الّذي يجعل الجملة صادقة لغويّا لذلك تتغيّر المضامين باختلاف المتكلّمين كلّ بحسب تصوّره للمفاهيم. وليس المقصود من الاعتقاد العرف الاجتماعيّ. فالعرف الاجتماعيّ يحترم باحترام استعمالات لغويّة وتجنّب أخرى مراعاة له. في حين أنّ الاعتقاد يهمّ تصوّر المتكلّم الذي يبني عالمه من التّصوّرات اللّغويّة، ويكشف عنه.

يمكن لمفهوم اعتقاد المتكلّم أن يفسّر لنا في الحمل على المعنى اختيار المتكلّم، والمتكلّم صادق دائما صدقا لغويّا، لصيغة لغويّة دون أخرى أو تركيب العناصر اللّغويّة والوظائف النّحويّة كأن يرد الخبر فعلا إنشائيّا من نحو: زيدٌ اضربه، أو أن يشترك المبتدأ والخبر لفظا من نحو قولهم: أنتَ أَنْتَ أو أن يكون المبتدأ معطوفا والخبر محذوفا من نحو: كلُّ رجل وضيعتُه (القسم الثّاني. الباب الثّالث. الفصل الخامس والفصل السّادس)... ذلك أنّ اعتقاد المتكلّم من بين الأسباب في التّعبير عن تجربة واحدة بصياغتين مختلفتين من نحو ما نجده في الحمل على المعنى من تغيير العلاقات القائمة بين العناصر اللّغويّة الدّالة. هكذا يكشف عالم الاعتقاد عن تصوّر المتكلّم اللّغويّ.

يضيء لنا مفهوم عالم الاعتقاد جانبا آخر من جوانب المعنى ويكشف عنه. ذلك أنّ الذّهن وإن كان ممّا يوحّد بين أفراد المجموعة اللّغويّة إلاّ أنّ كلّ فرد منها يحمل معنى بحسب اعتقاده. وهو ما يعني أنّ المعنى نسبيّ تقريبيّ. فلا وجود لحقيقة لغويّة ولا وجود لمعنى واحد بل توجد حالة معرفيّة في الذّهن. ومن ثمّة تتأكّد مرّة أخرى هذه الحركيّة الّتي تتّصف بها اللّغة.

الفصل الثّالث :
المعنى والإحالة

مقدّمـــة

خلصنا ممّا تقدّم إلى أنّ المعنى ذهنيّ من حيث إنّه يتكوّن في الذّهن وإنّه نسبيّ تقريبيّ من حيث اتّصاله بعالم اعتقاد المتكلّم. لكن هل يعني هذا الطّابع الذّهنيّ للّغة انغلاقها على نفسها ؟ أَ ليس اعتبار اللّغة وسيلةَ تواصل أو أداةً للسّيطرة على الكون دليلا على انفتاح اللّغة على العالم الخارجيّ؟

إذا كان ذلك كذلك فلا يسعنا تناول المعنى دون التّطرّق إلى مفهوم الإحالة référence. فالوظيفة الإحاليّة، وإن كانت من الوظائف الأساسيّة في اللّغة (Dubois. 1996 : 404)، إلاّ أنّ اهتمامنا بها ليس لذاتها وإنّما من حيث علاقتها بالمعنى ونراه يتنزّل في صميم عملنا. فما الّذي يفسّر في الحمل على المعنى حمل الكفّ على معنى العضو مثلا أو حمل الكتاب على معنى الصّحيفة...؟ إنّ الإجابة يمكن أن تجد تفسيرا لها في العلاقة الّتي ينشئها المتكلّم بالرّبط بين العلامة اللّسانيّة ومرجع مّا.

1 ـ مفهـوم الإحالـة

أقام سوسير العلامة اللّسانيّة على أساس التحام الدّال بالمدلول. ثمّ أضاف إليهما أوغدن وريتشاردز Ogden et Richards المرجع référent. وقدّما ذلك سنة 1923 في منلّث علاميّ بيانه أنّ العلاقة بين المرجع والدّال هي علاقة غير مباشرة رُمز لها بخطّ متقطّع، وتمرّ عبر علاقة الخطّ الرّابطة بين المرجع والمدلول من جهة والدّال والمدلول من جهة ثانية. وهو ما يعني وجود علاقة بين اللّغة وعالم الأشياء.

والمقصود بالإحالة هو ربط مرجع بعلامة لسانيّة. ومفهوم المرجع واسع حيث يمكن أن يكون المرجع شيئا ماديّا كالشّجرة أو متصوّرا مثل مفهوم الشّجرة في كتاب زراعة الأشجار أو شجرة تشمسكي (Lerat. 1983 : 65). بل يمكن أن يتّسع أكثر فيشمل أشياء لا وجود لها في الواقع ترتبط بتصوّر الإنسان لكائنات خياليّة كالعنقاء مثلا.

رأى لورا أنّ الإحالة مزدوجة. ذلك أنّ كلمة شجرة يمكن أن ترجع عينيّا أي في الاستعمال إلى كيان وحيد مثل شجرةُ خوخ لجُون. كما يمكن أن تعيّن احتماليّا مفهوما هو متصوّر شجرة خارج كلّ استعمال (م.ن).

ونقدّر أنّ ميلنار أيضا لم يخرج عن هذا التّصوّر في تقسيمه الإحالة إلى احتماليّة virtuelle وعينيّة actuelle (Milner. 1989 : 335-336). لكن هذا التّصوّر للإحالة لا يمكن أن يفسّر لنا في نهاية الأمر لَمَ استعمل الكتاب عوض الصّحيفة. هل يكفي القول إنّ لكلمة كتاب معنى احتماليّا، مجرّدا عن استعمال ومعنى عينيّا منجزا في استعمال بعينه حتّى نفهم الحمل على المعنى ؟

إنّ تصوّر الإحالة على هذا النّحو غير قادر على تفسير الحمل على المعنى. وقد يعود ذلك إلى أنّها «تحرّكت في ضوء مبدأ اعتبر اللّغة نظاما مغلقا على ذاته. فكان أقصى ما حقّقته أن أدخلت مظاهر قليلة من عالم الأشياء في فضاء هذا النّظام المغلق» (بن حمّودة. 2004 : 123).

لذلك نتصوّر أنّ بعض مظاهر الحمل على المعنى قد تفسّر بتوسيع معنى الإحالة «لتشمل عوالم أو أكوانا غير العالم الواقعيّ الوحيد وتبعا لذلك توسيع التّعريف الأوّلي لإدماج هذه العوالم الممكنة فيه» [15](Kleiber. 1999 :18). فلا قيمة للعنصر اللّغويّ إلاّ بحسب العالم الّذي يوجد فيه. قد لا يكون مقبولا في عالم و يكون مقبولا، صحيحا في عالم ممكن.

غير أنّ هذه التّوسعة قد تقترن بأثر سلبيّ «ألا وهو التّشكيك بصورة جدّية مرّة أخرى في الواقعيّة النّازعة إلى الموضوعانيّة الّتي يقوم عليها هذا التّصوّر المشترك للمعنى» [16] (م.ن 18). لكن هل يمكن الحديث عن عالم خارجيّ موضوعيّ ؟ أليست الحقيقة الموضوعيّة وَهْما ؟ فهل يمكن أن نتحدّث عن خصائص فيزيائيّة ذاتيّة للماء أو عن لون العالم بغضّ النّظر عمّن يدركه ويراه: البشر أم الحمام أم النّحل؟

من الخطأ أن نتصوّر عالما مكوّنا من أشياء وأنّ هذه الأشياء لها صفات وخصائص ذاتيّة بمعزل عن البشر (م. ن: 18). لذلك فلا وجود لشيء في ذاته ولا وجود لعالم

15 _« Mais il faut, du coup, étendre l'accès de la référence à des mondes ou univers autres que le seul monde réel et donc élargir la définition initiale pour y intégrer ces mondes possibles »

16 _ «celui de remettre sérieusement en cause le réalisme objectiviste sur lequel s'appuie cette conception standard du sens »

في ذاته وإنّما العالَم هو كما ندركه نحن ويبدو لنا (م.ن: 19). ومن هذه الزّاوية فلا مفرّ من انفتاح المعنى على الإحالة.

2 ـ انفتاح المعنى على الإحالة

مهما تكن الآراء مختلفة ومتباينة في شأن علاقة المعنى بالإحالة فـ «من جهة يوجد الّذين يرون أنّ المعنى يحدّد الإحالة ويجب أن يوصف بألفاظ إحاليّة، إذا صحّ القول، موضوعيّة، ومن جهة أخرى الّذين يحرصون على المحافظة على معنى لا تشوبه أيّة شائبة إحاليّة ويحلّلونه إذن بألفاظ غير إحاليّة» [17] (م.ن: 31)، فإنّ الفكرة الأساسيّة الّتي يخلص إليها هي أنّ «معنى وإحالة: زوج يجب التّوفيق بين طرفيه» [18](م. ن: 51).

وعليه فالمعنى يتجاذبه جانبان: جانب من المعنى معطى مسبقا أي متّفق عليه وجانب مكوَّن (م.ن. :51). تبدو السّمات الّتي تكوّن هذا الجزء المعطى مسبقا من المعنى موضوعيّة باعتبارها ثابتة لا تتغيّر بين الأشخاص. لكنّ هذا الجزء المكوَّن من المعنى يتغيّر بتغيّر تصوّر الذّات لذلك المرجع: بحسب كيفيّة تقديمه وكيفيّة فهمه.

نرى أنّ في هذا الإطار أيضا من حيث علاقة المعنى بالإحالة يمكن أن يتنزّل الحمل على المعنى. ذلك أنّ للمعنى جزءا ثابتا يشترك فيه أفراد مجموعة لسانيّة معيّنة وجزءا آخر مكوَّنا متغيّرا بتغيّر المعنى الّذي يكوّنه المتكلّم عن العالم. هذا التّغيّر يقع بين مجموعة لغويّة وأخرى من نحو تصوّر الإبل عند العرب أو تصوّر الثّلج عند الأسكيمو. كما يقع ضمن أفراد المجموعة اللّغويّة نفسها فيختلف من شخص إلى آخر وهو ما يهمّنا في الحمل على المعنى.

فأن يحمل المتكلّم معنى كلمة على معنى كلمة ثانية أو أن يحمل وظيفة نحويّة على أخرى كما سنرى في القسم الثّاني من عملنا يفسّر بوجود جانب معنويّ ثابت جامع بين المتكلّمين وفيه جانب ثان متغيّر بحسب تصوّر المتكلّم ومقاصده. فالأعرابيّ رأى

---

17 ـ « … Il y a d'un côté , ceux qui soutiennent que le sens conditionne la référence et doit être décrit en des termes référentiels, en quelque sorte, objectifs, et de l'autre, ceux qui s'attachent à maintenir un sens intact de toute contamination référentielle et qui l'analysent donc en termes non référentiels »

18 ـ « Sens et référence : un couple à rabibocher »

في كتاب وصحيفة ما لم يره المخاطَب كذلك. ورأى المتكلّم في البطن معنى القبيلة فأنّثه حملا على المعنى في قوله (الطّويل): «وَإِنَّ كِلاَبًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ»

وكذلك حمل الوقائع على معنى الأيّام فذكّرها في قوله (المتقارب): «وَقَائِعُ فِي مُضَرٍ تِسْعَةٌ»...

أكّد النّظر في علاقة المعنى بالإحالة أنّه لا وجود لمعنى واحد. جزء من هذا المعنى مشترك متّفق عليه بين أفراد المجموعة اللّغويّة وجزء ثان مكوَّن يكوّنه المتكلّم حسب تصوّره للأشياء والعالم. ذلك أنّ تصوّرنا للأشياء وللعالم ليس تصوّرا موضوعيّا بل ذاتيّا. فالمرجع قد يكون نفسه غير أنّ المعنى مختلف من نحو المثال الكلاسيكيّ: مهزوم واترلو/ منتصر أوسترلتز le vainqueur d'Austerlitz /le vaincu de Waterloo. يحيل الاثنان على نابليون أي على مرجع نفسه ولكنّهما يختلفان من حيث المعنى. فتعدّد المعنى يعود إلى اختلاف زوايا النّظر ومقاصد المتكلّم.

كما أكّد النّظر في علاقة المعنى بالإحالة حركيّة اللّغة. هذه الحركيّة الّتي بانت لنا في الفصل السّابق في علاقة المعنى بالذّهن. ونرى أنّ هذه الحركيّة في اللّغة قد ترجمها مفهوم الحمل على المعنى. ذلك أنّ اللّفظ يبدو قاصرا عن الإحاطة بهذه المعاني. وهو ما يدعونا إلى أن نفترض أنّ اللّفظ ليس إلاّ مجرّد «وسم» للمعنى.

الفصل الرّابع :
المعنى والاستعمال

مقدّمة

يستند المتكلّم في إنجازه لفظا مّا إلى نظام لغويّ يشترك فيه مع أفراد المجموعة اللّغويّة الّتي ينتمي إليها. وقد وصلنا فيما تقدّم إلى أنّ أصل المعنى هو الذّهن. فتضحي العلاقة حينئذ ثلاثيّة الأبعاد بين الذّهن والنّظام اللّغويّ، وهو أقلّ منه تجريدا، والإنجاز. هذا الجانب المنجز هو جانب فرديّ متغيّر تغيّر التّجارب وتغيّر المقاصد. والاسترسال مع ذلك قائم بين هذه المستويات الثّلاثة. إذ لا يمكن أن نفصل مستوى عن آخر فكلّ مستوى يؤدّي إلى آخر ويبنى عليه في سلسلة متواصلة حلقاتها، مترابطة. هذا فيما يخصّ المتكلّم.

أمّا المنظّر فيسعى إلى وضع جهاز نظريّ لهذا الاستعمال. فالأوّل متقدّم على الثّاني من حيث إدراك المنظّر النّحويّ له دون أن يكون «مبرّرا للمبالغة في التّفريق بين دراسة اللّغة ودراسة الكلام» (الشريف. 1988 : 223). ذلك أنّه «ليست دراسة الاستعمال بعد الانتهاء من البناء الجهاز سوى مراقبة مطابقة الجهاز في تجرّده على عموم الاستعمال... ومواصلة البحث في دراسة الاستعمال عن معطيات تغذّي النّظريّة وتجعلها على صورة أقوى ودراسة خصوصيّات في الاستعمال لا يمكن إلحاقها بالنّظريّة العامّة المتمثّلة في نظريّة الجهاز...» (م.ن). والحمل على المعنى في رأينا يمثّل هذه الخصوصيّات في الاستعمال.

1 ـ المعنى بين النّظام والاستعمال

في إطار المقابلة بين المعنى في النّظام والاستعمال ميّز بنفنيست إدلالا [19] signifiance من دلالة signification من جهة أولى. كما ميّز معنى الكلمة من معنى الجملة من جهة ثانية.

أمّا فيما يتعلّق بهذا الثّنائيّ الأوّل فقد رأى بنفنيست أنّ هذا الأمر تمتاز به اللّغة البشريّة

19 ـ المسدّي. 1984

دون سائر وسائل التّواصل. ذلك أنّ الإدلال يتعلّق عنده بالعلاميّ le sémiotique (Benveniste. 1976 :64). أمّا الدّلالة فتتعلّق بالدّلاليّ le sémantique «المستوى العلاميّ هذا هو: أن يعترف، سواء كان يتضمّن معنى أو لا- إنّه يتحدّد بنعم أو لا. أمّا الدّلالة، فإنّها «المعنى» النّاتج عن التّسلسل والموافقة للظّرف وتوافق مختلف العلامات. هذا غير متوقّع تماما. إنّه الانفتاح على العالم. في حين أنّ العلاميّ هو المعنى المنغلق على نفسه والمتضمّن بشكل مّا في ذاته» [20] (Benveniste. 1976 :21). يتمي الحمل على المعنى من هذه الزّاوية إلى الدّلاليّ. ذلك أنّه يتنزّل ضمن تسلسل العلامات اللّسانيّة وتوافقها مع بعضها البعض. ويكون هذا التّسلسل متغيّرا. وهو لتغيّره ذاك، ونضيف لاتّساعه، يكون غير متوقّع. وكذا شأن الحمل على المعنى فهو «اتّساع يقتصر فيه على السّماع» (الأنباري. الإنصاف:2/ 781) لذلك فهو «أكثر في كلامهم من أن يحصى» (م. ن: 2 / 777).

أمّا بالنّسبة إلى معنى الكلمة ومعنى الجملة فذهب بنفنيست إلى أنّ معنى الجملة هو غير معنى الكلمات الّتي تتركّب منها هذه الجملة. فمعنى الجملة هو فكرتها أمّا معنى الكلمة فهو استعمالها «نقرّر مبدئيّا أنّ معنى جملة هو شيء مغاير لمعنى الكلمات الّتي تتركّب منها. معنى الجملة هو فكرتها. أمّا معنى الكلمة فهو استعمالها (دائما حسب المفهوم الدّلاليّ) وانطلاقا من الفكرة الّتي لها خصوصيتها في كلّ مرّة، فإنّ المتكلّم يجمع كلمات لها في ذلك الاستعمال «معنى» خاصّ» [21](Benveniste. 1976 :226).

إنّ المقارنة بين معنى الجملة وبين معنى مجموع الكلمات الّتي تتكوّن منها موضوع جديد قديم إذ أثاره النّحاة قديما كالهنود (Bouton. 1979 :14). كما أثير أيضا في التّراث النّحويّ العربيّ مع الجرجاني في مسألة النّظم ولنا عودة إلى هذا المبحث في المستوى الإعرابيّ لاتّصاله بموضوعنا (القسم الثّاني. الباب الثّالث. الفصل الثّاني).

---

20 _ « ...Le niveau sémiotique, c’est ça : être reconnu ayant ou non un sens, ça se définit par oui, non. La sémantique, c’est le «sens» résultant de l’enchaînement, de l’appropriation à la circonstance et de l’adaptation des différents signes entre eux. Ça c’est absolument imprévisible. C’est l’ouverture vers le monde. Tandis que le sémiotique, c’est le sens refermé sur lui-même et contenu en quelque sorte en lui-même».

21_ « Nous posons par principe que le sens d’une phrase est autre chose que le sens des mots qui la composent. Le sens s’une phrase est son idée, le sens d’un mot est son emploi (toujours dans l’acception sémantique.). A partir de l’idée chaque fois particulière le locuteur assemble des mots qui dans cet emploi ont un «sens» particulier ».

في الإطار نفسه القائم على المقابلة بين النّظام والاستعمال قابل لاينس Lyons بين معنيي الكلمة الواحدة، مميّزا بين أن تكون الكلمة دالّة ويكون لها معنى بحسب استعمالها «avoir un sens» وأن تكون الكلمة حاملة لمعنى في النّظام «avoir du sens» (Lyons. 1970:317).

وعليه فالمعنى le sens هو علاقة بين الباثّ والمتقبّل. فهو عند الباثّ يرتبط بالقصد l'intention ، وهو عند المتقبّل يرتبط بالقيمة la valeur «إلاّ أنّه من قبيل الأمر القابل للنّقاش أن يتسنّى لنا تفسير دلالة «معنى» أو فهمها من غير أن نعتبر مفاهيم «قصد» من جهة و«قيمة» من جهة ثانية، وهي مفاهيم كما رأينا تقوم بدور في تأويل كلمة معنى» [22] (Lyons. 1978 : 11 ;34) إنّ المعنى، سواء تعلّق بالباثّ أو المتقبّل، فهو في كلتا الحالتين يقوم على الاختيار والانتقاء. إذ الباثّ، وهو يعتمد مخزونه اللّغويّ، يختار الوحدات اللّغويّة المناسبة لقصده. ومجال الاختيار يكون أوسع في ما يخصّ المعجم في مقابل الصّوتم والصّرف والإعراب. أمّا المتقبّل فيسعى إلى تحليل هذه الوحدات اللّغويّة الّتي تلفّظ بها الباثّ وتفكيكها حتّى يقف على قصده، وهو في هذا كلّه يختار من بين الإمكانيّات المتاحة أقربها من مراد المتكلّم. وتبعا لذلك فالمعنى عند لاينس إذا ما نظرنا إليه من زاوية الباثّ تواصليّ communicatif أي أنّ المتكلّم يريد أن يبلغ معنى. وإذا نظرنا إلى المعنى من زاوية المتقبّل فهو إخباريّ informatif حيث يخبر المخاطَب بشيء كان يجهله (م.ن : 34).

نحتفظ ممّا تقدّم بأهمّيّة القصد في دراسة المعنى. فهو الموجّه للمتكلّم في اختياره صيغا لغويّة دون أخرى. لكن هل يمكن الوقوف حقّا على قصد المتكلّم في الحمل على المعنى على وجه الخصوص ؟ وكيف يمكن للمخاطَب أن يؤوّل هذا الحمل على المعنى؟

2 ـ ألعاب اللّغة

نهتمّ بمبحث المعنى هنا من زاوية أخرى من خلال الفيلسوف فيتغانشتاين Wittgenstein (1889-1951) لما رأينا في تصوّره للّغة من ارتباط بموضوعنا فهو صاحب القولة الشهيرة «لا تسل عن الدّلالة بل سل عن الاستعمال» (Bouveresse. 1971 : 337).

---

22 – « Il est néanmoins discutable qu'on puisse expliquer ou comprendre la signification de 'sens' sans tenir compte des notions d'intention d'une part et de valeur de l'autre, notions qui nous l'avons vu, jouent un rôle dans l'interprétation du mot sens».

قبل بيان ذلك نودّ أن نبدأ بملاحظتين تخصّان هذا الفيلسوف. تخصّ الأولى كون فيتغانشتاين تحدّث عن اللّغة حديث الفيلسوف. وهو من هذه النّاحية يهمّنا لربطه اللّغة بالفكر وما المعنى والحمل عليه إلاّ عمل فكريّ في الصّميم. وتتعلّق الثّانية بكون فيتغانشتاين ينشد بتفكيره المطلق ويبحث عن المناطق القصيّة. من ذلك أنّ فيتغانشتاين يعتبر أنّ ما لم يَقُلْه أهمّ ممّا قاله بل إنّ كلّ ما قيل لا يجد سبب وجوده العميق... إلاّ في المسكوت عنه (م.ن : 28).

يعتبر فيتغانشتاين، حسب بُفراس، في تقديمه كتابه Tractatus أنّ كتابه ينقسم إلى قسمين: قسم موجود في الكتاب وقسم لم يكتبه، وهذا القسم الثّاني هو القسم الأهمّ (م. ن: 28). ألاَ يفتح فيتغانشتاين بقوله هذا بابا آخر لمسألة الحمل على المعنى فيصبح الحمل على المعنى أي الحمل على المعنى الذّهنيّ المجرّد الّذي لم يجسّم في عبارة أهمّ من المقول؟

إلاّ أنّ فيتغانشتاين لم يبق في سماء المطلق ونزل إلى النّسبيّ فتحدّث عن اللّغة وعن الدّلالة. وكان حديثه عنهما حديثا مجازيّا استعاريّا فكانت اللّغة عنده حياة la vie ودفقا le flux du langage (م. ن: 236).

ومهما كان شكّه في اللّغة ومحدوديّتها فهو لم ير مناصا من اعتمادها. فعَن السّؤال التّالي : كيف نثق باللّغـة ؟ أجاب فيتغانشتايـن بسؤال آخـر: وكيف لا نَثق بها ؟ (م. ن: 19) فاللّغة عنده إذن، هي منزلنا... وليست اللّغة قفصا ولا سجنا، وإنّما نحن نجعلها كذلك عندما نريد الخروج منها ونضرب في عناد الجدران برؤوسنا في حين أنّه يمكننا أن نسكنها بصورة طبيعيّة... وإذا ما كان بيتنا اللّسانيّ الطّبيعيّ غير صالح للسّكن فأين وكيف يمكننا أن نبني بيتا آخر...؟

نقدّر أنّ في الحمل على المعنى مخرجا من المأزق الّذي وجد فيه ويجد فيه كلّ مستعمل للّغة حين يروم التّعبير عمّا يجول في الذّهن ؟ ألسنا بالحمل على المعنى نوسّع من مساحة القفص أو السّجن ونجعل من القيد بواسطة الحمل على المعنى حرّية ؟

أمّا في خصوص الدّلالة فيحذّرنا فيتغانشتاين من رغبة البحث عن دلالة نهائيّة. وهو هنا ينسجم مع تصوّره للّغة الّذي سبق أن بيّنّاه فلا وجود لـ «الدّلالة» وإنّما يتعلّق الأمر بدلالة نسبيّة «إنّه يحذّرنا من رغبة البحث عن دلالة نهائيّة. فالجدل إذن ضدّ الأشياء الرّياضيّة ليس في نظره إلاّ مظهرا خاصّا مما يشير إلى أسطورة الدّلالة

الفلسفيّة. إنّ التّوصية المقدّمة لنا في هذا الصّدد هي التّالية: لا تبحثوا عن الدّلالة لأنّه لا يمكنكم أبدا أن تنتجوا بمثابة دلالة، إلاّ علامات أخرى لها هي نفسها دلالة... لأجل ذلك كلّه... لا يمكن أن نعتمد على تغيير ترقيم أو لغة قصد الاقتراب حقيقة من المعنى»[23] (م. ن: 53).

إذا كان الأمر كذلك أي لا طمع لك في الوصول إلى المطلق في المعاني والدّلالات فلم يبق لك إلاّ أن ترضى بما ييسّره لك الاستعمال وألعاب اللّغة les jeux de langage «إنّ ما يسمّيه فيتغانشتاين «نحو» كلمة هو دائما قواعد استعماله الفعليّ في لعبة لغة خاصّة... المحادثة، تطبيق الكلمات وتأويلها تنساب مثل النّهر ولا يكون للكلمة دلالة إلاّ في المياه السّائلة وهناك فقط» وبعبارة أخرى لا تكون للّغة وحدة ونظاميّة إلاّ عندما نعتبرها مجرّدة فقط. أمّا في الواقع فلا يوجد إلاّ التّنوّع اللاّمحدود (الّذي تتّسم به) ألعاب اللّغة والأوضاع اللّسانيّة الفريدة»[24].

إنّ استعمال فيتغانشتاين للّعب في اللّغة يذكّرنا باللّعب عند سوسير في تشبيهه اللّغة بلعبة الشّطرنج. فاللّغة في النّهاية لعبة طرفاها المتكلّم والمخاطَب، لكلّ منهما استراتجيّة في التّواصل والإبلاغ. اللّغة كلعبة الشّطرنج تخضع إلى نوعين من القواعد. في النّوع الأوّل منها جانب من الامتثال وفي الثّاني جانب فرديّ، خاصّ وهو ما يستدعي وجود القصد والسّياق والمقام (Ouelbani. 2002 : 29).

وهو ما ينفي كون اللّغة آليّة وعفويّة لأنّ اللّغة لا تنفصل عن الفكر وعن لغة البشر(م. ن: 25) حيث الظّاهر لا يطابق دائما الخفيّ وهو ما يستدعي الحديث عن التّأويل وربطه به.

---

23 _ «Il nous met en garde contre la tentation de rechercher une signification terminale la polémique contre les «objets» mathématiques n'est, chez lui, qu'un aspect particulier de la dénotation du mythe philosophique de la signification». La recommandation qui nous est faite est, sur ce point, la suivante : ne cherchez pas la signification ; car vous ne pouvez jamais produire, en guise de signification, que d'autres signes qui ont eux–mêmes une signification… C'est bien pourquoi… on ne peut compter sur un changement de notation ou de langage pour se rapprocher réellement du sens ».

24 _ « …Et ce que Wittgenstein appelle la «grammaire» d'un mot… ce sont toujours les règles de son usage effectif dans un jeu de langage particulier…» la conversation, l'application et l'interprétation des mots s'écoulent comme un fleuve, et c'est seulement dans le flot que le mot a sa signification»… Autrement dit, c'est seulement, lorsqu'on le considère comme une abstraction que le langage possède unité et systématicité. Dans la réalité, il n'y a pas que la variété indéfinie des jeux de langage et des situations linguistiques singulières»

من هنا نتبيّن أنّ فيتغانشتاين يميّز بين اللّغة في حالة سكون واللّغة في حالة حركة، وأنّ الدّلالة عنده مرتبطة بالاستعمال. وأوجه الاستعمال لا حصر لها في حين أنّ الوحدة والنّظاميّة تتعلّقان باللّغة في حالة تجريد.

الحمل على المعنى في تقديرنا لا يتعلّق باللّغة في حالة سكونها وإنّما باللّغة في حالة استعمالها. وإذا كان للحمل على المعنى هذا الحضور المطّرد سواء بالنّسبة إلى المتكلّم أو النّحويّ المنظّر فلا شكّ أنّ هذا الأمر متعلّق بخصيصة جوهريّة مشتركة ألاَ وهي الذّهن. ألَمْ يقل فيتغانشتاين «وقصد الدّلالة شيء يكمن في دائرة الذّهن»[25] (Bouveresse. 1971:431). فالدّلالة ترتبط عند فيتغانشتاين بقصد المتكلّم وهو أمر خاصّ لا يكاد يدرك يشبه الوعي نفسه «ولكن أليس أن نريد قول شيء هو الذي يجعل للجملة معنى... إلاّ أنّه هو أيضا شيء خاصّ إنّه شيء لا يدرك شبيه فحسب بالوعي ذاته»[26] (م. ن).

---

25 _ « Et l'intention de signification est quelque chose qui réside dans la sphère mentale »

26 _ « Mais n'est ce pas le fait que nous voulons dire quelque chose qui donne un sens à la phrase? (...) Mais c'est également quelque chose de privé ! C'est le quelque chose insaisissable ; comparable seulement à la conscience elle-même. »

خاتمة الباب الثّالث

خصّصنا فصول هذا الباب الأربعة لمعالجة مفهوم المعنى بما يمكن أن يفيدنا في فهم الحمل على المعنى ويمثّل خلفيّة نظريّة بغية الوقوف على الثّوابت النّظريّة المتّصلة بعملنا.

بان لنا من خلال المقاربات الّتي اهتمّت بالمعنى من زوايا مختلفة أنّه ينبغي لنا أن نتناول المعنى من حيث اتّصاله بالذّهن ، ومن حيث اتّصاله بالمتكلّم اعتقادا وإحالة واستعمالا . فالمعنى لصيق بالذّهن من جهة تكوّنه وهو لصيق أيضا بالمتكلّم من حيث إدراكه للكون واختياره من النّظام اللّغويّ صورا لفظيّة بحسب مقاصده وأغراضه.

الحاصل لدينا أنّ المعنى سواء نظرنا إليه من حيث الذّهن أو من حيث الإحالة أو من حيث الاستعمال، هو نسبيّ. في المعنى جانب ثابت، مشترك وآخر متغيّر، تقريبيّ مرتبط بما يدركه الإنسان من الكون في تعبيره عنه وفي عقله.

وعليه فالاهتمام بالحمل على المعنى ينبغي أن يتنزّل في إطار تفاعل الذّهن والمتكلّم والنّظام اللّغويّ. هذه التّصوّرات في رأينا ذات كفاءة تفسيريّة كبرى تتجاوز المتغيّر الضيّق لتصل إلى الثّابت المشترك. وعليه ينبغي تجاوز الخطيّة فهي في اللّفظ لا في الذّهن القائم على الاسترسال.

ونرى أنّ مفهوم الحمل على المعنى يترجم هذا التّفاعل والاسترسال بينهما. بل لعلّ قوّة الحمل على المعنى تكمن في الجمع بين الجهاز النّظريّ وخصوصيّات الاستعمال. على هذا النّحو نتصوّر طرح المسألة.

الباب الرّابع :
المعنى في التّفكير النّحويّ العربيّ

مدخـــل

نظر في المعنى في التّفكير النّحويّ العربيّ لأنّ اهتمامنا بهذا المفهوم كان في إطار النّحو العربيّ بالأساس. فلا بدّ من الكشف عن التّناسق بين مفهوم الحمل على المعنى ومنطلقات النّحاة ومبادئهم. وفي اعتقادنا أنّ مفهوم الحمل على المعنى هو وليد هذا التّصوّر لذا يتأكّد البحث عن الخلفيّة النّظريّة الّتي يمكن في ضوئها أن نفهم الحمل على المعنى. والمقصود بالتّفكير النّحويّ هو التّراث النّحويّ وما يمكن أن نستفيد ممّا تقدّمه الدّراسات العربيّة المعاصرة من اهتمامها بالمعنى.

استقرّ لدينا في الباب السّابق أنّ المعنى حسب مجموعة من اللّسانيّين ينشأ في الذّهن ويتّخذ عند الإنجاز صورا مختلفة متفاوتة، والمعنى هو المفسّر لحقيقة النّظام اللّغويّ. وعليه نفترض أنّ المعنى هو ما يفسّر أيضا مفهوم الحمل على المعنى ويسيّره. وهو ما نسعى إلى الاستدلال عليه من خلال التّراث النّحويّ والدّراسات العربيّة المعاصرة.

وقد يتساءل لِمَ وسمنا عنوان البابين الثّالث والرّابع بالمعنى دون اللّفظ، وإن كان اللّفظ والمعنى متلازمين. نؤجّل الإجابة إلى خاتمة الباب الرّابع.

الفصل الأوّل:
المعنى في التّراث النّحويّ

مقدّمـــة

سعينا إلى رصد أهمّ مكوّنات التّراث النّحويّ الّتي من شأنها أن تفسّر لنا كيف عولج المعنى في التّراث النّحويّ العربيّ. فالقول بالحمل على المعنى ينبغي ألاّ يدرس على أنّه ظاهرة لغويّة معزولة بل ينبغي أن يتنزّل ضمن سدى النّظريّة النّحويّة العربيّة بربطه بأهمّ أصولها. والّذي يهمّنا من هذا التّراث النّحويّ هو مدى قدرته على استيعاب الحمل على المعنى للظّواهر اللّغويّة إجراء وتنظيرا.

يفترض الحديث عن المصطلح وجود حدود مضبوطة يقوم عليها العلم. إلاّ أنّ وجود المصطلح لا ينفي وجود صلة بين المصطلح والمعنى اللّغويّ بشكل من الأشكال الّتي يمكن أن تفيدنا. من هذا المنطلق نظرنا في المعنى اللّغويّ للمعنى وقرينه اللّفظ لاتّصال المعنى الاصطلاحيّ بالمعنى اللّغويّ.

1 ـ اللّفظ والمعنى لغة

تفيد كلمة لفظ لغةً معنيين: معنى عامّا وهو الطّرح كإخراج النّواة من الفم، ومعنى خاصّا وهو إخراج الكلام من الفم إذ اللّغة تقوم أساسا على النّطق «اللّفظ أن ترمي بشيء كان في فيك، والفعل لَفَظ الشّيءَ. يقال لَفَظْتُ الشيء من فمي أَلْفِظُه لَفْظا رميته... ولفَظ بالشّيء يَلْفِظُ لفظا تكلّم... واللّفظ واحد وهو في الأصل مصدر» (لسان العرب: ل. ف. ظ).

وهو ما يعني وجود أمرين: الإخراج والإظهار والمظهر الماديّ. واللّفظ في الاستعمال اللّغويّ ينبغي أن يتوفّر فيه هذان الأمران. فهل يعني هذا الجانب الماديّ للّفظ أنّ كلّ لفظ موصل لمعنى؟

أمّا المعنى لغة فقد جاء فيه «... وقال بعض أهلِ اللّغة: لا يقال عُنِيتُ بحاجتك إلاّ على معنى قصدْتُها، من قولك عَنَيْتُ الشيء أعنيه إذا كنت قاصدا له... يقال

عنيتُ فلانا عَنْيًا أي قَصَدْتُـه. ومَنْ تَعْـني بقولك أي مَنْ تَقْصد. وعَنَاني أمرُك أي قَصَدنـي... ومَعْنى كلّ شيء: مِحْنَتُه وحالُه الّتي يصير إليها أمرُه... وعَنَيْتُ بالقول كـذا: أردت. ومَعْنَى كـلّ كـلام ومَعْنَاتُـه ومَعْنِيَّتُه: مَقْصدُه، والاسـم العَناء. يقال: عَرَفْتُ ذلك في مَعْنَى كلامه ومَعْنَاة كلامه وفي مَعْنِـيّ كلامـه» (لسان العرب: ع.ن.ي).

يهمّنا ممّا تقدّم أنّ المعنى يساوي القصد، وكذلك النّحو يساوي أيضا القصد. ممّا يعني أنّ النّحو العربيّ يقوم أساسا على المعنى والقصد ولكن هل يعني هذا أنّ الحمل على المعنى هو القصد؟ وما موضع اللّفظ من علاقته بالمعنى؟

2 ـ اللّفظ والمعنى اصطلاحا

إذا كان تعريف اللّفظ لغةً قد أكّد طبيعة اللّفظ الماديّة فإنّ القول بالطّبيعة الماديّة الصّوتيّة للّفظ لا يكفي وحده بل يحتاج إلى ضوابط ننظر فيها اعتمادا على مفهوم اللّفظ عند النّحاة انطلاقا من تقديم مفهوم الكلمة عند ابن الحاجب «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 21).

أوّل هذه الضّوابط هي اقترانه بالمعنى. ذلك أنّ اللّفظ قد لا يقترن بمعنى عند التّلفّظ به، وهو يعتبر في هذه الحالة مهملا لانعدام الإفادة ولذلك فلا يهمّ النّحاة. أمّا إذا اقترن اللّفظ بمعنى، فهو يستلزم حالتين: الأولى أنّ اقترانه بالمعنى لم يكن نتيجة اصطلاح أفراد المجموعة اللّغويّة وتواضعهم حول هذا الاقتران بين اللّفظ والمعنى، وإنّما هو صادر عن شخص «ولا يقال لكلّ لفظة بدرت من شخص لمعنى: إنّها موضوعة له من دون اقتران قصد التّواطؤ بها» (م.ن). وهذا أيضا لا يهمّ النّحاة لانعدام الإفادة ذلك أنّ دلالته بالطّبع.

أمّا إذا كان اللّفظ مقترنا بمعنى وكان هذا الاقتران محلّ اتّفاق أفراد المجموعة اللّغويّة واصطلاح بينهم فالإفادة في هذه الحالة حاصلة. وعلى هذا ينبغي أن يكون اللّفظ دالاّ على المعنى بالوضع «واحترز بقوله «وُضع» عن لفظ دالّ على معنى مفرد بالطّبع لا بالوضع كـ«أحّ» الدّال على السّعال ونحو ذلك، وعن المحرّف، وعن المهمل...» (م. ن: 1/ 23).

تبعا لما تقدّم فإنّ مفهوم الوضع مضمّن في اللّفظ لأنّه إذا كان اللّفظ موضوعا فهو

لمعنى. ولذلك غنيّ عن البيان أن نذكر الوضع «وعلى ما فسّرنا الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله» لمعنى «لأنّ الوضع لا يكون إلاّ لمعنى»(م. ن: 1/ 22).

بان لنا ممّا تقدّم أنّ اللّفظ ذو صورة ماديّة صوتيّة، على خلاف وسائل التّواصل الأخرى الخطّ والعقد والنّصبة والإشارة (م.ن : 1/ 23). وهذا اللّفظ موضوع لمعنى. لذلك فلفظ دون معنى متّفق عليه ليس من مجال اهتمام النّحاة. وبما أنّ المعنى مجرّد ذهنيّ، كما سنرى، فهو يستوجب اللّفظ. إذ لا وجود لمعنى دون لفظ. فقولنا «لفظ» يقتضي وجود «معنى» وقولنا «معنى» يقتضي وجود «لفظ».

إذا كان اللّفظ إخراجا ماديّا فهو إخراج لشيء مجرّد مجاله الذّهن هو المعنى. والمعنى هو اسم مفعول أي المعنيّ أي المراد «ومعنى المراد ما يعنى به أي يُراد بمعنى المفعول» (م.ن : 1/ 22).

هذا المعنى منشؤه نفس الإنسان وفكره وقلبه وعقله وهذا المعنى الواحد في نهاية الأمر هو مقصد المتكلّم وغرضه من الكلام لإفهام السّامع «وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض» (الجرجاني. دلائل: 460-461).

على أنّ استعمال الجرجاني لعبارات من قبيل النّفس والفكر والقلب والعقل لَيؤكّد هذا الوجود في الذّهن أي عالم المجرّدات والكلّيّات أي أنّ الأصل والمنطلق هو ما يوجد في الذّهن من معان. ومن حقّنا أن نتساءل لَمَ لَمْ يقتصر الجرجاني على استعمال عبارة واحدة منها ؟ أليس في تعدادها دليل على شعَوره بالحيرة إزاء ضبطها؟ هذا ما نميل إلى ترجيحه وإن لم يعبّر عنه. فهل يمكن أن نحيط بما يوجد في الذّهن، ألا يستعصي على الضّبط بسبب طبيعته المجرّدة ذلك أنّ «المعنى يدرك بالذّهن ومجاله مجال التّأويل بما قد يثيره من اختلاف في النّظر والتّقدير» (المهيري. 1998 : 42).

إنّ ربط المعنى بالقصد والمراد يدعونا إلى التّساؤل: أليس القصد intention شيئا سابقا للمعنى لأنّه هو الموجّه إلى اختيار الألفاظ المعبّرة عن المعاني. ذلك أنّ المتكلّم ينطلق من قصد ينشأ في الذّهن يريد التّعبير عنه فيبحث عن شكل لغويّ لفظ حامل لمعنى يتحقّق في صور مختلفة إلاّ أنّ المعنى قد يوافق القصد.

هذا اللّفظ يتراوح بين الكلمة والمركّب والجملة والقول والكلام. والمقصود بالقول اللّفظ إلاّ أنّ النّحاة اختلفوا في المقصود بالكلام والجملة. فابن جنّي سوّى بين

الكلام والجمل على أساس أنّ الكلام «كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الّذي يسميّه النّحويّون الجمل» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 18). أمّا ابن هشام فذهب إلى أنّ «الكلام: هو القول المفيد بالقصد» (ابن هشام. مغني: 374). ورأى أنّ الجملة أعمّ من الكلام بدليل قولهم: جملة الشّرط، جملة الجواب... وهي ليست مفيدة فليست بكلام (م.ن).

ليس يعنينا الخوض في مسألة الفرق بين الكلام والجملة ولكن ما يعنينا، في عملنا، هو أنّ اللّفظ مرتبط دائما بالمعنى مقترن به وله مستويات متدرّجة من الكلمة إلى المركّب فالجمل اعتمادا على مقولة الإفراد والتّركيب.

3 ـ المعنى بين الإفراد والتّركيب

سعى النّحاة إلى إيجاد ضوابط تحدّد المعنى فاعتمدوا الإفراد والتّركيب كما هو شأن اللّفظ. وعليه انقسم المعنى إلى مفرد ومركّب.

فالمقصود من المعنى المركّب «هو الّذي يدلّ جزء لفظه على جزئه» (الأستراباذي. شرح الكافية : 1/ 23) من نحو تركيب الإسناد كـ«ضرب زيد» والمركّب بالإضافة كـ «عبد الله»، إذا لم يكونا علمين، حيث علّقت الكلمة الأولى بالكلمة الثّانية تعليقا نحويّا.

أمّا المعنى المفرد فهو «المعنى الّذي لا يدلّ جزء لفظه على جزئه»(م. ن:1/ 22). والأمثلة على المعنى المفرد عديدة منها المصدر الّذي يدلّ على الحدث وكذلك الفعل فهو وإن كان يدلّ على الحدث والزّمان فإنّه مع ذلك ذو معنى مفرد باعتبار أنّ جزء اللّفظ لا يدلّ على جزء المعنى. فليس المقصود بالمعنى المفرد المعنى الّذي لا تركيب فيه «وليس له أن يقول: إنّي أردت بالمعنى المفرد: المعنى الّذي لا تركيب فيه، لأنّ جميع الأفعال إذن تخرج على حدّ الكلمة» (م. ن: 1/ 23). ومن المعنى المفرد أيضا اسم العلم مثل برق نحرُه فهو، وإن كان في الأصل جملة خبريّة، فإنّه لدلالته على المعنى المفرد بالمفهوم المذكور آنفا يعتبر كلمة.

كما أنّ المعنى المفرد هو غير المعنى الإفراديّ «المعنى الإفراديّ للاسم والفعل في أنفسهما، وللحرف في غيره» (م. ن: 1/ 35). وعليه نميّز بين الاسم والفعل من جهة والحرف من جهة ثانية. وهذه الجملة تلخيص لما سبقه وهو «فالاسم كلمة دلّت على

معنى ثابت في نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلّت على معنى ثابت في لفظ غيرها» (م. ن: 1/ 34). يبدو أنّه لا وجود لمعني الحرف إلاّ بوجود لفظ غيره: معنى الحرف موجود بالقوّة، كامن، خفيّ ولا يظهر إلاّ عند اقترانه بلفظ آخر مفرد أو جملة. فالمعنى الإفراديّ هو المعنى المعجميّ أي معنى الكلمة في ذاتها قبل دخولها في التّركيب.

يقابل المعنى الإفراديّ المعنى الكلاميّ «وإنّما حكم بعد نَعَمْ بحذف الفعل والفاعل معا لأنّ نَعَمْ حرف لا يفيد معناه الإفراديّ إلاّ بانضمامه إلى غيره، كما سبق في حدّ الاسم، وههنا أفاد المعنى الكلاميّ فلابدّ من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الّذي صدّقه نَعَمْ وذلك الكلام في مثالنا جملة فعليّة، فيقدّر بعد نَعَم جملة فعليّة، وإن كان السّؤال بجملة اسميّة، كان المقدّر بعد نعم [جملة] اسميّة" (م. ن:1/ 176).

يتّضح ممّا تقدّم أنّ المعنى يختلف إفرادا وتركيبا. فالمعنى المفرد في الكلمة «ما لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه من نحو الاسم والفعل». والمعنى المركّب «الّذي يدلّ جزء لفظه على جزء معناه» من نحو المركّب الإسناديّ والمركّب الاسميّ بالإضافة. والمعنى الإفراديّ للكلمة اسما وفعلا هو الّذي يكون لهما في مقابل الحرف الّذي لا معنى له إلاّ في اقترانه باسم أو فعل. وأخيرا المعنى الكلاميّ الّذي يكون للكلمة عند تحققّها نحويّا في مستوى الكلام في علاقتها مع بقيّة عناصر الجملة وتقدير الغائب منها.

عليه يكون الحمل على المعنى اختزالا لصور متعدّدة من نحو: حمل معنى مفرد على معنى مفرد أو حمل معنى مركّب على معنى مركّب أو حمل معنى مركّب على معنى مفرد... ويختلف مفهوم المعنى باختلاف المستوى اللّغويّ الّذي يوجد فيه، معجميّا كان أو صرفيّا أو إعرابيّا. وسنضبط المعنى في بداية كلّ باب من الأبواب المخصّصة لهذه المستويات اللّغويّة.

لكن إذا كان تصوّرهم للمعنى المفرد مستقيما نظريّا فإنّه في الإجراء والممارسة غير ذلك «يمكن أن نعتبر هذا المعيار على جانب من النّجاعة عندما يقتصر الأمر على ما يفيده الملفوظ من معنى. لكنّ الدّلالة أكثر تشعّبا وأشدّ تعقيدا. فالاسم والفعل باعتبارهما من قبيل الكلمة يفيدان زيادة على المعنى المعجميّ معاني مقوليّة من نوع الجنس والعدد والنّسبة والتّصغير والزّمن... ومعاني وظيفيّة تتوزّع مبدئيّا على الأحكام الإعرابيّة» (المهيري. 1998 : 43). فإذا أخذنا مثال الفعل وجدنا أنّه «لا وجود لصيغة «محايدة» للفعل فبمجرّد التّلفّظ به نصرّفه أي نسنده، وهكذا لا

يمثّل الفعل كلمة أي «لفظا دالاّ على معنى مفرد» «(م. ن: 63). بل إنّ دلالة الكلمة المعجميّة» تكون هي أيضا متشعّبة يمكن تحليلها إلى أكثر من عنصر معنويّ واحد، هذا ما لاحظه ابن جنّي في كتاب الخصائص عندما يصنّف «الدّلائل» إلى دلالة لفظيّة ودلالة صناعيّة ودلالة معنويّة» (م. ن: 46).

هذه النّقطة ذات أهميّة في عملنا. ذلك أنّه إذا أخذنا مثلا الكلمة على أساس ارتباطها بالمعنى المفرد (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 21) وأنّها أصغر شكل لغويّ دالّ [27]، وجدنا أنّها حاملة لمعان لا لمعنى وكأنّ الحمل نابع من طبيعة الكلمة نفسها. هذا ما يجرّنا إلى النّظر في تعدّد المعاني من خلال علاقة اللّفظ بالمعنى.

4 ـ العلاقة بين اللّفظ والمعنى

غايتنا أن نبيّن أنّ اللّفظ مجسّما هنا في الكلمة قد يتضمّن أكثر من معنى على أساس المفهوم أي ما يفهم من المعاني الضّمنيّة للكلمة فضلا عمّا يصرّح به. ومن ثمّة نشرّع للحمل على المعنى الّذي لا يفهم في جانب منه، في نظرنا، إلاّ على أساس تركّب المعاني في اللّفظ الواحد. ذلك أنّ المفهوم من اللّفظ الواحد قد يكون أكثر من معنى بحسب المستوى اللّغويّ الّذي تتنزّل فيه بل إنّ التعدّد قد يتمّ كذلك في المستوى اللّغويّ ذاته.

1.4 ـ الحمل على المعنى ودلالات الكلمة

نعتمد تصوّر ابن جنّي لدلالات الكلمة الثّلاث لارتباطه الوثيق بعملنا. ذلك أنّه يوضّح لنا مسألة تركّب المعاني في الكلمة الواحدة وتراتبيّتها. فالمعنى معان بحسب المستوى اللّغويّ ولا وجود للمعنى الواحد. فالكلمة وحدة لغويّة قابلة لدلالات بالفعل، حاصلة، مقولة ودلالات بالقوّة محتملة.

قسّم ابن جنّي دلالات الكلمة إلى ثلاث ورتّبها بحسب قوّة دلالة اللّفظ عليها كما يلي: لفظيّة وصناعيّة ومعنويّة (ابن جنّي. الخصائص:3/ 100).

فالدّلالة اللّفظيّة تستفاد من لفظ الكلمة. والمقصود بها في الفعل مثلا أنّ الفعل بلفظه يدلّ على المصدر. فلفظ الفعل يدلّ على لفظ المصدر أي الحدث لاشتراكهما في

27 ـ لمزيد التعمّق في مبحث الكلمة: البكّوش والماجري (1993) والمهيري (1998).

الحروف المكوّنة لكليهما أي الجذر. فالفعل والمصدر من هذه الزّاوية يلتقيان في اللّفظ من حيث حروف الجذر الدّالة على معنى معجميّ.

أمّا الدّلالة الثّانية وهي صناعيّة فتستفاد أيضا من لفظ الكلمة وتحديدا من صيغتها أي معناها الاشتقاقيّ التّصريفيّ. وتظهر هذه الدّلالة في الفعل مثلا في وزنه وبنائه ودلالته على الزّمان. وتظهر هذه الدّلالة في اسم الفاعل من خلال الوزن فاعِل، فَعِيل... فهو اللّفظ الحامل للدّلالة.

وإذا كانت الدّلالتان الأوليان تستفادان من لفظ الكلمة فإنّ الدّلالة الثّالثة وهي الدّلالة المعنويّة تتمّ عن طريق الاستدلال «اللاّحقة بعلوم الاستدلال». وتستفاد من خلال ما يطلبه الفعل، على سبيل المثال، إعرابيّا في اقتضائه من حيث التّركيب فاعلا متعلّقا به. فالدّلالة المعنويّة هي دلالة إعرابيّة والإعراب معنى بالأساس. ولنا عودة إليه في المستوى الإعرابيّ (القسم الثّاني. الباب الثّالث. الفصل الأوّل).

يبدو أنّ ابن جنّي قد راعى في ترتيبه لهذه الدّلالات الثّلاث من حيث القوّة خروج الكلمة من الإبهام إلى البيان. ذلك أنّ «دلالة الكلمة تخرج من الإبهام إلى البيان باتّخاذها «أكسية» لفظيّة تختلف من محطّة إلى أخرى وتعبّر عن ثرائها التّدريجيّ بتزايد البيان فيها» (بن حمّودة. 2004 : 282). فإذا أخذنا الفعل كَتَبَ فهمنا منه معنى معجميّا هو المعنى العامّ المشترك معنى الكتابة. ثمّ إذا صغناه في بنية صرفيّة معيّنة بحسب الشّخص والزّمان فقلنا يَكْتُبُ كان دون الأوّل إبهامها إلاّ أنّه محتاج إلى بنية إعرابيّة يتحقّق فيها حتّى نبين المعنى.

إنّ الكلمة حاملة لمعان بما يستفاد من لفظها وبما تقتضيه في آن. هذه المعاني متنوّعة تنوّع المستويات اللّغويّة معجما واشتقاقا وتصريفا وإعرابا. وهي فضلا عن ذلك متشعّبة فدلالة الكلمة المعجميّة مثلا «هي أيضا متشعّبة يمكن تحليلها إلى أكثر من عنصر معنويّ واحد»(المهيري.46 :1998) فلا وجود لمعنى واحد بل معان يمكن للمتكلّم أن يحمل على معنى أحدها في الاستعمال بحسب أغراضه ومقاصده. والأمثلة على ذلك عديدة كما سنرى، فما حمل الإسلام على الملّة في المثال «مذ دَجَتِ الإسلام» إلاّ لأنّ الإسلام بمعنى الملّة وما مجيء جوعان وعطشان على وزن فَعْلاَن إلاّ بسبب حمله على أحد العناصر المعنويّة المشتركة مع شبعان وريّان وملآن...

إذا كانت الكلمة بما تحتمله من عناصر معنويّة تشرّع للحمل على المعنى فإنّ تناولنا

يظلّ منقوصا ما لم نعرض للمخاطَب. فقد تكون الكلمة مهيّأة للحمل على المعنى كما أسلفنا ومع ذلك فالحمل على المعنى غير واقع. لذلك ينبغي البحث عن سند ومقوّم آخر له هو في نظرنا يتعلّق بالمخاطَب.

2.4 ـ الحمل على المعنى واعتقاد المخاطَب

تناولنا في العنصر السّابق الدّلالات الثّلاث للكلمة لنبيّن أنّ الكلمة محتملة لأكثر من معنى بحسب المستوى اللّغويّ الّذي تتنزّل فيه بل وحتّى في المستوى اللّغويّ نفسه. وتبعا لذلك فإنّ الحديث عن الحمل على المعنى يضحي أمرا تقتضيه خصوصيّة الكلمة أو لنقل العنصر اللّغويّ بطبيعته الاحتماليّة هذه. على أنّ هذا غير كاف وحده ما لم يقرن بأمر آخر تتقوّم به وهو اعتقاد المخاطَب.

ممّن اهتمّ باعتقاد المخاطب نذكر السّكاكي. وقد طرحه ضمن تناوله للدّلالات. قسّم السّكاكي الدّلالات قسمين: دلالة وضعيّة ودلالة عقليّة (السّكاكي. مفتاح: 329-330) بحسب المعنى الّذي يمكن أن يستفاد من اللّفظ. وبيان ذلك أنّ الدّلالة الوضعيّة هي دلالة مطابقة حيث إنّ الكلمة تحتمل معنى مطابقا لها فكأنّ دلالة المطابقة هي دلالة المنطوق في حرفيّته ونصيّته.

أمّا الدّلالة العقليّة فهي دلالة المفهوم تستفاد ممّا تحتمله اللّفظة من معان وتقتضيه، سواء كانت بالتّضمّن كتضمّن مفهوم السّقف في مفهوم البيت أو كانت بالالتزام من نحو علاقة مفهوم الحائط بمفهوم البيت. وكأنّ المقابلة بين الدّلالة الوضعيّة والدّلالة العقليّة هي مقابلة بين المنطوق والمفهوم.

وإذا كانت دلالة المطابقة أصليّة بحكم كون ما تحتمله الكلمة من معان موافقا ومطابقا للظّاهر، فإنّ الدّلالة العقليّة تبدو تبعيّة بحكم ما تقتضيه من تعلّق المفاهيم بعضها ببعض. والعمدة في هذا التّعلّق هو اعتقاد المخاطَب «ولا يجب في التّعلّق أن يكون ممّا يثبته العقل بل إن كان ممّا يثبته اعتقاد المخاطب إمّا لعرف أو لغير عرف، أمكن المتكلّم أن يطمع من مخاطبه ذلك في صحّة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأصليّ إلى الآخر بواسطة ذلك التّعلّق بينهما في اعتقاده» (السّكاكي. مفتاح: 330).

مفهوم الاعتقاد من المفاهيم الأساسيّة الّتي يقوم عليها عملنا. فالتّعلّق لا يعني بالضّرورة العقل أي إنّها ليست أمرا مشتركا وإنّما يعني بالاعتقاد اعتقاد المخاطب

المعنيّ بكلام المتكلّم. يفترض في هذا المتكلّم أن يكون صادقا في قوله (مبدأ الصّدق) وهو مبدأ على بساطته أساسيّ في التّواصل.

لكنّ المتخاطبين قد يختلفون في تصوّرهم للمفاهيم. فما يوجد في ذهن المتكلّم قد لا يوافق ما يوجد في ذهن المخاطب. وكأنّ المقابلة قائمة بين المعنى والمفهوم، فالمعنى هو ما يعنيه المتكلّم والمفهوم هو ما يفهمه المخاطب من لفظ المتكلّم، قال البغداديّ «كلّ لفظ يجري بين النّاس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله وهو الّذي دلّ به عليه، ومفهومٌ في ذهن سامعه وهو الّذي يُستَدلّ به عليه» (ضمن جبر... 1996 : 946).

وبين المعنى عند المتكلّم والمفهوم عند المخاطب فرق. لذا فالاتّفاق في المعاني بينهما ليس قائما بالضّرورة. وفي كلّ الحالات فالمخاطب مدعوّ إلى حمل لفظ المتكلّم استنادا إلى ما يعتقده «... الحمل: اعتقاد السّامع مراد المتكلّم أو ما اشتمل على مراده وهو من صفات السّامع» (الكفويّ. الكليّات: 934).

للحمل على المعنى وجهان: من جهة ارتباطه بما يفهمه المخاطب من لفظ المتكلّم اعتمادا على اعتقاده. فالمخاطَب يؤوّل اللّفظ على أساس العلاقات اللّغويّة واعتقاده لأنّ «الغرض من الكلام إفادة المخاطَب» (الأستراباذي. شرح الكافية:1/ 203).

ومن جهة ارتباطه بالمعنى عند المتكلّم والمتكلّم هو العامل الحقيقيّ والأوّل في الكلام كما سنرى في المستوى الإعرابيّ (القسم الثّاني. الباب الثّالث. الفصل الأوّل). لذلك يراعي المتكلّم حضور المخاطب في إنجازه للكلام (م.ن :1/ 228، 425 و2/ 377 و 3/ 243). دون أن يعني ذلك التّطابق بينهما. فلو كان ذلك كذلك لما كان للحمل على المعنى من مبرّر. من هذه الزّاوية يمكن اعتبار الحمل على المعنى مظهرا من مظاهر هذا التّفاعل بين المتكلّم والمخاطَب واللّغة.

3.4 ـ المعنى هو الأصل

أجّلنا الحديث عنه إلى هذا الموضع لأنّه يمثّل خلاصة ما تقدّم ولأنّ اعتبار المعنى هو الأصل يمثّل في رأينا الأساس الّذي يقوم عليه مفهوم الحمل على المعنى. فالمعنى هو المعتدّ به في مستوى الاستعمال وفي مستوى الصّناعة النّحويّة.

شبّه النّحاة علاقة المعنى باللّفظ بعلاقة المخدوم بالخادم «عُرف بذلك أنّ الألفاظ

خَدَم للمعاني، والمخدوم - لاشكّ- أشرف من الخادم» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 221). هذا ما وجدناه أيضا عند الجرجاني في حديثه عن الألفاظ التّابعة للمعاني، هي تابعة «بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النّفس، علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النّطق» (الجرجاني. دلائل: 96). وليس هذا الأمر مجرّد صورة استعاريّة بل نجد صداها في مواقف النّحاة وهو ما سنبين عنه.

أرجع الجرجاني سبب تقدّم المعاني على الألفاظ إلى كونها الأصل من حيث نشأتها. فالمعنى ينشأ أوّلا في النّفس ويوجد في الذّهن ثمّ يكون اللّفظ للتّعبير عنها. لذلك اللّفظ، من هذه الزّاوية، «تبع للمعنى في النّظم، وأنّ الكلم تترتّب في النّطق بسبب ترتّب معانيها في النّفس» (م. ن: 97).

ومن الأدلّة على تقديم المعنى هو أنّ مفهوم الخفّة والثّقل لا يرجع إلى اللّفظ وإنّما إلى المعنى «إنّ في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل، والخفّة والثّقل تعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللّفظ... ومعنى ثقل الفعل أنّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزّمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتّصرّف وغير ذلك» (العكبريّ. التّبيين: 173-174). فلابدّ للفعل من فاعل في مستوى الذّهن فلا يمكن أن نتصوّر مثلا فعل جلس بدون فاعل جالس. وفضلا عن ذلك فلا تستقيم الجملة إعرابيّا بفعل دون فاعل لذلك قدّروه عند غيابه لفظا.

ومن الأدلّة أيضا على تفريقهم بين المعنى واللّفظ أنّهم قد تنبّهوا إلى أنّ اللّفظ قد لا يدلّ على المعنى المقصود فهو مخادع «في كون اللّفظ في صورة المثنّى وليس به» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 47) وأيضا «فكلّ هذا في صورة النّداء وليس به... وإنّما نقل من باب النّداء إلى الاختصاص لمشاركة معنويّة بين البابين»(م. ن: 1/ 392). على هذا الأساس نفهم قول الأستراباذي من نحو «اللّفظ وصلة للمعنى» (م. ن: 3/ 139).

ميّز النّحاة بين الظّاهرة اللّغويّة المتكوّنة في الذّهن من تجلّياتها في مستوى الإنجاز والاستعمال. وقد كانوا واعين بأنّ اللّفظ قاصر ومخادع عن الوفاء بالمعنى. أوّلا من حيث احتمال الكلمة لمعان متعدّدة. وثانيا لاختلاف المعنى عند المتكلّم والمفهوم منه عند المخاطَب. لذلك قدّموا المعنى واعتبروه الأصل الّذي ينبغي اعتماده حتّى نتجنّب ما قد يوقعنا اللّفظ فيه من إبهام ولبس وتناقض في بعض الحالات.

المعنى في بعض الدّراسات العربيّة المعاصرة

مقدّمــة

نخصّص هذا الفصل لتناول تصوّر المعنى في بعض الدّراسات العربيّة الحديثة. وفي الحقيقة فقد اختلفت مواقف الدّارسين العرب من المعنى بين من رفضه «لأنّ اللّفظ هو الأصل في الإعراب... ويبدو من ثمّ أنّ الحديث عن المعنى في الإعراب لا لزوم له» (علّوش. 1997 : 242) ومن اعتمده إلاّ أنّه اعتمد استقراء المنجز من الظّاهرة اللّغويّة منهجا لذلك (أنيس.1985 :31). ونرى أنّ ذلك لا يتوافق مع ما كنّا بصدده سواء مع التّصوّر اللّسانيّ أو تصوّر النّحاة. والأهمّ في نظرنا أنّه لا يستقيم ومفهوم الحمل على المعنى.

اخترنا مقاربة الشّريف في قراءته للتّراث النّحويّ. ذلك أنّ تصوّره للمعنى يتنزّل ضمن تصوّر متكامل للّغة ويقوم على النّظر في المقاربات الحديثة وقراءة التّراث النّحويّ. وفي اعتقادنا أنّ لهذه المقاربة كفاءة تفسيريّة كبرى لفهم الحمل على المعنى. لذا لن نهتمّ من المقوّمات النّظريّة لهذه المقاربة إلاّ بما نستفيد منه في معالجة مفهوم الحمل على المعنى.

1 ـ تصوّر الشّريف للّفظ والمعنى

1.1 ـ لزوم اللّفظ وعجزه عن استيعاب اللّغة

للظّاهرة اللّغويّة جانبان: لفظ ومعنى. تتجلّى أهميّة اللّفظ من خلال لزومه لأنّه يمثّل المنطلق للوصول إلى المعنى. وقد رجع الشّريف إلى الدّراسات اللّسانيّة ليؤكّد «لزوم اللّفظ» (الشّريف. 2002 : 54) قديما وكذلك حديثا. فالكلّ مجبر على الانطلاق من اللّفظ مع بنفينست وتلامذته في «اهتمامهم بالمتكلّم في الخطاب» ومع تشمسكي وقد سعى إلى «التّجرّد من الفاصل بين المتكلّم والمخاطَب وَهُمْ «زيادة على ذلك سجناء عرف منهجيّ ساد اللسانيّات الأمريكيّة قبلهم، وقام على اعتبار اللّفظ 1 هو الحقيقة الموضوعيّة الأولى إن لم تكن الوحيدة» (الشريف. 2002 : 39).

لكن هل يمكن للّفظ في مقابل ذلك، أن يحيط بكلّ جوانب المعنى ؟ أليس اللّفظ ناتجا عن جهاز نطق هو في الأصل جهاز للتنفّس وللتّغذية. ذلك أنّ «اللّفظ وإن كان ثابتا فهو عاجز عن استيعاب اللّغة ومقدّر له أن يكون مجرّد وسم «للّغة-المعنى» وذلك لأنّه ناتج عن جهاز نطق غير قادر على استيعاب وظيفة الدّماغ الّذي هو جهاز اللّغة طبيعيّا...» (م. ن: 42).

فاللّغة حسب الشّريف تقوم في الذّهن في المقام الأوّل وما اللّفظ إلاّ صورة من الصّور الّتي تتحقّق بها اللّغة «علينا أنّ نقنع بأنّ اللّغة وظيفة عضو من أعضاء الإنسان هو الدّماغ. جهاز اللّغة الحقيقيّ هو الجهاز العصبيّ. إنّها وظيفة من وظائفه. هي الوظيفة العليا الّتي له. والحنجرة واللّسان ما هما إلاّ يد أخرى له، لكنّها قصيرة فهو يحتال عليها كما يحتال عليها. فليس العجز في اللّغة إنّما العجز في الحنجرة» (م. ن: 47).

2.1 ـ فوضويّة المعنى في تعدّد احتمالاته

منطلق الشّريف أنّ «المعنى من اللّغة، وأنّه الأساسيّ فيها» (م. ن: 45). وهو يتوافق والتّصوّر التّكوينيّ للمعنى كما سنرى.

الفكرة الرئيسيّة فيما يخصّ المعنى اللّغويّ هي أنّه «واسع وفوضويّ». هو فوضويّ في عدم انتهاء احتمالاته. لم يقتصر الحديث عن الفوضويّة على المعنى بل شمل ظواهر كونيّة «... ومن الممكن أن تكون اللّغة من جنس هذه الظّواهر الفوضويّة. فلقد عبّر بعض القدماء بنظريّة الشّذوذ، والمحدثون ابتداء من دي سوسير عن ميلهم إلى اعتبار اللّغة غير متجانسة... اللّسانيّات من حيث هي علم في حاجة إلى افتراض الانتظام في موضوع دراستها... لذلك يمكن للدّارس أن يرفض أنّ اللّغة من الظّواهر الفوضويّة. لكنّه مضطرّ إلى أن يقرّ بأنّ اللّغة تنتج ظواهر فوضويّة لا تحصر ولا تحدّ» (م. ن: 53).

تعود هذه الفوضويّة في المعنى إلى علاقة اللّفظ بالمعنى وإلى طبيعة المعنى بين المتكلّم والمخاطَب.

3.1 ـ علاقة اللّفظ بالمعنى: علاقة وسم

بناء على ما تقدّم من تصوّر للّفظ من حيث لزومه وللمعنى من حيث تعدّده

وفوضويّته، تضحي علاقة اللّفظ بالمعنى علاقة «وسم». فاللّفظ «سمة تسم المعنى فتعيّنه ولا تحصره» (الشريف.2002 : 70)، واللّفظ «يسم البنية ولا يمثّلها» (م.ن : 54).

ممّا يؤكّد علاقة الوسم أنّ «الصّياغة اللّفظيّة الّتي ينشئها المتكلّم حصيلة صراع بين مقتضيات القواعد، ومقتضيات التّعبير، ومقتضيات القصد وأنّها في النّهاية صياغة لفظيّة تسم بعض المعنى المقصود» (م. ن : 45).

4.1 ـ قانون التّشارط والاسترسال

مفاد قانون التّشارط والاسترسال أنّ «جميع الأبنية النّحويّة الاشتقاقيّة والإعرابيّة صور من الدّلالة المقوليّة الدّنيا لـ[ففا (مف)] بحيث يمكن تمثيلها بهذه البنية وهذه البنية فقط» (م.ن. 406). ممّا يعني أنّ ما من اختلاف قائم بين الأبنية ينبغي أن يرجع إلى تدرّجها «تدرّجها في مستويات التّجريد في اتّجاه الوسم اللّفظيّ المنوّع، أو في اتّجاه التّشكّل المقوليّ الموحّد» (م. ن: 409). وقد رتّب المستويات اللّغويّة الثّمانية تُرتيبا تنازليّا بدأه بالبنية الصّوتيّة ووصولا إلى البنية العامّة للنّظام النّحويّ. وبينهما تقع البنية الصّوتميّة فالتّصريفيّة المعجّمة فالتّصريفيّة غير المعجّمة فالاشتقاقيّة فالإعرابيّة المجرّدة فالبنية المقوليّة (م.ن: 297-298). أي البنية الدّلاليّة المقوليّة الدّنيا هي البنية المسيّرة لبقيّة الأبنية. وعليه يوجد استرسال بين المستويات اللّغويّة من جهة وبين المجرّد والمنجز من جهة ثانية.

2 ـ اللّفظ والمعنى بين المتكلّم والمخاطَب

1.2 ـ من معنى 1 إلى معنى 5

بناء على ما تقدّم بيانه من علاقة اللّفظ بالمعنى فإنّه يمكن أن نقدّم كيفيّة وقوعهما بين المتكلّم والمخاطَب. فالمعاني واقعة في ذهن المتكلّم من جهة. ثمّ إنّ تلك المعاني تتجسّم في ما اختار لها المتكلّم من لفظ من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة يوجد المعنى الّذي يفهمه المخاطب من لفظ المتكلّم. فنحن إذن عندما نتحدّث عن معنى نتحدّث عن ثلاثة معان على الأقلّ.

منطلق المتكلّم معنى1 يدفعه إلى النّطق بلفظ1 وهذا اللّفظ يعبّر عن معنى2. والإشكال يتمثّل في مدى مطابقة معنى1 للمعنى2 أي المعنى 1 المجرّد أي المعنى2

المجسّم في لفظ. بعبارة أخرى هل وجد المتكلّم لفظا مناسبا ليكون المعنى2 المعبّر به مناسبا للمعنى1؟ هذا هو الإشكال بالنّسبة إلى المتكلّم.

أمّا الإشكال الثّاني فيتعلّق بالمخاطب وهو يتلخّص في هذا القول: هل معنى3 الّذي فهمه المتقبّل هو المعنى 2 الّذي عبّر عنه لفظ المتكلّم؟ وهل المعنى 3 مرورا بالمعنى2 يحيله على المعنى 1 وهو قصد المتكلّم في البدء؟

يوضّح الشّريف هذا الإشكال في ما يلي «إن كنت أنا المتكلّم اللّسانيّ الأوّل فمن الطّبيعيّ أن أفكّر في المعنى1 الّذي قبل اللّفظ1 وفي المعنى 2 الّذي أنتجته باللّفظ1 وأن أبحث في الآليّات اللّغويّة المجسّدة لهذا «الانتقال الدلاليّ» عبر اللّفظ:

معنى1 ⟵ لفظ 1 ⟵ معنى2

ومن الطّبيعيّ أن يفعل مخاطبي مثلي، إلاّ أنّ قضيّته أبسط من جهة وأعقد من جهة أخرى. وجه البساطة أنّه يستطيع الاكتفاء بـ:

لفظ1 ⟵ معنى3

وأن يقرّر شئت أم لم أشأ أنّ المعنى2 الّذي أنتجته هو المعنى3 الّذي فهمه. أمّا وجه التّعقّد فيكون إذا اختار التّساؤل عن العلاقة الحقيقيّة بين المعنى2 والمعنى3. وإذا اختار أن يبحث عن قصدي الأوّل أي المعنى1 وأن يتساءل عن العلاقة بين معنى1 ومعنى2 ومعنى3. ولكن إذا أجاب عن هذا السّؤال، أنحن على يقين أنّه لن ينتج اللّفظ2 ذا المعنى5 ؟ (الشّريف. 37:2002).

2 ـ 2 : المعنى تكوينيّ في النّظريّة النّحويّة

هكذا يصل الشّريف بناء على ما تقدّم إلى نتيجة مركزيّة بالنّسبة إلى التّصوّر النّحويّ وبالنّسبة إلى عملنا. ذلك أنّ انفتاح أبواب الحمل على المعنى لا تكون إلاّ بها. هذه النّتيجة مفادها أنّ المعنى في النّظريّة النّحويّة العربيّة معنى ذو مستوى تكوينيّ وليس «مستوى تأويليّا يستخرج بتحليل اللّفظ بل مستوى تكوينيّ، يكوّنه المتكلّم ويلاحظه الدّارس كما يلاحظ اللّفظ. فليست المطابقة بين اللّفظ والمعنى أن يجعل المعنى الّذي يستخرجه من اللّفظ موافقا للفظ، بل المطابقة أن يكون وصفه موافقا للمعنى الّذي أحدثه المتكلّم بتوجيه الإعراب في الواقع اللّغويّ، وهو واقع مجسّد في «انتحاء المثال» لكلام العرب، لا في كلام بعينه كما بيّنّا» (الشّريف. 1999 : 22-23).

ذلك أنّ «المعنى لا يرى بل يفترض من خلال ما يرى، ويتحقّق بالرّجوع إلى ما كان من حقّه أن يرى فلم ير» (الشريف. 2002 : 144).

ومن الأدلّة على أنّ المعنى تكوينيّ عند النّحاة العرب يمكن أن نذكر مثال سيبويه: هذا عبدُ الله منطلقًا وهذا عبدُ الله منطلقٌ (سيبويه. الكتاب: 2 / 78 – 86). فالفرق بين الجملتين بحسب معرفة المتكلّم ففي الأوّل «المعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقا لا تريد أن تعرّفه عبد الله لأنّك ظننت أنّه يجهله».

كما نذكر مثالا آخر: إذا قلت: قفا نَبْكِ بالجزم، فالمعنى أنّك تأمر بالوقوف قبل البكاء. يصبح البكاء هدفا وغرضا. أمّا إذا قلت: قفا نَبْكِي بالرّفع، فالمعنى أنّك تأمره بالوقوف وأنتما في حالة البكاء. يكون البكاء قبل الوقوف. وإذا استعملت هذا لغير هذا فقد أخطأت. ومن ثمّة يصبح المعنى جزءا من ملاحظة الواقع اللّغويّ أي تكوينيّا وليس تأويليّا (القسم الثّاني. الباب الثّالث. الفصل الخامس).

نخلص من كلّ ما تقدّم إلى نتيجة أساسيّة في عملنا مفادها ضرورة وجود اللّفظ ولزومه ذلك أنّه لا يمكن الاستغناء عن اللّفظ فهو المنطلق. إلاّ أنّ اللّفظ لا يحيط بالمعنى وإنّما يسمه. وإذا كان اللّفظ يسم المعنى فهذا يعني أنّه لا يضبطه ولا يحصره. ثمّ إنّ المعنى فوضويّ بتعدّد احتمالاته. وبين المتكلّم والمخاطب في الحقيقة معان لا معنى واحد وإن كان المنظّرون يتّفقون حول افتراض الإمثال idéalisation عند التّواصل بين المتكلّم والمخاطب. وإذا كان الأمر كذلك وجب تناول المعنى تناولا تكوينيّا أي أنّ المعنى ينشأ في الذّهن ويتحقّق عند الإنجاز في صور متدرّجة مختلفة. وعليه وجب افتراض البنية الّتي عنها تتفرّع الصّور المتحقّقة. لا أن ننطلق من اللّفظ العاجز عن استيعاب المعنى.

كلّ هذا ممّا يشرّع للحمل على المعنى، وللتّأويل. ومن ثمّة نخلص إلى أنّ الحمل على المعنى هو اختزال لعناصر مغيّبة في اللّفظ حاضرة في البنية تتمثّل في أنّ الأصل فيه هو حمل معنى لفظ أوّل على معنى لفظ ثان. وإذا كان ذلك فما المقصود بالتّأويل ؟ وما علاقة تأويل اللّفظ بالحمل على المعنى ؟

الفصل الثّالث :
في التّأويل والحمل على المعنى

مقدّمـة

بدأ عنوان موضوعنا بكلمة التّأويل إلاّ أنّنا أجلّنا تناوله إلى هذا الموضع من عملنا لأنّنا نرى أنّه لا يمكن التّطرّق إلى التّأويل إلاّ بعد الاستدلال على أمرين كان من محصّلات ما وصلنا إليه فيما تقدّم.

يتعلّق أوّلهما بلزوم اللّفظ ذلك أنّه لا يسعنا التّأويل إلاّ انطلاقا من اللّفظ للوصول إلى المعنى «علينا أن نقرّ أنّ الدّارس للدّلالة، إن أنكر وجود المعنى بدون لفظ، وقع دون إرادة منه في مفارقة الكاذب. إذا أراد الدّارس أن يثبت أنّ «النّحو معنى» فعليه أن يقول ذلك لفظا وإلاّ فهو لم يثبت شيئا» (الشريف. 2002 : 52).

أمّـا الأمر الثّاني فيتمثّـل في طبيعـة علاقـة اللّفظ بالمعنى من حيث إنّ اللّفظ لا يعيّن المعنى بل يسمه. وهو ما يعني بالضّرورة وجود معنى مسكوت عنه، ضمنيّ l'implicite (Orecchioni. 1986).

ممّا يشرّع أيضا للتّأويل هو الخصيصة الاستعاريّة للّغة ذلك أنّ اللّغة لا تحيط بحقيقة الشّيء في ذاته وإنّما بتصوّرنا له. لذلك قد لا يوافق المعنى الموجود في ذهن المتكلّم المعنى الموجود في لفظه كما أنّه لا يوافق المعنى الحاصل عند المخاطَب.

هذا ما يدعونا إلى بيان ما نعنيه بتأويل اللّفظ، وعلاقة التّأويل بالحمل على المعنى.

1ـ في التّأويل

أفادت كلمة الهرمنطيقا herméneutique في البداية تأويل interprétation النّصوص المقدّسة والنّصوص القديمة بمحاولة فهمها وإدراك المعاني الخفيّة انطلاقا من المعاني الظّاهرة بما تحمله هذه النّصوص في الظّاهر من غموض ورموز وتناقض (Universalis.. interprétation). ولم يقتصر التّأويل على النّصوص الدّينيّـة فقد شمل ميادين معرفيّة متنوّعة كالفلسفة والأساطير وعلم

النّفس والأحلام والقانون والفنّ والأدب واللّغة... ولا يسعنا المجال لتفصيل القول في التّأويل في مختلف هذه المجالات المعرفيّة وفي أعلامه، لذلك نكتفي بالقول إنّ التّأويل قد مثّل الجامع بينها من حيث هو منهج لاستخلاص المعاني الخفيّة بحسب خصوصيّة كلّ مجال. ويمكن القول إنّ التأويل قد جسّم علاقة الإنسان الرّمزيّة باللّغة وبالوجود... بل إنّ التّأويل عند الإغريق مثلا يقع بمجرّد القول إذ يكفي أن تقول شيئا حتّى يكون التّأويل «أن تقول شيئا حول شيء هو مسبقا قول شيء آخر، هو تأويل» .[28]

هذا شأن التّأويل عند الغرب وقد شمل ميادين معرفيّة متنوّعة. وما يهمّنا منه أنّ قراءة واحدة للنّص لا تكفي بما فيه من غموض ورموز ممّا يستدعي التّأويل لفكّ الرّموز ولاستخلاص المعاني الثّواني وراء المعاني الأول. وهو ما يعني أنّه لا وجود لمعنى واحد بل المعنى معان (Universalis . Interprétation).

2 ـ التّأويل غير التّفسير

كذا كان التّأويل في التّراث العربيّ محلّ اهتمام خاصّة في تدبّر النّص القرآنيّ فقد «كان من المفاهيم الفاعلة في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة لما كان له من أثر خلاّق في ضبط سياسة التّعامل مع النّص إدراكا لروعته واستكناها لمعانيه وتحديدا للخصائص الّتي بها فارق النّصوص...» (النّويري. 2001 : 157). وقد ذهب المتكلّمون إلى فهم للتّأويل «لا يحصر فضاء معانيه وإنّما يفتحه على المحتمل المتعدّد» (م. ن: 162).

هكذا يبدو أنّ التّأويل ارتبط بتعدّد المعاني المحتملة. وقد ربط النّحاة المعنى الاصطلاحيّ للتّأويل بمعناه اللّغوي لاتّصالهما من نحو ما ذكره ابن يعيش في شرح خطبة الكتاب «الفسر الكشف والتّفسير تفعيل منه والتّأويل تفعيل من آل يؤول إذا رجع والفرق بين التّفسير والتّأويل أنّ التّفسير الكشف عن المراد من اللّفظ سواء كان ذلك ظاهرا في المراد أو غير ظاهر والتّأويل إنّما هو صرف اللّفظ عن الظّاهر إلى غيره ممّا يحتمله اللّفظ فإذا كلّ تأويل تفسير وليس كلّ تفسير تأويلا» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 9) وكذلك (الجرجاني. أسرار: 79).

تعود المشتقّات المتّصلة بهذه المادّة (لسان العرب: ء.و.ل) إلى معاني الرّجوع والتّدبّر

---

28 – «Dire quelque chose de quelque chose, c'est déjà dire autre chose, interpréter». (Universalis Herméneutique)

والنّظر كما ارتبطت بالمآل والسّياسة. فاقترن التّأويل بتعدّد المعاني المحتملة[29]. ومن ثمّة وجب ترجيح أحدها «ترجيح أحد المحتملات» (التّهانوي.كشّاف:1116). وفي المقابل فإنّ التّفسير لا يحتمل إلاّ معنى واحدا «التّفسير بيان لفظ لا يحتمل إلاّ وجها واحدا، والتّأويل توجيه لفظ متوجّه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بعد ظهور الأدلّة» (م. ن: 1116).

فالتّأويل يفترض تعدّد المعاني المحتملة والوصول إلى المعنى عن طريق الاستدلال في حين لا يقوم التّفسير على هذا التّعدّد في المعاني بل هو وقوف على المعنى المستفاد من ظاهر اللّفظ. فكأنّ المؤوّل يصلح ظاهر اللّفظ لالتباسه واحتماله المعاني. تحت معنى ظاهر اللّفظ معان محتملة أي وجود معنى خفيّ تحت معنى ظاهر اللّفظ ممّا يعني تعدّد المعاني المحتملة، الضمنيّة. ولا يهمّنا من الضمنيّ إلاّ ما لم يكن مقصودا لأنّه إذا كان مقصودا كانت له في هذه الحالة وظيفة بلاغيّة تأثيريّة. وإذا لم يكن مقصودا فهو ضمنيّ يسيّر النّظام اللّغويّ. أي أنّ البنية النّحويّة تدلّ على المعنى الضّمنيّ: هو موجود في بنية لم تُقَلْ.

يحتاج المؤوّل إلى سياسة تمكّنه من انتهاج السّبيل الصحيح للوصول إلى المعنى المراد. هذه السّياسة الّتي يقوم عليها تأويل الكلام هي سياسة قوامها اللّغة في المقام الأوّل ذلك أنّ التّأويل انطلق «من اللّغة باعتبارها موضوعا وتوسّله بها أداة في المسار الطّويل الّذي يسلكه العقل... ولقد كانت اللّغة في غضون ذلك جميعا وسيلة وغاية وموضوعا.منها ينطلق المتكلّم وإليها يعود إلى ذاته بعد حيرة في متاهات السّؤال» (النّويري.2001 : 170).

ولا نوافق الرأي القائل بأنّ «المرتكزات الكبرى لنظريّة المعنى عند العرب مرتكزات غير لغويّة وأنّ الخلفيّات العقائديّة والغايات الأصوليّة هي الّتي وجّهت الصّياغة اللّغويّة والنّظريّة وحدّدت إشكاليّاتها الكبرى ورسمت الآفاق الممكنة الّتي لا سبيل إلى البحث عن حلول خارج سياجها» (العطواني. 1998 : 20).

ذلك أنّ أطروحتنا الّتي سعينا إلى الاستدلال عليها في القسم الأوّل وبنينا عليها مفهوم الحمل على المعنى، هي أنّ المعنى من اللّغة بل هو الأساسيّ فيها. لذا نعتبر أنّ المعطيات اللّغويّة هي الأساس عند تأويل أيّ نصّ من النّصوص لأنّ هذه النّصوص على اختلافها هي نصوص لغويّة في المقام الأوّل تستعمل اللّغة. فاللّغة، كما رأينا

---

29 – هذا ما نجده مثلا في قول عليّ «لا تناظروهم بالقرآن فإنّ القرآن حَمَّالٌ ذو وجوه أي يُحْمَل عليه كلّ تأويل فيَحْتَمِله، وذو وجوه أي ذو معانٍ مختلفة»(لسان العرب: ح.م.ل).

هي، الّتي تسمح بتعدّد المعاني ولو لم يكن ذلك كذلك لما أمكن للمؤوّل أن يختار من المعاني ما يتوافق وخلفيّاته. كذلك ينبغي أن يكون أساس التّأويل لغويّا.

قام الحمل على المعنى على هذا التّعدّد في المعاني في المستويات اللّغويّة الدّالة ممّا سنفصّل فيه القول في القسم الثّاني من عملنا. إلاّ أنّنا نحدّد زاوية اهتمامنا وهي لغويّة بالأساس من حيث علاقة التّأويل بالحمل على المعنى.

3 ـ تأويل المستعمِل

3-1 : تأويل المتكلّم

اقترن الحديث عن التّأويل بالمخاطَب باعتباره مؤوّل لفظ المتكلّم. إلاّ أنّ المتكلّم نفسه يؤوّل. ذلك أنّ المتكلّم عندما ينشئ كلاما إنّما يترجم عن رؤيته للعالم. ولكلّ متكلّم رؤيته الخاصّة وتبعا لذلك تأويله الخاصّ يعبّر عنه بما اختاره من ألفاظ بحسب مقاصده. والحقّ أنّ المتكلّم ليس مجرّد واصف للعالم على حدّ عبارة بوتييه «ليس المتكلّم مجرّد واصف للعالم. إنّه إذ يتكلّم يؤوّله بالضّرورة وهو بصفة عامّة يظهر لسانيّا ردّ فعله الخاصّ من خلال صياغة حديثه» [30] (Pottier. 1992 :75).

إنّ ما أشرنا إليه من تأويل المتكلّم أساسيّ يؤكّد ما كنّا تناولناه من اعتقاد المتكلّم. فتصوّر المتكلّم يدعوه إلى اختيار صياغة لغويّة دون أخرى وبناء علاقات لغويّة جديدة من نحو ما نجده في الحمل على المعنى «... إنّ الصّدق نسبيّ بالنّظر إلى نسقنا التّصوّري الّذي يرتكز (ويتمّ تمرينه دوما) على تجاربنا وتفاعلاتنا اليوميّة مع ما يشكّل ثقافتنا ومع محيطنا الفيزيائيّ الثّقافيّ» (لايكوف. 1996 : 187). هذا التّفاعل يمكن أن يظهر لغويّا في بحثنا في مفهوم الحمل على المعنى.

المتكلّم هو أوّل مؤوّل لكلامه. إنّه أوّل من يفحصه وقد صار متقبّلا قبل أن يتلقّاه طرف ثان خارج عنه «كلّ باثّ هو في الوقت ذاته متقبّل نفسه الأوّل وإنّ فكرة ما يحصل له هو بالذّات عن قوله... يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بالطّريقة نفسها الّتي يحصل بها الأمر للمتقبّلين الآخرين» [31] (Orecchioni. 1986 ٬313).

---

30 ـ «L’énonciateur n’est pas un simple descripteur du monde. Le disant, il l’interprète nécessairement, et généralement, il manifeste linguistiquement sa réaction personnelle à travers la formulation de son propos»

31 ـ« Tout émetteur est en même temps son premier récepteur, et l’idée qu’il se fait lui même de son énoncé… doit être prise en considération au même titre que s’en font les autres récepteurs».

ألا يمكن على هذا الأساس اعتبار الحمل على المعنى مظهرا من مظاهر تأويل المتكلّم؟

2.3: تأويل المخاطَب

يهمّ التّأويل المخاطَب الّذي يسعى للوقوف على ما يقصده المتكلّم من خلال تأويل اللّفظ. يرتبط التّأويل عادة بخاصيتّين أساسيّتين في اللّغة. الأولى الخطيّة في جهاز التّصويت. فنحن نعرف ما قيل منذ قليل ولكننا نجهل ما سيقال والّذي قد يغيّر ما تقدّم من قول. الثّانية أنّ المخاطب يفترض عند تقبّله للّفظ المطابقة والتّماسك cohérence . إنّ إنتاج لفظ مّا يقتضي التّنبّؤ بما سيأتي. فإن خاب توقّعه عند انعدام المطابقة والتّصرّف في ترتيب عناصر الجملة لجأ إلى التّأويل من ذلك عندما يتوقّع التّأنيث فيجد التّذكير والعكس بالعكس أو عندما يجد صاحب الحال النّكرة مقدّما على الحال وغيرها من المسائل الّتي سنفصّل القول فيها في مواضعها من عملنا.

لذا يضحي عمل المخاطب استرجاعيّا يرمي إلى جعل التّأويل متماسكا حيث يكوّن معنى يدّعي أنّ المتكلّم كوّنه. لهذا يمكن للمخاطب أن يؤوّل كلام المتكلّم على غير ما يعنيه، في الحدّ الأدنى، وعلى غير ما يقصده، في الحدّ الأقصى (يمكن أن يقصد الغموض). بعبارة أخرى يمكن أن يدّعي أنّ هذا المعنى يقصده المتكلّم كما يمكن أن يدّعي أنّ المعنى لا يقصده المتكلّم لأنّه في التّأويل ليس بالضّرورة أنّ المعنى ما يقصده المتكلّم. ذلك أنّه يمكن أن يكون للّفظ أكثر من معنى ومن قصد حسب السّياق: إمّا لم أحسن التعبير عن قصدي أو لا أريد توضيح قصدي.

يستند المخاطب عند التّأويل إلى قدرته اللّغويّة la compétence linguistique (Orecchioni. 1986 : 161) وأطلق عليه بوتييه المعرفة باللّغة le savoir sur la langue (Pottier. 1992 : 24). تتفاوت هذه القدرة بين أفراد المجموعة اللّغويّة الواحدة فهي ليست متجانسة.

كما أنّ من القدرات الأخرى الّتي يعتمدها هي القدرة الموسوعيّة la compétence encyclopédique. تقابل المعرفة بالعالم حسب بوتييه le savoir sur le monde (Pottier. 1992 : 25). هذه القدرة الموسوعيّة هي مثل «خزّان واسع من المعلومات» يتمثّل في مجموع معارف ومعتقدات...

أمّا القدرة المنطقيّة la compétence logique فتقوم بدور أساسيّ في وظائف اللّغة وذلك اعتمادا على عمليّات المنطق الشكليّ (البراهين القياسيّة والاستدلال) من نحو: رنّ الجرس مرّتين. هذا لا يكون إلاّ ساعي البريد. وعليه نخلص إلى أنّ «المعنى ليس الشّيء في العالم الذي قسّم أحسن قسمة» [32] (Orecchioni. 1986 : 300). فكلّ هذه القدرات تعيد ما كنّا وصلنا إليه في تعريف المعنى.

4 ـ تأويل النّحويّ

أشرنا فيما تقدّم إلى أنّه لا مبرّر للتّفريق بين دراسة اللّسان والاستعمال. ذلك أنّ النّحويّ يرمي إلى إقامة جهاز نظريّ تجريديّ متماسك، محاولا تتبّع خصوصيّات الاستعمال وضمّها إلى هذا الجهاز بحيث لا تتعارض مع ما أقامه من مبادئ.

ويبدو أنّ التّأويل النّحويّ انتقل من «مجرّد محاولات اجتهاد فرديّة» إلى «ظاهرة تلتحم عضويّا وحيويّا ببقيّة ظواهر المناهج النّحويّة، وتشكّل بأساليبها المتعدّدة - وبخاصّة الأساليب القائمة على إعادة صياغة التّركيب ذهنيّا ليظهر في التّقدير بشكل لا يتعارض فيه مع القواعد، تلك الّتي تستخدم الحذف والتّقدير والزّيادة والتّحريف والتّقديم والتّأخير والفصل والحمل على المعنى - جزءا بالغ الأهمّيّة من هذه المناهج حيث لا يقف عند حدّ تكميلها بل يتجاوز ذلك إلى تفسير العديد من ظواهرها» (أبو المكارم. 1975 : 235).

وإذا كان التّأويل جامعا بين هذه الأشكال اللّغويّة، فلا نرى أنّ الحمل على المعنى وسيلة من وسائل التّأويل تتعلّق بتأويل النّصوص المخالفة لقواعد التّطابق في مقابل وسائل تأويل النّصوص المخالفة لقواعد التّصرّف الإعرابيّ ونظريّة العامل وهي الحذف والتّقدير، الزّيادة، التّحريف، وفي مقابل وسائل تأويل النّصوص المخالفة لقواعد التّرتيب وهي التّقديم والتّأخير، الفصل والاعتراض، غلبة الفروع على الأصول (أبو المكارم. 1973 : 267 و289-362).

وإنّنا نفترض أنّ الحمل على المعنى لا يهمّ قواعد التّطابق فحسب بل يهمّ أيضا نظريّة العامل وقواعد التّرتيب لأنّه في اعتقادنا المسيّر لبقيّة هذه الوسائل الموجّه لها. وهو ما سنبيّنه في القسم الثّاني من عملنا.

32 ـ « Le sens n'est pas la chose du monde la mieux partagée »

5 ـ التّأويل منهج الوصول إلى الحمل على المعنى

إذا كان المتكلّم ينتج اللّفظ فإنّ المتقبّل مخاطَبا أو نحويّا يؤوّله. فلابدّ من تأويل اللّفظ باعتباره منهج الوصول إلى المعنى ولفهم الحمل على المعنى على وجه الخصوص «ولا يصحّ تأويل الكلام إلاّ بعد تمامه» (ابن يعيش. شرح المفصّل:8/ 68). لكن كيف ينبغي لنا أن نفهم التّأويل ؟

نذكّر ببعض ما وصلنا إليه من نتائج فيما تقدّم من القسم الأوّل من عملنا وهي تمثّل الخلفيّة النّظريّة الّتي نعتمدها.

أوّلا: لزوم اللّفظ لأنّه المنطلق فلو لم يكن لفظ لما كان معنى. غير أنّ هذا اللّنظ قاصر عن استيعاب المعنى لذلك اعتبر اللّفظ مجرّد وسم للمعنى. هذا المعنى هو معنى ينشأ في الذّهن ويتحقّق في اللّفظ بصور مختلفة. ومن ثمّة فإنّ المعنى تكوينيّ «يفترض من خلال ما يرى».

ثانيا: بناء على ما تقدّم يقتضي مفهوم المعنى التّكوينيّ التّأويل [33] دون أن يعني ذلك فصلا بينهما ذلك أنّ "الجانبين متلازمان. بل نقول إنّ التّكوين تأويل ولا ينعكس" (بن حمّودة.2004 :161).

على هذا الأساس نفهم تأويل اللّفظ باعتباره افتراض وجود معنى ينشأ في الذّهن ويتحقّق في الإنجاز بصور لفظيّة مختلفة. وعلى هذا التّصوّر نبني مفهوم الحمل على المعنى بافتراض بنية مجرّدة تتولّد منها صور لفظية في المستويات اللّغويّة الدّالة كما سنرى في القسم الثّاني.

ثالثا: للتّأويل ثلاثة جوانب. التّأويل أوّلا عمليّة تقع من المخاطَب الّذي يبحث عن الفهم. والتّأويل ثانيا عمليّة يقوم بها النّحويّ بحثا عن التّماسك في النّظريّة النّحويّة. ولكنّ التّأويل هو ثالثا تأويل المتكلّم لأنّ كلّ متكلّم هو أوّل مؤوّل لكلامه، ويمكن على هذا الأساس اعتبار الحمل على المعنى تأويلا.

---

33 ـ نربط هذا بالمعنى اللّغويّ للتّأويل الّذي هو الرّجوع إلى المعنى الأوّل. وفي رأينا هذا المعنى الأوّل هو معنى ذهنيّ تكوينيّ.

خاتمة الباب الرّابع

طرحنا في مدخل الباب الرّابع تساؤلا عن سبب الاقتصار في عنوان البابين الثّالث والرّابع على المعنى. الإجابة عن ذلك مفادها أنّنا حاولنا في هذين البابين الاستدلال على أهميّة المعنى في التفكير اللّغويّ، وعلى أنّه هو الأصل. صحيح إنّ اللّفظ هو المنطلق للوصول إلى المعنى ولولاه لبقي المعنى في الذّهن، إلاّ أنّ اللّفظ نفسه بدا في حالات عديدة قاصرا عن الإيفاء بالمعنى. وهو أمر تنبّه له النّحاة العرب وأكّده الدّارسون المعاصرون (الشّريف).

لقد أكّد لنا الشّريف ما كان النّحاة تفطّنوا إليه وأكّده استئناسا بالمقاربات اللّغويّة. وأهمّ ما يمكن الاحتفاظ به هو أنّ اللّفظ وسم للمعنى وأنّ المعنى تكوينيّ في النّظريّة النّحويّة العربيّة. هما فكرتان يقوم عليهما الحمل على المعنى. ومن ثمة يتّضح الفرق بين ما قيل وما قصد.

خاتمة القسم الأوّل

مثّل القسم الأوّل الخلفيّة النّظريّة لعملنا. ونعتقد أنّه وفّر لنا أدوات معرفيّة مساعدة على تحديد الحمل على المعنى. لذلك خصّصناه للمفاهيم النّظريّة والمنهجيّة الأساسيّة. فقسّمناه إلى أربعة أبواب سعينا أن يكون كلّ باب منها مبنيّا على ما تقدّمه، والغاية من ذلك تنزيل مفهوم الحمل على المعنى ضمن المعرفة النّحويّة والبحث عن خلفيّة نظريّة يستند إليها.

فكان الباب الأوّل لربط الحمل على المعنى بالمستعمل متكلّما ومخاطبا وبالنّحويّ أي من حيث ربطه بالاستعمال وبالنّظام. فقد وصلنا فيما تقدّم إلى أنّ المعنى وتبعا لذلك الحمل على المعنى، ينبغي أن يدرس من خلال اتّصاله بالذّهن من حيث استرسال المعاني ومن خلال اتّصاله بالمتكلّم اعتقادا وإحالة واستعمالا ومن خلال اتّصاله بالنّظام اللّغويّ.

أمّا الباب الثّاني فقد أثرنا فيه مسألة علاقة الحمل على المعنى بالقياس. فنزّلنا الحمل على المعنى ضمن باب التّعليل.

وفي الباب الثّالث أثرنا مسألة علاقة اللّفظ بالمعنى ومفهوم المعنى في الدّراسات اللّسانيّة واخترنا منها المقاربات الذّهنيّة لما رأيناه فيها من كفاءة تفسيريّة لمعالجة مفهوم الحمل على المعنى .

وفي الباب الأخير نظرنا في مفهوم المعنى عند النّحاة العرب وعند بعض الدّارسين المعاصرين. وقد تبيّن أنّ المعنى كان الأساس في التّصوّر النّحويّ. وأنّ المعنى استعمل بالمفهوم التّكوينيّ. أمّا فيما يخصّ علاقة اللّفظ بالمعنى فهي علاقة وسم ذلك أنّ اللّفظ يسم المعنى ولا يحيط به ممّا يستوجب التّأويل: تأويل المخاطب الّذي يبحث عن الفهم وتأويل النّحويّ الّذي يسعى إلى إيجاد ضرب من التّماسك في النّظريّة النّحويّة. وقبل هذا وذاك تأويل المتكلّم فكلّ متكلّم هو أوّل مؤوّل لكلامه.

لقد شرّع كلّ ما تقدّم لمفهوم الحمل على المعنى. وسنخصّص القسم الثّاني من عملنا للكشف عن آليات اشتغال الحمل على المعنى في المستويات اللّغويّة الدّالة معجما وصرفا وإعرابا.

القسم الثّاني

نظام الحمل على المعنى

مدخل

رأينا فيما تقدّم من عملنا أنّ الحمل على المعنى يهمّ الظّاهرة اللّغويّة في مستوياتها الدّالة المعجميّة والصّرفيّة والإعرابيّة دون المستوى الصّوتميّ وذلك راجع إلى كون الصّوتم – وإن كان اللّفظ يتألّف منه – فإنّه لا يحمل دلالة [34]. في حين أنّ ما يجمع بقيّة المستويات هو اشتراكها في بلورة الدّلالة، كلٌّ من وجه نظامه الخاصّ. وتبعا لذلك فمن الطّبيعيّ ألاّ نتعرّض للمستوى الصّوتميّ ونقصر بحثنا على بقيّة المستويات، كلّ منها على حدة تيسيرا للبحث وإن كانت هذه المستويات مترابطة ترابطا يجعل بعضها يفضي إلى بعض، ومتناسقة تناسقا يجمع بعضها ببعض في إطار لغويّ هو الجملة.

ذلك أنّك إذا أخذت أيّة «كلمة» ضمن كلام وجدتها في الوقت نفسه منتقاة من معجم، تدلّ على صيغة صرفيّة في بنية معلومة، واقعة في موضع إعرابيّ محدّد. فالتّركيب يتحقّق بالمعجم والصّرف كما أنّ المعجم والصّرف يظهران في التّركيب. فالوحدة المعجميّة تحتاج إلى لفاظم صرفيّة تحققّها لتتنزّل ضمن مواضع نحويّة. والتّركيب النّحويّ لا يتحقّق إلاّ بتركيب بين عناصر معجميّة صرفيّة تملأ بها هذه المواضع النّحويّة. ولولا تضافر هذه المستويات لما حصلت إفادة. وممّا يدلّ على تضافر هذه المستويات وتكاملها عند علماء العربيّة هو جمع بعضهم بين صفة المعجميّ والنّحويّ في آن واحد وهو ما يمكن أن يصدق على الخليل بن أحمد مثلا. وممّا يمكن أن يدلّ على ترابط الأنظمة ما وجدناه عند ابن سيده حين ربط بين المعجم والنّحو وجعل النّحو أسّ المعجم «وذلك أنّي أجد علم اللّغة أقلّ بضائعي وأيسر صنائعي إذا أضفته إلى ما أنا به من علم دقيق النّحو» (ابن سيده. المحكم:1/ 16)

تتمثّل غايتنا في هذا القسم الثّاني من عملنا في وصف آليّات اشتغال مفهوم الحمل على المعنى المنتشر في المستويات اللّغويّة الدّالة وتفسير هذا المفهوم الثّريّ. يقوم هذا

---

34 ـ لم نغفل عمّا جاء عند ابن جني في الخصائص من إسناد قيمة دلاليّة للحروف إلاّ أنّه في تقديرنا لا يرقى إلى مفهوم الدّلالة كما سنحاول ضبطه.

الوصف بناء على ما قدّمناه في المستوى الأوّل من عملنا من مفاهيم نظريّة ومنهجيّة أساسيّة. ويظهر ثراء مفهوم الحمل على المعنى من جهة في تراوحه بين الاستعمال والتّنظير. ذلك أنّ الحمل على المعنى ينتمي في الآن نفسه إلى اللّغة الموصوفة وهي الّتي يستعملها المتكلّم واللّغة الواصفة الّتي يعتمدها النّحويّ في تجريد القوانين المحدّدة للنّظام اللّغويّ... كما يظهر ثراء مفهوم الحمل على المعنى من جهة ثانية في انتشاره في المستويات اللّغويّة الدّالة.

عند هذا الحدّ تقوم أمامنا إشكاليّات تتمثّل في أسئلة موجّهة لنا في عملنا: ما مظاهر الحمل على المعنى في كلّ مستوى من هذه المستويات اللّغويّة ؟ هل إنّ الحمل على المعنى ظاهرة متماثلة فيها وإن كنّا واعين بالتّمايز القائم بينها ؟ وكيف يظهر الحمل على المعنى انطلاقا من الذّهن إلى التّحقّق والإنجاز ؟ ما هو موقع مفهوم الحمل على المعنى ضمن المفاهيم المعتمدة في النّظريّة النّحويّة العربيّة ؟

رأينا توزيع هذا القسم الثّاني إلى ثلاثة أبواب خصّصنا الأوّل منها للنّظام المعجميّ للحمل على المعنى والثّاني للنّظام الصّرفيّ للحمل على المعنى والثّالث للنّظام الإعرابيّ للحمل على المعنى. ذلك أنّ اللّغة نظام أكبر يشمل أنظمة صغرى: صوتيّ ومعجميّ وصرفيّ وإعرابيّ لكلّ خصوصيّاته وإن كانت كلّها متضافرة مسترسلة إلاّ أنّنا لن نهتمّ منها إلاّ بالأنظمة المتّصلة بالمعنى. ولسنا نقصد باستعمال «النّظام» جانب اللّسان في مقابل جانب الكلام وإنّما الآليّات الذّهنيّة المتحكّمة في تحقّقه بصور لفظيّة مختلفة. وهو لا يعني الفصل بين جانب النّظريّ وجانب المستعمَل المنجَز كما تقدّم (القسم الأوّل. الباب الثّالث. الفصل الرّابع).

«... وهذا أصل مستمرّ في كلامهم لا تكاد تجد بابا لم يؤخذ به في موضع منه، إذ المناسبة العائدة إلى المعاني وسيلة قويّة".

(الجرجاني. المقتصد: 1 / 392).

الباب الأوّل:
النّظام المعجميّ للحمل على المعنى

مدخـــل

بعد أن أشرنا إلى المستويات اللّغويّة الّتي يتطرّق إليها الحمل على المعنى نبدأ بالقسم المعجميّ لاعتبارات عدّة تهمّ المعجم، منها:

أوّلا : أنّ المعجم بما هو إطلاق تسميات على مسمّيات هو خروج من العدم إلى الوجود «لأنّ ما لا يوجد له اسم يكون في حكم المعدوم...» (بريري. 1996 : 77)، اعتمادا على قول أبي سليمان المنطقيّ «والنّاس إذا عدموا شيئا عدموا اسمه» (التّوحيدي. المقابسات: 97 ضمن م.ن) ذلك أنّ تسمية الأشياء لا تحصل إلاّ بعد التّعرّف عليها.

ثانيا: المعجم يمكن أن يستوعب الصّرف والتّركيب. ذلك أنّ «المادّة المعجميّة الطّبيعيّة المجرّدة هي العنصر الحامل لبذرة الإنجاز الصّرفيّ. ومتى أنجز الشّكل الصّرفيّ في العالم المجرّد بتلاقحه مع المادّة المعجميّة أمكن إنجاز بعض المقولات المعنويّة والوظيفيّة الّتي تعبّر عنها الأشكال النّحويّة المجرّدة، وبإنجاز هذه المختصرات من المقولات وتجسيدها معجميّا في المجرّد، يمكن للتّركيب النّحويّ أن ينجز فعليّا بالكلام في صورة نصّ ملفوظ تُمثّل الجملة الّتي هي الوحدة الكبرى في اللّغة وحدته الدّنيا» (الشّريف. 1986 :24-25).

ثالثا: وهو نتيجة للثّاني أنّ الكلمة بإمكانها أن تختزل تركيبا كاملا. ودليلنا على هذا مزدوج يتجلّى أوّلا: في كيفيّة اكتساب الطّفل للّغة حيث تعوّض الكلمة جملة وتؤدّي معناها من نحو استعمال الطّفل كلمة «ماء» ويعني بها معنى الجملة «أريد ماء». أمّا فيما يخصّ اكتساب اللّغة، فالطّفل يبدأ بتعلّم الكلمات بين الشّهرين الحادي

عشر والرّابع عشر، ثمّ يبدأ في تركيب الجمل البسيطة بين الشّهرين العشرين والرابع والعشرين (بن حمّودة. 2004 : 377). ثانيا: ما نجده في التّحذير من أنّ الكلمة قائمة على علاقة اختزال جملةٍ معناها في هذه الكلمة وفي ما اختُزل من الكلمات ممّا أصله أن يكون معها...

من ثمّة يتّضح من تَعداد هذه العناصر أهمّية الوحدة المعجميّة في ثلاثة مجالات :

1 ـ مجال الوجود بأكمله باعتبار اللّغة عموما والمعجم خصوصا بوّابة الإنسان إلى الوجود.

2 ـ مجال النّظام اللّغويّ.

3 ـ مجال التّواصل.

الفصل الأوّل :
في الحمل على المعنى ومفهوم المعجم

مقدّمــة

ذكرنا فيما تقدّم أنّ المعجم هو بوّابة الإنسان إلى الوجود باعتبار أنّه يمثّل الأداة اللّغويّة الّتي بها يسيطر ذهنه على الكون وما يعقله منه. وما كان لذلك أن يتمّ دون تجريد abstraction ومَقْوَلَة catégorisation (Niklas–Salminen . 1997:39). ممّا يعني أنّ كلّ كلمة [35] تجريد. وهو ما يمكن أن يظهر في قدرة الإنسان، إذا شاهد أشياء مختلفة لها الاسم نفسه من نحو sac في مثل حقيبة يدويّة un sac à main وكيس بطاطا un sac à pommes de terre...، على تبيّن مجموعة السّمات المميّزة لهذه السّلسلة من الكلمات (م.ن).

كما ذكرنا أنّ القول بوجود معجم مشترك بين أفراد المجموعة اللّغويّة نفسها ليس إلاّ نتيجة نظرة مُؤَمْثَلة idéalisée. ذلك أنّه استقرّ لدينا ممّا تقدّم من عملنا أنّه لا وجود لمعنى واحد: جزء من المعنى متّفق عليه بين أفراد المجموعة اللّغويّة وجزء ثان مكوَّن ينشئه المتكلّم بحسب تصوّره لما يدركه من الأشياء في الكون وتفاعله معها، فهو متغيّر بحسب عالم الاعتقاد (القسم الأوّل. الباب الثّالث. الفصلان الثّاني والثّالث). لذلك فقد يختلف المتخاطبون في تصوّراتهم. فما يوجد في ذهن المتكلّم قد لا يوافق ما يوجد في ذهن المخاطَب (القسم الأوّل. الباب الرّابع. الفصلان الأوّل والثّاني).

يظهر هذا التّفاعل لغويّا فيختلف الوسم اللّفظي. وهو ما يمكن أن يتجلّى معجميّا في مفهوم الحمل على المعنى حيث يختار كلمة عوض أخرى والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها «كما جاء في الحديث: مذ دَجَتِ الإسلام. لأنّ الإسلام بمعنى الملّة، وكما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعتُ أعرابياً يمانيا يقول: فلان لَغُوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي ؟ فقال: أليس بصحيفة؟ والحمل على المعنى كثير في كلامهم» (الأنباري. الإنصاف: 2/ 763 ...).

---

35 ـ نستعمل هنا الكلمة والوحدة المعجميّة والمفردة بمعنى واحد متجاوزين ما بين اللّسانيّين من اختلاف في تحديدها.

قد يبدو في هذا الضّرب من استعمال الحمل على المعنى في المعجم فوضى [36]. ونقدّر أنّ من يذهب هذا المذهب في التّفسير يعني أنّه يحصر الظّاهرة اللّغويّة في جانبها الماديّ السّاكن أي اللّفظ فلم ير في الأشياء إلاّ ظاهرها وقصر عن إدراك حقيقة النّظام في اللّغة واستيعاب الأشكال اللّغويّة المعبّرة عن الحمل على المعنى.

هذه «الفوضى» ليست، في رأينا، إلاّ في الظّاهر فحسب لأنّها تنتقض بوجود التّواصل بين المتخاطبين. وهو ما يعني أمرين على الأقلّ: أوّلهما يفترض أنّ المعجم نظام فلو لم يكن كذلك لما أمكن للمتكلّم أن يستعمل من الكلمات ما يتوافق وحاجته وإن لم يستعمل هذه الكلمات مدّة من الزّمن ولكنّها بقيت كامنة في ذهنه. ثانيهما المتكلّم وهو يحمل على المعنى إنّما يؤوّل الكون لغويّا، معبّرا عن مقاصده بعدوله عن الأصل.

لذلك فنحن نتساءل عن مظاهر هذا العدول عن الأصل في هذا الضّرب من الظّواهر اللّغويّة ساعين إلى الكشف عن النّظام الكامن وراءها وتفسير اشتغال الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ.

لا مناص لنا حينئذ من البدء بالوقوف عند المقصود بمفهوم محوريّ هو المعجم للنّفاذ إلى مفهوم الحمل على المعنى معجميّا وصفا وتفسيرا وتفهّم خصائص البنية الّتي يندرج فيها.

1- في مفهوم المعجم

كثيرا ما ارتبطت كلمة معجم في أذهاننا بصورة كتاب يضمّ بين دفّتيه قائمة من الألفاظ المستعملة في لغة من اللّغات مشروحة ومرتّبة ترتيبا مخصوصا، وهو ما يطلق عليه أيضا القاموس مثل معجم العين للخليل والمخصّص لابن سيده والمعجم الوسيط...

كما أنّ للمعجم مفهوما آخر المقصود به قائمة الألفاظ الّتي يعتمدها مؤلّف في مدوّنته أو تلك الّتي تختصّ بعلم معيّن فيكون المعجم بذلك في مستوى الكلام. كما يعني المعجم أيضا قائمة الألفاظ المشتركة بين أفراد مجموعة لغويّة معيّنة فيكون بذلك في محور اللسان باعتباره رصيدا مشتركا ينهل منه المستعمل (Dubois . 1994 : 282).

---

36 - يعلّق عبّاس حسن على استعمال من نحو «امتلأت الكتاب بالسّطور، تريد الورقة الّتي في يدك مثلا... ولكن من الخير الاقتصار على مراعاة صيغة اللفظ قدر الاستطاعة منعا للالتباس، فإنّ هذا المنع غرض من أهمّ الأغراض اللّغويّة يجب الحرص عليه هنا وفي كلّ موضع آخر... وإلاّ أصبحت اللّغة فوضى، مضطربة الدّلالات، غامضة المعاني والمرامي» (حسن. النّحو الوافي:4/ 589).

إنّ هذه المقابلة القائمة بين المعجم بمعنى القاموس المكتوب والمعجم في مستوى الكلام أي المنطوق ليست ذات فائدة بالنّسبة إلى بحثنا ذلك أنّ الاقتصار على مجرّد المقابلة بين المكتوب والمنطوق لا يمكّننا من تفسير للحمل على المعنى في المعجم. لذلك ينبغي أن نبحث عن تصوّر آخر للمعجم من نحو ما قدّمه الشّريف. فنحن نتوقّع أنّ بحثنا سيغنم الكثير وصفا وتفسيرا من اعتماد التّصور الّذي أقامه الشّريف على أساس التّمييز بين أمرين: من جهة المعجم الصّناعيّ ومن جهة ثانية المعجم الطّبيعيّ (الشّريف. 1986 : 17)[37].

1 ـ 1 : المعجم الطبيعيّ

قابل الشّريف بين المعجم الصّناعيّ وهو معجم مكتوب، يمثّل مجرّد قائمة من ألفاظ مفردة تستعملها مجموعة لغويّة معيّنة عند التّواصل، والمعجم الطّبيعيّ وهو معجم مشترك بين أفراد جماعة لغويّة معيّنة، مخزون في الذّهن. تعني صفة الذّهنيّة فيه اتّصافه بصفة التّجريد ممّا يسمح بالإحاطة بالوحدات المعجميّة المستعملة الواقعة والمولّدة الممكنة. هذا التّجريد في المعجم الطّبيعيّ ذو ثلاثة مستويات. بدأ بأعلاها تجريدا ويتمثّل في «هذه الآلة المولّدة الّتي تحتوي على المفردات في صورة قوّة كامنة تحملها قواعد النّظام، وهي قوّة غير مختزنة بل ممكنة» (م.ن : 23). أي القوانين الّتي تسمح بتوليد الوحدات المعجميّة القياسيّة.

يسبق هذا المستوى من المعجم الطّبيعيّ المتمثّل في «هذه الآلة المولّدة» مستوى أقلّ تجريدا منه وهو الجانب المشترك المخزون في أذهان أفراد مجموعة لغويّة معيّنة، فيه توجد المفردات «مختزنة في صورة أنماط أصول وليست كامنة في القواعد»(م.ن:24).

بعد هذين المستويين التّجريديين اللّذين «يمثّلان المعجم الطّبيعيّ من حيث هو مقدرة لغويّة» (م.ن:24) نجد مستوى الإنجاز الفرديّ أي الاستعمال العينيّ الخاصّ بكلّ فرد من أفراد هذه المجموعة اللّغويّة القائم على هذين المستويين التّجريديين.

إذا كان المستوى التّجزيديّ الأوّل يهمّ الوحدات المعجميّة الموجودة بالقوّة القابلة للتّكوّن قبل اتّصالها بالقوانين التّركيبيّة التّصريفيّة، فإنّ المستوى الثّالث يهمّ الوحدات الموجودة بالفعل أي المنجزة بالاعتماد على هذه القوانين. وبين هذا وذاك يوجد

---

37 ـ يميّز بن مراد المعجم المدوّن من المعجم النظريّ (بن مراد.1997:96).

المستوى الأقلّ تجريدا المشتمل على أنماط أصول وفيه نجد «كلّ المفردات السّماعيّة الّتي أقرّها العرف وكلّ المفردات القياسيّة الّتي أقرّها العرف في دلالة مغايرة لدلالتها الصّرفيّة النّحويّة المعجميّة الأولى» (م.ن: 22). وقد شبّه الشّريف الإنجاز المعجميّ بحالة اليقظة والإمكان المعجميّ بحالة السّبات (م.ن:23).

العلاقة جدليّة إذن بين المجرّد والمنجز من حيث احتياج المنجز إلى المجرّد بما فيه من نظام ومن حيث احتياج المجرّد إلى المنجز للظّهور في شكل ماديّ إلاّ أنّه لا يعني أنّ المنجز يعكس الذّهنيّ المجرّد السّابق له ولا أنّ المعجم الصّناعيّ يعكس المعجم الذّهنيّ ويحيط به (م. ن: 19).

يهمّنا أنّ الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ ينبغي أن يدرس في استعمال كلمة عوض أخرى استنادا إلى عمليّات ذهنيّة. ومن ثمّة فالحمل على المعنى يمكن أن يقع في أحد هذه المستويات الثّلاثة المسترسلة والدّالة في الوقت نفسه على نظاميّة المعجم الطّبيعيّ. تدلّ هذه النّظاميّة على التّلازم بين المجرّد والمنجز أو ما أطلق عليه أيضا المقوليّ والصّوتيّ. وهو ما من شأنه أن يعيننا على فهم آليّات اشتغال الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ. ولمزيد التّوضيح نعرض فكرة أساسيّة مرتبطة بما سبق تتمثّل في ازدواجيّة الدّلالة من حيث هي دلالة احتماليّة ودلالة حاصلة في علاقتها بالملفوظ والمجرّد.

2.1 ـ الدّلالة الاحتماليّة والدّلالة الحاصلة

للتّلازم بين المجرّد والعينيّ وجه آخر يتمثّل في علاقة الدّلالة الاحتماليّة بالدّلالة الحاصلة إذ «أنّ الأبنية كلّما اتّجهت إلى اللّفظ الصّوتيّ قلّت في التّكوين الدّلاليّ قدرتها الاحتماليّة الدّلاليّة وصارت فقيرة من حيث ما تحتمله من الدّلالات. وكلّما اتّجهت نحو المقولات ضعفت دلالتها الحاصلة وفقرت، لكنّ قوّتها الدّلاليّة تقوى احتماليّاً» (الشّريف. 2002: 303).

تقع هذه الدّلالات بين اللّفظ من جهة والمقولة من جهة أخرى أي بين المنجز والمجرّد. وتقوم هذه العلاقة على تناسب عكسيّ بين الدّلالة الاحتماليّة والدّلالة الحاصلة. ففي اللّفظ تكون الدّلالة الاحتماليّة للأبنية ضعيفة أمّا دلالتها الحاصلة فتقوى. أمّا بالنّسبة إلى المقولة فبقدر ما تكون الدّلالة الاحتماليّة للأبنية ثريّة تكون دلالتها الحاصلة فقيرة. معنى هذا أنّ الاحتمالات المعنويّة في مستوى الذّهن لا

تحصى كثرة واتّساعا في مقابل فقر الدّلالات الحاصلة. أمّا في مستوى اللّفظ فتكون الاحتمالات ضعيفة في مقابل ثراء الدّلالات الحاصلة.

فائدة ما تعرّضنا له من مفهوم المعجم الطّبيعيّ ومفهوم الدّلالة الاحتماليّة والدّلالة الحاصلة لا تخفى بالنّسبة إلى عملنا. بل إنّنا نعدّ ذلك الأسّ الّذي يقوم عليه فهم الحمل على المعنى باعتبار أنّ هذا الثّراء المعنويّ الّذي تتّصف به الدّلالة الاحتماليّة هو المسوّغ للحامل أن يحمل على معنى من تلك المعاني. وللتّوضيح يمكن أن نذكر على سبيل المثال قصّة الأعرابيّ الّتي ذكرناها آنفا. فإذا نظرنا من زاوية المقولة تعدّدت الدّلالات الاحتماليّة واتّسعت. بينما إذا نظرنا من زاوية اللّفظ ضعفت الدّلالات الاحتماليّة وقويت الدّلالات الحاصلة حيث اتّضحت أكثر بملابسات الخطاب باعتبار أنّه لا توجد أقوال إلاّ داخل مقاماتها. فإذا كان الكتاب مثلا «ما يكتب فيه» كانت في هذه الحالة الدّلالات الاحتماليّة فيه متعدّدة من نحو: الكتاب، الصّحيفة... لكن عندما قال الأعرابيّ «جاءته كتابي فاحتقرها» أي في المستوى اللّفظيّ المتحقّق، فالدّلالة الحاصلة في هذا المستوى هي دلالة محدّدة. فالكتاب عنى الصّحيفة (أليس بصحيفة ؟) في مقام معيّن.

كما يمكن أن نقدّم مثالا آخر وهو استعمال كلمة بطن «فقال: عشر أَبْطُن. ولم يقل: عشرة لأنّ البطن بمعنى القبيلة» (الأنباري. الإنصاف :2/ 769). فالبَطن يحتمل كونه «دون القبيلة، وقيل: هو دون الفَخذ وفوق العمارة» (لسان العرب: ب.ط.ن). هذا من حيث الدّلالة الاحتماليّة، غير أنّ دلالة هذه الكلمة الحاصلة في الاستعمال محدّدة لأنّه يقصد بها القبيلة. والملاحظ في أمثلة الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ أنّها ليست أمثلة صناعيّة بل هي أمثلة جاء بها الاستعمال (الأنباري. الإنصاف : 2 / 762-777) أي أنّها تحقّقت في مقامات خطاب معيّنة. ومن هذه الزّاوية فإنّ تنزيل هذه العلامات اللّغويّة في مقامات معيّنة نتج عنه ضعف الدّلالة الاحتماليّة وتحديد الدّلالة الحاصلة. ذلك أنّ «كتاب» يصلح للدّلالة على أيّ كتاب فتكون دلالاته الاحتماليّة واسعة إلاّ أنّ «كتابي» قد ضيّق من الدّلالة الاحتماليّة وقصرت دلالته على الصّحيفة وقد نطق بها المتكلّم في مقام معيّن.

تبدو كفاءة هذا التّصوّر التّفسيريّة عالية إذ هي لا تقتصر على تفسير المعجم وإنّما تشمل، كما سنرى في موضعه، المستوى الصّرفيّ. ذلك أنّ للمتكلّم إمكانيّات متعدّدة لِنَقْل ما في ذهنه إلى اللّفظ. ومن المتوقّع أن تكون بين هذه الإمكانيّات

علاقات تقوم إمّا على الاتّصال وإمّا على الانفصال فقد يدعو المعنى شبهه وقد يذكّر بمقابله. ومن ثمّة تظهر إمكانيّة حمل هذا على معنى ذاك أو حمل ذاك على معنى هذا أو حمل هذا على ضدّ هذا. أمّا إذا جُسّم المعنى في لفظ فإنّ حيّز التّأويل يضيق لضمان التّواصل وتجنّب اللّبس. والأمثلة على ذلك عديدة في الحمل على المعنى في النظام المعجميّ.

فممّا لا شكّ فيه أنّ للمتكلّم قبل أن يلفظ بالفكرة عدّة إمكانيّات (الورقة، الرّسالة، الصّحيفة...) من جهة تقاربها، إلاّ أنّه بعد أن عبّر فإنّه قد ضيّق على المتقبّل-السّامع الإمكانيّات الاحتماليّة لتتمّ عمليّة التّواصل والوقوف على مراد المتكلّم وحصول المعنى والفائدة. ونحن هنا في صميم مفهوم الحمل إذ أنّ «... الحمل على المعنى لا سند له غير إرادة المتكلّم» (أبو المكارم.1973 : 352).

وإذا ما ربطنا ذلك بإدراك الإنسان للأشياء في العالم وجدنا أنّه يدرك الشّيء في صورته الكليّة القشطالتيّة «فالأطفال والنّاس عامّة إنّما يمارسون عمليّا تصنيف الأشياء في العالم على أساس ما بين صورها أو قشتلطاتها من وجوه شبه إجماليّة similitudes globales أي أنّ المقْولة تتمّ وفق مبدأ المشابهة وبالتّأليف لا وفق مبدأ الشّروط الضّروريّة والكافية وبالتّحليل» (صولة، 2002 : 372) وعلى هذا الأساس نفهم تعويض الصّحيفة بالكتاب دون التّوقّف عند خصائص كليهما خصيصةً خصيصة.

وقفنا ممّا تقدّم على ما يهمّنا في عملنا من مفهوم المعجم باعتباره معجما طبيعيّا متراوحا بين التّجريد والإنجاز وهو في تراوحه هذا خاضع لنظام. هذه المسألة مفيدة بالنّسبة إلينا في عملنا. ذلك أنّ الأمثلة في الحمل على المعنى في هذا المستوى أمثلة جاء بها الاستعمال وليس أمثلة صناعيّة، تدلّ على هذا التّلازم بين المجرّد والمنجز. وما يبدو في الظّاهر خروجا عن القاعدة يمكن أن يفسّر بالانتقال من الذّهنيّ إلى اللّفظيّ وما يكتنف هذا الانتقال من دلالة حاصلة ودلالة احتماليّة.

ويبقى السّؤال قائما ما المعنى المعجميّ ؟ ذلك أنّنا أكّدنا عند تعريف المعنى طابعه الذّهنيّ ويبقى تحديده وضبطه بحسب المستوى اللّغويّ الّذي يوجد فيه.

وأيّ معنى معجميّ يحمل على آخر ؟ وما هي العلاقات المعجميّة الرّابطة بين العناصر المعجميّة والّتي تسمح بالانتقال من كلمة إلى أخرى ؟

2 ـ في المعنى المعجميّ

تمثّل الكلمة والعلاقات القائمة بين الكلمات أساس المعجم. اختلفت مقاربات تحليل المعنى المعجميّ باختلاف المناويل النّظريّة modèles théoriques (Lehmann. 1998). ويبدو أنّ اعتماد منهج التّحليل المعنميّ l'analyse sémique مفيد في عملنا نظرا إلى نظاميّته الّتي تتجلّى في الصّرامة والدّقّة اللّتين أخضعت إليهما المعطيات الدّلاليّة حيث طبّقت معطيات التّحليل الصّوتميّ في تفكيك الوحدة المعجميّة إلى سماتها التّمييزيّة المعنميّة. هذا السّعي إلى الدّقّة في تناول الظّواهر اللّغويّة، وخاصّة الظّواهر الدّلاليّة منها، يدعونا إلى تبيّن كفاءته التّفسيريّة في معالجتنا لمفهوم الحمل على المعنى بما يمكن أن يمثّل أداة عمل في المستوى المعجميّ.

1.2 ـ التّحليل المعنميّ

لعلّ أبرز مظهر من مظاهر نظاميّة المعجم في دراسة المعاني المعجميّة هو ما يطلق عليه الحقل المعجميّ[38] champ lexical. ينظر الحقل المعجميّ في العلاقات المعجميّة الرّابطة بين مجموعة من المفردات المشتركة دلاليّا.

تبدو للتّحليل المعنميّ l'analyse sémique كفاءة في التّقريب بين الكلمات المنتمية إلى النّظام المعجميّ système lexical نفسه. وقد تمّ ذلك بالقياس إلى خصائص الصّوت فقد أخضعت المعاني لما أخضعت له الأصوات من إجراء.

أبرز مثال مجسّم للتّحليل المعنميّ هو تحليل معانم العنصر المعجميّ les sèmes du lexème كرسيّ. إذ مُيّز كرسيّ من أريكة وكَنَبَة...على أساس سمات كرسيّ المعنويّة التّمييزيّة وذلك كما يلي: له مُسْنَد، من مُخْمَل، على قدم، من خشب، للجلوس، لشخص...(Touratier. 2000 :30).

في نهاية الأمر، يمكن أن يتلخّص التّحليل المعنميّ في ذكر علاقات الاتّصال وعلاقات الانفصال بين وحدات معجميّة متقاربة الدّلالة تنتمي إلى الحقل المعجميّ نفسه. ومن شأن هذه العلاقات المقامة مثلما بيّنّا فيما سبق بمناسبة الحديث عن قصّة الأعرابيّ والصّحيفة أن تخوّل للمستعمِل أن يحمل كلمة على معنى كلمة أخرى إمّا لما يقرّب بينهما أو العكس.

---

38 ـ يبدو الحقل المعجميّ متداخلا مع الحقل الدّلاليّ champ sémantique (Dubois. 1994 : 276)

تبعا لذلك يمكن للكلمات المنتمية إلى الحقل المعجميّ نفسه أن يحمل بعضها على بعض من ذلك مثلا: الكتاب والصّحيفة بالنّسبة إلى النّظام المعجميّ باعتبار الورقة والكتابة فـ«الكاف والتّاء والباء أصل صحيح واحد يدلّ على جمع شيء إلى شيء من ذلك الكتاب والكتابة» (ابن فارس. مقاييس اللغة: ك.ت.ب).

و«الصّاد والحاء والفاء أصل صحيح يدلّ على انبساط في شيء وسعة... ومن الباب: الصّحيفة، وهي الّتي يكتب فيها» (ابن فارس. مقاييس اللغة: ص.ح.ف) حيث إنّ هذه المعانم المعجميّة تتضمّن عناصر لغويّة دنيا.

إذا كان التّحليل المعنميّ قادرا على تفسير أمثلة من الحمل على المعنى فإنّ قدرته محصورة فيما كانت فيه العلاقة بين الألفاظ قائمة على مجرّد الاتّصال والانفصال. إلاّ أنّ الاستعمالات الّتي وقفنا عليها في الحمل على المعنى أكثر تنوّعا. فمنها ما لا يقوم على علامات الاتّصال والانفصال بل على علاقات من جنس آخر. معنى هذا أنّ التّحليل المعنميّ في رأينا ذو كفاءة تفسيريّة محدودة للحمل على المعنى.

قد يعود قصور هذه المقاربة في تفسير الحمل على المعنى إلى سكونيّة هذا المنوال في إقراره بالتّفاصل بين المعاني المعجميّة وإخضاعها إلى صرامة المنهج الصوتيّ على ما يوجد من فرق بين طبيعة الصّوت والمعنى من حيث عدم إدراكيّته non-perceptibilité ومن حيث عدم خطّيته non-linéarité ومن حيث طبيعته التّصوريّة sa nature conceptuelle ومن حيث طبيعته الخلافيّة sa nature différentielle (Touratier. 2000 :34...). ذلك أنّه وإن كان الاسترسال واقعا بين المستويات اللّغويّة إلاّ أنّ ذلك لا ينفي تميّز كلّ واحد منها.

إنّ قصور هذه المقاربة عن تقديم وجوه من التّفسير للحمل على المعنى لا يقف عند هذا الحدّ. ذلك أنّه ينبغي تحديد المجموعة المعجميّة أفلا يمكن أن نضيف رسالة إلى كتاب وصحيفة ؟ ثمّ على أيّ أساس ننتقي السّمة التّمييزيّة ؟

وإذا كان التّفاصل سمة الأشياء في العالم الخارجيّ فإنّ الاسترسال سمة المعاني الذّهنيّة. هذا الاسترسال في المعاني قادر على تفسير استعمالات في الحمل على المعنى من نحو حمل العين على العضو أو السّماء على السّقف:

«وقال الآخر (البسيط):

...والعَينُ بالإِثْمِدِ الحاريِّ مَكْحُولُ.

ولم يقل: مَكْحُولة لأنّ العين في المعنى عضو، وقال الآخر (الطّويل):

...يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبًا.

فقال: مخضّبا لأنّ الكفّ في المعنى عضو...» (الأنباري. الإنصاف:2/ 775-776).

أو علاقة السّماء بالسّقف في نحو «... وقال يونس في قوله جلّ وعزّ «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِه» (المزمّل:18) المعنى: السّقف منفطر به. وقال: ربّما ذكّروا السّماء إذا أرادوا السّقف لأنّه قال تعالى «وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا» (الأنبياء:32)...» (الأنباري. المذكّر:1/ 451).

2 ـ 2 ـ مدلول لغويّ واحد ومدلول خطابيّ متعدّد

عرضنا في القسم الأوّل من عملنا أسس مقاربة قيّوم للمعنى واللّغة. وهي مقاربة اتّسمت بصبغتها الذّهنيّة. نعود إليها في الباب المخصّص للمعجم لكونها «تنبني على الكلمة» (كمّون. 1990 : 54). وقد افترضنا في القسم الأوّل من عملنا أنّ هذه المقاربة قادرة على تفسير مظاهر الحمل على المعنى.

ميّز قيّوم اللّغة langue من الخطاب discours ذلك أنّ اللّغة يخلقها مقصد القوّة والخطاب يخلقه مقصد الفعل (Guillaume. 1973 :96). قدّم قيّوم دراسة اللّغة على دراسة الخطاب لسببين:

الأوّل : اللّغة سابقة والخطاب لاحق.

الثّاني : لا يمكن فهم الخطاب إلاّ بدراسة اللّغة ومع ذلك فلابدّ من الانطلاق من وصف الخطاب القائم على الملاحظة observation. إلاّ أنّ الملاحظة وحدها غير كافية للكشف عن النّظام اللّغويّ لذلك ينبغي تجاوزها إلى الإدراك l'entendement. ويقوم الإدراك على أقصى درجات التّجريد اعتمادا على الحدْس intuition.

لذلك ينبغي أن تدرس اللّغة ، في تصوّر قيّوم، من خلال علاقاتها بالبنية الذّهنيّة الّتي تتضمّنها sous-tend .

وإذا كان ذلك كذلك يضحي للعلامة اللّسانيّة مفهوم آخر «العلامات اللّسانيّة ليست هي اللّغة بل قل إنّها المرحلة الأخيرة للتّكوين اللّغويّ لكنّ العلامة اللّسانيّة الّتي هي المرحلة الأخيرة لكلّ جزء أو لكلّ نظام أو لكلّ شبه نظام لغويّ والّتي تعتبر إذن منتسبة

للّغة رغم أنّها لا تتعدّى أن تكون مرحلتها الأخيرة هي تابعة أيضا للخطاب. إذن فإنّ العلامة اللّسانيّة هي في حالة بَيْنَ بينَ إذ هي تنتمي للّغة وللخطاب معا، فهي في ختام اللّغة ومدخل الخطاب» (كمّون. 1990 : 59-60). فإذا كانت العلامة اللّغوية عند سوسير تتكون من دالّ ومدلول، فهي عند قيّوم تتكوّن من دالّ لغويّ واحد ودالّ خطابيّ متعدّد، وتتكوّن من مدلول لغويّ واحد ومدلول خطابيّ متعدّد.

وعليه تتكوّن الكلمة من جزأين: ماديّ وتشكيليّ. فأمّا الماديّ فهو "الجزء الأوّل في تكوين الكلمة وهو ناتج عن حركة فكريّة أوليّة وهي حركة تضييق ويسمّيها قيّوم بحركة التّمييز discernement تخوّل للفكر أن يميّز بين الأشياء ليختار منها شيئا يتكوّن منه المفهوم المجرّد» (م. ن: 66). وأمّا الثّاني فهو "العمليّة الثّانية وتأتي حتما بعد عمليّة التّمييز ويسمّيها قيّوم حركة الإدراك entendement وهذه الحركة الفكريّة هي تعميميّة توسيعيّة وهي تضع المفهوم المجرّد في قالب الكلمة» (م. ن: 66).

حركة التّمييز هي إذن حركة تضييق فيها تتكوّن الفكرة. أمّا حركة الإدراك فهي حركة توسيع وفيها تتكوّن الكلمة. وعليه فبناء الكلمة هو تراوح بين التّضييق والتّوسيع.

إنّ في اختيار قيّوم مصطلح النّفسيّة العلاميّة psycho-sémiologie دليلا على تصوّره لعلاقة اللّفظ بالمعنى في النّظام اللّغويّ «العلامات تكوّن نظاما له علاقات داخليّة تعبّر عن العلاقات الّتي توجد بين أجزاء النّظام اللّغويّ - أي النّظام الذّهنيّ - إذن فإنّ العلامة وإن كانت اعتباطيّة فإنّها تكوّن نظاما يترجم عن النّظام الذّهنيّ الّذي تتكوّن منه اللّغة- لكنّ العلاميّة تختلف عن النّفسيّة الآليّة إذ أنّها لا تتطلّب وضوحا تامّا بل تكتفي بما يسمّيه قيّوم بالكفاية التّعبيريّة suffisance expressive - أي أنّنا قد لا نجد وفاقا تامّا بين نظام العلاميّة ونظام الحركيّات اللّغويّة، لكنّ اللّغة تكتفي بما يسمح لها نظام العلامات ويكون ذلك كافيا للتّعبير عن النّظام اللّغويّ» (م. ن: 59).

من ثمة تقوم اللّغة مع قيّوم على الاسترسال حيث يوجد خطّ متواصل تتحرّك فوقه لحظات الفكر في حين أنّها مع سوسير تقوم على التّفاصل حيث تحدّد الوحدات المتمايزة من خلال علاقاتها (Dubois. 1994 :390).

ما يهمّنا عند قيّوم هو أوّلا تصوّره المتحرّك لا السّكونيّ للّغة القائم على الاسترسال. وثانيا اعتبار الدّال والمدلول اللّغويّين واحدا في مقابل اعتبار الدّال

والمدلول الخطابيّين متعدّدين «ومن مزايا هذه النّظرة للأشياء... أنّ النّفسيّة النّظاميّة تؤمن بأنّ هناك درجات معنويّة – أو مدلوليّة – بالنّسبة للكلمة (هكذا) الواحدة في مستوى الخطاب وفي إطار المدلول بالقوّة الواحد المتكهّن بهذه الدّرجات...» (كمّون.1990 :60). وفي ذلك أهمّية لا تخفى إذ لا وجود في هذه الحالة لكلمة نهائيّة وإنّما هي دائما في حالة تشكّل ولا استقرار بمعناه الإيجابيّ إذ «كلّ شيء في اللّغة حدث» [39](Guillaume. 1973: 224). وهي بذلك تتجاوز ضغط الجانب اللّفظيّ في مقابل الحرّيّة الّتي يتّصف بها جانب المعنى.

ومن مزايا هذا التّصوّر بالنّسبة إلى عملنا أنّه يمكن أن يفسّر المحطّات الذّهنيّة postes الّتي تمرّ بها الكلمة من تكوّنها إلى تحقّقها في الإنجاز من نحو تلك الّتي نجدها في المثال: والعَينُ... مَكْحُولُ. فالعين موصوف وهو اسم مؤنّث جاء وصفه مذكّرا. نفترض أنّه مرّ بهذه المحطّات:

محطّة أولى غير قابلة للقول يكون فيها المعنى كتلة مبهمة. تليها كلمات قابلة للقول من نحو: شيء، مذكّر، مؤنّث، عضو، عين، مكحول... تتدرّج فيها من الأكثر إبهاما ممثّلة في «شيء» إلى أقلّها إبهاما مرورا بالجنس فالعدد عضو، عين، كفّ، فالصّفات...

والمحطّة الموالية هي مرحلة القول حيث نجد: العين مَكْحُولة، العضو مَكْحُول... ثمّ نصل إلى المحطّة الأخيرة وهي مرحلة الخطاب المتحقّق أي المقول: العينُ مَكْحُول.

وفي رأينا أنّ «العين» قد حصل لها إفراغ معنويّ subduction. ذلك أنّها أفرغت من معناها باعتبارها عضو البصر والرّؤية ورجع بها إلى مرحلة المفهوم ولم يحتفظ منها إلاّ بمفهوم العضو. وهو ما يؤكّد مرّة أخرى تقديم الجانب التّكوينيّ على الجانب التّأويليّ بالنّسبة إلى المتكلّم والمخاطَب.

إنّ عمليّة الحمل على المعنى، في رأينا، يمكن أن تجد تفسيرا لها في عمليّة الانتقال من المجرّد إلى المنجز والمراوحة بين التّوسيع والتّضييق فإذا أخذنا «العينُ مَكْحُول» فإنّ كلمة العين تتّجه نحو التّضييق باعتبارها شيئا مؤنّثا بينما الصّفة «مَكْحُول» تتّجه نحو التّوسيع باعتبارها تعود على موصوف مذكّر هو العضو.

نقدّر أنّ أمثلة أخرى من الحمل على المعنى يمكن أن تفسّر اعتمادا على هذا التّصوّر

---

39 – «Tout dans la langue est procès»

من نحو «السّماءُ مُنْفَطِرٌ به» (المزمّل:18). في البداية توجد كتلة مبهمة غير قابلة للقول.ثمّ توجد مجموعة من الكلمات قابلة للقول من نحو: شيء، مذكّر، مؤنّث، سقف، سماء، علوّ وارتفاع، منفطر... فمرحلة القول: السّماء، السّقف مُنْفَطِرٌ. وأخيرا مرحلة الخطاب أي المقول: السّماءُ مُنْفَطِرٌ به.

هكذا يمكن، في رأينا، فهم الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ فيما يخصّ الانتقال من كلمة إلى أخرى. فهو يجد تفسيرا له في المعنى الّذي ينشأ كتلة مبهمة ثمّ يأخذ في التّشكّل ويتحقّق في الخطاب بحسب قصد المتكلّم. ونقدّر أنّ هذا الضّرب من التّفسير التّكوينيّ يمكن أن يصحّ على انعدام المطابقة في الجنس بالانتقال من مذكّر إلى مؤنّث أو العكس كما يمكن أن يهمّ كذلك العدد في الانتقال من المفرد إلى الجمع أو العكس في نحو أقوالهم : (البسيط)

إنّ الأمُورَ إذا الأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا   دُونَ الشُّيوخِ تَرى في بَعْضِهَا خَلَلاَ

و(الطّويل)

هَنِيئًا لِسَعْدٍ مَا اقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِي   بِنَاقَةِ سَعْدٍ وَالعَشِيَّةُ بَارِدُ

و(الوافر)

ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ   لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

(الأنباري. الإنصاف:2 / 767 ...) ولنا عودة إلى مبحث الجنس والعدد في المستوى الصّرفيّ (القسم الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الثّالث والفصل الرّابع).

خاتمة الفصل الأوّل

سعينا في هذا الفصل إلى فهم الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ. ورأينا أنّه يتعيّن علينا أوّلا ضبط مفهوم المعجم. فاعتمدنا مفهوم المعجم الطّبيعيّ. وهو ذو مستويات ثلاثة تتفاوت تجريدا. وفائدة اعتماده لا تخفى بالنّسبة إلى عملنا. ويعني ذلك أنّ الدّلالة تقع بين المجرّد والمنجز. فإذا كنّا في جانب المنجز، ضعفت الدّلالة الاحتماليّة وقويت الدّلالة الحاصلة وإذا كنّا في جانب المجرّد، كان العكس بالعكس. ففي الذّهن لا تحصى الاحتمالات المعنويّة اتّساعا وفي المقابل تضعف في اللّفظ.

هذا ما دعانا إلى النّظر في مقاربتين للمعنى المعجميّ. وبدا لنا أنّ المقاربة الأولى القائمة على التّحليل المعنميّ لا تفي بغرضنا في تفسير كلّ مظاهر الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ. وقد يعود ذلك إلى ضغط اللّفظ في هذه المقاربة المتمثّل في قياس دراسة المعنى على منهج دراسة الصّوت على ما يوجد بينهما من فروق.

في المقابل اتّضحت لنا الكفاءة التّفسيريّة للمقاربة الثّانية القائمة على ما يعتمل في الفكر من عمليّات ذهنيّة على أساس هذا الاسترسال القائم بين المعاني في مستوى الذّهن انطلاقا من محطّة غير القابل للقول وصولا إلى محطّة المتول المتحقّق في الخطاب. فالحمل على المعنى في المعجم يجد تفسيرا له في الانتقال من الكلمات الأكثر إبهاما إلى أقلّها إبهاما وفي هذه المراوحة بين التّوسيع والتّضييق ما يسمح لنا بتجاوز عقبة الألفاظ المتفاصلة والاقتصار على الوقائع العينيّة. من ثمّة تتّضح سيطرة المعنى وانفلات جزء منه في لفظ يشي بهذا الاسترسال بين المعاني في الذّهن.

الفصل الثاني :
في الحمل على المعنى والطّراز

مقدّمة

المعتاد هو أنّ اختلاف الألفاظ والعبارات موجب لاختلاف المعاني «اعلم أنّ اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين هو الوجه والقياس الّذي يجب أن يكون عليه الألفاظ، لأنّ كلّ معنى يختصّ فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر، فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس» (الفارسيّ. المسائل المشكلة: 533). أي ينبغي أن تكون الألفاظ متفاصلة تجنّبا للّبس الّذي قد يحصل بين المتخاطبين.

غير أنّ الاستعمال يوحي بعكس هذا القياس والأصل ذلك ما نجده من أمثلة الحمل على المعنى في المعجم. فما وجدناه من الأمثلة ، فضلا عن الكلمات المشتركة في الجذر من نحو المَوْعِظَة والوَعْظ، الحَوَادِث والحَدَثَان، الإِقْدَام والتَّقْدِمَة... (ابن جنّي. الخصائص: 2/ 414 ...)، يوحي بعلاقة «التّساوي» في معاني الكلمات أي بما يمكن أن يطلق عليه التّرادف. ممّا يدعونا إلى طرح إشكاليّة علاقة الحمل على المعنى والتّرادف. هل يعني هذا أنّ الحمل على المعنى في المعجم من باب التّرادف ذلك أنّ القائلين بالتّرادف يرون فيه فوائد عديدة كالتّوسّع في التّعبير كما أنّ الحمل على المعنى عدّ اتّساعا «... لأنّ الحمل على المعنى اتّساع» (الأنباري. الإنصاف: 2/ 781).

نذكر من هذه الاستعمالات قول الأعشى (المتقارب):

«لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ المُنْفِدِينَ   شَرَابَهُمُ قَبْلَ إِنْفَادِهَا

وكان الأصل أن يقال: «قبل إنفاده. لأنّ الشّراب مذكّر إلاّ أنّه أنّثه حملا على المعنى لأنّ الشّراب هو الخمر في المعنى» (الأنباري. الإنصاف:2/ 508) و«قوله تعالى «لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ» (الشّورى: 17)... فأمّا تذكير قريب وإن كان خبرا عن مؤنّث فإنّ السّاعة في معنى البعث والنّشور...» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 8/ 86)، ونحو هذا أكثر من أن يحصى أو يحاط ولكنّا ذكرنا لك أطرافا من هذه الأمثلة والاستعمالات يستدلّ بها وتغني عن الكثير.

هذا ما دعانا إلى طرح علاقة الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ بالتّرادف. هل هما متساويان؟ وما قدرة كلّ منهما على التّفسير؟ لذلك ننظر في مفهوم التّرادف.

1 ـ في التّرادف

1 ـ 1 ـ في التّرادف عند اللّغويّين

لا نسعى إلى تفصيل القول في التّرادف وإنّما طرحنا التّرادف في علاقته بالحمل على المعنى من خيث قدرة كلّ منهما على التّفسير. اختلفت الآراء في مقاربة اللّغويّين لمسألة التّرادف بين قائل به، مؤيّد وبين رافض له، معارض. يكفي أن نحيل على النّوع السّابع والعشرين من المزهر الّذي خصّصه السّيوطي للتّرادف (السّيوطي. المزهر: 1/ 402 -413) جامعا آراء مختلفة للمنكر للتّرادف وللقائل به عارضا لكلّ حجّته.

ذهب المنكرون للتّرادف أنّ ما يظنّ من باب المترادف ليس إلاّ من باب المتباين بين الذّات والصّفة، فالسّيف مثلا ذات والصّارم صفة. وعليه فكلّ صفة تعبّر عن هذه الذّات المشتركة من معنى معيّن. فـ«الخمر اسم جامع وأكثر ما سواه صفات. الخندريس: القديمة منها. والعُقَـار: الّتي عاقرت الدّنّ زمانا أي لازمته» (م. ن).

أمّا القائلون به فرأوا فيه فوائد عديدة كالتّوسّع في التّعبير فضلا عن تيسير النّظم والنّثر وتيسير أنواع البديع...

وإذا كان «حلول كلّ منهما محلّ الآخر» (الكفوي. الكليّات: 316) إجراء عمليّا يسمح لنا اعتمادا عليه بالتّمييز بين المترادف وغيره فإنّ قابلية تعويض substituabilité كلمة بكلمة في كلّ السّياقات يمكن أن تعدّ نادرة [41].

بان ممّا تقدّم أنّه لا وجود للتّرادف بين الكلمات في المعاني بمعنى التّساوي. لن نكتفي بما تقدّم لذا ننظر في التّرادف من خلال طرحهم لهذه المسألة مع أسماء الله الحسنى.

2.1 ـ التّرادف عند غير اللّغويّين

طرحت مسألة التّرادف من خلال مسألة أسماء الله الحسنى «بيان أنّ ما يتقارب معناه

41 ـ (Dubois. 1994: 465)

من أسماء الله تعالى، كالعظيم والجليل والكبير، هل يجوز أن يحمل على معنى واحد فتكون هذه الأسماء مترادفة، أم لابدّ وأن تختلف معانيها»(الغزالي.المقصد:13).

منطلق الغزالي لغويّ وهو أنّ الاسم والمسمّى والتّسمية «ثلاثة أسماء متباينة، غير مترادفة» (م. ن:17). ولبيان الفرق بينها وجب التّمييز بين «معنى الغير» و«معنى الهو هو». هذا التّمييز مفيد بالنّسبة إلينا لمعرفة المقصود بالتّرادف ذلك أنّه يذهب إلى أنّ التّرادف «يجري في كلّ شيء، هو واحد في نفسه وله اسمان مترادفان لا يختلف مفهومهما البتّة، ولا يتفاوت بزيادة ولا نقصان، وإنّما تختلف حروفهما فقط. وأمثال هذه الأسماء تسمّى مترادفة» (م. ن: 21). مثاله على ذلك هو أنّ «الخمر هي العقار، واللّيث هو الأسد».

يتنزّل حديث الغزالي ضمن تصوّره للعلاقة بين الأشياء والألفاظ في تمييزه بين الوجود في الأعيان والوجود في الأذهان والوجود في اللّسان «فنقول في حدّ بيان الاسم وحقيقته: إنّ للأشياء وجودا في الأعيان ووجودا في اللّسان ووجودا في الأذهان. أمّا الوجود في الأعيان، فهو الوجود الأصليّ الحقيقيّ، والوجود في الأذهان هو الوجود العلميّ الصّوريّ، والوجود في اللّسان هو الوجود اللّفظيّ الدّليليّ» (م. ن: 18).

تحت معنى الهو هو: كثرة لها وحدة من وجه. وتحت معنى الهو هو ذكر الغزالي ثلاثة أمثلة متدرّجا (م. ن: 21-22):

أوّلا: الخمر هي العُقَـار، واللّيث هو الأسد.

ثانيا: الصّارم هو السّيف والمهنّد هو السّيف.

ثالثا: الثّلج أبيض بارد.

وقد تكرّر في حديثه "كلّ شيء هو واحد في نفسه، مفهوم، وحدة الموضوع، عين واحدة"(م. ن: 21-22). ممّا يعني أنّ اهتمامه يدور حول علاقة الذّات والصّفة.

فالمقصود بالمترادف هو أن يكون المفهوم واحدا أي أنّ ما يفهمه المستعمل من هذا اللّفظ أو ذاك هو واحد بدون زيادة أو نقصان في المعنى. والقول بالمفهوم الواحد يستلزم ضرورة الاشتراك. فالتّعدّد يكون حينئذ في الألفاظ المعبّرة عن هذا المفهوم الواحد لا غير. هذا ما نجده في مثال الخمر والعُقَار أو مثال اللّيث والأسد. فما يفهم من لفظ الخمر هو نفسه ما يفهم من لفظ العقار. وعليه فإذا اشترك اللّفظان في نفس المفهوم واختلفا في الألفاظ اعتبرا مترادفين. ويمكن اعتبار هذا من اختلاف الأكسية للمكسيّ الواحد.

أمّا المتداخل فهو أن يكون المفهوم المشترك واحدا مع وجود أكثر من صفة تعود إلى هذا المفهوم وكلّ صفة منها تلامس الذّات من جانب معيّن. هذه الصّفات على اختلافها في المعنى تلتقي وتشترك في التّعلّق بمعنى الذّات نفسه. ويمكن اعتبار هذه الصّفات صفات مفارقة كالصّارم صفة للسّيف والمهنّد صفة للسّيف، تعودان على السّيف رغم وجود فوارق معنويّة بينهما: الصّارم هو السّيف من حيث هو قاطع، والمهنّد هو السّيف من حيث نسبته إلى الهند وإذا حذفنا صفة الصّارم من السّيف بقي مفهوم السّيف قائما وكذلك إذا حذفنا صفة المهنّد بقي مفهوم السّيف قائما. وعلى الخلاف من ذلك مثال الثّلج لا يستقيم مفهومه إلاّ بوجود صفتين لازمتين في الآن نفسه: بارد وأبيض.

على هذا الأساس يفهم المترادف بتحقّق أمرين وحدة وكثرة: وحدة المفهوم وتساويه مع كثرة الألفاظ المعبّرة عنه.

بعد هذا المدخل الممهّد لمسألة التّرادف في أسماء الله الحسنى، ذكر الغزالي أنّ المعتزلة والفلاسفة أرجعوا الأسماء إلى ذات واحدة على أساس كونها مترادفة «اعلم أنّ هذه الصّفات إن كانت سبعا فالأفعال كثيرة والأوصاف كثيرة ويكاد يخرج جميع ذلك عن الحصر. ثمّ يمكن التّركيب من مجموع صفتين، أو صفة وإضافة، أو صفة وسلب، أو سلب وإضافة، ويوضع بإزائه الاسم، فتكثر الأسامي بذلك. وكان مجموعها يرجع إلى ما يدلّ منها على الذّات، أو على الذّات مع سلب، أو على الذّات مع إضافة أو على واحد من الصّفات السّبع، أو على صفة وسلب، أو على صفة وإضافة، أو على صفة فعل وإضافة أو سلب. فهذه عشرة أقسام» (الغزالي. المقصد: 172).

فالأوّل كاسم الله الّذي يدلّ على الذّات. والثّاني كالقدّوس الذي يدلّ على الذّات مع سلب "فإنّ القدّوس هو المسلوب عنه كلّ ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم"، والثّالث كالعظيم "يدلّ على الذّات من حيث تُجاوز حدود الإدراكات..." (م. ن: 172- 173).

في نهاية الأمر لا نرى ما وصل إليه الغزالي مختلفا عمّا ذكره المنكرون للتّرادف فقد ذهبوا إلى أنّ ما يظنّ من باب التّرادف ليس إلاّ من باب اختلاف الذّات والصّفة (الإنسان والنّاطق) أو من اختلاف الصّفات (الماشي والكاتب) أو الصّفة وصفة الصّفة (المتكلّم والفصيح) أو الذّات وصفة الصّفة (الإنسان والفصيح) أو الجزء والصّفة (النّاطق والكاتب) أو الجزء وصفة الصّفة (التّهانوي.كشّاف: 2/ 578 ...).

فلا مكان للتّرادف لتعرّيه من الفائدة هذا فضلا عن مخالفته لقانون الاقتصاد اللّغويّ المنكر للتّكرار دون فائدة "وقال لو وقع المترادف لعري الوضع عن الفائدة (لأنّ الغرض من وضع الألفاظ ليس إلاّ إفادة التّفهيم في حقّ المتكلّم واستفادة التّفهّم في حقّ السّامع فأحد اللّفظين يكون غير مفيد لأنّ الواحد كاف للإفهام والمقصود حاصل من أحدهما فلا فائدة في الآخر فصار وضعه عبثا فلا يقع عن الواضع الحكيم)..." (م. ن:2/ 578 ...).

بل إنّ من بين مؤلّفي معاجم المترادفات من يذهب إلى أنّ التّرادف يضمّن في أحيان كثيرة فروقا تتفاوت في القوّة intensité (Désirat ... 2001). وهذا ما وجدناه في التّراث العربيّ ضمن المنكرين للتّرادف.

وعليه فإنّ الحمل على المعنى هو غير التّرادف، ولا يمكن أن يجد في التّرادف تفسيرا له. ذلك أنّ التّرادف بمعنى التّساوي غير موجود. فباعتبار اللّغة نظاما يكون موقع التّرادف في الظّاهرة اللّغويّة ضعيفا ولكن يبقى موجودا بمعنى التّقارب على الأقلّ عند المتكلّم. فإذا أخذنا مثال الخمر والعُقَار لاحظنا أنّ الدّلالة المرجعيّة هي هيَ في حين أنّ الدّلالة المعجميّة مختلفة.

غير أنّ السّؤال يظلّ ملحّا: إذا كان القول السّائد هو إنكار وجود التّرادف بمعنى التّساوي في المعنى، بالنّظر إلى طبيعة اللّغة نفسها واستنادا إلى قانون الاقتصاد اللّغويّ، فبِمَ يمكن تفسير الأمثلة المذكورة في بداية الفصل ؟ فإذا لم تكن هذه العلاقات قائمة علَى أساس التّرادف فعلى أيّ أساس تنظّم هذه العلاقات بين المعاني بما يسمح للحمل على المعنى ؟

2 ـ التّقاطع بين الحمل على المعنى و الطّراز

إنّ ما دعانا إلى تناول مفهوم الطّراز بعد أن بان لنا قصور مفهوم التّرادف عن تفسير كثير من وجوه الحمل على المعنى هو اعتقادنا في كفاءة هذه المقاربة المتمثّلة في المنوال الطّرازيّ لتقديم حلول لاستعمالات من الحمل على المعنى لاسيّما «أنّه لا تخلو كتب التّراث العربيّة في اللّغة والنّحو من اعتماد عفويّ دون شكّ لنظريّة الطّراز، دون ذكره بطبيعة الحال، في تحديد معنى بعض الكلمات من ناحية وفي اتّباع مقاربة طرازيّة في عرض المقولات المعجميّة الخاصّة بكلّ باب في اللّغة كما فعل الثّعالبي في كتاب «فقه اللّغة» من ناحية أخرى» (صولة. 2001 : 261).

إنّ المقاربة الطّرازيّة تتجاوز التّرادف من حيث اعتباره «موجودا على درجات بين الألفاظ، وتكون هذه الألفاظ في رأينا منتمية من ناحية المعنى إلى مقولة دلاليّة واحدة يحكمها طراز» (م. ن: 268).

وفرضيّتنا أنّ الطّراز يساهم في معالجة الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ. هذه هي غايتنا من تقديمه.

1.2 ـ مفهوم الطّراز

درج التّحليل اللّغويّ على اعتماد المنوال الأرسطي القائم على مفهوم الشّروط الضّروريّة والكافية conditions nécessaires et suffisantes إلاّ أنّه بدا منوالا سكونيّا وغير كاف للتّفسير من نحو اعتبار النّعامة طيرا رغم أنّه لا يطير، فتُجُوِوز مع الدّلالة العرفانيّة إلى مفهوم أساسيّ هو مفهوم الطّراز prototype [42] .

بدا المنوال الطّرازيّ «أقرب إلى التّعبير عن حقيقة اشتغال الفكر البشريّ على مستوى تنظيمه للموجودات في العالم. فهو يرجعها إلى مقولات معلومة بناء على سمات مشتركة بدرجات متفاوتة ضمن المقولة الواحدة ويسمح بإرجاع الكيان الواحد إلى أكثر من مقولة» (بن حمّودة. 2004: 428).

ما يهمّنا من نظريّة الطّراز هو قيامها على مبدأين متلازمين:

مبدأ الإدراك الحسّي: العالم المدرك يقوم على الانقطاعات discontinuités وفي الآن نفسه على التّرابطات corrélations. ومبدأ الاقتصاد في تقديم أكبر قدر من المعلومات بأقلّ جهد (صولة. 2002 : 374).

كما أنّها اعتمدت مفهوم المقولة «فالمقولة نشاط ذهنيّ يكون في معظم الأحيان عن غير وعي منّا...» (م. ن: 371). قسّمت روش المقولة إلى ثلاثة أقسام :

المستوى الأعلى niveau superordonné

---

42 ـ نذكر بإيجاز أنّ كلمة prototype قد اقترحتها روش E. Rosch في السّبعينات نقلا عن علم النّفس العرفانيّ.
شهدت نظرية الطّراز مرحلتين:
الأولى: النّظريّة الأصليّة théorie standard تقوم على وجود طراز في الذّهن وعلى أساسه ترتّب بقية أفراد المقولة حسب مدى مشابهتها لذلك الطّراز.
الثّانية: النّظريّة الموسّعة théorie étendue يكون الطّراز في هذه الحالة أفضل ممثل للمقولة ويقوم على التّشابه الأسريّ ressemblance de familles (صولة. 2002 : 369 ...)

المستوى القاعديّ niveau de base
المستوى الفرعيّ niveau subordonné

وخلصت إلى أهميّة المستوى القاعديّ (م. ن:377). هذا المستوى ينبغي أن يكون مجرّدا ومحسوسا بما فيه الكفاية suffisamment concret et abstrait : أن يكون مجرّدا حتّى يجمع أكبر عدد من المعلومات وأن يكون محسوسا حتّى نتمكّن من بناء صورة ذهنيّة image mentale (Dubois. 1994 : 389).

نقدّم مثالا من الحمل على المعنى في المعجم لبيان مفهوم الطّراز فيه.

« فأمّا قوله (المتقارب):

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا   ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

...ومجازه على تأويل أنّ الأرض مكان فكأنّه قال ولا مكان أبقل إبقالها...» (ابن يعيش. شرح المفصّل:5/ 94).

«الأرض مؤنّثة وتصغيرها أُرَيْضَة وجمعها أَرَضُون بفتح الألف والرّاء. فإن رأيتها مذكّرة في الشّعر فإنّما يعني بها البساط لا الأرض» (ابن التّستري. المذكّر: 60-61).

تعمّدنا اختيار المثالين لكونهما يعودان إلى الكلمة نفسها المستعملة وهي الأرض.

في المثال الأوّل استعملت كلمة الأرض والمحمول عليه الموضع والمكان. وفي المثال الثّاني استعملت الأرض والمحمول عليه البساط. فإذا نظرنا في العلاقات المعنويّة الجامعة بينها وجدنا أنّها كما يلي:

المستوى الأعلى : الموضع والمكان.
المستوى القاعديّ : الأرض.
المستوى الفرعيّ : البساط. «البَساطُ والبسيطة: الأرض العريضة الواسعة» (لسان العرب. ب.س.ط).

فالأرض في علاقة مع الموضع والمكان من جهة ومع البساط من جهة ثانية وقد استدللنا على ذلك من خلال الحمل على المعنى. لكن لم استعملت الأرض رغم أنّها ليست المرادة وإنّما المراد هو الألفاظ المحمول عليها ؟

قد يعود ذلك إلى كون الأرض تمثّل الطّراز باعتبارها أفضل ممثّل للمقولة فهي

تقع بين هذا وذاك. فـ«للطراز خاصيّة بارزة من زاوية اجتماعيّة وذاكريّة وحسيّة» [43] (Dubois. 1994 : 389)...

وكما يتّضح فإنّ العلاقة بين هذه المستويات الثّلاثة تقوم على التّضمّن السّفليّ hyponymie .

2.2 ـ المتضمَّن السّفليّ والمتضمِّن العلويّ

يستدعي التّطرّق إلى المتضمَّن السّفليّ l'hyponyme مقابله المتضمِّن العلويّ l'hyperonyme . وليس المقصود بهما صياغة جديدة للتّمييز الأرسطي بين الجنس والنّوع genre / espèce . يهمّ هذا الزّوج الأفعال والصّفات وخاصّة الأسماء باعتبارها مقولة تركيبيّة وأداة تعيين في الوقت نفسه. وفضلا عن ذلك فإنّ الاسم يقبل علاقتي المتضمَّن والمتضمِّن فالاسم الواحد قد يكون منتميا إلى العلاقة الأولى أو الثّانية (Lehmann. 1998 : 52-53). مع ضرورة تمييزه من الدّلالات الحافّة connotations والسّجلاّت registres المختلفة أدبيّة، شعبيّة...

أثار كليبار وتمبامتز إشكال تعريف هذين المصطلحين في مقال لهما (Kleiber...1990) يقوم هذان المصطلحان على مفهوم الاحتواء inclusion . والاحتواء ضربان:

ـ الاحتواء الماصدقي extensionnelle : أي كون قسم مراجع عنصر la classe des référents d'un terme محتويا قسم مراجع الآخر la classe des référents de l'autre من نحو أن تكون زهور التيليب tulipes محتواة ضمن الزّهور les fleurs .

ـ الاحتواء المفهومي intensionnelle : احتواء السّمات المعنويّة traits sémantiques وفي هذه الحالة يكون معنى الزّهور fleurs محتوًى ضمن التيليب tulipes.

ولاحظا أنّ الصّنف الأوّل يندرج ضمن نظريّة الإحالة théorie de la référence لقيامه على الذّوات les entités. أمّا الصّنف الثاني فرغم أنّه دلاليّ بحت véritablement sémantique إلاّ أنّه يسير في اتّجاه معاكس لحدس المستعملين. وقد سعيا تبعا لذلك إلى إعادة النّظر في تقويم الصّنف الأوّل على أساس أنّه هو أيضا يقدم طرحا دلاليّا.

44ـ « Il possède donc un caractère saillant du point de vue social, mémoriel et perceptif. »

اعتمدا لهذا الغرض مفهوم القسم la classe والمقصود به قسم يجمع تحقّقات النّمط نفسه[44].

كما استعملا الاحتواء بمعنى أكثر دقّة وضبطا بحيث يتميز عن الانتماء l'appartenance وعن علاقة الجزء بالكلّ la relation partie- tout [45]. أمّا فيما يخصّ اعتبار الاحتواء الماصدقي l'inclusion extensionnelle علاقة دلاليّة فيذهبان إلى أنّه لا يكفي أن نتحدّث عن مجرّد احتواء قسم لآخر بل ينبغي أن تكون هذه الأقسام مفتوحة، عامّة.

من المفيد أن نأخذ بعين الاعتبار في هذا المستوى قدرة المتكلّمين لأنّ كلّ مستعمل قادر على تمييز الصّائب من الخاطئ في الاستعمال في لغته الأمّ. وهو قادر أيضا على معرفة مدى انتماء هذا الاستعمال أو ذاك إلى لغته. ومع ذلك فالقدرة تثير مشاكل منهجية في المستوى المعجميّ: ألا يمكن أن نتوقع تفاوتا بين معارف المتكلّمين على أساس أنّ التّعلّم والاكتساب يتمّان تدريجيّا. وفي المقابل يفترض مفهوم الكفاءة، وهو مفهوم مُؤَمْثَل idéalisé ، تجانسا homogénéité .

إنّ حضور مفهوم الطّراز في موضوع الحمل على المعنى يبدو أمرا ضروريّا. فعلى أساس المتضمّن يمكن أن نفسّر حمل كلمة على معنى كلمة أخرى. وهو ما سنعنى ببيانه في ما يلي من أمثلة (الأنباري. الإنصاف: 2 / 763-776) :

- «رجل رَبْعَة» محمول على معنى نَفْس.
- «مذ دَجَتِ الإسلام» لأنّ الإسلام بمعنى الملّة.
- «جاءته كتابي» أليس بصحيفة.
- (السّريع) « تَرَكْتَني في الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ» لأنّ المرأة في المعنى إنسان.
- (الكامل) «إنَّ السَّماحَةَ وَالمرُوءَةَ ضُمِّنَا» لأنّه ذهب بالسّماحة إلى السّخاء وبالمروءة إلى الكرَم.
- (الطّويل) « وَإِنَّ كِلاَباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ» لأنّ البطن بمعنى القبيلة.

44- «une classe qui regroupe des occurrences d'un même type».

45 - «(...) La relation partie-tout se différencie de la relation d'hyponymie. Elle exprime une appartenance que l'on peut paraphraser avec le verbe avoir». (Lehmann. 1998 : 53)

- (المتقارب) «وَقَائِعُ في مُضَرٍ تِسْعَةٌ» لأنّه حمل الوقائع على الأيّام.
- (الطّويل) «ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ» لأنّه عنى بالشّخوص نساء.
- (البسيط) «سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ: مَا هَذِهِ الصَّوْتُ ؟» لأنّ الصّوت في معنى الصّيحة.
- (البسيط) «وَالعَيْنُ بالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ» لأنّ العين في المعنى عضو.
- (الطّويل) «يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبًا» لأنّ الكفّ في المعنى عضو.

يمكننا أن نقسمّ أمثلة الحمل على المعنى المذكورة قسمين:

أمّا القسم أوّل فمن نحو: الرّجل، الإسلام، العين، الكفّ... ويمكننا أن نطبّق على هذه الأمثلة إجرائيّا رائز الاستلزام test de l'implication :

- إذا كانت أ عينا فإنّ أ عضو.
- إذا كانت أ كفّا فإنّ أ عضو.

والاستلزام هنا هو استلزام أحاديّ implication unilatérale ومتعدّ transitive :

هو أحاديّ لأنّ الاستلزام المعاكس l'implication inverse غير ممكن على خلاف التّرادف، الّذي يكون فيه الاستلزام متبادلا réciproque ولذلك نقول على سبيل المثال: إذا كانت أ عينا فإنّ أ عضو ولكن لا يمكننا أن نقول إذا كانت أ عضوا فإنّ أ عين.

وهو متعدّ لأنّ قولنا: إذا كانت أ عينا فإنّ أ عضو ينجرّ عنه إذا كانت أ عينا سوداء فإنّ أ عضو.

أمّا العلاقة بين العين والكفّ فهي علاقة الاشتراك في التّضمّن co-hyponymes.

إذا نظرنا في العلاقة بين الكلمة المستعملة والكلمة المقصودة لاحظنا أنّ الأولى هي المتضمَّنة hyponyme والثّانية (وما يتّصل بها من صفات وعوائد) هي المتضمِّنة hyperonyme من نحو:

الأرض/ الموضع والمكان، الإسلام/ الملّة، المرأة/ الإنسان، العين/ العضو، الكفّ/ العضو...

يكون المتضمِّن العلويّ l'hyperonyme من النّاحية التّركيبيّة في المقام الثّاني وهو

ما نجده أيضا في اللّسان الفرنسيّ [46]. وهو ما يعني أنّ سلوك المتكلّمين لغويّا واحد وإن اختلفت اللّغات. وفي هذا تأكيد على اشتراك الألسنة في هذا الطّابع الذّهنيّ التّجريديّ:

أمّا القسم الثّاني فتقوم فيه العلاقة بين كتاب وصحيفة أو شخوص ونساء أو الصّوت والصّيحة...

ما يلاحظ في شأنها أنّها على العكس من أمثلة القسم الأوّل. ذلك أنّ الكلمة المستعملة هي الكلمة المتضمِّنة والكلمة المحمول على معناها أي المقصودة هي المتضمَّنة. في هذا الاستعمال خروج من زاويتين: أولى تتعلّق بها كنّا بصدد الإشارة إليه من علاقة التّضمّن. وثانية تتمثّل في كونها مذكّرة حملت على مؤنّث وفي هذا خروج من حيث حمل أصل هو المذكّر على فرع هو المؤنّث. وهي مع ذلك مستعملة.

الأصل في تقديرنا، هو أنّ المتصوّر الذّهنيّ هو المطلوب التّعبير عنه وهو من جنس خاصّ يستعصي على المثول لما هو ليس من جنسه أعني ما هو ماديّ. ولذلك فكأنّ القضيّة قضيّة صراع بين ذهنيّ ينزع دوما إلى الإفلات ولفظيّ يرصده باستمرار بجميع الوسائل والكيفيّات. أو قل بعبارة أخرى كأنّه متصوّر الذّات الواحدة لا يسعنا إدراكه إلاّ بما له من متعدّد الصّفات. وما الحمل على المعنى هنا إلاّ تلك الوسائل الّتي يحاول بها المستعمل إدراك الذّات الواحدة باعتبار، وإدراك المتعدّدة باعتبار آخر. هذا الواحد المتعدّد الّذي يناسب المفهوم الذّهنيّ من جهة والسّعي إلى إدراكه بمختلف الوسائل اللّغويّة هو ما يسوّغ للمتكلّم أن يحمل الشّيء على الشّيء.

46 _ « L'hyperonyme, parce qu'il désigne ce que désigne l'hyponyme, peut reprendre –c'est à dire servir d'anaphorique à– l'hyponyme :

Un chat entra. L'animal était malade.

Et non* *Un animal entra. Le chat était malade.*

De même la construction coordonnée n'admet que l'ordre suivant :

Paul a demandé des tulipes et d'autres fleurs

Et non * *Paul a demandé des fleurs et d'autres tulipes.* » (Lehmann. 1998:51)

خاتمة الفصل الثّاني

انطلقنا في هذا الفصل من إشكاليّة هي علاقة الحمل على المعنى في المعجم بالتّرادف، وذلك لما وجدناه في الاستعمالات من علاقات «تَساو» في المعنى بين الكلمة المستعملة والكلمة المقصودة المحمول على معناها توهم بالتّرادف. وقد وجدنا أنّ القول بالتّرادف لا يمكن أن يساعدنا على معالجة الحمل على المعنى في المعجم. فكان أن نظرنا في مقاربة حديثة هي المقاربة الطّرازيّة. ورأينا أوجه التشعّب في هذا المفهوم وحاولنا أن نقدّم رأينا فيه بما يفسّر ظاهرة الحمل على المعنى.

فلاحظنا أنّ استعمال المتكلّم كلمة عوض أخرى يعني أمرين:

الأوّل: وعيه في الآن نفسه بالفروق القائمة بين معنيي الكلمتين من جهة، والتّرابطات القائمة بينهما من جهة أخرى.

الثّاني: عند استعمال المتكلّم الخاصّ وهو يريد العامّ فهذا يعني في مسألة الحمل على المعنى، أنّ العامّ مسيطر على الخاصّ ذهنيّا، وإن كان الخاصّ في اللّغة هو المسيطر على العامّ. إذن يوجد استرسال بين المقولات وبين أفراد المقولة الواحدة. ويبدو أنّ الحمل على المعنى في المعجم قد تمّ بين بنيتين سطحيتين إحداهما صريحة والأخرى لم تتحقّق لسبب من الأسباب يسيّرهما مبدأ مستكنّ في الذّهن هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، إذا كان الغرب قد تحدّث عن علاقة هذا العامّ المتضمِّن العلويّ hyperonyme بالخاصّ المتضمَّن السّفليّ hyponyme، مع وعينا بالفارق الابستيمي بينهما، فإنّ العرب تناولوا هذا المفهوم من خلال الحمل على المعنى بين الكلمة المستعمَلة والكلمة المعنيّة. ومن هذه الزّاوية يتقاطع مفهوم الحمل على المعنى ومفهوم الطّراز.

فهو وإن لم يذكر بالحرف في التّراث النحويّ العربيّ إلاّ أنّه حاضر مفهوما. ذلك أنّ النّحاة قد نزّلوا هذه الظّاهرة الجزئيّة اللّغويّة ضمن ظاهرة أعمّ هي الحمل على المعنى.

وفي تقديرنا نرى أنّ تصوّر النّحاة العرب يعتبر أقوى نظريّا لوعيهم بوجود جانب مشترك بين مستويات الظّاهرة اللّغويّة المختلفة كان مفهوم الحمل على المعنى دليلا على هذا «التّشاكل» فيها مع وعيهم بالتّفاصيل والجزئيّات. هذا الجانب لا يمكن إلاّ أن يكون جانبا تجريديّا ذهنيّا يربط بين المعجم والصّرف والإعراب.

الفصل الثالث :
في الحمل على المعنى والتّقابل

مقدّمـــة

نزّلنا الحمل على المعنى ضمن التّقابل l'antonymie باعتبار التّقابل إطارا عامّا يجمع الضّدّ والنّقيض... ولا يعود سبب تخصيص هذا الفصل للحمل على المعنى والتّقابل إلى النّسج على منوال الفصل الثّاني حيث طرحنا إشكاليّة علاقة الحمل على المعنى بالتّرادف، وإنّما إلى ما وجدناه من أمثلة علّلت فيها العلاقات الصّرفيّة بينها أو التّركيبيّة من نحو حمل عِجاف على معنى سِمَان في جمع الصّفة، ومن نحو حمل رَضِيَ على معنى سَخِطَ في التّعدية وهي معان لِنَقُلْ متقابلة.

ويبدو أنّ علاقة النّقيض كعلاقة النّظير «تجتمعان لتفسير المعاني النّحويّة المختلفة في العربيّة نظرياً وتعليميّا» (عاشور. 2001 : 429).

إذا كان المتضادّان لا يجتمعان في وقت واحد «الضّدّ ضدّ الشّيء والمتضادّان لا يجوز اجتماعها في وقت واحد كالليل والنّهار» (ابن فارس. مقاييس اللّغة: ض.د.د) فكيف يتمّ الأمر في اللّغة وخاصّة في حمل هذا على ضدّه، أَلَمْ يقع اجتماع المتضادّين بشكل من الأشكال؟

إنّ غايتنا في هذا الفصل بيان علاقة التّقابل بتفسير الحمل على المعنى.

1 ـ في الضّدّ

1.1 ـ الضدّ والنّقيض

أبان نيكلاس الفرق بين الضدّ والنّقيض بتنزيلهما ضمن الأنواع الأربعة من التّقابل (Niklas-Salminen 1997: 113-118).

سمّى النّوع الأوّل المتقابلات غير القابلة للتدرّج non gradables . ويقوم على القصر l'exclusion حيث إنّ نفي الواحد يستلزم إثبات الآخر، كما أنّ إثبات الأوّل يستلزم نفي الثّاني. وذلك من نحو : حاضر وغائب أو رجل وامرأة.

النّوع الثّاني هو المتقابلات القابلة للتّدرّج les antonymes gradables . يمثّل المتقابلان في هذه الحالة نقطتي مرجع توجد كلمات أخرى متدرّجة بينهما. ويستند التّدرّج إلى المقارنة. وفي هذه الحالة لا يستلزم نفي الواحد إثبات الآخر. فإذا قلنا مثلا إنّ أ ليس باردا فهذا لا يستلزم كونه بالضّرورة ساخنا. كذلك العلاقة القائمة بين كبير ومتوسّط وصغير. وهي تخضع لصيغة التّفضيل بخلاف النّوع الأوّل من المتقابلات غير القابلة للتّدرّج. توافق المقابلة بين النّوعين الأوّل والثّاني ما يسمّى في المنطق النّقيض contradictoire والضّدّ contraire .

أمّا النّوع الثّالث فهو المتقابلات المتبادلة réciproques . تقوم العلاقة بين المتقابلين في هذه الحالة على قلب نظام العناصر المتعلّقة بموضوعاتها كعلاقة أمام بوراء أو علاقة ابن بأب أو اشترى بِبَاع.

وأطلق على النّوع الأخير تسمية الوحدات المتنافرة incompatibles . تنتظم هذه الألفاظ سلسليّا حيث يوجد طرفان أقصيان تنتظم بقيّة الألفاظ بينهما كجندي وعقيد. وقد تنتظم دوريّا حيث لا تشمل طرفين أقصيين وإنّما تقوم على وحدات أو فترات زمنيّة متتابعة كفصول السّنة.

تعدّدت أمثلة الحمل على المعنى نقيضا وضدّا.

فمن الأوّل أرجعوا مجيء المصدر مَوَتَانا من مات بحمله على نقيضه حيي حَيَوَانًا (السّيوطي. الأشباه: 1/ 232). ذلك أنّ وزن فَعَلَان يستعمل في الأصل للتّقلّب والحركة. فحملوا في الاستعمال مات على حيّ باعتبار أنّهما متناقضان من حيث المعنى. كذلك ذهبوا إلى أنّ وزن بُطْنَان [47] فُعْلَانٌ لا فُعْلَال أي النّون الأخيرة فيه زائدة اعتبارا لحمل معنى بُطْنَان المعجميّ على معنى نقيضه ظُهْرَان (السّيوطي. الأشباه: 1/ 230). ولا تكون الكلمة ضدّا لكلمة ثانية ما لم تتوفّر بينهما بعض السّمات المشتركة: أن توافقها من وجه وتخالفها من آخر حتّى تتمّ المقارنة بينهما ذلك أنّ «التّناقض لا يكون إلاّ مع اتّحاد الموضوعين» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 28).

---

47 ـ «الظَّهْر الجانب القصير من الرّيش، والجمع الظُّهْرانُ ، والبُطْنَان الجانب الطّويل، الواحد بَطْنٌ» (لسان العرب: ظ. هـ .ر)

48 ـ ليس المقصود بالضّدّ هنا ما نجده على سبيل المثال في كتاب الأضداد لمحمّد بن القاسم الأنباري «هذا كتاب ذكر الحروف التي توقفها العرب على المعاني المتضادّة فيكون الحرف منها مؤدّيا عن معنيين مختلفين» (الأنباري. الأضداد :1)

اقترن الضّدّ [48] في اللّغة بالمقابل على أساس الجنس «الشّيء لا يكون ضدّا لغيره حتّى يكون مقابلا له. وإنّما يقابل الشّيء ويقع بإزائه ما يكون من جنسه. فإذا اختلف الفعلان في التّعدّي كانا جنسين اثنين. وإذا كان كذلك تدافع أن يكونا ضدّين ولا يكونا متّفقين في التّعدّي وغير التّعدّي» (الجرجاني. المقتصد: 1 / 602).

يبدو الجنس درجة عليا في التّجريد والإبهام يقوم على معنى العامّ والمشترك «الجنس عند النّحويّين والفقهاء هو اللّفظ العامّ وكلّ لفظ عمّ شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أولم يختلف وعند آخرين لا يكون جنسا حتّى يختلف بالنّوع نحو الحيوان فإنّه جنس للإنسان والفرس والطّائر ونحو ذلك. فالعامّ جنس وما تحته نوع وقد يكون جنسا لأنواع ونوعا لجنس كالحيوان فإنّه نوع بالنّسبة إلى الجسم وجنس بالنّسبة إلى الإنسان والفرس» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 19-20).

فالجنس عامّ تحته نوع أو أنواع. وقد يكون الشّيء جنسا من جهة ونوعا من أخرى كالحيوان هو نوع بالنّسبة إلى الجسم وهو جنس بالنّسبة إلى الإنسان والفرس.

عدّ النّحاة الكلمة جنسا تحته أنواع هي الاسم والفعل والحرف (م. ن). وعليه فالفعل نوع بالنّسبة إلى الكلمة. وفي حالة انقسامه إلى متعدّ ولازم، يمكن اعتبار التّعدّي نوعا بالنّسبة إلى الفعل، وجنسا بالنّسبة إلى رَضِيَ وسَخِطَ.

وإذا كان المختلفان لا يسدّ أحدهما مسدّ الآخر كالسّواد والحموضة في الصّفة أي أن يكون الشّيء أسود حامضا. فالمتضادّان ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه كالسّواد والبياض إذ لا يمكن أن يكون أسود أبيض في الوقت نفسه. وهو ما يعني أنّ العلاقات بين المختلفين هي علاقات سياقيّة حيث يمكنهما أن يظهرا معا في وقت واحد. أمّا بين الضّدّين فهي علاقات جدوليّة paradigmatique حيث لا يمكن للمتضادّين أن يظهرا معا في وقت واحد حيث تكون الكلمة الثّانية المقابلة حاضرة في ذهن المتكلّم غير أنّ جزءا منها ينفلت على الإنجاز (Lyons.1978 :218).

يستدعي الواحد نقيضه ضرورة. وإمكانيّة ظهورهما معا تكون في الذّهن «ربّما جعلوا النّقيض مشاكلا للنّقيض لأنّ كلّ واحد منهما ينافي الآخر، ولأنّ الذّهن يتنبّه لهما معا بذكر أحدهما» (ضمن السّيوطي. الأشباه: 1/ 229). قام تفسير هذا التّقابل على أساس ذهنيّ. فانطلاقا من أبسط عنصرين معجميّين ، متقابلين في الظّاهر مسترسلين في الذّهن، يمكننا تعليل صيغ لغويّة متنوّعة بالاعتماد على المعنى. وهذا

الحمل على المعنى الّذي يأتيه المتكلّم ليس إلاّ «التنقّل من معنى إلى معنى» (الأنباري. الإنصاف: 2/ 510).

هذا التّنقّل من معنى إلى معنى عمليّة ذهنيّة يقوم بها المتكلّم ثمّ يحقّق أحدهما في صورة لفظيّة. وقد يجد هذا الضّرب من الحمل على المعنى تفسيرا له بالرّجوع إلى الثّنائيّات. تمثّل علاقات التّقابل أبرز مظهر للثّنائيات المتحكّمة في استعمالنا للّغة معجما وصرفا وإعرابا. وهي تعكس ميلا لدى الإنسان عامّا لمقْوَلة التّجربة في ثنائيّات متقابلة (Niklas- Salminen. 1997 :114).

يستدعي هذا الاستعمال الخاصّ للمفردات إعادة النّظر في مفهوم الكلمة بتجاوز التّصوّر القائم على الجانب الماديّ منه لأنّه قاصر في رأينا عن تفسير هذا الضّرب من الظّواهر اللّغويّة. فالكلمة ليست معطى جاهزا وإنّما تبنى في الذّهن وفي علاقتها ببقيّة العلامات اللّغويّة. فالألفاظ متفاصلة وينبغي لها أن تكون كذلك كعالم الأشياء بينما المعاني متّصلة مسترسلة في الذّهن.

إنّها إذن عمليّة تجريدية يأتيها المتكلّم فيقرّب في ذهنه بين الأشياء الموجودة في الواقع، المتباينة المشتركة في آن، ويمحو الفروق بينها للسّيطرة لغويّا ومعرفيّا على عالم الأشياء.

أمّا النّوع الثّاني من التّقابل ويهمّ الأضداد فقد بدا أكثر تنوّعا من الأوّل. ذلك أنّه يشمل الإعراب والصّرف (السّيوطي. الأشباه: 1/ 229-232). ففي الإعراب أرجعوا بناء كَمْ الخبريّة حملا على معنى نقيضها رُبَّ المستعملة للتّقليل. وحملوا لا النّافية على أنّ في العمل الإعرابيّ... أمّا في تعدية الأفعال فقد أرجعوا تعدية شَكَرَ بالباء حملا على معنى ضدّه كَفَرَ وكذا تعدية فَضَلَ بعَنْ حملا على معنى نَقَصَ، وتعدية رَضِيَ بعلى حملا على معنى سَخِطَ. وفي المصدر حملوا دَخَلَ المتعدّي على خَرَجَ في المَصدر، وحملوا بَطَلَ على نَجَرَ في وزن فِعالَة...

كما أرجعوا جمع عجَاف [49] حملا على معنى سِمَان المعجميّ وحمل غَدَايَا على عَشَايَا «فجمع غُدْوَة وغَدَاة على فَعَالَى وحكمه أن يقال فيه غَدَاة وغَدَوَات وغُدْوَة وغَدَوَات» (م. ن). وكذلك حملوا تأنيث عدوّة على صديقة. وحملوا في الصّفة

49 - «قال الجوهريّ: جمع أَعجَف وعَجْفَاء من الهُزال عجاف على غير قياس لأنّ أَفْعَل وفَعْلاء لا يجمع على فعال ولكنّهم بنوه على سِمان. والعرب قد تبني الشّيء على ضَدّه كما قالوا عَدُوَّة بناء على صديقة، وفعول إذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاَء» (لسان العرب: ع. ج. ف).

جَيْعَان وعَطْشَان على شَبْعَان وريَّان ومَلآن... ولنا عودة إلى هذا (القسم الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الثّاني)

وقد يفهم هذا الضّرب من الحمل على المعنى في الأضداد بوجود نقطتي مرجع تتنزّل بينها كلمات أخرى متدرّجة ممّا يسمح بثراء العلاقة بينها. فيكشف عن موقف المتكلّم من الأشياء في نقطة معيّنة من الخطّ الجامع للألفاظ المتدرّجة. ذلك أنّ المعجم يسجّل موقف المتكلّم من الأشياء ويسجّل اعتقاده.

كما يمكن أن يفسّر بالعودة إلى تكوين الكلمة. فالكلمة تنشأ معنى مبهما ثمّ تمرّ بمرحلة تبيّن الفكرة ثمّ تأخذ في التّشكّل بالبحث عن صيغة صرفيّة حاملة لها (القسم الثّاني. الباب الأوّل. الفصل الأوّل). ذلك أنّنا نفترض أنّ المعنى ينشأ كتلة مبهمة غير قابلة للقول. ثمّ القابل للقول: شيء، شَبَع، رَيّ... عَطَش، ظَمَأ، صَدى،... حيث تتكوّن فكرة الشّبع والعطش. فمرحلة القول: ملآن، شبعان، ريَّان،... ثمّ مرحلة المقول: جوعان، عطشان. ونقدّر أنّ الحمل على المعنى ضدّا أو نظيرا يقع منذ مرحلة القابل للقول ويتحقّق لفظا في المقول.

2 ـ الحمل على المعنى والبنية الصّرفيّة

إنّنا هنا في صميم المبحث المعجميّ إلاّ أنّنا نعرض في الحمل على المعنى مسائل صرفيّة وإعرابيّة في الآن نفسه. وهذا يعني أنّ الحمل على المعنى باعتماد الضّدّ والنّقيض عدّ عند النّحاة وسيلة من وسائل تفسير الظّواهر اللّغويّة كما سنرى.

فقد اعتبر التّضادّ في عنصر معجميّ ممّا يسمح بالحمل على نفس الأبنية: الصّفة المشبّهة، التّأنيث... «والشّيء يعتبر بمثله وضدّه. وذكر في حديث الضّدّ قولهم قَصُرَ فهو قصير، وطال فهو طويل، وجَوْعَانُ وجَوْعَى كشَبْعَانُ وشَبْعَى وظَمْآنُ وظَمْآى وصَدْيَانُ وصَدْيا كريّان وريّا» (الجرجاني. المقتصد:1/ 600).

فالفعل قَصُرَ مثلا هو ضدّ الفعل طَالَ من حيث المعنى. والصّفة من قَصُر قَصِير ولذلك جاءت الصّفة من طَالَ طَويل على وزن قصير حملا لطال على ضدّه في المعنى قَصُر. وهو ما ينطبق أيضا على علاقة جوعان بشبعان من جهة وظمآن وصديان بريّان من جهة ثانية. فقد حملت الكلمة المستعملة من حيث بنيتها الصّرفيّة على بنية كلمة ثانية مرادة لأنّها ضدّها من حيث المعنى المعجميّ.

إلاّ أنّه ينبغي الاحتراز من إطلاق هذا التّفسير «وأقول إنّ هذا التّشبيه ليس يصحّ حمله على ظاهره وذلك أنّ مراعاة التّساوي بين الضّدّين في الأبنية ليس شيئا يوجبه المعنى حتى لو ترك لكان منافيا للحقيقة مستحيلا ولكنه أمر من الأمور الّتي يطلب بها تحصيل التّشاكل، وحكم من الأحكام الجائزة المستحسنة دون الواجبة اللازمة ولذلك قالوا: جاع يَجُوعُ وشَبِعَ يَشْبَعُ فلم يراعوا ذلك في الفعل وكذا قالوا: جائع، ولم يقولوا شابِع لأنّه يفعل على طريقة الأحسن والأشبه فلا يطالبون بمراعاته أبدا» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 601).

فهذا الضّرب من الحمل على المعنى يأتيه النّحويّ لتفسير الظّواهر اللّغويّة الّتي تبدو خارجة عن القاعدة. ذلك أنّ جَاعَ هي ضدّ شَبِعَ في المعنى المعجميّ لكنّهم في الاستعمال يقولون جَائِع ولا يقولون شَابِع [50].

تبعا لذلك يضحي مفهوم التّسوية أو التّساوي شيئا آخر غير ما قد يذهب إليه عادة «فالمقصود إذا في ذكر التّسوية بين الأبنية أنّ الشّيء لمّا كان يقع ضدّه موقع المثل في نحو هذه المعاني روعي الاتّفاق بينهما في كثير من المواضع حسب ما يراعى بين المثلين لا أنّ الاعتبارين على سواء فاعرفه» (م.ن :1/ 602).

محصّل القول أنّ هذا الضّرب من علاقات الحمل على معنى المثل ومعنى الضّدّ هو من عمل النّحويّ الذي يسعى إلى تحصيل «التّشاكل» في وصف ما في الظّاهرة اللّغويّة من عدول، والسّيطرة عليها وصفا وتفسيرا. ذلك أنّ غاية النّحويّ هي معرفة النّظام الكامن وراء فوضى الظّواهر اللّغويّة.

بان لنا أَنَّ الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ «حكم من الأحكام» في الصّناعة النّحويّة.

3 ـ الحمل على المعنى والبنية الإعرابيّة

يظهر اتّصال المعجم بالإعراب من حيث احتياج الوحدة المعجميّة إلى بنية إعرابيّة تتنزّل فيها. كما أنّ البنية الإعرابيّة تحقّقها الوحدات المعجميّة. ومن مظاهر اتّصال المعجم بالإعراب ما نجده في الحمل على المعنى من خلال التّضمين والعطف حملا على معنى الضّدّ أو معنى النّظير.

---

50 ـ «وجاء في الشّعر شَابِع على الفعل» (لسان العرب: ش. ب. ع).

1.3 ـ التّضمين

استعمل الحمل على المعنى في المعجم لتفسير المظاهر الإعرابيّة من التّضمين [51]. ويتنزّل التّضمين في صميم اهتمامنا بالمعنى فهو «موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه ويصرّفه بحسب ما يؤثره عليه» (ابن جنّي. المحتسب: 1/ 52).

ومفاده أنّه «متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيرا ما يُجرى أحدهما مُجرى صاحبه فيعدل في الاستعمال به إليه ويحتذى في تصرّفه حذو صاحبه وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضدّ مأخذه» (ابن جنّي.م.ن). وذلك أن الفعل يتضمّن معنى معجميّا، نظيرا أو نقيضا، لفعل آخر فيتعدّى تعديته. وهو بذلك من مظاهر العدول والخروج عن الأصل في الإعراب.

وقد وقفنا على الإمكانات التّالية [52] :

- أن يكون لازما في الأصل فيعدّى إلى مفعول لتضمّنه معنى الفعل المضمَّن كرَحُب وطَلُعَ اللاّزمان وقد عدّيا لتضمّنهما معنيي وَسِع وبَلَغَ (ابن هشام. مغني اللّبيب: 2/ 525).

- يكون في الأصل متعدّيا بنفسه فيعدّى بحرف جرّ من نحو قول الفرزدق (الرّجز):

«قَدْ قَتَلَ الله زِيَادًا عَنّي» (ابن جنّي. الخصائص:2/ 312) فلتضمّن قَتَلَ معنى صَرَفَ عدّي تعديته.

- أن يكون الفعل في الأصل متعدّيا بحرف فيعدّى مباشرة كقول جرير (الوافر):

«تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا» (الأستراباذي. شرح الكافية: 4/ 140) الأصل تمرّون بالدّيار ولكن ضمّن تمرّون معنى تجوزون الدّيار.

- أن يكون الفعل متعدّيا في الأصل بحرف جرّ فيعدّى بآخر كقوله (الوافر):

« إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَير» (الأستراباذي. شرح الكافية: 4/ 275) فقد عدّي رَضِيَ بالحرف عَلَى عوض الحرف عَنْ حملا على سَخِطَ المتعدّي بالحرف عَلَى.

---

51 ـ يتّصل التّضمين كذلك بالعروض والبلاغة (مطلوب. 1986: 2/ 260 ...).

52 ـ نحو هذا أكثر من أن يحصى ولكنّا ذكرنا نماذج ويمكن النّظر في ابن جنّي (الخصائص: 2/ 308-317) وابن يعيش (شرح المفصّل: 8/ 50-51) والجرجاني (المقتصد: 1/ 603 ...) والأستراباذي (شرح الكافية: 4/ 140؛ 275 ...) وابن هشام (مغني اللّبيب: 2/ 525-527,563,685-686)...

-أن يتعدّى إلى مفعولين بحرف جرّ وبغيره كقول الفرزدق (الطّويل):

«وَمِنَّا الّذي اختيرَ الرّجالَ سماحةً» (ابن يعيش.شرح المفصّل:8/ 51) الأصل اختير من الرّجال.

- أن يكون حرف بمعنى حرف من نحو قوله تعالى «وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» (طه.71) حيث جاءت في بمعنى على (ابن جنّي. الخصائص:2/ 309).

تربط مسألة التّضمين بالتّعدية واللّزوم. وإنّ الاقتصار على ظاهر اللّفظ في نظرنا لا يقدّم تفسيرا قويّا لهذه الظّاهرة اللّغويّة يمكن أن نطمئنّ إليه. وإنّما يقف عند حدود ملاحظة قيام عنصر مقام آخر. لذا ينبغي البحث عن تفسير آخر يستند إلى المعنى.

وقد وجدنا أنّ النّظريّة الشّريفيّة نظريّة تجعل التّمييز بين المتعدّي واللاّزم أمرا إنجازيّا لا غير. فهي تسوّي بين جميع الأفعال في المستوى المجرّد أي ما يعبّر عنه بالبنية الحدثيّة (القسم الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الثّاني) وتجعلها تقتضي بالضّرورة حادثا أوّل هو الفاعل وبالاختيار حادثا ثانيا هو محلّ المنصوبات عموما. بهذا يقترب اللاّزم من المتعدّي في المستوى المجرّد وإن اختلفا في مستوى الإنجاز.

التّضمين في تقديرنا آليّة mécanisme يستعملها المتكلّم في ظروف معيّنة. ومن المعلوم أنّ وراء كلّ استعمال معرفة سابقة له. وكلّ استعمال ليس إلاّ اختيارا منها وإنجازا لبعض منها. أي أنّ معرفة المتكلّم أوسع من استعماله وبقدر اتّساع المعرفة يحسن الاستعمال. هذا يعني أنّ المتكلّم يعرف الأصل ومواطن العدول والخروج عن الأصل، كأن يكون للمتكلّم بنية إعرابيّة معيّنة هي: فَعَل الفاعل فِعْلا...

ثمّ إنّ المتكلّم لأسباب معيّنة قد تكون بلاغيّة يستبدل فعلا بفعل أو حرفا بحرف... لشحن الفعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور باعتباره أقوى في نظره وأوقع في نفس المخاطَب...

وقد تكون لمجرّد السّهو فقد يذكر المرء لفظا والمراد غيره لأنّه لم يستحضره لحظة الخطاب... فتكون آليّة التّضمين واعية في الكتابة الّتي يقصد بها المتكلّم التّأثير في السّامع وغير واعية في المستوى العاديّ من الكلام...

2.3 ـ العطف

من شروط العطف قيامه على التّناسب المتمثّل في إمكانيّة أن يحلّ المعطوف محلّ المعطوف عليه «المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه» (الأسترابادي. شرح الكافية: 2/ 363). إلاّ أنّ في استعمالاتهم عدولا عن هذا الأصل حيث إنّ الخصائص اللّفظيّة ليست متضامنة مع الخصائص المعنويّة «وقد يعطف الشّيء على الشّيء والمعنى فيهما مختلف» (الأنباري. الإنصاف: 2/ 610). ومن مظاهره:

- قوله (الرّجز): «عَلَفْتُها تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا» والماء لا يعلف.
- قوله (مجزوء الكامل): « مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا». فعطف رمحا على سيفا وإن كان الرّمح لا يتقلّد.
- وقوله (الرّجز): «شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطْ» فعطف تمرا على ألبان وإن كان التّمر لا يشرب... (م. ن: 2/ 611)

فسّر أغلب النّحاة هذا الضّرب من العطف بحذف فعل متعلّق بالمعطوف «لكنّه إنّما جاز لأنّ المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدّر معطوف على العامل الأوّل حذف اعتمادا على فهم المراد أي: علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا، ومتقلّدا سيفا وحاملا رمحا» (م.ن: 2/ 362). حيث تُجُووزتْ المعاني الإعرابيّة وهي المعاني الأكثر تجريدا في اللّغة وكذلك المعاني المعجميّة وهي معان أقلّ تجريدا منها إلى المعاني المقاميّة اعتمادا على علم المخاطَب بالمعنى المقصود. فأساس الكلام هو غرض المتكلّم الّذي يقصده مع مراعاة المتكلّم لقدرة المخاطَب على تفكيك كلامه ووقوفه على قصده. كما أرجع الأسترابادي صحّة استعمالات إلى «التّجانس في التّأويل» (الأسترابادي. شرح الكافية: 2/ 375) من نحو عطف المفرد على الجملة وبالعكس: مررت برجلٍ شريف وأبوه كريم، وعطف الفعل على الاسم وبالعكس «فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا» (الأنعام: 96) وعطف الماضي على المضارع وبالعكس «وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ» (الأعراف: 170)، وعطف المفرد على الجملة وبالعكس «مررت برجلٍ شريف وأبوه كريم» وعطف الاسميّة على الفعليّة وبالعكس (م.ن: 2/ 374 ...) ومن نحو عطف الخبر على الإنشاء...

في هذا الضّرب من استعمال العطف تظهر زاوية نظر المتكلّم في اعتباره التّقلّد

للسيّف وللرّمح. ونرى أنّها تحدّد بالسّمات المعنويّة المشتركة بين المعطوف عليه والمعطوف فيتمّ إثراء المعاني الإعرابيّة للعطف بالاعتماد على المعجم فقد رأى بعضهم أنّه «لا حذف بل ضمّن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها» (ابن هشام. مغني: 2/ 632). أي أنّ المتكلّم لم ير في الماء السّائل الّذي يشرب وإنّما شيئا يقدّم ويعطى.

ومهما يكن التّأويل إذا لم نر في العطف إلاّ ظاهره على أساس الجمع بين المختلفين لم نتمكّن من تقديم وجه من وجوه التّفسير مقنع. فالمهمّ بالنّسبة إلينا أنّ المتكلّم يشحن كلامه بما يعتمل في ذهنه من معان. لذلك تختلف الألفاظ باختلاف اعتقاده وزاوية نظره. ونرى أنّ المعجم يسجّل تصوّر المتكلّم للأشياء ويكشف عن الحركيّة القائمة بين المتكلّم وأشياء الكون حيث يقرّب بين المتباعد. كما نرى أنّ إنجاز الكلام محكوم بهذا التّصوّر الذّهنيّ. سنرى أنّ وظيفة الخبر قد تكون في صيغة إنشاء. كما أنّ الحمل على المعنى ممّا يفسّر عدم المطابقة في علامات الإعراب بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الإعرابيّ (القسم الثّاني. الباب الثّالث. الفصل السّادس).

خاتمة الفصل الثّالث

سمح لنا هذا الفصل بالوقوف على مظهر من مظاهر الاسترسال بين المعجم والصّرف والإعراب. ذلك أنّ المعجم نظريّا يستبطن الصّرف والإعراب. وهو ما تبينّاه إجرائيّا من خلال الحمل على المعنى. وقيمة ذلك بالنّسبة إلى النّظريّة النّحويّة العربيّة لا تخفى. ذلك أنّ الرّجوع إلى المعنى التّكوينيّ جنّب النّحاة الوقوع في مأزق التّناقض بين الاستعمال وما جرّدوه من قوانين بجعل الظّواهر اللّغويّة الشّاذة ظواهر قياسيّة.

أمّا بالنّسبة إلى المتكلّم فقد بان لنا أنّ المتكلّم ينشئ عالمه باللّغة الّتي تسجّل تصوّره وتنفتح على تجربته في الكون. على أساس أنّ المعاني متّصلة مسترسلة في ذهنه والألفاظ متفاصلة. فبسبب هذا التّقارب بين العنصرين اللّغويين في المدلول المعجميّ يفيض معنى المعطوف عليه على المعطوف وينتشر معنى الفعل المضمَّن على الفعل المستعمَل...

خاتمة الباب الأوّل

خصّصنا الفصل الأوّل لتعريف المعجم. فانطلقنا من تصوّر المعجم الطبيعيّ القائم على ثلاثة مستويات تتباين تجريدا. وفائدة هذا التّصوّر أنّه يجنّبنا ما قد يوقعنا فيه الاقتصار على جانب اللّفظ من إبهام ولبس. تقع الدّلالة بين المنجز والمجرّد. ففي المجرّد تقوى الدّلالة الاحتماليّة وتضعف الدّلالة الحاصلة والعكس بالعكس في المنجز. ونرى أنّ ذلك ممّا يفسّر الحمل على المعنى باعتبار هذا الثّراء المعنويّ الّذي تتّصف به الدّلالة الاحتماليّة هو المسوّغ للحامل أن يحمل على معنى من تلك المعاني.

في الفصل الثّاني طرحنا علاقة الحمل على المعنى بالتّرادف لما بدا من «التّساوي» في المعنى. بان لنا أنّ الحمل على المعنى ليس ترادفا وأنّه يتقاطع مع مفهوم الطّراز. وقد اعتبرنا مفهوم الحمل على المعنى ذا كفاءة تفسيريّة أكبر من التّضمّن لانتشاره في المستويات الدّالة معجما وصرفا وإعرابا ممّا يعني وجود جانب تجريديّ ذهنيّ جامع بين هذه المستويات اللّغويّة الدّالة.

في الفصل الثّالث تناولنا علاقة الحمل على المعنى بالتّقابل فقد بدا مبدأ تفسيريّا لمظاهر العدول في الصّرف والإعراب اقتصرنا على نماذج منها. وقد سمح لنا مفهوم الحمل على المعنى بالوقوف على مظاهر الاسترسال بين المعجم والصّرف والإعراب. كما سمح بأن يكون جهاز التّفسير بسيطا وموحّدا وشاملا للظّواهر اللّغويّة حتّى الشّاذة منها. ونرى أنّ الألف واللام الاستغراقيّة في «المعنى» في مفهوم الحمل على المعنى يمكن تعويضها بالحمل على معنى النّظير أو معنى الضّدّ. وسواء تعلّق الأمر بالتّضاد أو بالنّظير فهو حديث عن مقتضيات العناصر المعجميّة التّي تتحكّم في تحديد الدّلالة.

ومحصّل القول : يعبّر الحمل على المعنى في المستوى المعجميّ عن موقف من الوجود. فالكلمة تثير في ذهن المستعمل تصوّرات رهينة تجربة كلّ واحد. إذ في استعمال المتكلّم كلمة عوض أخرى نظيرا أو نقيضا كشف عن موقف من الوجود وعن مفهوم للحقيقة في ذهنه. هو نوع من تقطيع الذّهن للكون بغية إيجاد نظام في الفوضى. في هذه العمليّة الذّهنيّة يختصر المتكلّم الواقع ويختزن منه العلاقات رغم ما

يبدو لنا في الظّاهر من أنّ اللّغة تشتغل «اشتغالا فظّا». فالمتكلّم ينشئ عالمه باللّغة، بالمعجم الّذي يسجّل تصوّره لغويّا... وعليه يضحي الحمل على المعنى مظهرا من مظاهر تأويل المتكلّم للكون.

"ويُؤْنسك بهذا الباب كلّه من أنّ أصولهم أبدا إجراءَ الشّيء مجرى ما يَدْخُلُه معناهُ وإن خالفه في موضوعه وأصلِه ووَقَعَ وَضْعُه على ما يُنَافي دخول الحُكْم المقصود فيه»

(الجرجاني. المقتصد: 1/ 391).

الباب الثّاني :
النّظام الصّرفيّ للحمل على المعنى

مدخـــل

لاحظنا في إطار الحمل على المعنى في المستوى الصّرفيّ أنّ الأمثلة تتعلّق أساسا بالعدول عن الأصل سواء في استعمال المشتقّات أو في المطابقة. فأمّا الأوّل فيتمثّل في حمل المصدر على معنى اسم الفاعل... وأمّا الثّاني فيتمثّل في مخالفة مفهوم المطابقة الصّرفيّة الإعرابيّة. تقع المطابقة في التّعيين والجنس والعدد والإعراب. وهي من القرائن الأساسيّة الّتي يستند إليها متقبّل الكلام مستعملا عاديّا كان أو نحويّا لأنّها من جهة تعين مستعمل اللّغة على فَهْم ما قِيل. ومن جهة ثانية ينزّلها النّحويّ ضمن شبكة من القرائن الأخرى المساهمة في الكشف عن العلاقات الّتي تكتنف الأنظمة اللّغويّة كالرّتبة... فلولا المطابقة لفسد التّركيب وفسد المعنى ذلك أنّه «بالمطابقة تتوثّق الصّلة بين أجزاء التّركيب الّتي تتطلّبها وبدونـهـا تتفكّـك العرى وتصبح الكلمـات المتراصـة منعزلا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال» (حسّان. 1973: 213). وذهب الفاسي الفهري إلى حدّ أنّه اعتبر المطابقة «كفاية نظريّة نحويّة رهينة قدرتـها على فرز ظواهر التّطابق الّتي توجد في اللّغات الطّبيعيّة عن الظّواهر الّتي لا يمكن أن توجد فيها» (الفاسي الفهري. 1988: 2/ 107).

كان الإجماع حاصلا حول أهمّية قانون المطابقة في اللّغة لأنّها قرينة من القرائن الّتي يعتمدها المتكلّم والنّحويّ على حدّ سواء. إلاّ أنّ الحمل على المعنى يخرج عن هذا القانون صرفا وإعرابا. وينبغي ألاّ نغفل عن كون هذا الخروج عن الأصل ليس ظاهرة منعزلة ذلك أنّ «الحمل على المعنى كثير في كلامهم» و»ليس الحمل على المعنى بعزيز في كلامهم».

هذا ما يدعونا إلى التّوقّف عند مظاهر الحمل على المعنى في المستوى الصّرفيّ

لمحاولة الكشف عن النّظام الّذي تحتكم إليه ولتفسيره. ويقتضي اهتمامنا بالحمل على المعنى في المستوى الصّرفيّ أن نحدّد المقصود بالصّرف حتّى ننظّم في ضوئه مظاهر الحمل على المعنى ونقف على مواطن الاهتمام في عملنا.

نـميل في هذا الباب إلى تصوّر مختلف عن ذلك الّذي يرى «تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد» ومفاده «أنّ المعاني الوظيفيّة الّتي تعبّر عنها المباني الصّرفيّة هي بطبيعتها تتّسم بالتّعدّد والاحتمال فالمبنى الصّرفيّ الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقّق بعلامة مّا في سياق مّا فإذا تحقّق المعنى بعلامة أصبح نصّا في معنى واحد بعينه تحـدّده القرائـن اللّفظيّـة والمعنويّـة والحاليّـة» (حسّان. 1973: 163). هذا التّصوّر قابل للنّقاش، في رأينا، لكونه لم يتخلّص من ضغوط الجانب اللّفظيّ حيث ينحصر في الانطلاق من المنجز، ومن استقراء المستعمَل في اللّغة. وفي ذلك مخالفة لقانون الاقتصاد اللّغويّ. في حين أنّنا نحاول الاستدلال على تصوّر آخر بناء على ما قدّمناه في القسم الأوّل من عملنا من مفاهيم نظريّة. فافتراضنا أنّ هذه الظّواهر اللّغويّة تنطلق من بنية عليا مجرّدة تحرّكها متضامنة مع مقاصد المتكلّم.

ارتأينا تقسيم هذا الباب إلى أربعة فصول. الفصل الأوّل يحدّد المقصود بالصّرف ويضبط مفهوم الاشتقاق والتّصريف. الفصل الثّاني ينظر في مظاهر الحمل على المعنى في المشتقّات. الفصل الثّالث يهتمّ بمظاهر الحمل على المعنى في الجنس. الفصل الرّابع أخيرا يبحث في مظاهر الحمل على المعنى فيما يخصّ العدد.

الفصل الأوّل :
تعريف الصّرف

مقدّمـــة

ينبغي لنا قبل أن نسترسل في البحث أن نعرّف مفهوم الصّرف في التّراث النّحويّ العربيّ في هذا الموضع من عملنا. فقد ذهب بعض الدّارسين إلى اعتبار أنّ مدار علم الصّرف في مختلف الفترات هو «اهتمامه بالكلمة (الإبراز من عنده) منعزلة عن كلّ سياق أي بدون اعتبار وظيفتها النّحويّة وما ينتج عنها من تغيير إعرابيّ في أواخرها» (البكّوش.1981 : 25).

على أنّ الأمر، في تقديرنا، لا يعني عزل الكلمة عن كلّ سياق بل يقتضي الرّبط بين الاشتقاق والمعجم من جهة، والتّصريف والإعراب من جهة ثانية اعتمادا على تنزيل الصّرف في موضعه من علوم العربيّة. إذ لا يمكن للكلمة أن تدرس بمعزل عن بقيّة خصائصها اللّغويّة: صوتيّة، معجميّة، إعرابيّة. فنحن عندما ندرس كلمة وإن سعينا إلى عزلها عن بقيّة المستويات «نظريّا» فإنّه لا يسعنا ذلك إجرائيّا.

ونجد في تصوّر النّحاة لموضع الصّرف بين علوم العربيّة دليلا واضحا على هذا التّلازم بين مستويات اللّغة «إلاّ أنّ التّصريف وسيطة بين النّحو واللّغة يتجاذبانه. والاشتقاق أقعد في اللّغة من التّصريف، كما أنّ التّصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق» (ابن جنّي. المنصف: 1/ 4). وكأنّ قطبي الدّراسة اللّغويّة عند العرب هما اللّغة من جهة والإعراب من جهة ثانية وضمنهما يقع الاشتقاق والتّصريف على أنّه «ينبغي أن يعلم أنّ بين التّصريف والاشتقاق نسبا قريبا، واتّصالا شديدا» (ابن جنّي. المنصف: 1/ 3) هذا من جهة.

ومن جهة ثانية نجد في تصوّر الشّريف، حديثا، للمستويات اللّغويّة مظهرا لاسترسالها. هذه المستويات اللّغويّة الثّمانية تتراوح بين اللّفظ والمعنى أي بين ما يعبّر عنه بالبنية الصّوتيّة والبنية العامّة للنّظام النّحويّ وهي البنية الأكثر تجريدا. وبينهما تقع بقيّة المستويات مسترسلة من اللّفظيّ إلى المقوليّ وهي البنية الصّوتميّة فالتّصريفيّة المعجّمة فالتّصريفيّة غير المعجّمة فالاشتقاقيّة فالإعرابيّة المجرّدة فالبنية المقوليّة

(الشّريف. 2002 :297-298). ويهمّنا منه أمران: الأوّل ذكرناه في الباب الأوّل من القسم الثّاني ويتأكّد لنا في هذا الباب الثّاني وهو أنّ الاشتقاق هو مولّد المعجم ذلك أنّ «المادّة المعجميّة الطّبيعيّة المجرّدة هي العنصر الحامل لبذرة الإنجاز الصّرفيّ» (الشّريف. 1986 :24-25).

والثّاني هو كون البنيتين التّصريفيّة غير المعجّمة والبنية الاشتقاقيّة متولّدتين من البنية الإعرابيّة. وبناء على ذلك تكون الدّلالة الحاصلة في الاشتقاق أكثر ثراء من البنية الإعرابيّة المجرّدة.

يتضمّن تصوّر النّحاة العرب لمستويات اللّغة وصياغة الشّريف له عناصر تمكّننا من فهم المقصود بالصّرف وتوضّح لنا اشتغاله. وقد بدا لنا من المفيد اعتماد هذا التّصوّر لكفاءته على تفسير ما قد ألمع إليه النّحاة وبامتحان فائدته في دراسة الحمل على المعنى.

1 ـ تعريف الاشتقاق

عرّف الاشتقاق بكونه «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصّيغة» (الجرجاني. التّعريفات: 19). المقصود بالاشتقاق هو أخذ لفظ من لفظ آخر فيشترك اللّفظان في عدد الحروف الأصليّة وترتيبها ويختلفان في الصّيغة والوزن. وهو ما يعني القدرة على توليد كلمات للدّلالة على معان مختلفة اعتمادا على الأوزان المختلفة حيث إنّ لصيغة اسم الفاعل على سبيل المثال أوزانا مختلفة من نحو فَاعِل ومُفْعِل... فيسمح بذلك بتوليد الوحدات المعجميّة المختلفة.

إلاّ أنّ ما يلاحظ في علاقة الاشتقاق فيما يتّصل بموضوعنا الحمل على المعنى هنا هو اشتراك صيغتين في وزن واحد من نحو فَعُول وفَعيل فكلّ منهما يكون إمّا بمعنى اسم الفَاعِل نحو صَبُور ونَصِير وإمّا بمعنى اسم المَفْعُول نحو رَسُول وجَريح... أو ما يقع من عدول من دلالة اسم الحدث على الفاعل كرَجُلٌ عَدْل أو المفعول كخَلْق الله أو ما نجده من دلالة اسم الفاعل على اسم المفعول كماء دَافِق... على أنّنا نؤكّد أنّ ما يعنينا هو النّظر في الدّلالة النّظاميّة لهذه الأمثلة لا البلاغيّة.

لـمّا كان اللّفظ في عرف النّحاة مقترنا وجوبا بالمعنى وَضْعًا، تساءلنا سؤالين: ما هو هذا «اللّفظ الأصل» في الاشتقاق ؟ وهل يعني هذا أنّ الاشتقاق عمليّة لفظيّة؟

إنّ مسألة أصل الاشتقاق هي في الحقيقة مسألة خلافيّة بين البصرة والكوفة. فالبصريّون ذهبوا إلى أنّ أصل الاشتقاق هو المصدر في مقابل الكوفيّين الّذين ذهبوا إلى أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق [53] (الأنباري. الإنصاف: المسألة الثّامنة والعشرون).

يبدو أنّ القاسم المشترك في الاشتقاق بين هذه الآراء على اختلافها هو انطلاقها من كلمة منجزة لتوليد كلمة أخرى اعتمادا على أوزان معلومة. وهو ما قد يدعو إلى اعتبار الاشتقاق عمليّة لفظيّة لكنّنا لا نعدم إشارات تلمّح إلى كونها عمليّة معنويّة أيضا. ذلك أنّها تقوم على الاشتراك في المعنى العامّ بين المشتقّ منه وهو الأصل والمشتقّ وهو الفرع، و «الأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوّليّا. والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمّ إليه معنى زائد على الأصل» (العكبري. مسائل خلافيّة: 69). وهو أمر مفهوم على أساس أنّ الغاية من الاشتقاق تتمثّل في أنّه «ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة المعاني» (العكبري. مسائل خلافيّة: 73).

تأكّد هذا المفهوم المعنويّ للاشتقاق عند بن حمّودة من خلال قراءته للتّراث النّحويّ «نجد في النّظريّة النّحويّة العربيّة وخاصّة عند البصريّين بعض الإشارات المتوجّهة إلى اعتبار أصل الاشتقاق معنى» (بن حمّودة. 2004: 445).

فقد شبّه الجرجاني علاقة المشتقّ منه بالمشتقّ بعلاقة الفضّة بالصّور المتنوّعة المأخوذة من الفضّة من خلال مثال علاقة المصدر بالفعل فالمصدر فضّة والفعل صور مختلفة منه (الجرجاني. المقتصد: 1 / 111).

كما ذهب الأسترابادي إلى أنّ «المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتّصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضَارِب بالضَّرْب أو اتّصالهما بأصل كضَارِب ومَضْرُوب بالضَّرْب، وهذا الاتّصال أمر معنويّ محقّق لا مَحِيدَ عنه» (الأسترابادي. شرح الشّافية: 2/ 356). إلاّ أنّه ربط الأصل بالمصدر أصل الاشتقاق وهو يستفاد من قوله «... فالمصدر كالمادّة والفعل كالمركّب من الصّورة والمادّة، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة وجميع ما هو مشتقّ من المصدر» (الأسترابادي. شرح الشّافية: 3/ 88).

ما ينبغي أن نحتفظ به ممّا تقدّم فيما يخصّ الاشتقاق أنّه لا بدّ من الاستناد إلى أصل

53 ـ يضاف إلى ذلك رأي للسّيرافي جاء في شرح الكافية يتمثّل في اعتباره اسم الفاعل واسم المفعول مشتقين من الفعل والفعل مشتقّا بدوره من المصدر (الأسترابادي. شرح الكافية: 3/ 483).

لفظيّ والمقصود به جملة الحروف الأصول المرتّبة على نحو معيّن. يحمل هذا الأصل اللّفظيّ أصلا معنويّا هو المعنى المشترك العامّ بين مختلف المشتقّات ويمكننا اعتباره معنى موجودا بالقوّة. يضاف إلى هذا المعنى الأصليّ عندما يتمّ الاشتقاق بحسب قواعد وأوزان معلومة، معنى ثان طارئ بحسب المشتقّ ويمكننا أن نعتبره معنى موجودا بالفعل. لذا قلنا إنّ الاشتقاق ليس مجرّد عمليّة لفظيّة بل هو عمليّة معنويّة أيضا.

تبعا لهذا التّصوّر القائم على معنويّة الاشتقاق وجب التّفطّن إلى هذا الأصل المعنويّ أو المعاني الأوّليّة المتحكّمة في توليد الكلمات ممّا يسمح بتفسير العلاقات بين المشتقّات الّتي وقع فيها الحمل على المعنى. وتطرأ على هذه الكلمة تغييرات داخليّة هو ما يطلق عليه التّصريف. الاشتقاق معنى في المقام الأوّل ومن ثمّة نفهم وقوع الحمل على المعنى في مستوى الاشتقاق. نكتفي في هذا الفصل بالقول بمعنويّة الاشتقاق على أن نفصّل الحديث عنها في الفصل الموالي.

2 ـ تعريف التّصريف

ننظر في التّصريف بعد الاشتقاق لكونه لا يمكن تناول المقولات التّصريفيّة الدّاخلة على الوحدات المعجميّة المختلفة بحسب القسم الّذي تنتمي إليه إلاّ بعد تحقّق هذه الوحدات المعجميّة بالاشتقاق. عرّف التّصريف بكونه «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها» (الجرجاني. التّعريفات: 32). وهو أيضا «علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة ليست بإعراب» (م.ن). يعود التّعريف الثّاني للتصريف إلى المقابلة بين التّصريف والإعراب، فالتّصريف يهتمّ ببنية الكلمة مفردة دون دخولها في التّركيب ودون حصول العمل الإعرابيّ. أمّا التّعريف الأوّل للتّصريف فينظر في تغيير الكلمة الواحدة بحسب أوزان قياسيّة بغية التّعبير عن معان مختلفة.

المقصود بمعاني التّصريف التّغييرات الطّارئة على الكلمة الواحدة والمؤدّية إلى تغيير في المعنى مع استثناء التّغييرات الإعرابيّة. يطرأ هذا التّغيير على أصل. تبدو ثنائيّة الأصل والفرع هنا هامّة لبيان معاني التّصريف بل يمكن اعتبارها «من ثوابت الدّراسة النّحويّة وتتمثّل في تصنيف المعطيات إلى أصل وفزع. وهذه الطّريقة تنمّ في نهاية الأمر على حرص النّحاة على السّيطرة على المادّة اللّغويّة» (المهيري. 1998: 191). فقد سمح اعتماد هذا المبدأ للنّحاة بإرجاع المنجز إلى الذّهنيّ وإرجاع المختلف في الاستعمال إلى

الواحد بما يضمن تماسك عناصر النّظريّة النّحويّة. فالأصل لا يحتاج إلى علامة [54]، وفي الحقيقة عدم حمله لعلامة إنّما هو علامة، بينما الفرع محتاج لعلامة. وبما أنّ أقسام الكلام في العربيّة تنقسم إلى ثلاثة اسم وفعل وحرف، يهمّ الاشتقاق الأوّلين منها، فكذلك التّصريف يهمّ الاسم والفعل.

جمعت مقولات الاسم التّصريفيّة في التّعيين والجنس والعدد «واعلم أنّ النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّنا لأنّ النّكرة أوّل ثمّ يدخل عليها ما تعرّف به... واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكّنا من الجميع لأنّ الواحد الأوّل... واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكّر أوّل، وهو أشدّ تمكّنا وإنّما يخرج التّأنيث من التّذكير....» (سيبويه. الكتاب: 1/ 22).

---

54 ـ قدّم النّحاة وجوها من التّعليل لزيادة تنوين التّصريف، رغم أنّ النّكرة هو الأصل، نذكر منها «أنّه أريد بذلك بيان خفّة الاسم وثقل الفعل» (العكبري. مسائل خلافيّة: 110).

خاتمة الفصل الأوّل

محصّل هذا الفصل فكرتان أساسيّتان. تتعلّق أولاهما بكون الصّرف يتكوّن من اشتقاق سابق للتّصريف وعلى هذا الأساس نظّمنا فصول هذا الباب. الفكرة الثّانية وهي فكرة محوريّة في عملنا، نبني عليها الفصل الموالي، مفادها أنّه ينبغي لنا تجاوز الرّأي القائل بأنّ الاشتقاق هو توليد كلمة انطلاقا من كلمة منجزة لضعف كفاءته التّفسيريّة. فليس الاشتقاق عمليّة لفظيّة بل هو عمليّة معنويّة أيضا. هذا ما يستفاد ممّا ألمع إليه النّحاة وسيأتي فيه مزيد توضيح وبيان في الفصل الموالي.

إذا كان ذلك كذلك تساءلنا عن هذه المعاني الّتي يُحمَل عليها وعمّا يسمح بحمل الأصل على الفرع أو العكس. إذ كيف يمكن لمشتقّ أن يقوم مقام آخر أو عاقل مقام غير عاقل أو مؤّنث مقام مذكّر أو مفرد مقام جمع... ؟ كيف يمكن لأصل أن يقوم مقام فرع، الأصل والفرع في نظر النّحاة بطبيعة الحال، أو العكس بالعكس ؟

الفصل الثّاني :
الحمل على المعنى في المشتقّات

مقدّمـــة

نبدأ بدراسة ظاهرة الحمل على المعنى المتعلّقة بالمستوى التّصريفيّ في الاشتقاق أوّلا نظرا إلى ما وصلنا إليه فيما تقدّم من أنّ الاشتقاق يسبق التّصريف. ونحاول في هذا الإطار تقديم الجهاز التّفسيريّ لما عدل به عن الأصل في قيام مشتقّ مقام آخر. هذا العدول عن الأصل في إقامة كلمة مقام أخرى اعتبر من سنن العرب أَطْلَقَ عليه ابن فارس التّعويض «من سنن العرب التّعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة... ومن ذلك إقامة الفاعل مقام المصدر...ومن ذلك إقامة المفعول مقام المصدر...» (ابن فارس. الصّاحبي: 235-237).

لا بدّ لنا في هذه الحالة من نقطة مرجع نعتمدها في خصوص المشتقّات. وفي رأينا يجدر بنا البدء بالمصدر دون أن يعني هذا أنّنا انتصرنا لرأي البصريّين القائلين بأنّ المصدر هو أصل المشتقّات كما لا يعني أنّا مع رأي الكوفيّين الّذين يذهبون إلى أنّ الفعل هو أصل المشتقّات (الأنباري. الإنصاف: المسألة الثّامنة والعشرون). فقد نسب الزّمخشري إلى سيبويه أنّه سمّى المصدر «الحدث والحدثان وربّما سمّاه الفعل» (الزّمخشري. المفصّل: 31)، وكذلك (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 483) ولا نظنّ أنّ التّسوية بين المصدر والفعل مجانيّة.

كما عُدّ المصدر أصل المشتقّات في العمل الإعرابيّ ولذا «قدّم الكلام عليه لأنّه الأصل وما عداه من الأمثلة مأخوذ منه ولذلك لم تجر المصادر على سنن واحد كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ونحوهما من المشتقّات بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 6/ 43).

يتعيّن علينا النّظر في المقصود بالمصدر وبيان أهميّته في فهم اشتغال الظّاهرة اللّغويّة في حمل مشتقّ على معنى مشتقّ آخر.

1 ـ المصـدر

1.1 ـ المصدر هو ساذج الحدث

نعتقد أنّ الانطلاق من محاولة لفهم المقصود بالمصدر يكسب النّظريّة اللّغويّة كفاءة تفسيريّة كبرى لفهم العلاقات اللّغويّة بين المشتقّات، ومن ثمّة لفهم ظاهرة الحمل على المعنى على وجه الخصوص. ففيما يخصّ الدّلالة على المصدر لا يقتصر الأمر على استعمال الحدث (سيبويه. الكتاب: 1/ 34-35) واسم الحدثان (م. ن: 1/ 34) والفعل (م. ن: 1/ 35) بل نجد أيضا أسماء الحدث (م. ن: 1/ 35) وأحداث الأسماء (م. ن: 1/ 12، 33) والأحداث (م. ن: 1/ 12) ولا نرى في استعمال هذه المصطلحات مجرّد صدفة أو اتّفاقا بل يبدو في نظرنا أنّه يختزل تصوّرا للعلاقات اللّغويّة القائمة بين المشتقّات. هذا ما نحاول بيانه انطلاقا من مفهوم المصدر ومن علاقته بمختلف المشتقّات...

عرّف المصدر بأنّه «موضوع لساذج الحدث» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 472). ويعني بالحدث «معنى قائما بغيره، سواء صدر عنه كالضَّرْب والمَشْي أو لم يصدر كالطّول والقصر» (م.ن: 3/ 469).

أهمّ ما جاء في تعريف المصدر أو الحدث فيما سبق صيغته التّجريديّة المحضة فكأنّ المصدر في الأصل لا وجود له إلاّ في الذّهن. ولذلك فهو يتّسم بالسّذاجة في مفهومها الأصليّ أي في عدم حملها أيّة علامة فهو بصفته تلك لا يحمل في لفظه علامة على ذات ولا زمان ولا جنس. لذا ذهب ابن جنّي إلى اعتبار «المصادر أجناس المعاني» (ابن جنّي. الخصائص: 2/ 208).

عبّر الجرجاني عن هذا التّصوّر «وتسمّى المصادر الأحداث والحدثان، وذلك أنّها تحدث مرّة بعد أخرى ولا تكون ثابتة كزيد وعمرو، ويسمّيها المعاني أيضا لأجل أنّها ألفاظ لا تدلّ على أشخاص كزيد وعمرو والرّجل والفرس ألا ترى أنّ الضَّرب والقَتل والقِيام لا يدلّ شيء منه على شخص وإنّما يدلّ على معنى. ويسمّيها الفعل أيضا وهذا على مقتضى العادة. وهو أنّ الضَّرب فعل يُفْعَل في الحقيقة، إلاّ أنّ النّحويّين لا يسمّونه فعلا ليفصل بينه وبين الألفاظ المشتقّة من هذه المصادر...» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 580).

ورأى فيه ابن يعيش دلالة على جنس الفعل «المصدر يدلّ على جنس الفعل فإذا قلت ضَرب أو قَتل دل على الضَّرْب والقَتْل الّذي يتناول جميع أنواع الضَّرْب والقَتْل» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 6/ 57).

الظّاهر أنّ هذه الأقوال جميعها تتّفق حول الصّبغة التّجريديّة للمصدر وكونه أصل المشتقّات. فالمصدر كما بان لنا موغل في التّجريد فهو «أجناس المعاني» و«جنس الفعل» و«ساذج الحدث». فالمعنى والفعل والحدث كلّها تستعمل بمعنى واحد هو المصدر وهو مفهوم في غاية التّجريد يفيد معنى الاستغراق كما هو شأن اسم الجنس.

إلاّ أنّه ينبغي التّمييز بين المصدر باعتباره حدثا وفعلا وبين الفعل في شكله التّصريفيّ فقد يحدث خلط أو ربّما التباس عفويّ بين الفعل والحدث وهذا ما تنبّه إليه القدامى : من جهة أولى الفعل في شكله اللّفظيّ التّصريفيّ والفعل من حيث هو معنى، ومن جهة ثانية دلالة الحدث باعتباره عنصرا مجرّدا.

على هذا الأساس نفهم سبب ورود المصدر في صيغتي التّذكير (ضمن السّيوطي. الأشباه: 1/ 100) والإفراد (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 50). فلا يجمع إلاّ «فيما ينجذب إلى الاسميّة نحو العِلْم والحِلْم...فيقال: الحلوم والعلوم... فإذا قصد الحدث المحض فالأكثر الأعرف أن يقال: ضروب من القتل وضروب من العلم» (الجرجاني. المقتصد: 1 / 583). وتعليل ذلك بسمة التّجريد الأصليّة في مقولة المصدر الحدثيّة. وبما أنّ التّذكير والإفراد هما أصلا مقولتي الجنس والعدد حسب النّحاة فهما لذلك أكثر تجريدا من البقيّة.

إذا كان المصدر «ساذج الحدث» وهو ما تطرقّنا إليه فيما تقدّم فلابدّ من ذكر «من قام به على معنى الحدوث» (م.ن: 3/ 483) وهو اسم الفاعل و«من وقع عليه» (م.ن: 3/ 497) وهو اسم المفعول. فهما من مقتضيات المصدر فهو يطلبهما «لكونهما من ضروريّاته عقلا لا وضعا» (م.ن: 2/ 254). يقتضي المصدر اسمي الفاعل والمفعول لأنّ الوجود هو وجود ذهنيّ: هما موجودان في نظام اللّغة وإن لم يقالا. وعليه فإنّ المصدر يقتضي اسمي الفاعل والمفعول.كما أنّ اسمي الفاعل والمفعول يستلزمان وجود المصدر. ويعني هذا أنّ ما يُقال منجزٌ وما لم يُقل هو مجرّد في مستوى اللّغة قابل للإنجاز. فالعلاقة ليست مجرّد علاقة بين بنية اشتقاقيّة وأخرى بل يبدو أنّها أعمق من ذلك تعود إلى الإعراب. هذا ما فهمناه ممّا تقدّم ونسعى إلى الإبانة عنه في العنصر الموالي.

2.1 ـ البنية الحدثـيّة والنّبر الدّلاليّ

نلاحظ في هذا السّياق أنّ الشّريف قد تفطّن إلى ما ألمع إليه النّحاة فقد وضّح ما أشار إليه النّحاة من تصوّر «ساذج الحدث» ومسألة أصل الاشتقاق.

أرجع الشّريـف اختـلاف أصـل الاشتقـاق بيـن البصرة والكوفة إلى تجسيم هذه المعاني الذّهنيّـة المجرّدة «فيكفيـك أن تنظـر إلى الحدث نظرة اسميّـة حتى تكون بصريّا وأن تنظر إليه نظرة فعليّة حتى تكون كوفيّا... فليست مسألة الخلاف الاشتقاقيّة سوى مظهر من مظاهر التّساؤل الفكريّ الّذي تـثيره البنية الحدثـيّة بفضل ما تتميّز به من «زئبقيّة» تجعلها تنفلت من يديك كلّما اطمأننت إليها بين أصابعك» (الشّريف. 2002: 359-360). فإذا جسّمت هذا المعنى المجرّد في مقولة اسميّة أو في مقولة فعليّة، والصّلة بين الاسميّة والفعليّة وثيقة ، أدركت تسوية النّحاة بين المصدر والفعل [55] وفهمت ما قاله الشّريف في شأن الخلاف بين البصرة والكوفة حيث في الحقيقة لا خلاف في الجوهر إذا ما أدركت هذا التّواشج بين المقولة الاسميّة والمقولة الفعليّة.

عليه أرجع الشّريف الفرق بين المصدر واسم الفاعل واسم المفعول إلى الـتّنبير والتّضمين انطلاقا من البنية الحدثـيّة الـمقوليّة النّواة: حدث وحادث [ححا1] الّتي أثريت بمفهوم الحادث الثّاني (م.ن : 367). هذه البنية الحدثـيّة النّواة هي «بنية مقوليّة لغويّة بسيطة منها تتكوّن الأبنية الاشتقاقيّة والأبنية الإعرابيّة وعلى أساسها يتمّ التّعامل البنيويّ المولّد للدّلالة» (م.ن : 358).

فالمصدر يقع بتنبير الاشتقاق الحدثَ وتضمين الحادث لغيابه في الوسم اللّفظيّ. ويتكوّن اسم الفاعل من تنبير الحادث الأوّل وحذف الثّاني دون تغييب الحدث. ويتكوّن اسم المفعول من حذف الحادث الأوّل وتنبير الثّاني دون تغييب للحدث. أمّا الفعل فهو تنبير الحدث دون تغييب الحادث (م.ن: 382).

لا يخفى ما سيغنم عملنا من هذا التّصوّر للمشتقّات لكونه ذا كفاءة تفسيريّة كبرى للحمل على المعنى من حيث قيام مشتقّ مقام آخر. فقد استند إلى معنى ذهنيّ موغل في التّجريد هو معنى الحدث المقترن بحادث. وهذه البنية الحدثـيّة الإعرابيّة المجرّدة

---

55 ـ يمكن أن نرى في وجود اللاّحقة ـونَ (في تصريف الفعل مع أنتم وهم وفي الجمع المذكّر السّالم) واللاّحقة انِ (في تصريف الفعل مع أنتما وهما وفي المثنّى) دليلا على التّقارب بين مقولة الاسم ومقولة الفعل.

هي البنية الجامعة بين المشتقّات لكن ما يميّز بينها هو تنبير أحد هذين العنصرين. فبين المشتقّات استرسال من حيث المعنى التّكوينيّ وتشارط حيث يقتضي الواحد الآخر ممّا يسمح بالحمل على المعنى. فالمشتقّات معنى ينشأ في الذّهن ويتحقّق في الإنجاز بصور لفظيّة مختلفة.

هذا يعني أنّ الصّرف بمستوييه الاشتقاق والتّصريف تحقيق للبنية الإعرابيّة المجرّدة. وهو ما يعني أيضا أنّ الاسترسال بين البنية الإعرابيّة والأبنية الاشتقاقيّة ممّا يمكن أن يفسّر هذا التّرابط بين الأبنية الاشتقاقيّة نفسها.

2 ـ نماذج من الحمل على المعنى في المشتقّات

نقتصر على نماذج من الحمل على المعنى لأنّ غايتنا ليست استقصائية إحصائيّة وإنّما اختبار مفهوم الحمل على المعنى من حيث كفاءته الوصفيّة وكفاءته التّفسيريّة في النّحو العربيّ. هذا فضلا عن كون بعض المسائل مشتركة بين المستويات اللّغويّة لذا نعرض لجانب منها في المعجم وفي الإعراب، منبّهين أنّه لا يعنينا من هذه الظّواهر اللّغويّة إلاّ جانبها النّظاميّ النّحويّ لا البلاغيّ أي دور الصّيغة الصّرفيّة في إنتاج معنى الجملة.

1.2 ـ قيام المصدر مقام اسم الفاعل واسم المفعول

استعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول وذلك من نحو: لَبَن حَلَبٌ أي مَحْلُوبٌ وخَلْقٌ أي مَخْلُوق ويومٌ غَمٌّ ورَجُلٌ نَوْمٌ أي غَامٌّ ونَائِمٌ وماءٌ صَرًى أي صَرٍ خفيفٌ ومعشرٌ كَرَمٌ (سيبويه. الكتاب: 4/ 43-44). كما ذكر ابن جنّي: رَجُلٌ دَنَفٌ وقَوْمٌ رِضًا ورَجُلٌ عَدْلٌ، والأصل في الوصف بالصّفة رَجُلٌ دَنِفٌ وقَوْمٌ مَرْضِيُّونَ ورَجُلٌ عَادِلٌ (ابن جنّي. الخصائص: 3/ 262).

توقّف ابن جنّي عند هذه الأمثلة الّتي تعدل بها خصائصها عن المبادئ المعتمدة في الجهاز النّظريّ الّذي فسّروا به المصدر والصّفة. وقد أرجع انصراف العرب في استعمالاتـها إلى الوصف بالمصدر إلى أمرين: صناعيّ ومعنويّ.

«أمّا الصّناعيّ فليزيدك أنسا بشَبَهِ المصدر للصّفة الّتي أوقعْتَه موقعها كما أُوقعت الصّفة موقع المصدر في نحو قولك: أَقَائِماً والنّاسُ قُعودٌ أي تقوم قياما والنّاس قعود

ونحو ذلك» (ابن جنّي. الخصائص: 3/ 262). فالمصدر يتبادل المواقع مع اسم الفاعل واسم المفعول (ابن يعيش. شرح المفصّل: 2/ 59).

وقد احتكم النّحاة في صناعتهم النّحويّة إلى مبدأ الشّبه في تقديم وجوه من التّفسير للاستعمالات لا في الصّرف فحسب بل وفي الإعراب من نحو «ما عُرف من أنّ العرب إذا شبّهت شيئا بشيء مكّنت ذلك الشّبه الّذي لهما وعَمَرَتْ به الحال بينهما؛ ألا تراهم لمّا شبّهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه» (السّيوطي. الاقتراح: 75). وهذا يؤكّد مرّة أخرى أنّه لا وجود لحواجز صارمة تفصل بين المعاني. وهو ما يقوم دليلا على مرونة النّظريّة النّحويّة. ففي هذا الضّرب من الاستعمال استرسال في معاني المشتقّات ممّا يسمح بقيام بعضها مقام بعض وتحرّك بعضها نحو بعض.

ما يلاحظ أنّ المصدر إذا حمل على معنى الصّفة فقد المطابقة في الجنس وفي العدد إلاّ «أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيّز الصّفات لغلبة الوصف به فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 50). فالمصدر محض وفي حالات قليلة يصبح فيها المصدر شبه متصرّف حيث قال النّحاة الإضافة المحضة على سبيل المثال.

نرى أنّ انعدام المطابقة يعني أنّ المصدر القائم مقام الصّفة يظلّ دائما مصدرا لذلك فهو ملازم لحالة واحدة هي حالة الإفراد والتّذكير (م.ن). فعدم حمل المصدر في هذه الحالة لعلامتي الجنس والعدد هو في حدّ ذاته علامة على الأصل وعلى ضرورة تمييز الخارج عن الأصل في الاستعمال وكأنّ اللّغة تسم الخارج عن الأصل في تركه بلا علامة. ويمكن أن نستعير تشبيه تينيار[56] «يوجد بين الاثنين فرق مماثل للفرق الموجود بين فرنسيّ المولد وأجنبيّ متفرنس» (Tesnière. 1988: 402).

أمّا السّبب الثّاني المفسّر لهذا العدول عن الأصل في استعمال المصدر مقام الصّفة فيتّصل بالمعنى القصديّ «إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه» (ابن جنّي. الخصائص: 3/ 262). فقولنا: رجلٌ عَادِلٌ هو أقرب إلى النّظام غير أنّ رَجُلٌ عَدْلٌ أقوى دلالة. في هذا الاستعمال نلامس حضور المعنى القصديّ الّذي يتجاوز المعنى الوضعيّ.

56 _ « Il y a entre les deux une différence analogue à celle qui existe entre un français de naissance et l'étranger naturalisé français».

فالمعنى الوضعيّ يستخرج من النّظام اللّغويّ بينما المعنى القصديّ يتحدّد بالاستعمال وقصد المتكلّم حيث إنّ المقصود هو إثبات الوصف مطلقا تجوّزا ومبالغة «الأولى أن يقال: أُطلق اسم الحدث على الفاعِل والمفعول مبالغة كأنّهما من كثرة الفعل تجسّما منه» (الأسترابادي. شرح الكافية: 2/ 321). فلا يفهم هذا المعنى القصديّ إلاّ بربطه باعتقاد الـمتكلّم وتنزيله ضمن تصوّره للأشياء.

إلاّ أنّ هذا الضّرب من الأمثلة «شائع كثير» (الأسترابادي. شرح الكافية: 2/ 320-321) ترسّخ في الاستعمال باعتباره من النّعت السّماعيّ (م.ن) وأضحى بمثابة المعنى الوضعيّ دليلنا على ذلك ما نجده عند النّحاة من نحو ما خصّه به ثعلب بباب عنوانه «باب ما جاء وصفا من المصادر» (ثعلب.كتاب الفصيح: 288).

ولا يفوتنا أن نشير إلى كون استعمال المصدر [57] عوض الصّفة «شائعا كثيرا في حين أنّ العكس نادر إلى حدّ أنّ الأمثلة عليه أقلّ من القليل» (بن حمّودة. 2004 :636) وذلك من نحو: قُمْ قَائِمًا، وقوله (الطّويل) :

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدّهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا من فِيَّ زُورُ كَلاَمِ

(ابن يعيش. شرح المفصّل: 6 / 50)

وقد علّله بن حمّودة بكون «المصدر أكثر تجريدا من الصّفة بحكم بساطة معناه وقلّة لوازمه... ومن هنا تكون الحاجة إلى استعمال المصدر عوض الصّفة أوكد» (بن حمّودة. 2004 :636).

أفضى بنا النّظر في حمل المصدر على معنى الصّفات إلى ضرورة ربط المعنى الوضعيّ المستفاد من نظام اللّغة بالمعنى القصديّ المستفاد من مقاصد المتكلّم. ذلك أنّ الاقتصار على أخذ اللّفظ بظاهره قد لا يمكّن من إدراك مقاصد المتكلّم. ومعلوم أنّ من أصول النّحو العربيّ أنّه «لا يصار إلى الأمر الخفيّ إذا أمكن العمل بالظّاهر الجليّ» (الأسترابادي. شرح الكافية: 2/ 308). وهو في تقديرنا يفسّر تفسيرا أقوى باعتبار العلاقة بين اللّفظ والمعنى. فمتى وافق اللّفظ المعنى لم يوجد داع للالتجاء إلى الحمل. ومتى خالف اللّفظ (أي مستوى الخطاب) المعنى أي مستوى النّظام /

57 ـ لاحظ الشّريف أنّ استعمال المصدر أقرب إلى ذات المتكلّم في دراسته لأمثلة كـ «أمّا .. فـ ...» وغيرها (الشّريف.1999 : 10).

اللّسان، ومستوى الكلّيات/ الذّهن، التجأنا إلى هذين المستويين لنبرّر خروج اللّفظ عن مقتضيات المعنى أو ضعفه عن أداء المعنى.

2.2 ـ اسم الفاعل واسم المفعول: قيام أحدهما مقام الآخر.

نـهتمّ بظاهرة الحمل على المعنى من خلال علاقة الصّفات بعضها ببعض. إنّ الحديث عن الحمل على المعنى في الصّفة متّصل، في رأينا، بوظائف الصّفة في اللّغة وعلى الأقلّ بوظيفتين أساسيّتين هما: تعيين الواقع la dénotation du réel والعبارة عن النّيّة التّواصليّة l'expression de l'intention communicative . فأمّا بالنّسبة إلى تعيين الواقع فيعني أنّ الوظيفة الإحاليّة ذات تحديد مزدوج. من جهة بفعل الإحالة الّذي يقوم به المتكلّم عندما يستعمل نعوتا لتعيين- في شكل نسبة خصائص (صفات، أبعاد، ميزات)- أشياء العالم الإحاليّ. ومن جهة ثانية بالتّعيين الّذي يقيم علاقة نحويّة بين الكلمات والأشياء. لا تتعلّق المسألة هنا بكيفيّة مناسبة اللّغة للأشياء ولكن بالأحرى تتعلّق بالطّريقة الّتي -بفضل الخطاب- تجعل الأشياء آخذة في الوجود.

أمّا العبارة عن النّيّة التّواصليّة فتتمثّل في أن نصرّح للعموم بأحكامنا ومشاعرنا ومعتقداتنا ومعارفنا ورغباتنا إلخ... ويقتضي أن نعمل وأن نخرج ما يعتبره المتكلّم واقعا، حقّا، ممكنا (Marquez . 1998 :98).

مـمّا يدلّ على أنّ تصوّرنا للعالم ليس تصوّرا موضوعيّا بل ذاتيّا بحسب فهمنا وبحسب تقديمه. فالمتكلّم وهو ينشئ كلاما إنّما يترجم عن رؤيته للعالم. وسنرى أنّ الحمل على المعنى هو في صميم هذا الموضوع حيث إنّ تصوّر المتكلّم الخاصّ يظهر لغويّا في الإنجاز من خلال ما كنّا بصدده عند إقامة المصدر مقام الصّفة أو كما سنرى عند إقامة صفة مقام أخرى.

تتعلّق هذه الاستعمالات بقيام اسم الفاعل مقام اسم المفعول من نحو «ماء دَافِق» (الطّارق: 6) و«عيشَةٍ رَاضِيَةٍ» (الحاقّة: 21) وبقيام اسم المفعول مقام اسم الفاعل «إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا» (مريم: 61) وفي اشتراكهما في فَعِيل على سبيل المثال: كَريم وقَتيل... سنعود إلى هذه الأمثلة بالشّرح والتّفسير. بيد أنّنا نرغب قبل ذلك في النَّظر في علاقة الفاعل بالمفعول بناء على ما ذكرناه في الفصل السّابق من اتّصال الاشتقاق بالإعراب. فقد تحصّل لدينا أنّ الأبنية الاشتقاقيّة تحقيق للبنية الإعرابيّة.

3.2 ـ بين اسم الفاعل واسم المفعول

تساءل الأنباري عمّا يسمح بقيام المفعول مقام الفاعل ورأى أنّ «هذا غير غريب في الاستعمال فإنّه إذا جاز أن يقال «مَاتَ زَيْدٌ» وسمّي زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى جاز أن يقام المفعول ههنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى» (الأنباري. أسرار العربيّة: 85). انبنى قيام المفعول مقام الفاعل على أساس التّمييز بين الشّيء في الصّناعة النّحويّة والشّيء الموجود في الواقع. فالفاعل في الصّناعة هو غير الفاعل في الواقع (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 74).

ولـمّا كان الفاعل عنصرا أساسيّا في الجملة باعتباره جزءا من الفعل نتج عنه أنّه لا بدّ لملء موضع الفاعل الشّاغر في صيغة المبنيّ للمجهول فيحلّ المفعول محلّ الفاعل ويكون مرفوعا ويسمّى نائب فاعل (ابن يعيش. شرح المفصّل:7/ 70) من نحو ضُرِبَ زيدٌ.

ومن مظاهر الاسترسال أيضا بين الفاعل والمفعول إمكانيّة قلبهما بتبادل المواضع متى أمن اللّبس وذلك من نحو: خَرَقَ الثّوبُ المسمارَ، وكسر الزّجاجُ الحجرَ... (ابن هشام. مغني: 2/ 699). يصل الاتّصال بين الفاعل والمفعول في المستوى الإعرابيّ إلى حدّ حصول «تقارض اللّفظين في الأحكام» (م.ن : 2/ 697).

كما يمكن أن نرى في الصّفة المشبّهة مظهرا آخر من مظاهر الاتّصال بين الفاعل والمفعول حيث يمكن أن تشبّه باسم الفاعل من نحو كَرِيم أو أن تشبّه باسم المفعول من نحو لَدِيغ.

كما اعتبرا حديثا من مجال الحادث فالفاعل حادث أوّل والمفعول حادث ثان (الشّريف. 2002 : 382).

اختلف النّحاة في تأويل كلمتي دَافِق ورَاضِيَة اللّتين جاءتا على وزن فاعِل. فقد اعتبر الخليل أنّ راضية بمعنى المنسوب «وقال الخليل: إنّما قالوا: عيشة راضية وطاعِم وكاس على ذا أي ذات رضًا وذو كسوة وطعام» (سيبويه. الكتاب: 3/ 382) مع دخول التّاء عليها (الأستراباذي. شرح الكافية:3/ 399). وذهب آخرون إلى اعتبارهما بمعنى مَفْعُول «قالوا: وقد جاء فَاعِل بمعنى مَفْعُول نحو «مَاء دَافِق» أي ماء مَدْفُوق و«عيشة رَاضِيَة» أي مَرْضِيّة» (م. ن: 3/ 485).

يبدو هذا الاختلاف في التّأويل نتيجة للاختلاف في إرجاع علاقة هذه المشتقّات بالبنية الإعرابيّة وبالمادّة المعجميّة. فإذا أرجعنا هذه الأبنية الاشتقاقيّة إلى البنية الإعرابيّة وجدنا ما يلي:

«دَفَقَ الماءُ... وقيل انصبَّ بمرّة فهو دافق أي مَدْفُوق كما قالوا سرّ كاتم أي مكتوم لأنّه من قولك دُفِقَ الماء على ما لم يسمّ فاعله ومنهم من قال لا يقال دَفَقَ الماءُ... قال الفرّاء معنى دافق مَدْفُوق... وقال الزّجاج من ماء دافق معناه ذي دَفْق، قال وهو مذهب سيبويه، وكذلك سرّ كاتِم ذو كتمان» (لسان العرب: د.ف.ق).

وكذلك قيل في شأن راضية «... وقيل في عيشة رَاضِيَة أي مَرْضِيَّة أي ذات رضًى كقولهم همّ نَاصِبٌ. ويقال رُضِيَتْ مَعيشَتُهُ على ما لم يسمّ فاعله ولا يقال رَضِيَتْ» (لسان العرب: ر.ض.ي).

ذهب الرّأي الأوّل إلى أنّ دافِقٌ من دَفَقَ الماءُ إلاّ أنّه ليس على معنى الفعل بل على معنى النّسب أي ذو دَفْق. والاسم المنسوب بعيد عن الفعل «... وقالوا هذا رجل ذو مال وامرأة ذات مال فهذا أيضا ليس مأخوذا من فعل وإنّما هو واقع موقع اسم الفاعِل وفي معناه لأنّ قولك ذو مال بمعنى صاحب مال أو متموّل لأنّه إذا كان ذا مال كان متموّلا...» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 48).

أمّا الرّأي الثّاني فاعتبر أنّه من دُفِقَ الماءُ أي بمعنى اسم المفعول مَدْفُوق. والفرق بين الرأيين هو الفرق بين من يعتمد الصّناعة النّحويّة ومن يعتمد تفسير المعنى اللّغويّ «... ألا تراهم قالوا في قول الله عزّ وجلّ «من ماءٍ دَافِق» (الطّارق: 6) إنّه بـمعنى مَدْفُوق. فهذا لعمري معناه غير أنّ طريق الصّنعة فيه أنّه ذو دَفْقٍ» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 153).

ولا يختلف تأويلهم لـمَأْتِيّ عمّا تقدّم «وكذا قيل: يكون اسم الفاعِل بوزن الـمَفْعول كقوله تعالى «إنّه كان وَعْدُه مَأْتِيًا» (مريم: 61) أي آتِيًا، والأولى أنّه من أتيت الأمر أي فعلته فالمعنى أنّه كان وعده مفعولا» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 485). جاء في لسان العرب «...قال الله عزّ وجلّ «إنّه كان وعده مَأْتيًا» كأنّه قال آتِيًا كما قال «حِجَابًا مَسْتُورًا» (الإسراء: 45) أي سَاتِرًا لأنّ ما أتيته فقد أتاك، قال الجوهريّ وقد يكون مفعولا لأنّ ما أتاك من أمر الله فقد أَتَيْتَه أنتَ» (لسان العرب: ء.ت.ي).

يعود الاختلاف في تأويل بعض الأبنية الاشتقاقيّة من حيث حمل بعضها على

معنى بعض كحمل اسم الفاعل على معنى اسم المفعول أو معنى الاسم المنسوب، إلى الاختلاف في البنية الإعرابيّة الّتي أرجعت إليها. وهذا يؤكّد مرّة أخرى الصّلة الوثيقة الرّابطة بين الاشتقاق والإعراب باعتبار الإعراب مولّد الاشتقاق. ونؤجّل النّظر في فَعِيل المشتركة بين فَاعِل ومَفْعُول إلى حين النّظر في الجمع (الباب الثّاني. الفصل الرّابع).

3 ـ حمل الشّيء على ما هو بمعناه وضدّه في تأويل بعض المشتقّات

مثّل الحمل على معنى الشّبه والحمل على معنى الضّدّ جهازا تفسيريّا قويّا احتكم إليه في النّظريّة النّحويّة العربيّة. فقد عالج النّحاة عديدا من الظّواهر الاشتقاقيّة الخارجة عن القياس بالرّبط فيها بين المدلول المعجميّ وصيغة المشتقّ. وأرجعها النّحاة إلى هذا الاسترسال في المعاني الّذي لا يكاد يقتصر على باب دون سواه. وقد تفطّن النّحاة إلى أهمّيّة المعنى في صياغة المشتقّات إلى حدّ أنّه اعتبر أصلا من أصول النّحو العربيّ «وهذا أصل مستمرّ في كلامهم لا تكاد تجد بابا لـم يؤخذ به في موضع منه. إذ المناسبة العائدة إلى المعاني وسيلة قويّة» (الجرجاني. المقتصد:1/ 392).

لعلّ أوّل ما يمكن أن نذكر في هذا الصّدد أنّ النّحاة اعتمدوا الحقول المعنويّة لتصنيف أوزان المصدر السّماعيّة وكذلك الصّفة المشبّهة (عاشوره. 1999 : 136، 156) بغية استيعاب أكبر عدد من هذه الـمشتقّات وتنظيمها. إلى حدّ أنّها قدّمت على بعض الأصول الأخرى كالتّعدية واللّزوم أو العلاقات بين الأصوات حتّى يجنّبوا النّظريّة النّحويّة الوقوع في مأزق التّناقض فمن «أصولهم أبدا إجراءُ الشّيء مجرى ما يَدْخُلُه معناهُ وإن خالفه في موضوعه وأصلِه ووَقَعَ وَضْعُه على ما يُنَافي دخول الحُكْم المقصود فيه» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 391).

ولمظاهر الحمل على المعنى أمثلة أكثر من أن تعدّ وتحصى يكفي أن ننظر في الكتاب حتّى نقف على أبواب متنوّعة قامت على أساس المعنى المعجميّ منها «هذا بناء الأفعال الّتي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها» (سيبويه. الكتاب:4/ 5) و«هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجِع لتقارب المعاني» (م. ن: 4/ 17) و»هذا باب فَعْلَان ومصدره وفعله» (م. ن:4/ 21) ...

فقد يحمل الفعل اللاّزم على المتعدّي أو العكس بالعكس عند صياغة المصدر أو الصّفة بسبب الاشتراك في المعنى المعجميّ. فقد جاء مصدر الفعل المتعدّي سَخِطَ (سَخَطًا) على وزن مصدر الفعل اللاّزم غَضِبَ (غَضَبًا) بسبب اشتراك الفعلين في الوزن فَعِلَ واتّفاقهما في المدلول المعجميّ للغضب (سيبويه. الكتاب: 4/ 6). كذلك حمل خَشِيَ اللاّزم على فعل رَحِمَ المتعدّي وهو ضدّه في المعنى. فالقياس في المصدر خَشًى وَفي الصّفة المشبّهة خَشٍ. لكنّ الاستعمال جاء على غير ذلك حملا على معنى ضدّه المتعدّي فكان المصدر خَشْيَة واسم الفاعل خَاشٍ (الأستراباذي. شرح الشافية: 1/ 73). ومن ذلك أيضا حمل سَلِيم على مَرِيض والقِيَاس سالم (م. ن: 1/ 147).

لقد سعى النّحاة في عملهم الوصفيّ التّفسيريّ إلى تجريد القوانين اللّغويّة فيما يتّصل بنظام صياغة المشتقّات. فالأصل بالنّسبة إلى الصّفة المشبّهة هو أنّها لا تصاغ إلاّ من فعل ثلاثيّ لازم على وزن فَعُلَ أو فَعِلَ إلاّ أنّه سمع قولهم «قَدَحٌ قَرْبَان إذا قارب الامتلاء ونَصْفَان إذا امتلأ إلى النّصف» (م.ن :1/ 147). هاتان الصّفتان مأخوذتان من فِعْلي قارَبَ وناصَفَ ولم يسمع قَرِبَ ونَصِفَ. والأمر في ذلك كان «حملا على المعنى أي امتلأ» (م.ن) حيث إنّهم «جعلوا ذلك بمنزلة الملآن لأنّ ذلك معناهُ معنى الامتلاء، لأنّ النّصف قد امتلأ والقَرْبان ممتلئ أيضا إلى حيث بلغ. ولم نسمعهم قالوا: قَرِبَ ولا نَصِفَ، اكتفوا بقَارَبَ ونَاصَفَ، ولكنّهم جاءوا به كأنّهم يقولون: قَرِبَ ونَصِفَ كما قالوا مَذَاكِيرُ ولم يقولوا مِذْكير ولا مِذْكار» (سيبويه. الكتاب: 4/ 23).

يبدو أنّ تمكّن المعنى في أنفس العرب وعنايتهم به قد سمح باعتباره ضابطا يمكن أن يطمئنّ النّحويّ إليه في بحثه عن الأجوبة المناسبة لتأويل ما يبدو خارجا عن النّظام الموصوف. على أنّ هذا الخروج ليس إلاّ في الظّاهر. فهم يجوّزون إرجاع مَا أَمْقَتَه إلى فعل مَقُتَ حملا له على معنى بَغِيض وفعله بَغُضَ وإن كان قيل فيه مُقِتَ «وأمّا مَا أَمْقَتَهَ فكأنّه حمله على فَعُلَ وإن كان قد قيل: مُقِتَ مثل شُهِرَ وزُهِيَ لأنّه... قالوا مَقِيتٌ ووجه المعنى مع ذلك كمعنى بَغِيض فحمله على أن يكون من مَقُتَ وإن كان يجوز أن يكون من مُقِتَ ويكون مَقِيتٌ منه لقولهم: مَمْقُوتٌ كمَزْهُوّ ومَجْنُون حملا للشّيء على ما هو بمعناه وشبهه» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 389-390).

لا يقتصر الحمل على المعنى على تأويل المشتقّات وإنّما اعتمد أيضا في تعليل التّغييرات الصّوتيّة. فالأصل أن يقال اِجْتَارَ نظرا لوقوع الواو بين فتحتين قصيرتين متماثلتين إلاّ أنّهم قالوا اِجْتَوَرَ لكونه في معنى تَجَاوَرَ وفي ذلك مخالفة للقانون اللّغويّ

«ويُؤْنِسك بهذا الباب كلّه من أنّ أصولهم أبدا إجراءُ الشّيء مجرى ما يَدْخُلُه معناهُ وإن خالفه في موضوعه وأصلِه ووَقَعَ وَضْعُه على ما يُنَافي دخول الحُكْم المقصود فيه. ألا تراهم قالوا اِجْتَوَرَ فصحّحوا الواوَ وهم يُعلّونَ اِفْتَعَلَ نحو اِجْتَارَ واِشْتَارَ لأنّه في معنى تَجَاوَرُوا، وتَجَاوَرَ يجب فيه تصحيح الواو لكونه على وزن تَفَاعَلَ» (م.ن : 1/ 391).

كما علّلوا فتح العين في يَذَرُ ،رغم أنّه لا يستوفي الشّروط المعروفة من كونه مكسور العين في الماضي أو كون عينه أو لامه حرف حلق، لأنّه في معنى يَدَعُ «... ولكنّه لمّا كان في معنى يَدَعُ أُجري مجراه في اللّفظ وهذا أصل مستمرّ في كلامهم لا تكاد تجد بابا لم يؤخذ به في موضع منه. إذ المناسبة العائدة إلى المعاني وسيلة قويّة» (م.ن:1/ 392).

ما يمكن أن نحتفظ به أمران على الأقلّ:

الأوّل هو أنّ الاسترسال الواقع في المعاني المعجميّة شَبَها أو ضدّا خوّل لصيغة أن تجيء على وزن مخالف لأصل الباب. فقد وجدت صياغة بعض المشتقّات تفسيرا قام في جانب منه على المادّة المعجميّة كما رأينا ذلك في التّضمين (القسم الثّاني. الباب الأوّل. الفصل الثّالث) وكذلك الشّأن في خصوص بعض التّغييرات الصّوتيّة.

وأمّا الثّاني فقد أمكن للنّظريّة النّحويّة اعتمادا على مفهوم الحمل على المعنى أن تفسّر الشّواذّ. وفائدة هذا ابستمولوجيّا لا تخفى: المحافظة على المبادئ والأصول السّابقة مع إضافة تفسير الشّواذ. فالحمل على المعنى، ويمكن أن نستعير الصّورة من لاكاتوس Lakatos (1922– 1974)، هو بمثابة الحزام الواقي protective belt للنّواة الصّلبة للنّظريّة (الخولي.2000: 428) حيث تبقى النّواة الصّلبة هي هيَ.

خاتمة الفصل الثّاني

درسنا في هذا الفصل بعض مظاهر الحمل على المعنى في الاشتقاق من خلال قيام مشتقّ مقام آخر. وقد مال البعض إلى إرجاع هذه الظّاهرة اللّغويّة إلى «تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد». إلاّ أنّ تصوّرا آخر استنادا إلى المعنى الّذي غالبا ما يتمّ استبعاده يقودنا إلى رؤية مختلفة ويتيح لنا على وجه الخصوص فهم الحمل على المعنى.

فقد رأينا أنّ المعنى يُفترض (القسم الأوّل. الباب الرّابع. الفصل الثّاني) لذلك ينبغي تجاوز النّظرة الضيّقة الّتي ترى أنّ المصدر مثلا له دلالة اسم الفاعل نفسها أو أنّ لاسم الفاعل دلالة اسم الـمفعول... فهذا في رأينا يتناقض مع مبدأ الاقتصاد اللّغويّ ويعني أنّه لا يرى في الأشياء إلاّ ظاهرها.

في الحقيقة إنّ الإجابة عن هذا الأمر ليست بمثل هذه البساطة المتصوّرة. ذلك أنّه تنهض أمامنا إشكاليّة أساسيّة تتّصل بمفهوم الاشتقاق. وقد وضّح الشّريف أنّ الاشتقاق مسيّر ببنية إعرابيّة مجرّدة ويتمّ الاشتقاق بتنبير أحد عناصرها (الفصل الأوّل من هذا الباب). بناء على ذلك تبيّن لنا أنّ هذه الأبنية الاشتقاقيّة الّتي تبدو في الظّاهر مختلفة في ألفاظها: مصدر، اسم فاعل، اسم مفعول... تعود إلى بنية واحدة مولّدة ويعود اختلاف تأويل الصّيغتين إلى اختلاف قدرة الأصل على إنتاج المعنيين أي الانطلاق من المعنى المفترض وصولا إلى تشكّله وظهوره في اللّفظ. فهذه الأبنية اللّغويّة لا تفصل بينها حواجز مطلقة صارمة لما في المعنى من سيولة واسترسال.

كما أمكننا الوقوف على قدرة الحمل على المعنى على تفسير حركيّة النّظام اللّغويّ والقول فيه أنّ ههنا أمرين:

أحدهما أنّ المتكلّم ينشئ عالمه ويكوّنه فلا وجود لحقيقة في ذاتها ولا وجود للأشياء في ذاتها وإنّما كما يتصوّرها المتكلّم. يظهر هذا الاختلاف في التّصوّر لغويّا عند اختيار كلمة عوض أخرى نتيجة لاختلاف مقاصد المتكلّم. وهو ما يمكن أن نعبّر عنه بالمعنى القصديّ في مقابل المعنى الوضعيّ المستفاد من نظام اللّغة.

والثّاني من الأمرين أنّ الحمل على المعنى يسمح بإيجاد ضرب من التّناسق بين

عناصر النّظريّة النّحويّة. وقد اتّضح ذلك عند تأويل بعض المشتقّات الخارجة عن النّظام في الظّاهر، بإرجاعها إلى حمل الشّيء على معناه أو ضدّه.

والّذي يتحصّل أنّه لفهم الحمل على المعنى لا بدّ من التّفطّن إلى الاسترسال الّذي تحتكم إليه الظّواهر اللّغويّة وإلى التّفاعل القائم بينها. لهذا الاسترسال مظهران على الأقلّ:

أوّلا: الاسترسال بين البنية الإعرابيّة والأبنية الاشتقاقيّة من جهة. والاسترسال القائم بين الاشتقاق والمعجم من جهة ثانية.

ثانيا: الاسترسال القائم بين المعنى الوضعيّ المستفاد من نظام اللّغة والمعنى القصديّ المستفاد من مقاصد المتكلّم. وبذلك نتجاوز ما يخشى من كون هذه الألفاظ تقف حائلا دون ترك المعنى في جموحه وأن تشيّئ هذه الأوزان وتصبح مجرّد قوالب جاهزة للصّيغ المجرّدة.

الفصل الثالث :
الحمل على المعنى من خلال مقولة الجنس

مقدّمة

ننتقل بعد دراسة مظاهر الحمل على المعنى في مستوى الاشتقاق إلى التّصريف مع الجنس والعدد. فالاسم يتحدّد بمقولتي الجنس le genre والعدد le nombre فضلا عن مقولة التّعيين «إذا أخذنا الاسميّة مقولة تصنيفيّة مسيطرة على قسم الاسم، قلنا إنّها مقولة مركّبة من مقْولتين بسيطتين إحداهما داخليّة وهي الجنس والأخرى خارجيّة وهي العدد. إذا قلنا إنّ مقولتي الاسميّة تكوّنان الاسم فبمعنى أنّهما تنشئانه لا بمعنى أنّهما جزآن منه» (الشّريف. 2002 : 69).

قدّمنا الجنس لأنّه ألصق بالاسم من العدد. فهذا اسم مذكّر أو مؤنّث على الدّوام أمّا عدده فغير ثابت وقابل للتّغيير كطَاولَة مؤنّث مفرد تعطينا طَاولَتَان وطَاولاَت «التّأنيث معنى لازم لا يصحّ انتقاله منه إلى غيره وليس كذلك التّثنيَة والجمع فإنّهما غير لازمين إذ الاثنان قد يفارق أحدهما الآخر فيصير واحدا أو يزيدان فيصيران جمعا وكذلك الجمع قد ينقص فيصير تثنية وليس التّأنيث كذلك» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 92). على أنّ هذا لا يعني افتراقهما فهما يشتركان في بعض المسائل اللّغويّة كتأنيث الجمع غير العاقل «... والإخبار عن جماعة ما لا يعقل كالإخبار عن المؤنّث المفرد فلذلك أنّث» (م.ن : 6/ 19).

وإذا علّلت أهمّيّة مقولة الجنس بكونها محدّدة للاسم المذكّر والمؤنّث خلافا للفعل وللحرف (الزّجاجيّ. الجمل: 286-287) فقد ربطها البعض بأولى مراتب الفصاحة «وأوّل مراتب الفصاحة معرفة التّأنيث والتّذكير في الأسماء والأفعال والنّعت قياسا وحكاية. ومعرفة التّأنيث والتّذكير ألزم من معرفة الإعراب وكلتاهما لازمة» (السّجستاني. المذكّر: 33-34). وقد يعزى ذلك إلى كونه يقتضي معرفة واسعة بما خرج عن الأصل من تذكير المؤنّث وتأنيث المذكّر الّذي يتنزّل في صميم الحمل على المعنى ذلك أنّ «الحمل على المعنى اتّساع يقتصر فيه على السّماع» (الأنباري. الإنصاف: 2/ 781).

نرمي في هذا الفصل إلى الوقوف على الآليات المسيّرة للحمل على المعنى في مقولة

الجنس. نتوقّع أنّ الحمل على المعنى يتمّ بين بنيتين سطحيتين إحداهما صريحة وأخرى لم تتحقّق لسبب من الأسباب يسيّرهما مبدأ مستكنّ في الذّهن. هذا ما سنحاول الاستدلال عليه في هذا الفصل. لكن يتعيّن علينا بدءا ضبط المقصود بمقولة الجنس.

1 ـ مفهوم مقولة الجنس في العربيّة

1.1 ـ الجنس النّحويّ والجنس الطبيعيّ

تقوم مقولة الجنس على مفهومي التّذكير والتّأنيث وقد يضاف إليها المحايد في لغات أخرى. وممّا يلاحظ تمييز اللّغة بين الجنس النّحويّ le genre والجنس الطّبيعيّ le sexe.

فأمّا الجنس الطّبيعيّ وهو الحقيقيّ فيصنّف على أساس الذّكر le mâle والأنثى la femelle أي التّقسيم بحسب المرجع أي عالم الأعيان «فالمؤنّث الحقيقيّ التّأنيث والمذكّر الحقيقيّ التّذكير معلومان لأنّهما محسوسان وذلك ما كان للمذكّر منه فرج خلاف فرج الأنثى» (ابن يعيش. شرح المفصّل:5/ 91). والمقابلة واقعة حينئذ بين الحقيقيّ وغير الحقيقيّ (م. ن: 5/ 92).

أمّا الجنس النّحويّ وهو غير حقيقيّ، فهو معنى ذهنيّ من المواضعات اللّغويّة «التّذكير والتّأنيث معنيان من المعاني فلم يكن من دليل عليهما» (م.ن : 5/ 88). وتقوم المقابلة في هذه الحالة بين المذكّر masculin والمؤنّث féminin.

وقد عدّ الجنس الحقيقيّ أقوى من الجنس غير الحقيقيّ. فالتّأنيث الحقيقيّ لجمعه بين التّأنيث في اللّفظ وفي المعنى أقوى من التّأنيث غير الحقيقيّ المقتصر على التّأنيث لفظا (م.ن : 5/ 92).

ولـمّا كان الجنس مقولة نحويّة كان لابدّ من استنادها إلى خصائصَ شكليّة حتّى يكون عليها دليل. ذلك أنّ التّذكير والتّأنيث في العربيّة معنيان مجرّدان موجودان في الذّهن يتعلّقان بما أخبر عنه «ألا ترى أنّ الشّيء يقع على كلّ ما أخبر عنه (من قبل أن يعلم أ ذكر هو أو مؤنّث) والشّيء ذكر» (سيبويه. الكتاب:1/ 22).

أشار النّحاة في مواطن عديدة إلى علاقة مقولة الجنس بمفهوم شيء بل ربطوا بين الحمل على المعنى ومفهوم شيء «إنّما حذفوا علامة التّأنيث منه لأنّهم حملوه على المعنى

كأنّهم قالوا: شَيْءٌ حَائِض» (الأنباري. الإنصاف: 2/ 757). وقولهم «كان الحمل على المعنى مَهْيَعًا مُعَبَّدًا ... فكذلك قالوا حائض على معنى شيء حائض لأنّ المرأة شيء وإنسان» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 101). وهو ما يستدعي منّا النّظر في مفهوم شيء وفي علاقة التّذكير والتّأنيث بشيء باعتبارهما من المعاني المجرّدة.

2.1 ـ مفهوم «شيء» عند النّحاة

استعمل النّحاة «شيء» بمعنى «كلّ ما أخبر عنه» (سيبويه. الكتاب: 1/ 22). وهو لكونه قابلا للدّلالة على كلّ ما يمكن الإخبار عنه مبهم «فأنكر الأسماء قول القائل شيء لأنّه مبهم في الأشياء كلّها. فإن قلت جسم فهو نكرة وهو أخصّ من شيء، كما أنّ حيوانا أخصّ من جسم، وإنسانا أخصّ من حيوان، ورجلا أخصّ من إنسان» (المبرّد. المقتضب: 2/ 151).

يعود التّنكير إلى معنى الإبهام فيه المتعلّق بوجود الأشياء في الذّهن وترتيبها على هذا النّحو: شيء، جسم، حيوان، إنسان، رجل، امرأة... وقد رتّبت على أساس الأعمّ فالعامّ ومفهوم الجنس فالنّوع. فبين ما يوجد في الذّهن من معان وبين الصّور اللّفظيّة الّتي يتحقّق بها مرور من الإبهام إلى التّمييز حيث تأخذ ملامح الكلمة في التّشكّل شيئا فشيئا. ذلك أنّ الكلمة تنشأ في الذّهن معنى لا شكل له ثمّ تأخذ في التّشكّل اعتمادا على المقولات الصّرفيّة جنسا وعددا...

يبدو مفهوم شيء مفهوما أوّليّا ناتجا عن حركة تمييز تسمح للذّهن بتمييز بين مفاهيم عديدة واختياره منها واحدا بالتّدرّج من أكثر المفاهيم إيغالا في التّجريد وهو شيء إلى ما يراد التّعبير عنه أي الانتقال كائن من الذّهن إلى الإنجاز في حركة استرساليّة [58]. وليس المقصود بشيء شيئا متحقّقا ولكنّه موغل في الإبـهام الّذي يظهر في فقره الدّلاليّ وقوّته الاحتماليّة.

هكذا يمثّل مفهوم «شيء» مبدأ عامّا احتكم إليه النّحاة للسّيطرة على الظّواهر اللّغويّة. ذلك أنّ شيء لا يعني شيئا متحقّقا ولا يحدّد اسما بعينه ولكنّه قابل للدّلالة على أيّ اسم لإمكانيّة شياعه واستغراقه للأسماء. وهو ما يعني أنّ شيء في رتبة عالية من التّجريد. إليه ردّت بقيّة المقولات: غير عاقل وعاقل، مذكّر ومؤنّث، نكرة

---

58 ـ هذا التّصوّر الموغل في التّجريد لشيء وجدناه أيضا مع قيّوم (القسم الثّاني. الباب الأوّل. الفصل الأوّل).

ومعرفة، مفرد وجمع... وإذا كان شيء هو الأصل لم يحتج لعلامة كالمذكّر. وإذا كان التّذكير والتّأنيث من المعاني الذّهنيّة المجرّدة إلاّ أنّهما أقلّ تجريدا من شيء الموغل في الإبهام. لذلك يساهم التّذكير والتّأنيث رغم أنّهما من المعاني النّحويّة المجرّدة في تشكيل ملامح شيء.

3.1 ـ العلاقة بين المذكّر والمؤنّث في العربيّة

نسعى في هذا العنصر إلى بيان العلاقة بين المذكّر والمؤنّث في نظام العربيّة حتّى نفهم سبب الحمل على المذكّر أو الحمل على المؤنّث لأنّ الحمل على المعنى في ظنّنا يتوافق وهذه الأصول الّتي جرّدها النّحاة. وتتحدّد ملامح هذه العلاقة كما يلي:

اعتبر سيبويه أنّ المذكّر أخفّ «واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكّر أوّل، وهو أشدّ تمكّنا وإنّما يخرج التّأنيث من التّذكير. ألا ترى أنّ الشّيء يقع على كل ما أخبر عنه (من قبل أن يعلم أ ذكر هو أو أنثى) والشّيء ذكر» (سيبويه. الكتاب: 1/ 22).

ونقدّر أنّ الخفّة والثّقل في اللّفظ وفي المعنى أيضا باعتبار أنّ في معنى المؤنّث زيادة على معنى المذكّر «قد تقدّم القول إن تاء التّأنيث في حكم المنفصلة لأنّها تدخل على اسم تامّ فتحدث فيه التّأنيث نحو قائم وقائمة وامرئ وامرأة فهي لذلك بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم هذا هو الكثير فيها والغالب عليها» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 99).

ولكون المذكّر عدّ أصلا في عرف النّحاة والمؤنّث فرعا لم يحتج المذكّر إلى علامة «لأنّه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل ولـمّا كان التّأنيث ثانيا لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه» (م. ن : 5/ 88). هذا ما جعل عاشور يعتبر المؤنّث كالاسم النّاقص المحتاج إلى علامة توضّح معناه مقابلة بالمذكّر (عاشور. 1999 :205). وعلامات التّأنيث [59] ثلاث «الألف والهمزة الممدودة والتّاء الّتي تبدل في الوقف هاء. فالألف قولك سَكْرَى وحُبْلَى... والهمزة قولك حَمْرَاء... والهاء قولك قائمة وذاهبة وعائشة وفاطمة وما أشبه ذلك» (الزّجاجي. الجمل: 287).

كما يظهر ضعف التّأنيث في أنّ المؤنّث اللّفظيّ والمعنويّ يمنعان من التّنوين بينما لا يـمنع المذكّر من التّنوين إلاّ بشروط (سيبويه. الكتاب:3/ 241).

---

59 ـ اهتمّ بن حمّودة بعلامات مقولة الجنس وقسّم علامات التّأنيث إلى علامات داخليّة وخارجيّة (بن حمّودة. 2004: 504)

هذا ما يمكن أن يفسّر تغليب المذكّر على المؤنّث في قولهم: زيدٌ وهند ضَارِبَان وقولهم: زيدٌ والهِنْدَاتُ ضَارِبُونَ (الأستراباذي. شرح الكافية:3/ 453).

تبيّننا من خلال النّظر في علاقة المذكّر بالمؤنّث قوّة المذكّر النّحويّ مقارنة بالمؤنّث من خلال ما جرّده النّحاة من أصول نظريّة. كما تبيّنّا أنّ النّحاة اعتمدوا في تعليلاتهم مبادئ ذهنيّة، معنويّة رجعوا بها إلى المعنى الأوّل المتكوّن في الذّهن وهو مفهوم شيء.

وإذا كان القياس في الاستعمال هو وقوع المطابقة من نحو استعمال الاسم المؤنّث للمؤنّث «لأنّ المؤنّث أشدّ ملاءمة للمؤنّث كما أنّ أصل تسمية المذكّر بالمذكّر» (سيبويه. الكتاب: 3/ 242) فقد استعرض النّحاة استعمالات لا يتسنّى التّدليل على صحّتها نحويًا إلاّ بالحمل على المعنى من نحو حملهم المؤنّث على المذكّر، وحمل المذكّر على المؤنّث. وهو ما يستوجب تأويلا من النّحاة للمحافظة على تماسك النّظريّة النّحويّة. هذا العدول ليس خاصّا بالعربيّة ففي الفرنسيّة أمثلة تشبهها من نحو وجود أسماء خاصّة بالمذكّر الطّبيعيّ في صيغة المؤنّث أو العكس بالعكس: une vigie مُراقِب، une sentinelle حارس، une recrue مُجنَّد جديد، un tendron فتاة صغيرة، un bas-bleu مدّعيّة الأدب... (Grevisse. 1980:246).

اخترنا أن ننظر في الإشكاليّات المتعلّقة بالحمل على المعنى في مقولة الجنس من خلال صفات خاصّة بالمؤنّث لا تحمل علامة التّأنيث وتأنيث الجمع ذلك أنّ «تذكير المؤنّث واسع جدّا لأنّه ردّ فرع إلى أصل لكن تأنيث المذكّر أذهب في التّناكر والإغراب» (ابن جنّي. الخصائص: 2/ 417). ونذكّر أنّنا نظرنا في تأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث (القسم الثّاني. الباب الأوّل. الفصل الأوّل)

2 ـ صفات خاصّة بالمؤنّث لا تحمل علامة التّأنيث

يحتاج المؤنّث لكونه فرعا عن المذكّر إلى علامات مميّزة تذكر لفظا أو تعرف بالضّمير الرّاجع أو الإشارة إليه باسمه (الأستراباذي. شرح الكافية:3/ 393) إلاّ أنّه جاء في الاستعمال صفات متعلّقة بالمؤنّث رغم أنّها لا تحمل علامة التّأنيث فخرجت بذلك عن القاعدة والأصل لانعدام شرط مطابقة الصّفة للموصوف وذلك من نحو «امرأةٌ طَالِقٌ وحَائِض وطَامِث للآيِسَة من الحيض وعَاصِف في وصف الرّيح من

قوله تعالى «جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ» (يونس: 22) فلم يأتوا فيه بالتّاء وإن كان وصفا للمؤنّث» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 100).

وفي الحقيقة فإنّ هذه المسألة خلافيّة تنوّعت فيها تأويلات النّحاة (الأنباري. الإنصاف: المسألة111). تكمن غايتنا من التّطرّق إلى هذه المسألة في بيان كفاءة الحمل على المعنى التّفسيريّة.

ذهب الكوفيّون إلى أنّ علامة التّأنيث حذفت لاختصاص المؤنّث به (م.ن). إلاّ أنّ تأويلهم مردود لأنّه غير مطّرد لوجود صفات مشتركة بين المذكّر والمؤنث كَعَاشِق وبَازِل وضَامِر ولأنّه ينتقض باستعمال كلمة مُرْضِعَة إلى جانب مُرْضِع. كما أنّ الفعل الواقع موقع هذه الصّفات يكون في صيغة التّأنيث.

وعلّل الخليل حذف علامة التّأنيث من هذه الصّفات بإجرائها على النّسب لا على الفعل «فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا حَائِض فإنّه لم يُخرجه على الفعل كما أنّه حين قال دَارِع لم يخرجه على فَعَلَ وكأنّه قال دِرْعِيٌّ. فإنّما أراد ذاتُ حَيْض ولم يجئ على الفعل» (سيبويه. الكتاب: 3/ 383-384). فهي ليست بمعنى الفعل وإن جاءت على صورة اسم الفاعل وإنّما بمعنى النّسب كقولهم لَابِن يعني «ذو لَبَن». ولم يوافق الأستراباذي الخليل فيما ذهب إليه لأنّ الصّفة المشبّهة للإطلاق لا للحدوث. كما أنّه ليس للاسم المنسوب بالياء فعل إلاّ من حيث المعنى والتّأويل «ومن أين لهم أنّ المنسوب الّذي على وزن فاعِل وليس باسم فاعل كَـلاَبِن وتَامِر ونَبَّال وقَوَّاس إذا قصد به المؤنّث لا يدخله التّاء ؟ بل يقال امرأة نَشَّابَة ونَبَّالَة» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 399).

أمّا سيبويه فقد حمل على المعنى لـمّا «كان الحمل على المعنى مَهْيَعًا مُعَبَّدًا» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 101). وقد خصّه في الكتاب بباب: ما يكون مذكّرا يوصف به الـمؤنّث «وذلك قولك: امرأةٌ حَائِضٌ وهذه طَامِثٌ كما قالوا: ناقة ضَامِرٌ يوصَف به المؤنّث وهو مذكّر. فإنّما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنّه صفة شيء، والشّيء مذكّر، فكأنّهم قالوا: هذا شيء حائِضٌ ثمّ وصفوا به المؤنّث كما وصفوا المذكّر بالمؤنّث فقالوا: رَجُلٌ نُكَحَةٌ» (سيبويه. الكتاب: 3/ 383).

قام تأويل سيبويه لهذا الضّرب من الصّفات على معنى شيء أو إنسان حائض استنادا إلى كون لا وجود لصفة مّا دون موصوف أي حضور الذّات مع حضور

الصّفة. فكلّ صفة تقتضي ذاتا، موصوفا ذلك ما يمكن أن يستفاد أينما من قول الأستراباذي في حديثه عن علاقة الصّفة بالموصوف «... وذلك أنّ معنى طويل ذو طول. فهو دالّ على معنيين: أحدهما قائم بالآخر، إذ الطّول قائم بـ«ذو «فمعناه الطّول وصاحبه لا مجرّد الطّول الّذي في رَجُل» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 35).

تبعا لذلك فإنّ حائضا باعتبارها صفة تقتضي ذاتا وإن لم يتلفّظ بها. كما قام تأويل سيبويه على تحديد هذه الذّات بالرّجوع إلى المعاني الذّهنيّة الأولى وهي شيء وإنسان. فلمّا كانت «الأشياء كلّها أصلها التّذكير ثمّ تُختصُّ بعدُ، فكلّ مؤنّث شيء، والشّيء يُذَكَّر فالتّذكير أوّل وهو أشدّ تمكّنا» (سيبويه. الكتاب: 3/ 241). واعتمادا على النّهج نفسه علّل وصف المذكّر بالمؤنّث كقولهم: رَجُل نُكَحَةٌ (م. ن: 3/ 383) ورَجُل رَبْعَةٌ مؤوّل بنَفْس رَبْعَةٌ (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 398).

الظّاهر أنّ هذه المعاني الذّهنيّة فقيرة دلاليّا لكنّها ذات قوّة احتماليّة تسمح بإرجاع بقيّة المعاني إليها. فإذا كان المذكّر هو المصرّح به والمقصود هو المؤنّث فهذا يعني أنّ ما في الذّهن ينبغي أن يكون قويّا ومجرّدا إلى درجة أنّه يسمح بتوليد المذكّر والمؤنّث كما في شيء...

وهو ما يعني أيضا أنّ الحمل على المعنى يتمّ بين بنيتين سطحيتين إحداهما صريحة والأخرى لم تتحقّق لسبب من الأسباب... يسيّرهما مبدأ مستكنّ في الذّهن هو المعنى المجرّد.

هكذا يعتبر الحمل على المعنى ذا كفاءة تفسيريّة كبرى لتفسير وجود صفات مؤنّثة غير حاملة لعلامة التّأنيث بينما كان التّأويلان الآخران مردودين. يبدو أنّ سيبويه قد ذهب بالتأويل درجة قصوى في التّجريد بالعودة إلى المعنى الواقع في الذّهن، وإن كان الخليل قد حمل على المعنى الصّرفيّ. لكنّ الخليل انطلق من الصّفة إلى الموصوف في حين أنّ سيبويه انطلق من الموصوف ووصل إلى الصّفة.

أظهر التّأويل القائم على الحمل على المعنى مرّة أخرى استرسالا بين المعجم والصّرف إذ هو يجمع في التّفسير ظواهر من هذا المستوى وذاك. وكان القول بالحمل على المعنى من أشدّها تماسكا وأقواها لقدرته على تفسير أكبر عدد من الظّواهر اللّغويّة. ولافتراضه وجود معنى ذهنيّ مسيّر للظّواهر اللّغويّة.

3 ـ تأنيث الجمع

نعقد هذا العنصر تمهيدا للفصل الرّابع على أساس أنّه يربط بين الجنس والعدد في الحمل على المعنى. ونهتمّ فيه بتأنيث الجمع من خلال النّظر في استعمالين عدّا خارجين عن الأصل. إلاّ أنّ وجود هذه الضّروب من الاستعمال يعني وجود آليات في نظام اللّغة تسمح بتوليدها ويقتضي منّا النّظر في موقع الحمل على المعنى منها.

يتعلّق أوّلهما بقولهم: الرّجالُ فَعَلَتْ وتَفْعَلُ وفَاعِلَة إلى جانب قولهم: الرّجالُ فَعَلُوا. فإذا كان من المعلوم أنّ غير العاقل ألحق بالمؤنّث وجمع جمعه (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 459) فَبِمَ علّل التّأنيث في جمع العاقل ؟

ويتّصل ثانيهما بحمل غير العاقل على العاقل كقوله تعالى «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ والقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ» (يوسف: 4).

1.3 ـ مفهوم الجماعة

يـحتمل أن يجيء الفِعْل المسند إلى اسم جمع العاقلين بدون الواو والنّون، على إمكانيّتين. إمّا أن يكون في صيغة المذكّر الجمع كما في: الرّجالُ والطّلحاتُ ضَرَبُوا وإمّا في صيغة المؤنّث المفرد كما في الرّجالُ والطّلحاتُ فَعَلَتْ وتَفْعَلُ وكذلك المشتقّ فَاعِلَة (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 411).

فالأوّل «نظرا إلى العقل» (م.ن) على أساس التّمييز بين العاقل وغير العاقل. ذلك أنّ «القياس يقتضي التّفرقة بين جمع من يعقل وبين جمع ما لا يعقل وبين كلّ مختلفين في لفظ أو معنى هذا هو الأصل» (ابن يعيش. شرح المفصّل:5/ 3). وقد تميّز جمع العاقل بالواو والنّون لأنّه «لـمّا كانت الحاجة ماسّة إلى الأعلام للإخبار عن كلّ شخص لمن يعقل بما له أو عليه من تبايع ومعاملة وغيرها كانوا بثباتها معتنين وتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها فجعلوا لجمعها لفظا يحفظ صيغها من التّغيير والتّكسير. وأمّا صفاتـهم فإنّها جارية مجرى الأفعال» (م.ن).

علّل الأستراباذي التّأنيث في قولهم: الرّجالُ فَعَلَتْ بـ«طُرْءَانِ معنى الجماعة على اللّفظ» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 411). أي قام تأويل تأنيث جمع العاقل على أساس التّقابل القائم بين المعنى النّحويّ (العاقل وغير العاقل) وبين رؤية المتكلّم للأشياء في العالم. فلفظ الرّجال مثلا إذا ما نظرنا فيه من حيث دلالته على وحدات

متعدّدة الأفراد ذوي عقل فالتّركيز يقع في هذه الحالة على تصوّر الجمع العاقل. وإذا ما نظرنا فيه من حيث دلالته على آحاد مجموعة فإنّ التّركيز في هذه الحالة على معنى الجماعة أي وجود أشياء في مجموعة. وعليه تستعمل صيغة التّأنيث لأنّ كلمة الجماعة مؤنثة. والتأنيث هنا غير حقيقيّ أي بالرّجوع إلى المرجع في العالم الخارجيّ.

فالشّيء الموجود في المرجع هوَ هو. لكن تختلف زاوية النّظر من خلال اعتقاد المتكلّم: بحسب اعتباره متعدّدا يكوّن واحدا أو واحدا متكوّنا من متعدّد «قد تقدّمَ القول أنّ الجمع يكسب الاسم تأنيثا لأنّه يصير في معنى الجماعة. وذلك التّأنيث ليس بحقيقيّ لأنّه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى... ألا تراك تقول: قَامَتْ الرِّجَالُ وقَامَ النّسَاءُ فتؤنّث فعل الرّجال مع أنّ الواحد منه مذكّر وهو رجل وتذكّر فعل النّساء مع أنّ الواحد امرأة... ولا فرق بين العقلاء وغيرهم فالرّجال والأيّام في ذلك سواء لأنّ التأنيث للاسم لا للمسمّى « (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 103).

تفطّن النّحاة إلى الفرق بين الاسم والمسمّى. وقد نظر عاشور من قبل في هذه المسألة وتأكّد عنده من خلال قراءته لموقف النّحاة أنّ «الأسماء عندهم إشارات إلى المعبّر عنه من الموجودات. والعلاقة بين الدّليل والشّيء المسمّى علاقة اختلاف تشرح في الخطاب وتتبيّن بحسب مقاصد المتكلّم والسّامع. فالمتكلّم يستخدم الاسم وهو سمة مجسّمة في بنية نحويّة معيّنة ويصطلح على معناها في الواقع اللّغويّ. وقد توافقه أشياء موجودة حاضرة ماديّا وقد يستعمل شكلا لا يناسبه شيء ملموس» (عاشور.1999 :705-706).

نعتقد أنّ السّبب في تأنيث جمع العاقل بدون الواو والنّون يعود إلى تصوّر الجماعة على أنّها مبهمة، غير عاقلة. وغير العاقل يستعمل فيه المفرد المؤنّث. وممّا يجعلنا نرجّح هذا الرّأي هو ما نجده عندهم من تعليل تأنيث أصل العدد «إنّما كان أصل العدد التّأنيث من قبل أنّ كلّ اسم لا يخلو مسمّاه من أن يكون عاقلا أو غير عاقل. ومسمّى قولنا: ثلاثة وأربعة ونحوهما من الأعداد إنّما هو شيء في الذّهن مجهول فصار بمنزلة ما لا يعقل. والإخبار عن جماعة ما لا يعقل كالإخبار عن المؤنّث المفرد فلذلك أنّث» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 6/ 19). ولم يخرج الأسترابادي عن هذا التّصوّر حين ذهب إلى أنّ «الجمع مؤنّث جمع مذكّر كان أو جمع مؤنّث» (الأسترابادي. شرح الكافية: 3/ 363).

إلاّ أنّ التّأنيث امتنع في مثل: الزَّيْدُونَ قَالَتْ (م.ن: 3/ 411) لأنّ الكلمة تحمل

علامة التّذكير الحقيقيّ في لفظه «ولم يبطل الجمع بالواو والنّون التّذكير الحقيقيّ في الزّيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه» (م. ن: 3/ 409). فلو قلنا الزَّيْدُونَ قَالَتْ لاجتمع التّذكير والتّأنيث في حال لذلك امتنع. وبيان ذلك أنّ لفظ الجمع في الزّيدون لم يتغيّر ولم يكسّر لذلك امتنع تغيير الفعل المسند بخلاف الرّجال.

نعتقد أنّه ينبغي التّفطّن ممّا تقدّم إلى أمرين.

الأوّل أنّ المطابقة في الأمثلة المذكورة قد تكون إمّا بحسب مقولة العاقل النّحويّة الّتي تتطلّب الواو وإمّا بحسب المعنى المتصوّر في ذهن المتكلّم ويتعلّق بمعنى الجماعة. ذلك أنّه يمكن للمتكلّم أن يوظّف أكثر من زاوية نظر في تصوّر «رجال» إمّا بمعنى الجمع العاقل وإمّا بتأويل معنى الجماعة «لكون تأنيثه بالتّأويل، وهو كونه بمعنى جماعة» (م.ن : 3/ 409). تبعا لذلك يختلف «الوسم اللّفظيّ» باختلاف ما يرغب المتكلّم في التّعبير عنه من معان.

وثاني الأمرين أنّه يجوز في جمع التّكسير العاقل التّذكير والتّأنيث دون ترجيح لأحدهما على الآخر. فالتّذكير لكونه يعود على العاقل والتّأنيث «لأنّ التّكسير يحدث في الاسم تأنيثا ولذلك يؤنّث فعله» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 99) ولأنّ لفظ المذكّر قد زال بالتّكسير بخلاف جمع المذكّر السّالم الّذي يجمع جمع التّذكير ويمتنع فيه التّأنيث لأنّ التّذكير فيه من جهتين لفظا ومعنى. كما كان التّأنيث الحقيقيّ، لجمعه بين التّأنيث في اللّفظ وفي المعنى ، أقوى من التّأنيث اللّفظيّ.

2.3 ـ حمل غير العاقل على العاقل

المقصود بالعاقل هو المتميّز بالعلم. فقد ردّ الأستراباذي على قول ابن الحاجب «علم يعقل ومذكّر يعقل» بقوله «الأولى فيه أن يقول يعلَم ليشمل نحو قوله تعالى»فَنِعْمَ المَاهِدُونَ» (الذّاريات: 48) إذ لا يطلق عليه تعالى أنّه عاقل لإيهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه...» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 442). نقدّر أنّ مقولة العالم مقولة مرجعيّة في مقابل مقولة العاقل النّحويّة المجرّدة. وقد عدّ العاقل أصلا لغير العاقل (م. ن: 3/ 459). لذا خصّ جمع العاقل بالواو والنّون «لأنّهم أشرف من غيرهم» (م.ن: 3/ 442). أمّا جمع غير العاقل فإنّما هو جمع المؤنّث.

فكما كان المؤنّث فرعا عن المذكّر وغير العاقل فرعا على العاقل، ألحق غير العاقل

في الجمع بالمؤنّث. فأعطي الأصلُ الأصلَ والفرعُ الفرعَ. ويؤيّد التّصغير تأنيث غير العاقل «والّذي يؤيّد عندك أنّ ما لا يعقل يجري عندهم مجرى المؤنّث أنّك إذا صغّرت نحو جِمَال ودَرَاهِم فإنّك تردّه إلى الواحد ثمّ تجمعه بالألف والتّاء كالمؤنّث فتقول في تصغير جمال ودراهم جُمَيْلات ودُرَيْهِمَات...» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 105).

يبدو أنّ أغلب النّحاة اتّفقوا على إرجاع حمل غير العاقل على العاقل بأنّهم نزّلوا غير العاقل منزلة العاقل في «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ» (يوسف:4) و«يا أيّها النَّمْلُ اُدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ» (النّمل:18). فقد ذكر سيبويه نقلا عن الخليل أنّه «زعم أنّه بمنزلة ما يعقل ويسمع لمّا ذكرهم بالسّجود، وصار النّمل بتلك المنزلة حين حَدَّثتَ عنه كما تُحدِّث عن الأناسيّ...» (سيبويه. الكتاب:2/ 47-48) ولم يختلف المبرّد (المبرّد. المقتضب:1/ 508) وابن يعيش (ابن يعيش. شرح المفصّل:5/ 105) والأستراباذي (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 442 - 455) وابن هشام (ابن هشام. مغني اللّبيب: 2/ 365) عمّا ذهب إليه سيبويه.

والسّؤال الّذي يمكن أن يطرح في هذا الصّدد هو ألا يمكن أن نعتبر حمل غير العاقل على العاقل بالاعتبار التّأويليّ والأمر على خلافه بالاعتبار التّكوينيّ. نطرح هذا السّؤال وفي ذهننا أوّلا تصوّرهم لمفهوم شيء المبهم في الأشياء كلّها وتحته معنى جسم فحيوان فإنسان... وثانيا ما ذهبت إليه المدرسة النّفسيّة النّظاميّة من اعتبار غير العاقل منتميا إلى مرحلة تكوّن المفهوم المجرّد في الذّهن، ويأتي العاقل بعده الّذي يرجع إليه. ثمّ تقسيم العاقل إلى مذكّر ومؤنّث (Moignet. 1981 : 33-34)

خاتمة الفصل الثّالث

وقفنا في هذا الفصل على تمييز النّحاة العرب مفهوم الجنس الطّبيعيّ عن الجنس النّحويّ. واعتبارهم المذكّر أصل المؤنّث يعود إلى تصوّر ذهنيّ غاية في التّجريد كما اعتبر غير العاقل عندهم فرعا للعاقل.

ولفهم الحمل على المعنى وجب التّمييز، كما هو الشّأن في الفصل السّابق، بين المعنى في النّظام وهو المعنى الصّرفيّ تمثّله قواعد صياغة المذكّر والمؤنّث والمعنى في ذهن المتكلّم المرتبط باعتقاده الّذي يسعى للتّعبير عنه لغويّا عند اختياره لهذه الصّيغة دون تلك. فالحمل على المعنى يمكن أن يعلّل هنا بالتّجاذب الواقع بين هذه المعاني. لكن ينبغي أن ننبّه أنّ هذه العلاقة ليست فوضى وإنّما مقيّدة بضوابط.

والحقّ أنّ الغاية من القسم الثّاني من عملنا هي محاولة بيان مفهوم الحمل على المعنى وما يتقوّم به. وقد بان لنا من خلال النّظر في مقولة الجنس أنّه إذا كان المذكّر مثلا هو المصرّح به والمقصود هو المؤنّث فهذا يعني أنّ ما في الذّهن ينبغي أن يكون قويّا ومجرّدا إلى درجة أنّه يولّد المذكّر والمؤنّث وربّما إمكانيّات أخرى كالمحايد في لغات أخرى... هذا يعني أنّ الحمل على المعنى يتمّ بين بنيتين سطحيتين إحداهما صريحة والأخرى لم تتحقّق لسبب من الأسباب بعضها يتعلّق بقصد المتكلّم وبعضها الآخر بما جرّده النحاة فيما يخصّ علاقة المذكّر بالمؤنّث باعتبار الأصل والفرع، والخفّة والثّقل... يسيّرهما مبدأ مستكنّ في الذّهن هو المعنى المجرّد. هذا يعني أنّ الحمل على المعنى هو من مجال المتحقّقات المسيّرة بالمجرّد الواحد وليس حمل منجز على مجرّد. وهذا يفسّر بالاسترسال في المعاني والتّفاصل في الألفاظ. وهو أمر نسعى إلى زيادة بيانه ومراقبته في الفصل الموالي.

الفصل الرابع :
مقولة العدد

مقدّمـة

اعتبر العدد عَرَضا لأنّ المعنى المتعلّق بالاسم يكون مجرّدا في الذّهن، وليس العدد إلاّ شكلا من أشكال تحقّقه. ذلك أنّ العدد يمكّن من إخراج الاسم من الذّهن إلى العين «وأمّا كون العدد عرضا فلأنّه من باب الكمّ وهو عرض على ما يذكر في موضعه» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 316).

إلاّ أنّ العدد في ذاته أمر مجرّد بخلاف المعدود الّذي يكون عادة أمرا محسوسا. فالعدد مقولة مشتركة بين اللّغات البشريّة غير أنّ تصوّره يختلف من لغة إلى أخرى. وهو ما يعني أنّ مقولة العدد النّحويّة هي غير مفهوم العدد الطّبيعيّ. فإذا كانت كلمة fruit الفرنسيّـة قابلة للعـدّ comptable فهي في الانقليزية غير قابلة للعدّ non- comptable (Dubois..1994 :326). وإذا كانت العربيّة تتناول العدد من خلال المفرد والمثنّى والجمع فإنّ الفرنسيّة مثلا تقتصر على المفرد والجمع. وإذا دققنا النّظر في العربيّة وجدنا ما يدلّ على الجمع وليس له واحد من مفرده نحو خَيْل...كما وجدنا المفرد موصوفا بجمع القلّة من نحو ثَوْبٌ أَسْمَالٌ... هذا الضّرب من العدول عن الأصل في استعمال العدد وغيره ممّا سنرى في مواضعه يتنزّل في صميم الحمل على المعنى. ورغم اختلاف المجموعات اللّغويّة في تقطيعها للأشياء في العالم فإنّنا واجدون تقاربا بين العربيّة والفرنسيّة على سبيل المثال في مظاهر الحمل على المعنى وهو ما أطلق عليه la syllepse (Grevisse. 1980:527 ;950 ;955).

إلاّ أنّ البعض ذهب معلّقا على هذه الاستعمالات من نحو حمل جمع القلّة على معنى الكثرة أو العكس إلى أنّه «مهما أجهد اللّغويّون أنفسهم في تبرير مثل تلك الاستعمالات فلن يستطيعوا إنكار أنّها لا تمتّ للمنطق العامّ بصلة وذلك لأنّ للّغات منطقها الخاصّ» (أنيس. 1985: 158) معتبرا أنّ قول النّحاة «يحمل في ثناياه دليل ضعف الرّأي الّذي ذهبوا إليه» (م. ن: 154).

على أنّنا لا نرى الأمر على هذا النّحو من إطلاق حكم سلبيّ لأنّه قد حجب عنهم

الجهاز التّفسيريّ الثّريّ الّذي احتكم إليه النّحاة. ونروم لهذا الفصل أن يكون محاولة لاستخراج تصوّر عند النّحاة يتنزّل فيه الحمل على المعنى منزلة أساسيّة. فلسنا نرى في مظاهر الحمل على المعنى في العربيّة وفي غيرها من اللّغات أنّها دليل على كون هذه الاستعمالات لا تمتّ للمنطق العامّ بصلة بل هي تعني في نظرنا أنّ الحمل على المعنى مقوّم من مقوّمات الملكة اللّغويّة. ونرى أنّه ينبغي تجاوز الخصائص اللّفظيّة الضيّقة لكلّ لسان. ويقتضي منّا ذلك بدءا النّظر في مفهوم العدد عند النّحاة.

1 ـ مفهوم العدد عند النّحاة

ميّز النّحاة بين معنى العدد اصطلاحيّا ولغويّا. فالعدد في اللّغة يقتضي التّعدد وبذلك يخرج الواحد أو يستثنى من العدد. أمّا في اصطلاح النّحاة فلا (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 357-358).

قام تصوّر العدد عند النّحاة على مفرد ومثنّى وجمع على النّحو التّالي «واعلم أنّك إذا ذكرت الواحد قلت: رَجُل أو فَرَس أو نحو ذلك فقد اجتمع لك فيه معرفة العدد ومعرفة النّوع. إذا ثنّيت فقلت: رَجُلاَنِ أو فَرَسَانِ فقد جمعت العدد والنّوع. وإذا قلت: ثلاثة أَفْرَاس لم يجتمع في ثلاثة العدد والنّوع ولكنّك ذكرت العدّة ثمّ أضفتها إلى ما تريد من الأنواع » (المبرّد. المقتضب: 1/ 446).

يقتضي الاستعمال: واحد رجال - اثنا رجال، غير أنّ الكلام جاء أوجز حيث قيل: رَجُل ورَجُلاَنِ. هما أوجز لجمعهما بين العدد والنّوع في الدّلالة على المفرد والمثنّى. أمّا المثنّى بخلاف الجمع (جمع القلّة وجمع الكثرة) فيدلّ على عدد معيّن «إنّ الاثنين لا يختلف معنى التّثنية فيهما، لأنّه لا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا. والجموع تختلف في الكمّية والأعداد في قلّتها وكثرتها كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها. فاختلفت أبنية الجموع» (الزّجاجي. الإيضاح: 121).

عالج النّحاة مقولة العدد على أساس العلاقات القائمة بين المفرد والمثنّى والجمع مراعين المعنى واللّفظ. وقد استندوا فيها إلى مفاهيم من قبيل الأصل والفرع، والخفّة والثّقل... نذكرها لكونها من المبادئ الّتي احتكم إليها النّحاة لتأويل قيام بنية مقام بنية في العدد.

فالمثنّى والجمع يشتركان في الصّياغة (المثنّى/ جموع السّلامة) والمعنى العامّ (الجمع والضّمّ) مع اختلاف في التّعيين (المثنىّ عدد معيّن/ الجمع عدد غير معيّن). لكنّ الجمع

أثقل من التّثنية (الأنباري. أسرار: 66) كما أنّه أثقل من المفرد (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 90) والتّثنية أكثر من الجمع (الأنباري. أسرار: 62) والتّثنية والجمع فرع على المفرد (م .ن). الواحد أشدّ تمكّنا من الجمع (سيبويه. الكتاب:1/ 22).

فهل يعني ما تقدّم من مبادئ أنّ الحمل على المعنى هو من قبيل حمل منجز على مجرّد؟ أم هو غير ذلك ؟

رأينا أن يكون مدار هذا الفصل حول المباحث الآتية: أوّلا: مظاهر الحمل على المعنى من خلال العلاقات بين المفرد والمثنّى والجمع.

ثانيا: دراسة الحمل على المعنى من خلال المبهمات. وأخيرا صيغ بعض الجموع وقد اعتبرنا أنّ الحمل على المعنى فيها هو من صنف حمل بنية على بنية.

2 ـ الحمل على المعنى بين المفرد والمثنّى والجمع

1.2 ـ قيام المفرد مقام الجمع

من مظاهر الحمل على المعنى قيام المفرد مقام الجمع في استعمال ضدّ وعدوّ كما في قوله تعالى «وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا» (مريم: 82) و«وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ» (الكهف: 50). وقد أوّل «لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والتّرافد» (الأستراباذي. شرح الكافية:3/ 431) أي بإرجاع حمل المفرد على الجمع إلى تصوّر المتكلّم لهذا الشّيء وبقصده "...وتوحيده لوحدة المعنى الّذي به مضادّتهم فإنّهم بذلك كالشّيء الواحد ونظيره قوله عليه الصّلاة والسّلام: وهم يد على من سواهم" (البيضاوي. تفسير: 4/ 33). فالمعنى متّصل هنا بمفهوم الإحالة في مفهومها الواسع من حيث اختلاف تصوّر المتكلّم باختلاف زاوية النّظر وتقييمه للأشياء.

كما لا نغفل عن صيغة الضّدّ الصّرفيّة فقد جاءت في معنى المصدر «والضّدّ اسم مصدر. وهو خلاف الشّيء في الماهية أو المعاملة. ومن الثّاني تسمية العدوّ ضدّا. ولكونه في معنى المصدر لزم في حال الوصف به حالة واحدة بحيث لا يطابق موصوفه» (ابن عاشور. تفسير: 16/ 165).

فقد عدّت المصادر من أسماء الأجناس لذلك فليس من الصّدفة أن يظهر قيام المفرد مقام الجمع في استعمال اسم الجنس كما في استعمال كلمة بطن مضافة إلى ضمير الجمع كما في قوله (الوافر):

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعُفُّوا   فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

واسم الجنس يقع على القليل والكثير (ابن يعيش. شرح المفصّل: 6/ 21-23). وهذا التّعليل هو تعليل بالمعنى الموجود في الذّهن.

ومن مظاهر استعمال المفرد مقام الجمع ما نجده من ورود التّمييز مفردا لعدد جمع في عشرون درهما. والمهمّ في هذه الاستعمالات احترام شرط أساسيّ هو وضوح المعنى وأمن اللّبس "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللّفظ واحدا والمعنى جميع حتّى قال بعضهم في الشّعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام" (سيبويه. الكتاب: 1/ 209)

2.2 ـ قيام الجمع مقام المفرد

يفترض القول بالجمع توفّر أمرين مجتمعين «الدّلالة على آحاد» و«آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير مّا» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 434-435). وما يلاحظ في شأن اسم الجمع كإبِل وغَنَم أنّ أوّل الأمرين متوفّر فيه. أمّا في اسم الجنس كتَمْر ورُوم فإنّ الفرق من حيث الصّياغة، بينه وبين مفرده بالتّاء أو الياء. ويدلّ على الماهية باعتبار أنّه يقع على القليل والكثير فمفرد التّمر يمثّل تمرا لكن مفرد القَوْم مثلا لا يمثّل قوما (م.ن : 3/ 434).

غير أنّ هذين الشّرطين لم يحولا دون اختلاف النّحاة في اسم الجنس واسم الجمع «عند الأخفش: جميع أسماء الجموع الّتي لها آحاد من تركيبها كجَامِل وباقِر ورَكْب جمع خلافا لسيبويه. وعند الفرّاء: كلّ ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركْب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع وإلاّ فلا. وأمّا اسم الجمع واسم الجنس اللّذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتّفاقا نحو إبل و تراب إنّما لم يجئ لمثل تراب وخلّ مفرد بالتّاء إذ ليس له فرد مميّز عن غيره كالتفاح والتّمر والجوز» (م.ن: 3/ 436).

فاسم الجمع على خلاف اسم الجنس ليس له واحد من لفظه كتراب وخلّ. وذلك لامتناع التّجزّؤ والتّجميع. فالخلّ باعتباره كيانا ماديّا خلّ سواء أضفت إليه أو أنقصت.

لهذا المثال صلة بالإحالة. ونلاحظ في هذا السّياق أنّ من المحدثين من تفطّن إلى هذه الظّاهرة فميّز بين مفاهيم ثلاثة: singulier, terme général, terme de masse terme (Quine: 1977) كما يلي:

فالاسم المفرد «يعيّن أو يسعى إلى تعيين شيء واحد لا غير» (Quine. 1977 : 141). واسم الجنس «يصدق استغراقيّا على كلّ وحدة من وحدات أيّ عدد من الأشياء» (م.ن). كما أنّ اسم الجمع واسم الجنس كالماء «وله الخصيصة الدّلاليّة في الإحالة جمعيّا فكلّ جمع لأجزاء الماء ماء...» (م.ن).

نرى أنّ terme singulier يوافق الاسم المفرد. أمّا terme général فيوافق اسم الجنس. وبالنّسبة إلى terme de masse فهو مشترك بين اسم الجمع واسم الجنس الّذي ليس له واحد من لفظه.

هذا القسم الثّالث من الأسماء وإن كان يوافق الاسم المفرد من وجهين غير أنّه لا يعتبر كذلك. إذ اسم الجمع واسم الجنس يشبهان الاسم المفرد لفظا من حيث استعمال صيغة المفرد إلاّ أنّه دلاليّا، وإن كان يشبه الاسم المفرد من حيث إنّ الإحالة لا تقسّم فإنّه لا يمكن اعتباره اسما مفردا لأنّه في نهاية الأمر لا يعيّن اسما مفردا.

وقد يكون استعمال الأستراباذي للجمع المعنويّ أنسب في ما يتعلّق باسم الجمع واسم الجنس والجمع (الأستراباذي. شرح الكافية: 3 /372) فالجمع المعنويّ يعني المعنى المفهوم من الكلمة أي الإحالة المتعلّقة به كما يحيل في الآن نفسه على المرجع الموجود في الواقع رغم أنّ اللّفظ لم يأت على صيغة من صيغ الجمع المعروفة.

حُمل الجمع على معنى المفرد من خلال أمثلة ثلاثة متعلّقة باسم الجمع والاستغراق وجمع القلّة كما سنرى في مواضعها.

أ ـ اسم الجمع

من أبرز الأدلّة على اتّصال أسماء الجمع بالمفرد هو إمكانيّة تصغيرها. فمن المعلوم أنّ الجمع لا يصغّر. وقد ألحقت بباب التّصغير وصغّرت تصغير الاسم المفرد «اعلم أنّ مَجْراها في التّحقير مَجْرى الواحد لأنّها وُضعتْ أسماءً كلُّ اسْم منها لجماعة كما أنّك إذا قلت: جماعة فإنّما هو اسم مفرد وإن كان المسمّى به جمعا... وتلك الأسماء: نَفَر وقَوْم ورَهْطٌ وبَشَر. تقول: بُشَيْر وقُوَيْم ورُهَيْط. فإن كان اسما لجمع غير الآدميّين لم يكن إلاّ مؤنّثا... وذلك قولك: غَنَم وإبِل تقول: غُنَيْمَة وأُبَيْلَة وكذلك نِسْوَة تقول: نُسَيَّة لأنّ نسوة من امرأة بمنزلة نَفَر من رَجُل» (المبرّد. المقتضب: 1/ 561).

من الواضح أنّ أسماء الجمع تدلّ على آحاد لكنّ هذه الآحاد معا تكوّن جماعة أي

إنّها في نهاية الأمر تحيل على المفرد تماما كما تعنيه كلمة جماعة ممّا يسمح بتصغير أسماء الجمع تصغير الاسم المفرد. فالمفرد يقابل الجمع من وجهين:

أوّلا: إذا كان المفرد يعيّن وحدة معزولة unité isolée فالجمع يعيّن وحدات متعدّدة. ثانيا: إذا كان المفرد يعيّن وحدة متفرّدة unité individualisée فإنّ الجمع أو بالأحرى اسم الجمع يعيّن جمع أشياء في مجموعة. وعلى هذا الأساس ميّز أسماء الجمع بين المعنى المتصوّرَ في الذهن معنى الجماعة والمرجع معني الجمع «وحكى ثعلب أنّ العرب تقول: يا أيّها القوم كُفُّوا عنّا وكُفّ عنّا، على اللّفظ وعلى المعنى» (لسان العرب: ق.و.م).

واسم الجمع بهذا المعنى ليس أمرا تختصّ به العربيّة وإنّما هو موجود في ألسنة أخرى. كما في الانقليزيّة:This family are unanimous in condemning him. وليس في ذلك مخالفة للمنطق أو للنّحو... وإنّما ينبغي أن نعتبرها بكلّ بساطة نتيجة طبيعيّة للطّبيعة الثّنائيّة لهذه الكلمات (Jespersen. 1971 : 270).

وهو ما يعني أنّ وراء هذه الظّاهرة اللّغويّة رؤية معيّنة للأشياء في العالم قد يكون في اسم الجمع ضرب من نفي الفرق بين الآحاد في رأينا.

ب ـ الاستغراق

أمّا الاستغراق فكما في: ذَهَبَ به الدّينارُ الحمرُ والدِّرْهَمُ البيضُ وكما في قوله (الوافر):

تَراها الضّبْع أَعْظَمَهُنَّ رأْسًا.

الأصل في النّعت أن يطابق المنعوت مطابقة تامّة في الإعراب والتّعيين والعدد والجنس وهو ما لم يتحقّق في هذين المثالين فقد وصف الاسم المفرد بالجمع في المثال الأوّل. وكان الضّمير العائد على «الضّبع» في صيغة الجمع. وفي ذلك «وصف على المعنى» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 27).

أرجع النّحاة هذا الضّرب من الاستعمال إلى اسم الجنس و«هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد وليس بتكسير على الحقيقة وإن استفيد منه الكثرة لأنّ استفادة الكثرة ليست من اللّفظ إنّما من مدلوله إذ كان دالاّ على الجنس والجنس يفيد الكثرة» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 71).

وممّا يؤكّد معنى الجمع في دينار هو ما تحدّث عنه ابن يعيش من استثناء الجمع

وامتناع استثناء الأكثر من الأقلّ «... وتكون اللاّم لتعريف الجنس كقولك: الدّينار خير من الدّرهم والرّجل خير من المرأة ولا تعني بقولك الدّينار والرّجل شخصا مخصوصا تفضّله وإنّما تريد الجنس أجمع ويكشف عن ذلك قوله تعالى «إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إلاَّ الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» (العصر: 3-2) فالإنسان هنا عامّ يراد به جميع الآدميّين بدليل استثناء الجمع منه لأنّه إنّما يستثنى الأقلّ من الأكثر ومحال استثناء الأكثر من الأقلّ» (م.ن: 5/ 86).

ومن قبله ربط الجرجاني بين معنى الجنس في المبتدأ ومعنى الاستغراق «وأصل آخر وهو أنّ من حقّنا أن نعلم أنّ مذهب الجنسيّة في الاسم وهو خبر غير مذهبها وهو مبتدأ» (الجرجاني. دلائل: 210). فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لكنّ اللاّم في قولهم: الشّجاع مُوَقّى، خرجت عن معنى التّعريف لأنّها شحنت بمعنى الجنس. فكأنّه قيل كلّ الشّجعان موقّون «وذلك أنّ المعنى في قولك الشّجاع مُوَقًّى أنّك تثبت الوقاية لكلّ ذات من صفتها الشّجاعة فهو في معنى قولك: الشّجعان كلّهم موقّون. ولست أقول إنّ الشّجاع كالشّجعان على الإطلاق وإن كان ذلك ظنّ كثير من النّاس ولكنّي أريد أنّك تجعل الوقاية تستغرق الجنس وتشمله وتشيع فيه» (الجرجاني. دلائل: 210). بخلاف لام التّعريف في الخبر. فإذا قيل: أنت الشّجاع فالغرض منه «هو الغرض بقولهم: هذه الشّجاعة على الحقيقة وما عداها جُبْن» (م.ن : 211).

تفطّن الأسترابادي إلى علاقة الاستغراق باسم الجنس. فميّز بين التّعريف المعنويّ والتّعريف اللّفظيّ (الأسترابادي. شرح الكافية: 3/ 319) استنادا إلى التّمييز بين ثلاثة مستويات: الأذهان واللّسان والأعيان. فبالنّسبة إلى الأذهان فالحديث عن المتصوّرات الذّهنيّة خاليةً من الكليّة والبعضيّة أي عن المعاني باعتبارها كيانات مجرّدة. وأمّا بالنّسبة إلى اللّسان فالمعاني مرتبطة بالألفاظ الدّالة عليها بما يوفّره النّظام اللّغويّ من أشكال لغويّة. وفيما يتعلّق بالأعيان فإنّنا نجد «المشخّصات الخارجيّة» أي الألفاظ تدلّ على «ماهية خارجة»، على « الوجود الخارجيّ».

ويتّضح من هذا أنّ الكلمة إذا لم تدلّ على البعضيّة فإنّها تدلّ على الكلّيّة من حيث المعنى. وهو ما يقابل من حيث التّركيب كلّ. فإذا قيل : الماءُ طَاهِرٌ (الأسترابادي. شرح الكافية: 3/ 319) فالمقصود: كلُّ الماءِ طَاهرٌ. نلاحظ في هذا السّياق أنّ خصائصَ كلّ الدّلاليّة متضامنة مع خصائصِ اسم الجنس المضاف إليها. فاستفيدت دلالة كُلّ الكليّة من اسم الجنس. وكلٌّ باعتبارها من المبهمات

يجوز إعادة الضّمير بالإفراد حملا على لفظها أو بالجمع حملا على المعنى «كلُّ النّاس فعلوا كذا، ويجوز أن تقول: كلُّ النّاس فعل كذا، تحمل على اللّفظ وعلى المعنى» (ابن أبي الرّبيع. البسيط:2/ 885).

هذا ما نجده أيضا في قولهم: أ كلُّ الرّجال فعل كذا؟ فالرّجال مقصود بها الجنس واللاّم ليست لام التّعريف «... فإن أردتَ جميعَ الرّجال وأردت الجنس جاز لك أن تقول: كلُّ الرّجال، وجاز لك أن تقول: كلُّ رجلٍ وهذا اختصارٌ واكتفاء بالواحد عن الجمع، واكتفاء بالنّكرة عن المعرفة» (م. ن)

عليه يكون الاستعمال «الدّينارُ الصُّفْر» مؤوّلا بما يلي:

من جهة أولى معنى الدّينار باعتباره اسم جنس هو معنى كلُّ الدّنانير. ومن جهة ثانية معنى الدّنانير الصُّفْر هو معنى الدّينار الصُّفْر. فالتّعريف باللاّم في هذا الاستعمال هو تعريف لفظيّ كما أنّ «العلميّة في نحو أسامة لفظيّة» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 318) وليس تعريفا معنويّا يفيد التّعيّين la désignation.

نخلص إلى وجود علاقة متينة تربط بين معنى الاستغراق ومعنى الجنس في المبتدأ. هذه العلاقة في رأينا هي الحلقة الرّابطة المفسّرة للحمل على المعنى الخاصّ بمقولة العدد. فالتّعريف اللّفظيّ هو بمعنى الاستغراق الّذي يستفاد من الجنسيّة. فالمقصود بالديّنار الصُّفْر هو الدّنانير الصُّفْر. كما أنّ المقصود بالشّجاع مُوَقًّى هو الشّجعان كلّهم موقّون. ويقابل التّعريف اللّفظيّ التّعريف المعنويّ الّذي يفيد التّعيين. ونلاحظ أنّ الحمل على المعنى ينفتح على مسائل نحويّة على غاية في الدّقة وما كان بالإمكان فهمه لو لم نعرض لها.

ج ـ جمع القلّـة

رأينا أنّ اسم الجنس واسم الجمع يتعلّقان بألفاظ لفظها لفظ المفرد ويحيلان على معنى الجمع غير أنّ جمع القلّة جاء على لفظ الجمع.

اعتبر جمع القلّة عند أغلب النّحاة أقرب إلى المفرد منه إلى أبنية الكثرة «واعلم أنّ أبنية القلّة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد ومن ذلك جواز تصغيره على لفظه خلافا للجمع الكثير، ومنها جواز وصف المفرد بها، نحـو: ثوْبٌ أسمالٌ وبرمةٌ أكْسارٌ، ومنها جواز عود الضّمير إليها بلفظ الإفراد نحو

قولـه تعـالى «وإنّ لكـم في الأنعـام لعبـرة نسقيكم ممّا في بطونـه» (النّحل: 66)» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 11) وكذلك (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 376).

إذا كان جمع القلّة فرعا عن الجمع فهو أقرب إلى المفرد منه إلى الجمع كما مرّ وما اختصاص جمع القلة بوزن أَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ إلاّ «لأنّهما لا يكاد يوجد لهما نظير في الآحاد ليعلم أنّها للجميع ولا يقع فيها التباس بالواحد» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 15).

وما يزيد الأمر تأكيدا هو ما نجده في كيفية التّاريخ في عود الضّمير مفردا مؤنّثا أو مجموعا. إذ نقول لليلتين خَلَتَا. ويجوز الأمران من ثلاثة إلى عشرة: ثلاث ليال خَلَوْنَ أو خَلَتْ «والأوّل أوْلى ليرجع النّون الّذي هو ضمير الجمع إلى الجمع» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 384). ويجوز في أربعة عشر أن نقول «لأربع عشرة ليلة خَلَتْ ويجوز خَلَوْنَ حملا على المعنى. والأوّل أولى مراعاة للّفظ. وقريب من ذلك ما حكى المازنيّ: الأَجْذَاعُ اِنْكَسَرْنَ والجُذُوعُ اِنْكَسَرَتْ...» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 384).

لكنّهم اختلفوا في التّأويل فلئن علّل الجرجاني استعمال الأجذاع انكسرت والجذوع انكسرن، بكون التأنيث فيه راجعا إلى تأويل معني الجمعيّة فيه «وهو أنّ التّأنيث فيها لمعنى الجماعة والكثرة أذهب في معنى الجمعيّة من القلّة والتّاء حرف مختصّ بالتّأنيث فجعلت علامة فيما كان أذهب في معنى الجمعيّة» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 106). فإنّ ابن يعيش ربط بين أحكام المفرد وأحكام جمع القلّة ورأى أنه «لـمّا غلبت على القلّة أحكام المفرد عبّروا عنها في التّأنيث بالنّون المختصة بالجمع لئلاّ يتوهّم فيها الإفراد» (م. ن).

وأمّا الأستراباذي فقد ربط هذا النوع من الجمل بالمركب بالتّمييز. فقد ذهب إلى أن الأجذاع وهي جمع قلّة إذا صرح بعدد القلّة فإنّ مميّزه يكون جمعا ولذلك نقول الأجذاع انكسرن. وأمّا الجذوع وهي جمع كثرة فإنّ مميّزه يكون مفردا لذا فإنّنا نقول: الجذوع انكسرت (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 384) حيث ربط العدد بالمعدود:

عدد قلّة يستعمل مع معدود في صيغة الجمع: مثال: ثلاثةُ رجال.

عدد كثرة يستعمل مع معدود في صيغة المفرد: مثال: ثلاثةَ عشرَ رجلاً.

وكما حمل جمع القلّة على المفرد حمل القليل على معنى الكثير كما في قوله (الطّويل):

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

حيث حمل اللّفظ الموضوع للقليل (الجَفَنَات والأسياف) على معنى اللّفظ الموضوع للكثير (الجِفَان والسّيوف). وقد أوّل بأنّ «الجموع قد يقع بعضها موضع

بعض ويستغني ببعضها عن بعض ألا ترى أنّهم قالوا رَسَنٌ وأَرْسَان وقَلَم وأَقْلاَم واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة وقالوا رَجُل ورجَال وسَبُعٌ وسِبَاع ولم يأتوا لهما ببناء قلّة وأقيس ذلك أن يستغني بجمع الكثرة عن القَلّة لأنّ القليل داخل في الكثير» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 11).

وفي الحقيقة فالاسترسال قائم في معاني الكثير والقليل باعتبار أنّ أحدهما يفترض الآخر "وكلّ جنس فيه قليل وكثير. فالكثير مركّب من القليل والقليل بعض الكثير فهما شريكان لذلك" (م. ن: 4/ 126).

مهما كانت وجوه تأويل النّحاة فقد سعوا إلى معالجة ما أشكل من نماذج من حيث خروجها عن الأصل بما يقومون به من تأويل استنادا إلى الاسترسال في المعاني ويفترض أنّه من عمل المتكلّم لحمل الجمع على معنى المفرد. فالمعاني مضمرة في نفس المتكلّم قبل إنجازه الكلام. واعتقاد المتكلّم هو ما يوجّهه في اختياره للأشكال اللّغويّة مراعيا بين ضغوط اللّفظ والمقاصد الّتي يعنيها. وليس هذا خاصّا بالعربيّة ففي الفرنسيّة أمثلة تشبهها فيما يطلق عليه في الفرنسية la syllepse du nombre . وكذلك فيما قرّره النّحاة الفرنسيّون [60] سنة 1976 .

ولا يفوتنا في هذا السّياق أن نذكر أن كليبار kleiber أرجع تصوّر العدد إلى كونه يمثّل وسما دلاليّا une marque sémantique. وعنى به أن التّقابل النّحويّ بين المفرد والجمع يوافق تمييزا تصوّريّا بين الإفراد المرجعيّ والجمع المرجعيّ (Kleiber.1994:70). وقدّم (م.ن:71) أمثلة نراها قريبة ممّا نحن بصدده وهي:

اشترى بول تويوتا لأنّها (سيارات) اقتصاديّة.

رغبت في لقاء بيار...إنّهم لم يعودوا يقطنون بـ...[61]

وهي تتنزّل في إطار علاقة الاسم بالضّمير العائد إليه. فما يلاحظ في شأنها هو اختلاف في العدد بين الاسم وهو في صيغة المفرد، والضّمير العائد إليه وهو في صيغة الجمع على خلاف القاعدة النّحويّة وما هو متوقّع. وأرجع هذا الاختلاف إلى خصيصة الضّمّ الكميّة: فبالنّسبة إلى المتكلّم التويوتا هي سيّارات التويوتا، واستعمل بيار وهو

60 _ Tolérances grammaticales ou orthographiques *(Arrêté ministériel du 28 décembre 1976)* in Larousse de la grammaire.

61 _ « Paul a acheté une Toyota, parce qu'elles sont économiques. J'ai voulu chercher Pierre. Tu sais, ils n'habitent plus à x. »

يعني أفراد عائلته الّتي ينتمي إليها. فصرّح بالكلمة الأولى وعنى الكلمة الثّانية في المثالين أي إنّ الحمل هنا تمّ بين كلمتين الأولى صرّح بها والثّانية لم تتحقّق أي بين بنيتين سطحيتين وذلك لأنّه يسيّرهما مبدأ مستكنّ في الذّهن. والحقّ أنّ ما في الذّهن أكثر تجريدا من المقصود والمعبّر عنه. وهو ما يصحّ على ما كنّا بصدده من أمثلة: الدّينار الصّفر والضّبع أعظمهنّ رأسا.

تتجاوز هذه الاستعمالات لغة بعينها لتتّصل بعلاقة المعنى في الذّهن باللّسان وبالمرجع من خلال ما يشحنه المتكلّم بها في ذهنه من اعتقاد «إنّ ازدواجيّة اسم الجمع واسم الجنس مقارنة بالتّمييز بين المفرد والجمع تفسّر بكلّ يسر: بالإمكان أن ننظر في مجموعة من الأشياء على أنّها وحدة من وجهة نظر معيّنة وعلى أنّها جمع من وجهة نظر ثانية» [62] (Lyons. 1978 :256).

ففي وصف المفرد بالجمع أو عودة ضمير الجمع على اسم مفرد دلالة واضحة على أنّ اعتقاد المتكلّم هو الموجّه له في اختياره للأشكال اللّغويّة (Grevisse. 1980 :950). وأنّ الازدواجيّة في هذا الضّرب من الجمع تخوّل للمتكلّم أن يسم بهذا اللّفظ أو ذاك في التّركيب.

3.2 ـ قيام المفرد مقام المثنّى

ربط الأستراباذي حمل المفرد على معنى المثنّى بالحقيقة المرجعيّة «وقد يقع المفرد موقع المثنّى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرِّجلين والعَينين. تقول: عَيْني لا تنام أي عَيْنَاي» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 430). وفيه أربع حالات في الاستعمال (ابن الشّجري. أمالي:1/ 181-184):

الأولى: التّأنيث على الحقيقة: عيناي رأتاه.

الثّانية: التّعبير عن العضوين بالمفرد: عيني رأته «فاللّفظ على الإفراد والمعنى على التّثنية».

الثّالثة: تثنية العضو وإفراد الخبر: عيناي رأته «لاشتراكهما في الفعل».

---

62 ـ « L'ambivalence de nombreux collectifs par rapport à la distinction entre singulier et pluriel s'explique facilement ; on peut considérer une collection d'objets ,d'un point de vue comme une entité, et d'un autre point de vue comme pluralité.»

الرّابعة: عيني رأتاه. «أن تعبّر عن العضوين بواحد وتثنّي الخبر حملا على المعنى كقولك: أذني سمعتاه وعيني رأتاه وهذا قليل ومنه قول امرئ القيس (المتقارب):

وعينٌ لها حَدْرَة بَدْرَة شُقّتْ مآقيها من أُخُرْ

ما يلاحظ في خصوص هذه الأمثلة هو تعلّقها بأعضاء من الجسم تكوّن زوجا فصحّ في هذه الحالة قيام المفرد مقام المثنى. فالمفرد في هذه الحالة يعيّن كيانا مرجعيّا معروفا لدى طرفي التّخاطب. والظّاهر أنّ هذا الأمر يتجاوز اللّغة العربيّة فهو يرتبط بتصوّر الإنسان لهذا النّوع من أعضاء الجسم. وهو ما أشار إليه يسبرسن حين ذكر أنّه عندما يتعلّق الأمر بأجزاء الجسم فإنّنا نجد صعوبة في تمييز المفرد من المثّنى (Jespersen. 1971:261).

أمّا في خصوص قيام المثّنى مقام المفرد فالأمثلة نادرة من نحو "أَلْقِيَا في جَهَنَّمَ" (ق:24) فقد قام افعلا مقام افعلْ وذلك على تأويل «ألق ألْق إقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة الّتي بينهما» (الأستراباذي. شرح الكافية:3/ 432). وقد تعود ندرة هذه الأمثلة إلى كون التّثنية تقتضي زيادة لفظيّة ومعنويّة. فإذا حُملت على معنى المفرد اجتمعت زيادة التّثنية من جهة ودلالة المفرد دون زيادة أو نقصان من جهة ثانية.

4.2 ـ قيام المثنّى مقام الجمع

تعلّقت الأمثلة المتّصلة بقيام الجمع مقام المثنّى في حالة ضمّ ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرّأس والأنف واللّسان والظّهر والبطن والقلب إلى مثله. ويجوز فيها التّثنية على الأصل وظاهر اللّفظ: ما أحسنَ رأسَيْهما.

كما يجوز الإفراد :ما أحسنَ رأسَهما «وذلك لوضوح المعنى إذ كلّ واحد له شيء واحد من هذا النّوع فلا يشكل فأتي بلفظ الإفراد إذا كان أخفّ» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 4/ 157).

وكذلك الجمع: ما أحسنَ رُؤوسَهما لأنّ «التّثنية جمع في الحقيقة ولأنّه ممّا لا يلبس ولا يشكل لأنّه قد علم أنّ الواحد لا يكون له إلاّ رأس واحد أو قلب واحد» (م.ن: 4/ 155).

يبدو أنّ تمييز المستعمل بين المعنى الذّهنيّ والشّيء في المرجع هو الّذي يفسّر هذه الإمكانيّات ممّا جعل الأستراباذي يسوّي بينها ذلك أنّ "الضّمير الرّاجع إلى كلّ ما ذكرنا ممّا لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللّفظ والمعنى نحو: نفوسكما أعجبتاني وأعجبتني وكذا الوصف والإشارة ونحو ذلك" (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 430).

أمّا بالنّسبة إلى قيام المثنّى مقام الجمع فقد عدّ مخالفا للقياس وإن جاء في الاستعمال لأنّ "الغرض من الجمع الدّلالة على الكثرة والتّثنية تدلّ على القلّة فهما معنيان متدافعان ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة. وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الإفراد قالوا: إبلاَن وغَنَمَان وجَمَالان ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد" (ابن يعيش. شرح المفصّل: 4/ 153). كما أوّل الأستراباذي اسم الجمع بمعنى فرقتين (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 432).

الظّاهر أنّ الحمل على المعنى مثّل مبدأ تفسيريّا لهذا الاستعمال الخارج عن الأصل "وقالوا إبلاَن لأنّه اسم لم يكسّر عليه وإنّما يريدون قَطِيعَيْن وذلك يعنون. وقالوا: لقاحان [63] سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا. وإنّما تسمع ذا الضّرب ثم تأتي له بالعلّة والنّظائر. وذلك لأنّهم يقولون لقاح واحدة كقولك قطعة واحدة وهو في إبل أقوى لأنّه لم يكسّر عليه شيء" (سيبويه. الكتاب: 3/ 623-624).

مكّننا النّظر في أمثلة الحمل على المعنى في مقولة العدد من تبيّن العلاقات بين المفرد والجمع والمثنّى. وهي في رأينا علاقات بين القطبين المفرد والجمع بالأساس نظرا إلى كثرة الأمثلة مقارنة بتلك الّتي تخصّ المثنّى.

أمّا فيما يتعلّق بتعليلات النّحاة فإنّ أقوى ما يمكن أن نعلّل به هذه الظّاهرة هو أنّ أبنية المفرد والمثنّى والجمع قلّة وكثرة متولّدة عن بنية ذهنيّة واحدة عبّرت عنها النّظريّة النّحويّة العربيّة بالأصل وهو المفرد. فالمثنّى تكرار للمفرد والمثنىّ أوّل في شكل متتالية حسابية une suite arithmétique.

بهذا التّصوّر يستلزم كلّ ما زاد عن الواحد من حيث المعنى وجود الواحد (حمل الجمع على الواحد: إرجاع فرع إلى أصل). أمّا الواحد فيحتمل وجود ما زاد عليه عقلا لأنّه مفض إلى الجمعية بالتّكرار. كما في الشّكل:

1+1+1+...+10...∞ +

والّذي يتحصّل أنّ ما يبدو في ظاهر الأمر مثار تعجّب واستغراب (أنيس. 1985: 153و 154و 158) هو مظهر من مظاهر النّظام في اللّغة. يفسّر أوّلا بما جرّده النّحاة من علاقات بين المفرد والمثنّى والجمع. ويفهم ثانيا بتحديد المراد بالمعنى فالمعنى معان

63 ـ اللّقاح بكسر اللاّم الإبل بأعيانها، الواحدة لَقُوح وهي الحَلوب (لسان العرب: ل.ق.ح).

المعنى في ذهن المستعمِل والمعنى في النّظام اللّغويّ. ولا ينبغي أن يقنع فيه بالظّاهر من اللّفظ وما فيه من مظاهر الانفصال وإنّما ينبغي أن يبحث عن الانتظام الدّاخليّ الّذي يحكمه بالرّجوع إلى المعنى.

3 ـ المبهمـات

نخصّص هذا العنصر للمبهمات لما نحن فيه من النّظر في الحمل على المعنى عددا وجنسا. والمقصود بالأسماء المبهمة «هو وقوعها على كلّ شيء من حيوان وجماد وغيرهما ولا تختصّ مسمّى هذا معنى الإبهام فيها لا أنّ المراد به التّنكير» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 86).

والأسماء المبهمة حسب سيبويه أسماء الإشارة والضّمائر و«ما أشبه هذه الأسماء» (سيبويه. الكتاب: 2/ 78) وأضاف ابن يعيش الموصولات (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 86) ومن المبهمات أيضا غير ومثل وشبه (ابن يعيش. شرح المفصّل: 2/ 125) والكنايات عن العدد مثل كَمْ (ابن يعيش. شرح المفصّل: 4/ 125)...

نقصر عنايتنا على الموصولات والكناية عن العدد. إذ يلّح علينا سؤال يتعلّق بالسّبب الّذي استوقف جميع النّحاة في كمْ ليقلّبوا وجوه الحملِ فيها على المعنى مرّة وعلى اللّفظ أخرى خلافا لأسماء الاستفهام ؟ وما هو السّبب الّذي استوقف النّحاة ليقلّبوا وجوه الحمل في مَنْ خلافا للّذي بدرجة أقلّ رغم أنّهما اسمان موصولان ؟

والحقّ أنّ الغرض من هذا هو ترصّد المواضع الّتي يقوى فيها الحمل على المعنى على وجه الخصوص والحمل على اللّفظ عموما... فنتوصّل إلى تحقيق مطلب أكيد في النّظرية العلميّة الحديثة وهو التوقّع أي إنّ النّظريّة تتجاوز بتحقيق هذا المطلب درجة وصف الموجود وتعليله لتصبح قادرة على تصوّر الحالات الممكنة الوقوع ومواضعها. إذ الهدف من العلم هو الإجابة عن كيف ولماذا في خصوص الظّاهرة.

1.3 ـ الموصولات

المقصود بالموصول هو ما «... لا يتمّ بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمّ اسما» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 138) لذلك احتاج إلى صلة بعده توضّحه وترفع إبهامه. وبني بناء الحرف الّذي لا يدلّ على معنى في نفسه (م. ن).اخترنا أن ننظر في الموصولات من خلال ثلاثة أمثلة نستدلّ بها على الحمل على المعنى وهي مَنْ والّذي واللاّم الموصولة.

أمّا مَنْ فـ «لفظها واحد مذكّر ومعناها معنى الجنس لإبهامها تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 4/ 13). ويجوز في الضّمير العائد من صلتها أو خبرها أن يكون مفردا مذكّرا حملا على ظاهر لفظها أو أن يكون «على ما يقصده المتكلّم من المعنى»(م. ن) أي حملا على المعنى الّذي يقصده المتكلّم. ويتأكّد لنا مرّة أخرى ارتباط الحمل على المعنى بالمعنى القصديّ كما أبنّا عنه في حمل المشتقّات بعضها على بعض (القسم الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الثّاني).

فمن الجمع قوله تعالى «وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ وَيَعْمَلُونَ» (الأنبياء:82)

ومن التّثنية قوله (الطّويل):

تَعَشَّ فإِنْ عَاهَدْتَني لا تخونني   نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبَانِ

ومن المؤنّث: مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ.

نقدّر أنّ إيغال مَنْ في الإبهام جنسا وعددا سمح بحملها مرّة على اللّفظ وأخرى على المعنى الّذي يقصده المتكلّم، تماما كما الموصولة، مثنّى وجمعا ومؤنّثا فسّر احتمالها الإمكانيّات المختلفة وإن كان «... مراعاة اللّفظ فيما يعبّر به عنهما من الضّمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب وإنّما كان كذلك لأنّ اللّفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى إذ هو وصلة إلى المعنى وكذا في غير مَن وما» (الأسترباذي. شرح الكافية:3/ 139). وفي هذا دليل على أنّ النّحاة راعوا جانب اللّفظ وجانب المعنى واعتبروا أنّ الغاية هي مراعاة الجانبين معا.

أمّا الّذي فاسم موصول مفرد مذكّر (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 139). على أنّ الاستعمال جاء على خلاف أصل الوضع. وبيان مخالفته من وجهين:

أوّلا: أن تكون صلته في صيغة الجمع رغم كونه اسما موصولا مذكّرا مفردا كقوله (الطّويل):

وإنّ الّذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهم   همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

وأوّل على تقدير لفظ مفرد في صيغة الجمع أي الجمع الّذي أو الجيش «... كقوله تعالى «كَمَثَلِ الّذي اسْتَوْقَدَ نَارًا» (البقرة:17) فحمل على اللّفظ أي الجمع الّذي استوقد نارا ثمّ قالَ «بِنُورِهِمْ» فحمل على المعنى» (الأسترباذي. شرح الكافية:3/ 104) مستبعدا أن يكون مخفّفا من الّذين (م.ن).

ثانيا: يتعلّق بالمركّب الموصوليّ الواقع خبرا كما في: أنا الّذي قال كذا (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 111). فقد يجيء الضّمير في فعل الصّلة في صيغة المفرد المذكّر الغائب حملا على لفظ الّذي: أنا الّذي قال كذا، وهو «الأكثر لأنّ المظهرات كلّها غَيْب» (م. ن). كما يمكن أن يجيء في صيغة المفرد المذكّر المتكلّم حملا على المعنى: أنا الّذي قلتُ كذا.

فالحمل على اللّفظ في الحالة الأولى لكون الضّمير في فعل الصّلة عائدا على الاسم الموصول الّذي حيث إنّ الاسم الموصول والصّلة في هذه الحالة يكوّنان الخبر. وعليه يكون الضّمير في صيغة الغائب المفرد. وفي الحالة الثّانية يكون عائدا على المبتدأ أنا. ففي الحمل على اللّفظ تركيز على الخبر وفي الحمل على المعنى تركيز على المبتدأ «وهو قليل من قبل الشّاذّ فاعرفه» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 4/ 25). كما يصحّ المثال مع المخاطَب حيث يجوز أن نقول: أنتَ الّذي قال كذا، وأنتَ الّذي قلتَ كذا.

ويجوز أيضا حمل الأوّل على اللّفظ والثّاني على المعنى: أنا الّذي قلتُ كذا وضربَ زيدا، وأنتَ الرّجل الّذي قالَ كذا وضربْتَ زيدا (الأستراباذي.شرح الكافية: 3/ 112)

لكن يمتنع الحمل على المعنى عند التّشبيه فـ «معه فليس إلاّ الغيبة كقولك: أنا حاتم الّذي وَهَب المِئِينَ أي مثل حاتم» (م.ن : 3/ 112).

كما يمتنع الحمل على المعنى إذا كان الموصول أو موصوفه مخبرا عنه بالمتكلّم أو المخاطب لأنّه لا يحصل منه على فائدة فلا يعتدّ بهذا الكلام، والكلام موضوع للفائدة، كما في قولهم: الّذي ضربتُ أنا والّذي ضربتَ أنتَ «إذ لا فائدة إذن في الإخبار لأنّك إذا قلت: الّذي ضربتُ فقد علم المخاطَب أنّ الضّارب هو المتكلّم فيبقى الإخبار بـ«أنَا» لغوا وكذا قولك: الّذي قلتَ أنت..» (م. ن).

وليست هذه الموصولات المحمولة على اللّفظ والمعنى خاصّة بالعربيّة ففي الفرنسيّة موصولات تشبهها: c'est moi qui , c'est toi qui... من نحو: C'est moi qui faisait le septième

وهو استعمال قديم تواصل (Grevisse . 1980 : 964) وقد علّل بكون الاستعمال:

c'est moi (celui) qui est le chef تحوّل إلى qui est le chef, c'est moi .

نلاحظ أنّ الحمل على المعنى جائز مع مَنْ في كلّ الحالات. وهو جائز مع الّذي في حالات معيّنة ما لم يخالف الفائدة الحاصلة من الكلام. أمّا مع اللاّم الموصولة فالحمل

على المعنى ضروريّ لاحتمال التباسها بلام التّعريف «لخفاء موصوليّتها وكونها كلام التّعريف» (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 141). لذلك وجب في الضّمير العائد عليها في الصّلة أن يراعي معناها حتّى لا تلتبس بلام التّعريف من نحو:

جاء الزّيدان الضّارب غلامهما أي جاء الزّيدان اللّذان ضربا غلامهما.

وهم المؤدّب خدّامهم أي هم الّذين أدّبوا خدّامهم.

فالضّميران هُمَا وهُمْ عائدان على المعنى الّذي حملت عليه اللاّم الموصولة لذلك «لم يجز فيما يعبّر عنها من الضّمير واسم الإشارة مراعاة لفظها وإن كانت صالحة كمَنْ وما للمفرد والمثنّى والمجموع والمذكّر والمؤنّث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التّعريف في نحو: هما الحسن غلامهما»(م. ن).

أمّا إذا لم تصحب اللاّم الموصولة موصوفها فيجوز مراعاة لفظها كما في قوله (الرّجز): أو تُصْبحي في الظّاعنِ المُوَلِّي» (م.ن) إذ كان المقصود «الظّاعنين المولّين» أو أنّ موصوفها المقدّر مفرد اللّفظ: الجمع الظّاعن.

ممّا يعني أنّ ارتباط اللاّم الموصولة بصلتها أقوى أوّلا من الّذي ثمّ من مَنْ.

محصّل ما تقدّم أنّ الموصولات من باب المبهمات إلاّ أنّ بينها تفاوتا في الإبهام. هي موغلة في الإبهام لكونها أسماء شبيهة بالحروف مَبْنًى لذلك بُنيت ولكونها ناقصة من حيث التّركيب فهي أجزاء كلمات: مميّز وتمييز، اسم موصول وصلته... فمَنْ موغلة في الإبهام لخلوّها من مقولة الجنس والعدد واتّصالها بما يعقل لذا جاز فيها الحمل على المعنى. أمّا الّذي فهو من أسماء الموصول الحاملة لمقولة الجنس والعدد لذلك جاز فيه الحمل على المعنى في مواطن معلومة. أمّا اللاّم الموصولة فلإيغالها في الإبهام كمَنْ ومَا من جهة ولإمكانيّة التباسها بلام التّعريف من جهة ثانية وجب فيها الحمل على المعنى.

ومن ثمّة نستنتج أنّه كلّما أوغلت الكلمة في الإبهام قويت إمكانية الحمل على المعنى أي الحمل «على ما يقصده المتكلّم من المعنى» (ابن يعيش. شرح المفصّل:4/ 13).

2.3 ـ كَـمْ

أمّا كَمْ فهي كناية عن العدد الكثير والقليل وتأتي للخبر والاستفهام وهو الأصل (ابن يعيش. شرح المفصّل: 4/ 125). وهي «اسم مفرد مذكّر» (م.ن: 4/ 133)

جرت مجرى كلّ وأيّ ومَنْ وما. نقتصر على كم الاستفهاميّة لأنّها أصل الخبريّة. فالأصل أن تكون صالحة نظريّا للسّؤال عن المذكّر والمؤنّث والمثنّى والجمع. أي قبولها الحمل على اللّفظ والحمل على المعنى. فيكون الضّمير العائد على المميّز المسؤول عنه في صيغة المفرد المذكّر حملا على لفظها أو مؤنّثا أو مثنّى أو جمعا حملا على المعنى الّذي تعود عليه (الأستراباذي. شرح الكافية: 3/ 249-250).

لكنّ الأمر محتاج إلى مزيد التّدقيق فيما يتعلّق بالمثنّى. ذلك أنّك إذا قلت: كَمْ رَجُلاً جَاءَكَ ؟ لكنت سألت عن عدد تعرفه وهو ممتنع لأنّ الأصل في الاستفهام أن يسأل عن شيء مجهول عند المتكلّم معلوم عند المخَاطب.

فضلا عن هذا عُدّت كمْ لفظا مفرد اللّفظ مجموع المعنى(م.ن: 3/ 249) لذلك امتنع السّؤال بالمثنّى وامتنع الحمل على معنى المثنّى. أمّا إذا أُريدَ الاستفهام عن عدد المجموعة الّتي جاءت مفصّلة رجلين رجلينِ لصحّ أن يقال: كَمْ رَجُلَيْنِ جَاءَكَ ؟

يجوز في كَمْ الحمل على معنى الجمع والمؤنّث ويمتنع فيها الحمل على معنى المثنّى لسببين. الأوّل أنّها موضوعة للجمع لا للمثنّى. الثّاني أنّ الاستفهام بالمثنّى هو استفهام عن عدد معلوم وفي ذلك مخالفة لأصل الاستفهام.

4 ـ صيغ بعض الجموع

نهتمّ بجموع أتت على نحو يخالف القاعدة المعروفة. والحمل على المعنى هنا هو من قبيل حمل بنية على بنية: أَفْعُلٌ وفَعْلَى.

1.4 ـ أَفْـعُــل

أثار الجمع أَزْمُنٌ اهتمام النّحاة فتساءلوا عن مفردها أ هو زَمَنٌ أم زمان كما في قول ذي الرّمة (الطّويل):

أَ منزلتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليكما هَلِ الأَزْمُنُ اللاّئِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
(ابن يعيش. شرح المفصّل:5/ 17).

الأصل أن يجمع فَعَل على أَفْعَال في القلّة كجَمَل وأَجْمَال لا على أَفْعُل كما في أَزْمُن وأَجْبُل (سيبويه. الكتاب: 3/ 571). ذهب ابن يعيش إلى أنّ أَزْمُنٌ جمع زَمَن حملا على المعنى «وذلك من حيث كان الزّمن دهرا والجبل تلاّ فحملوه على معناه» (ابن يعيش.

شرح المفصّل: 5/ 18). فللاشتراك في المدلول المعجميّ حملت الأسماء الثّلاثيّة على بعضها البعض في الجمع. ذلك أيضا ما فسّروا به مجيء أَفْعَال جمعا لفَعْل كما في جمع فَرْخ أَفْرَاخ وزَنْد أَزْناد وأنْف آنَاف ورَأْد أَرْآد فهو ليس من الباب لأنّ القياس هو أن يكون جمع فَعْل على أَفْعُل. لكن لمـّا كان فَرْخ بمعنى طَيْر الّذي يجمع على أَطْيار وزَنْد بمعنى عُود الّذي يجمع على أَعْوَاد وأَنْف بمعنى عُضْو وجمعه أعْضاء ورَأْد بمعنى ذَقْن أَذْقان فأعطوها حكمها في الجمع (م.ن: 5/ 16). وقد علّل الأنباري هذه الجموع بالشّبه في المعنى وبالشّبه اللّفظيّ : تكرير الرّاء في فرخ بمنزلة الحركة، والغنّة في النّون أيضا بمنزلة الحركة (الأنباري. أسرار: 245-246)

هذا التّعليل القائم على الحمل على المعنى المعجميّ المشترك لم يقتصر على أَفْعُل وأفعال بل نجده في صيغة فُعْل باعتبارها صيغة مشتركة بين المفرد والجمع كفُلْك. ذلك أنّ فُعْل يجمع على أَفْعال: صُلْب أَصْلاب، كما يمكن أن يكون فُعْلا جمعا لفَعَل: أَسَد أُسْد (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 19-20 والأستراباذي. شرح الشّافية: 2/ 94).

2.4 ـ فَعْلَى وفَعَالَى

خصّصنا هذا النّوع من الجموع بهذا العنصر لأنّ الحمل على المعنى فيها من قبيل حمل على حمل.

الأصل هو أن يجمع فَعِيل إذا كان بمعنى مَفْعُول على فَعْلى كقَتِيل بمعنى مَقْتُول قَتْلَى «وأمّا فعيل إذا كان في معنى مفعول... إذا كسّرتَه كسّرته على فعلى وذلك: قَتيل قتلى وجريح جرحى وعقير عقرى ولديغ لدغى...» (سيبويه. الكتاب: 3/ 647).

وجب أن ندقّق القول حيث إنّ فَعِيلا بمعنى مَفْعُول لا يجمع على فَعْلَى إلاّ إذا كان بمعنى الآفة الّتي يصاب بها الإنسان (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 81) لذلك امتنع جمع الصّفات كسَعيد وحَميد أو جمع الأسماء المنتقلة إلى الاسميّة كذَبيحَة وأَكِيلَة وضَحِيَّة ونَطِيحَة على فَعْلَى (الأستراباذي. شرح الشّافية: 2/ 143-144).

والظّاهر أنّ المعنى هو المقدّم في جمع فَعْلَى حيث إنّنا نجد صفات لم تجئ على وزن فَعِيل بمعنى مَفْعُول وهي مع ذلك تجمع على فَعْلَى لأنّها وافقته في المدلول المعجميّ من نحو:

مَرِيضٌ: فَعِيل بمعنى فَاعِل. فمَرِيض مأخوذ من: مرِضَ زَيْدٌ ولا نقول مُرِضَ فهو

مَمْرُوض والجمع فيه مَريضُون إلاّ أنّنا نجمعها أيضا على فَعْلى. ولعلّ استعمال الخليل للتّوهّم [64] أبلغ في التّعبير عن تصوّر المعنى في هذه الكلمات «وتقول مررتُ برجلٍ أعورَ آباؤُه كأنك تكلّمت به على حدّ أعورينَ وإن لم يُتكلّم به كما تَوَهَّموا في هَلْكَى ومَوْتَى ومَرْضَى أنّه فُعِلَ بهم فجاءوا به على مثال جَرْحَى وقَتْلَى، ولا يقال هُلِك ولا مُرِض ولا مُوت»(سيبويه. الكتاب: 2/ 42). فهذه الكلمة «فاعلة في اللّفظ ومفعولة في المعنى» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 5/ 81). وقد شارك مَريض فعيلا لفظا ومعنى لذلك فهو أجدر بالحمل عليه (الأستراباذي.شرح الشّافية: 2/ 148).

وممّا حمل على فَعيل بمعنى مفعول وإن خالفه وزنا نذكر:

زَمِنٌ: فَعِل

مَيِّتٌ: فَيْعِل

أَحْمَقُ: أَفْعَل «لأنّهم جعلوه شيئا قد أصيبوا به في عقولهم كما أصيبوا ببعض ما ذكرنا في أبدانهم» (سيبويه. الكتاب: 3/ 649).

هَالِكٌ: فَاعِل

سَكْرَانُ: فَعْلاَن

وأمّا كَيْسَى «فمحمول على الحَمْقَى بالضّدية» (الأستراباذي.شرح الشّافية: 2/ 145).

والعلّة في ذلك حسب ما نقله سيبويه عن الخليل «لأنّ ذلك أمر يُبْتَلونَ به وأُدْخلوا فيه وهم له كارهون وأُصيبوا به. فلمّا كان المعنى معنى المَفْعُول كسّروه على هذا المعنى» (سيبويه. الكتاب: 3/ 648). فليس الأصل فيها أن تجمع على فَعْلَى أي إنّ "الحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل. ولو كان أصلا لقبح هَالِكُونَ وزَمِنُونَ ونحو ذلك" (م.ن : 3/ 650).

لم يختلف النّحاة من الخليل إلى الأستراباذي في تأويل هذه الجموع بحملهم إيّاها على التّقارب في المدلول المعجميّ أو حتّى الضّديّة (حمل كَيْسَى على حَمْقَى). فالاشتراك في المعنى المعجميّ فسّر حمل وزن على آخر كما رأينا مع المصادر ومع التّضمين (القسم

64 ـ نجد عبارة التّوهّم في العطف على التّوهّم.

الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الثّاني) وأكّد الاسترسال بين المعنى المعجميّ والمعنى الصّرفيّ.

والظّاهر أنّ الحمل على المعنى هنا هو مبدأ تفسير لا قياس تجري عليه قوانين اللّغة (سيبويه. الكتاب: 2/ 650) و(الأستراباذي. شرح الشّافية: 2/ 145).. إلاّ أنّ ابن السّراج رأى خلاف ذلك «وليس يجيء في كلّ هذا على المعنى،لم يقولوا: بَخْلَى ولا سَقْمَى. قال أبو العبّاس: لو قالوه جاز» (ابن السّراج. الأصول: 3/ 27-28).

ما رأيناه إلى حدّ الآن من أمثلة الحمل على المعنى يمكن أن نطلق عليه حملا من درجة أولى في مقابل ما نجده من حمْل أَيَامَى ويَتَامى على وَجَاعَى وحَبَاطَى (الأستراباذي. شرح الشّافية: 2 / 145-148).

ففي أَيَامَى ويَتَامَى وجه من الحمل طريف يمكن اعتباره درجة ثانية من الحمل على المعنى لأنّ فيه حملا على حمل وبيانه:

وجود تقارب بين صيغتي فَعْلان وفَعِل في المعنى كَعَطْشَان وعَطِش. وتجمع على فَعَالَى: عَطَاشَى. من ثمّة حُمِل فَعِلٌ على فعْلان في الجمع لاشتراكهما في المعنى من نحو وَجِعٌ جمعه وَجَاعَى.

ولـمّا شارك يَتِيمٌ وأَيِّمٌ فعلاً في المدلول المعجميّ حُملا على فعِل في الجمع المحمول بدوره على فَعْلان في الجمع فجاء جمعهما: أَيَامَى، يَتَامَى « ثمّ شَارك أيِّم ويَتِيم باب فعل من حيث المعنى لأنّ الأَيْمَة واليُتْم لا بدّ فيهما من الحزن والوجع ويقربان منه أيضا من حيث اللّفظ فجمع على أيامى ويَتَامى. فهما محمولان على فَعِلٍ المحمول على فَعْلان» (الأستراباذي. شرح الشّافية: 2 / 146).

ما أطلقنا عليه حملا على المعنى من درجة أولى وحملا على المعنى من درجة ثانية يؤكّد الاسترسال الواقع في اللّغة من جهتين. أولى بين الصّرف والمعجم. وثانية في إطار المعاني نفسها بين الشّيء وضدّه والشّيء ونظيره.

وما يلاحظ في هذا الصّدد أنّ الحمل على المعنى وإن لم يكن الأصل في هذه الصّيغ الصّرفيّة إلاّ أنّه بدا أكثر استعمالا من الحمل على اللّفظ وهو الأصل. إنّ الأمر يعود في تقديرنا إلى أهميّة المعنى وقوّته. فالمعنى يلحّ على المتكلّم ويشتدّ إلحاحه عليه حتّى إنّه يخرج على صورة غير تلك الّتي يقدّمها القياس. ويصبح اللّفظ خادما للمعنى، مجرّد كساء له. وهو يرجع إلى مراد المتكلّم. كما يمكن أن يعود إلى هذه الدّقائق المعنويّة

المستفادة منه في هذه الاستعمالات. فلو عمّمنا قاعدة جمع فَعِيل بمعنى مَفْعُول على فَعْلَى لجمع حَمِيد ومَرِيض على حَمْدَى ومَرْضَى دون تبيّن الفرق بينهما الّذي يخوّل لجمع مريض على فَعْلَى دون حميد مثلا.

خاتمة الفصل الرّابع

تناولنا في هذا الفصل الحمل على المعنى في العدد من خلال ثلاث مسائل.

الأولى: من حيث حمل المفرد والمثنّى والجمع على بعضها البعض. وقد لاحظنا أنّها لا تقتصر على العربيّة ممّا يعني أنّها تتّصل بعلاقة المعنى في الذّهن باللّسان وبالمرجع من خلال ما يشحن به المتكلّم كلامه من اعتقاده. وقد وصلنا إلى كون المثنّى والجمع تكرارا للمفرد. بهذا التّصوّر يستلزم كلّ ما زاد عن الواحد من حيث المعنى وجود الواحد.

الثّانية: كلّما أوغلت الكلمة في الإبهام (مَنْ أكثر إبهاما من الّذي) أو ارتفعت إمكانيّة التباسها بكلمة قريبة منها لفظا (كالتباس اللاّم الموصولة بلام التّعريف)، قوي الحمل على المعنى فيها.

الثّالثة: أظهرت ثراء مفهوم الحمل على المعنى فقد وجدنا بالنّسبة إلى بعض أوزان جمع التّكسير (فَعَالَى) أنّ الحمل على المعنى فيها هو حمل على حمل (حمل فَعِيل على فَعِل المحمول بدوره على فَعْلاَن). كما أنّ استعمال هَلْكَى حملا على المعنى عوض هالكون حملا على اللّفظ يمكن أن يعلّل بسلطان المعنى في الذّهن.

ويبدو أنّ الحمل على المعنى هو مبدأ تفسير لا قياس تجري عليه قوانين اللغة. ذلك أنّه لا يقال بَخْلَى ولا يقال الجهال يسيرون. فهو ذو كفاءة تفسيريّة كبرى تسمح للنّحويّ بتأويل أكبر عدد من الظّواهر الصّرفيّة الّتي تبدو شاذّة.

خاتمة الباب الثّاني

خصّصنا هذا الباب لمعالجة ظاهرة الحمل على المعنى في المستوى الصّرفيّ بشقّيه الاشتقاق والتّصريف. وقد بنيناه للردّ على من رأى في هذه الظّواهر اللّغويّة «تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد» أو ذهب إلى كونها «لا تمتّ للمنطق العامّ بصلة» بالاستدلال على ما نفترضه أوّلا من أنّ الظّواهر اللّغويّة تنطلق من بنية عليا مجرّدة تحرّكها متضامنة مع مقاصد المتكلّم. وما نفترضه ثانيا من أنّ مظاهر الحمل على المعنى هي من مجال المتحقّقات المنجزة بالمجرّد الواحد.

قسّمنا فصول هذا الباب إلى أربعة. كان مدار الأوّل منها على تقديم مفهوم الاشتقاق والتّصريف. ومحصّله أنّ الاشتقاق معنى وليس مجرّد توليد كلمة منجزة انطلاقا من كلمة منجزة. كما أنّ الاشتقاق سابق للتّصريف.

أمّا الفصل الثّاني فقد فصّلنا فيه القول في معنويّة الاشتقاق اعتمادا على تصوّر النّحاة للصبّغة التّجريديّة المحضة للمصدر باعتباره ساذج الحدث. كما استعنّا بما أطلق عليه الشّريف البنية الحدثـيّة النّواة: حدث وحادث. على هذا الأساس تكون البنية الاشتقاقيّة تحقيقا للبنية الإعرابيّة المجرّدة. فهذه البنية الإعرابيّة المولّدة واحدة تحتمل إنتاج المصدر أو اسم الفاعل... حسب العنصر المنبّر بما يسمح بحمل صيغة على أخرى ممّا يعني أنّه لا وجود لحدود صارمة بين الصّيغ اللغويّة إذ يمكن الاتّجاه من هذه إلى تلك أو العكس..

في الفصل الثّالث تناولنا مقولة الجنس. وقد وقفنا على أمرين. أوّلا: مفهوم شيء الّذي أرجعت إليه بعض مظاهر الحمل على المعنى هو مفهوم موغل في الإبهام: فقير دلاليّا وقويّ احتماليّا. ثانيا: الحمل على المعنى تمّ بين بنيتين سطحيتين (مذكّر، مؤنّث أو عاقل، غير عاقل...) الأولى صريحة والثّانية لم تتحقّق لسبب من الأسباب يسيّرهما مبدأ مستكنّ في الذّهن.

في الفصل الرّابع تأكّد لنا في مقولة العدد ما كنّا وصلنا إليه في مقولة الجنس من أنّ الحمل على المعنى يقع بين بنيتين إحداهما صريحة والأخرى ضمنيّة من خلال الحمل على المفرد أو المثنّى أو الجمع...

كما تناولنا الحمل على المعنى في المبهمات من نحو الموصولات والكناية عن العدد. وقد وصلنا إلى أنّه كلّما كانت الكلمة موغلة في الإبهام قويت فيها نسبة الحمل على المعنى.

وتطرقّنا أخيرا إلى حمل بنية على بنية فيما يخصّ بعض أوزان التّكسير (فَعْلَى، فَعَالَى...)

أظهر لنا الحمل على المعنى أنّ الاسترسال قائم بين المستويات اللّغويّة بين البنية الاشتقاقيّة والبنية الإعرابيّة عند حمل المشتقّات بعضها على بعض وبين الاشتقاق والمعجم عند حمل الشّيء على ما هو بمعناه وبضدّه في المشتقّات وفي بعض صيغ الجموع.

كما بان لنا أنّه لابدّ من الرّبط بين المعنى الوضعيّ المستفاد من نظام اللّغة والمعنى القصديّ المستفاد من استعمال المتكلّم. وهو يؤكّد بذلك التّفاعل بينهما. وممّا يدعم هذا هو أنّنا نجد الحمل على المعنى في ألسنة أخرى غير العربيّة وفي هذا دليل على أنّ الحمل على المعنى خصيصة من خصائص الألسنة الطّبيعيّة ويمكن أن نضعه ضمن باب الكليّات اللّغويّة. فالمعنى هو المحرّك للّغة. المعنى ينشأ في الذّهن ويتحقّق بصور لفظيّة مختلفة بحسب مقصد المتكلّم.

وقد مكّننا مفهوم الحمل على المعنى من التّفطّن إلى هذه الحركيّة الّتي تتّصف بها الألسنة البشريّة. فاللّغة إذن ليس فوضى وإن أوهمنا الظّاهر بذلك بل نظام متحرّك. وقد أبرز لنا مفهوم الحمل على المعنى قدرته على وصف اللّغة في تشعّبها.

«والحمل على المعنى أكثرُ في كلامهم من أن يُحصى»
(الأنباري. الإنصاف: 2/ 777).

الباب الثّالث :
النّظام الإعرابيّ للحمل على المعنى

مدخــل

وقفنا إلى حدّ الآن على تعدّد مداخل الحمل على المعنى، تعدّدا يتمثّل أوّلا في شموله مستوى الإجراء ومستوى التّنظير. ويتمثّل ثانيا في حضوره في المستويات اللّغويّة الدّالة: المعجميّ منها والصّرفيّ وكذلك الإعرابيّ. وفي هذا التّعدّد دليل واضح على خطورة هذا المفهوم خطورة تعود إلى ثرائه وإلى أهمّيته في جانب التّفسير والتّعليل والكشف عن نظام العربيّة. فقد كان مفهوما تقاطعت فيه عديد الظّواهر اللّغويّة الدّالة ولعلّه لذلك لمْ يفرده النّحاة بمبحث خاصّ به وإنّما كان مبثوثا في مصنّفاتهم على تنوّعها في الموضوع وفي الزّمن.

أرجأنا النّظر في النّظام الإعرابيّ للحمل على المعنى [65] إلى هذا الحدّ لموقع الإعراب في المستوى الأعلى من علوم اللّغة واعتباره أكثرها تجريدا. أمّا وقوعه في أعلى الهرم فإنّما يعزى إلى كون الإعراب باعتباره «عقدا وتركيبا» لا يتحقّق إلاّ بعد حصول الوحدات اللّغويّة الصّوتيّة والمعجميّة والصّرفيّة الّتي بها تملأ المواضع الإعرابيّة ويتمّ الإعراب. أمّا من حيث إيغاله في التّجريد فبيان ذلك أنّ البنية الاشتقاقيّة هي اختزال لبنية إعرابيّة كما رأينا في الباب السّابق مع اسم الفاعل واسم المفعول... وكما مع صيغة اِسْتَفْعَلَ مثلا... ومثله بالنّسبة إلى المعجم من نحو كلمة كُتَيِّبٌ اختزال للمركّب بالنّعت كِتَابٌ صَغِيرٌ.

تتمثّل غايتنا في هذا الباب في صياغة منوال وصفيّ لآليّات اشتغال الحمل على المعنى من خلال التّعرّض لمظاهره في المستوى الإعرابيّ. فالملاحظ أنّ الحمل على

65 ـ آثرنا استعمال مصطلح الإعراب عوض التّركيب وعوض النّحو لاشتمال الإعراب التّركيب ولتراوح مفهوم النّحو بين السّعة والضّيق.

المعنى في المستوى الإعرابيّ لم يخرج عن الثّنائيّة الّتي احتكم إليها عملنا ونعني بها ثنائيّة الاستعمال من جهة والتّنظير النّحويّ من جهة أخرى. فمن مظاهر الحمل على المعنى الاختلاف في العلامات الإعرابيّة وهو يعود إلى المستعمِل وكذلك الاختلاف في تحديد الوظائف النّحويّة وهو من عمل النّحويّ...

تتمثّل غايتنا أيضا في بيان مدى كفاءة الحمل على المعنى التّفسيريّة لمظاهر تبدو من قبيل الشّاذ في الإعراب ولأمثلة أَشْكَلَ بعضها على النّحاة. ذلك أنّنا نرمي على وجه الخصوص إلى بيان أهمّيّة الحمل على المعنى في التّعليل من حيث إرجاع ما يبدو شاذّا إلى نظام العربيّة. فافتراضنا، وهو ما نحاول الاستدلال عليه في هذا الباب، يتمثّل في كون الحمل على المعنى ليس أمرا طارئا بل هو الأصل. وهو في ذلك مبنيّ على كون اللّفظ مجرّد «وسم» وهو ما قدّمناه في القسم الأوّل من عملنا وبنينا عليه عملنا. وفي تقديرنا أنّ من لم ينتبه إلى هذا، كأنّه لم ير من الأشياء إلاّ ظاهرها، وحُجب عنه الأسّ والقاعدة. فنحن نحاول إرجاع الظّواهر اللّغويّة إلى مبدأ موحّد جامع بينها وإرجاع المتفرّق إلى الواحد.

عليه نخلص إلى تصوّر للنّحو العربيّ وهو تصوّر يقوم على قوّة تفسيريّة تتجاوز الوصفيّة الكامنة في مجرّد الصّور اللّفظيّة المتحقّقة.

رأينا تقسيم هذا الباب إلى خمسة فصول. عرضنا في الأوّل منها مقولة الإعراب بما أنّ مدار الحمل على المعنى يتنزّل ضمن المستوى الإعرابيّ. وفي الفصل الثّاني نظرنا في علاقة الحمل على المعنى بالعامل. وخصّصنا الفصل الثّالث للحمل على المعنى والتّغييرات الطّارئة على بنية الجملة. أمّا الفصل الرّابع فكان للحمل على المعنى وعناصر الجملة. والفصل الخامس اهتممنا فيه بالحمل على المعنى والوظائف النّحويّة ساعين في كلّ ذلك إلى بيان أصول إجراء الحمل على المعنى.

من الواضح أنّنا لم نعرض من المفاهيم النّحويّة إلاّ لما كان له صلة بمفهوم الحمل على المعنى. وواضح أيضا أنّنا سعينا إلى الإحاطة بهذه المفاهيم الإجرائيّة في علاقتها بالحمل على المعنى من خلال النّظر في العمل الإعرابيّ والنّظر في الوظائف النّحويّة وتناول عناصر الجملة وما يطرأ على بنية الجملة من تغييرات.

الفصل الأوّل:
مقولة الإعراب

مقدّمـــة

أفضى بنا البحث في البابين السّابقين إلى أنّ الحمل على المعنى من المبادئ القويّة في الجهاز التّفسيريّ للنّظريّة النّحويّة العربيّة يهمّ اشتغال الظّاهرة اللّغويّة في المستويين المعجميّ والصّرفيّ. فقد بدا الحمل على المعنى مفهوما أساسيّا في انتظام الأصول المكوّنة للنّظام النّحويّ جنّب النّحاة الوقوع في مأزق التّناقض في النّظريّة النّحويّة بالتّخلّص من ضغوط الجانب اللّفظيّ. وهو مفهوم أساسيّ أيضا لأنّ في استعمال المتكلّم له دليلا على أنّه ظاهرة لغويّة لها في نظام اللّغة من الآليات ما يسمح بتوليدها.

ولا نخال الحمل على المعنى في المستوى الإعرابيّ يخرج عن المستويين المعجميّ والصّرفيّ فيما تقدّم. وهو أمر نسعى إلى بيانه ومراقبته.

لكن ينبغي لنا، قبل أن نسترسل في تناول مظاهر الحمل على المعنى في هذا المستوى، ضبط شبكة من المفاهيم النّحويّة. ذلك أنّه لا يعقل ألاّ يوجد بين مفهوم الحمل على المعنى وبقيّة المفاهيم في النّظريّة النّحويّة العربيّة، وإن لم يصرّح به بصورة منظّمة، ضرب من التّماسك والتّناسق. أوّل مفهوم يستدعي النّظر فيه هو مفهوم الإعراب.

1 ـ في الإعراب

نلاحظ بدءا أنّ أوّل ما جاء في كتاب الخصائص في باب القول على الإعراب «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 6). إنّ فتح الباب من قبل ابن جنّي بهذه الجملة لـمّا يلفت الانتباه لما فيه من خروج عن المألوف. ذلك أنّ النّحاة غالبا ما يبدؤون مثل هذه الفصول بالتّعريف اللّغويّ للمفهوم ثمّ ينتقلون إلى التّعريف الاصطلاحيّ غير أنّ ابن جنّي كأنّما أراد بهذا التّناول حسم المسألة منذ البدء.

هذا الحسم لفائدة البعد المعنويّ للإعراب الّذي لمسناه عند ابن جنّي نكاد نجده بعينه عند المهيري «ولن نقف إلاّ عند موقف القائلين بوظيفة الإعراب المعنويّة فمن

الواضح أنّ الرّافضين لدلالته المعنويّة كأنّهم يعتبرون أنّ اللّغة يمكن أن تتضمّن علامات لا فائدة معنويّة فيها وأنّ الأصوات يمكن أن يختلف بعضها عن بعض في الكلام بدون أن يستفيد المرء من اختلافها ولا يخفى أنّ مثل هذا الاعتبار يتنافى مع منطق اللّغة وطبيعة الأشياء» (المهيري. ب 1993 :56).

أسلوبان إذن في الحسم لمفهوم الإعراب ووظيفته المعنويّة قديما وحديثا والنّتيجة واحدة: الانتصار لجمهور النّحاة القائلين بوظيفة الإعراب المعنويّة واعتبار غيرهم من الشّاذّ الّذي يحفظ ولا يقاس عليه. وسنفصّل القول في هذا في موضعه لاحقا في نطاق اعتبارنا الإعراب معنى وردّنا على من يعتبره لفظا لأنّنا نعتبره مفهوما أساسيّا يقوم عليه الحمل على المعنى.

1.1 ـ الإعراب والنّحو

إذا عدنا إلى «الكتاب» لسيبويه وجدنا مستويات لغويّة مختلفة: إعرابيّة وصرفيّة ومعجميّة وصوتيّة... وكذا الشّأن في كتاب «الخصائص» فقد اعتبر ابن جنّي الإعراب جزءا من علم أوسع هو النّحو «النّحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 35).

أمّا الأستراباذي فقد عدّ الإعراب القسم الأهمّ من النّحو «إنّما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أنّ المقصود الأهمّ من علم النّحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتّركيب لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 30).

نشير، قبل التّوسّع في بيان مفهوم الإعراب، إلى أنّ هذه المستويات اللّغويّة مترابطة ومتضامنة. دليلنا على ذلك ما وجدناه من ارتباط الإعراب بالتّصريف «اعلم أنّ التّصريف جزء من أجزاء النّحو بلا خلاف من أهل الصّناعة» (الأستراباذي. شرح الشّافية:1/ 6).

وقد أقام من قبله ابن جنّي العلاقة الوثيقة بين التّصريف والإعراب على المقابلة بين الثّابت والمتنقّل «فالتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة، والنّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ،

فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأنّ معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقّلة» (ابن جنّي. المنصف:1/ 4).

ذلك أنّه لا يمكن الحديث عن «العقد والتّركيب» ما لم توجد الكلمة إذ الثّابت هو أساس المتنقّل. وإذا كان الإعراب يقوم على «العقد والتركيب» فهذا يعني أنّ الإعراب يقتضي ضرورة التّركيب. وهذا يقتضي أنّ الإعراب لا يستقيم إلاّ بمفهوم الجملة. لذا لن نعرض لمفاهيم الجملة إلاّ لما له صلة بالحمل على المعنى. ونحتاج قبل ذلك إلى تعريف الإعراب لفهم الحمل على المعنى.

2.1 ـ الإعراب معنى لا لفظ

لا يعود اهتمامنا بمفهوم الإعراب كما أشرنا إلى الاهتمام به في ذاته ولذاته وإنّما لأجل فهم الحمل على المعنى ذلك أنّ الحمل على المعنى يمسّ مظاهر مختلفة من الإعراب.

وقد وجدت فرضيّتان في خصوص الإعراب: الإعراب باعتباره لفظا أي هو مجرّد علامات والإعراب باعتباره معنى. وغايتنا تبيّن الكفاءة التفسيريّة الأقوى لفهم الحمل على المعنى بالأساس.

اعتبار الإعراب لفظا لا معنى رأي قديم لكن يبدو أنّه قد بقي صوتا ضعيفا مع قُطْرب [66] (الزّجاجيّ. الإيضاح: 70-71) وابن درستويه [67] (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 73) وابن مَضاء [68] (ابن مضاء. الرّدّ على النّحاة). لكن لا ينفي هذا استمراره مع بعض المحدثين مثل إبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيّوب... وقد صنّف مجدوب حججهم صنفين: حجّة ذات الطّابع اللّغويّ وحجّة ذات الطّابع الابستمولوجيّ (مجدوب. 1998 :254-276).

ونذكر من المحدثين أيضا كولغلي في مقالين له ذهب فيهما إلى أنّ النّحو عند القدامى صناعة لفظيّة على الأقلّ قبل ما يطلق عليه الثّورة الجرجانيّة (Kouloughli. 1983)

66 ـ هو محمّد بن المستنير (ت. 206 هـ) لازم أستاذه سيبويه.
67 ـ هو عبد الله بن جعفر (ت. 374هـ) قرأ الكتاب على المبرّد.
68 ـ هو أبو العبّاس أحمد القرطبيّ (ت. 592هـ) قاضي القضاة في دولة الموحّدين قال بإلغاء العامل.

و(Koulougli 1997.). كما ذهب آخرون إلى أنّ „اللّفظ هو الأصل في الإعراب وينبغي أن يوافقه المعنى وأن يسير في فلكه لأنّ النّحو صناعة لفظيّة" (علّوش. 1997 : 242).

يتعيّن علينا التّطرّق إلى مفهوم الإعراب حتّى نتمكّن من معالجة مفهوم الحمل على المعنى. ذلك أنّنا نفترض أنّه لا يمكننا معالجة الحمل على المعنى إذا كان الإعراب لفظا. فالحمل على المعنى يقتضي حسب رأينا ويستوجب أن يكون الإعراب معنى. لهذا سنبيّن فيما يلي معنويّة الإعراب لاستعمالها في تأصيل فكرة الحمل على المعنى.

عدنا إلى ما جاء في أمّهات كتب النّحو العربيّ نفسها للردّ على القائلين بكون الإعراب لفظا. ينبغي بدءا التّمييز بين الإعراب وعلامة الإعراب، فحديثنا هو عن الإعراب لا عن علاماته (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 73).

لـمّا توهّم البعض أنّ الإعراب لفظ لا معنى لأجل ما وجدوه من قولهم «صناعة لفظيّة» و«عامل لفظيّ»، وجب النّظر في مفهوم العوامل. فقد قسّمها النّحاة إلى عوامل لفظيّة وعوامل معنويّة، وأرجعها الجرجاني على سبيل المثال إلى مائة عامل: عاملان منها معنويّان هما رفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم وأمّا البقيّة فلفظيّة (الجرجاني. العوامل:85-86).

بل أدرك النّحاة من قبله أنّ العوامل اللّفظيّة نفسها «راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنويّة» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 110). فليس أدلّ على معنويّة العوامل من أنّك «إذا قلت: ضَرَبَ سعيدٌ جَعْفَرًا فإنّ ضَرَبَ لم تعمل في الحقيقة شيئا. وهل تحصل من قولك: ضَرَبَ إلاّ على اللّفظ بالضّاد والرّاء والباء على صورة فعل فهذا هو الصّوت، والصّوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل» (م. ن).

لاوجود إذن للفظ دون معنى وما الحديث عن العوامل اللّفظيّة إلاّ ضرب من الاختزال اقتصر فيه على الظّاهر وهي الألفاظ الموصلة للمعاني ذلك أنّها لم تجئ إلاّ للإبانة عن المعاني لأنّها علامات لهذه المعاني وأمارات لها فـ«المعنى إذا أشيع وأسير حكما من اللّفظ لأنّك في اللّفظيّ متصوّر لحال المعنويّ ولست في المعنويّ بمحتاج إلى تصوّر حكم اللّفظيّ» (م. ن: 1/ 112).

أمّا فيما يخصّ القياس اللّفظيّ فإنّك «إذا تأمّلته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه» (م. ن: 1/ 111)، وذلك من نحو تعليل دخول إنْ على ما المصدريّة بشبه ما المصدريّة بما النّافية. فعلى أساس من هذا الشّبه اللّفظيّ قُرّب بينهما في المعنى.

لا يعني قيام النّحو على «العقد والتّركيب» بين الأنفاظ أنّ تركيب الإسناد لفظ بل «الإسناد معنى» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 74-75). يقوم الإسناد على مسند ومسند إليه وهما «ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا» (سيبويه. الكتاب:1/ 23) والمقصود بهما الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة حتّى إنّ الجمل من نحو جمل الدّعاء والنّداء تعود إلى إسناد غير ظاهر في الإنجاز. هذا فضلا عن أنّ الإسناد يشمل الخبَر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام (ابن يعيش. شرح المفصّل:1/ 20).

بهذا يبدو الإسناد مفهوما عامّا شاملا فهو الجامع المشترك لمختلف ضروب الكلام. إنّ الإسناد هو الأساس الأوّل لبناء المعنى وإنشائه وهو بنية نحويّة مجرّدة ترتكز على علاقة نحويّة مجرّدة ينشئها المتكلّم اعتمادا على الإعراب ليعبّر عن قصده، وعلى أساس هذه العلاقة النّحويّة تتوالد بقيّة المعاني وتتالى الأبنية.

وممّا يؤكّد أيضا الصّبغة المعنويّة للإعراب تمييزهم بين الإعراب اللّفظيّ والإعراب التّقديريّ والإعراب المحليّ. ففي الإعراب اللّفظيّ تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الطّارئة عليها مثل ضربَ زيدٌ عمرًا.

لكن قد يتعذّر ظهور هذه العلامات لفظا في الإعراب التقديريّ وهو يعود إلى أسباب صوتيّة من حيث تعذّر النّطق أو استحالته «اعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين: إمّا تعذّر النّطق به واستحالته وإمّا تعسّره واستثقاله» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 84). مضيفا أنّه «إذا عرفت المعرب الّذي إعرابه مقدّر، إمّا مطلقا أو في بعض الأحوال دون بعض، فما بقي من المعربات إعرابه ظاهر، وهو قوله «واللّفظيّ فيما عداه» « (م. ن:1/ 86).

ومن أمثلة الإعراب التّقديريّ قولهم: الأمرُ بيدي وقولهم: أكرمَ موسى عيسى. فـ«الاختلاف الكائن في الموضع دون اللّفظ مثاله في الأسماء نحو عصًا ورحىً ومثنًى ومعلًى وفي الأفعال نحو يخشى ويغشى» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 105).

أمّا الإعراب المحليّ فلا تظهر فيه علامة الإعراب نظرا إلى البناء (السّيوطي. الأشباه: 2/ 219). قد يكون البناء لازما كما في هؤلاءِ أو عارضا كبناء الاسم المنادى المعرفة المفرد على الضّمّ. فإذا قلنا: نام هؤلاءِ، فإنّ هؤلاء في موضع رفع ولا يمكن أن تظهر فيه علامة الإعراب لأنّه اسم مبنيّ على الكسر. وإذا قلنا: يا زيدُ، فإنّ زيدا مبنيّ بناء عارضا على الضّمّ وهو في موضع نصب.

إنّ تمييزهم بين أنواع الإعراب دليل واضح على أنّ الأمر في الإعراب لا يقوم على العلامات اللّفظيّة فحسب. ذلك أنّ هذه العلامات قد تلازم حالة واحدة أو لا تظهر والمعنى قائم مع ذلك. هذا فضلا عن المركّبات الحرفيّة والمركّبات الاسميّة والمركّبات الإسناديّة الّتي تقوم مقام اللّفظ المفرد ويقدّر فيها الإعراب بحسب موضعها في الجملة. وهو ما يعني أنّ الأصل في الإعراب هو المعنى وما اللّفظ إلاّ لأجل المعنى. هذه الفكرة جوهريّة يتكرّر صداها في مواطن كثيرة من الحمل على المعنى كما سنرى في موضعه.

مثّل الجرجاني، في تقديرنا، أبرز مدافع عن معنويّة الإعراب باعتباره «الإيضاح عن المعاني» و«إزالة الفساد ورفع الإبهام» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 97 ...) مُرْجِعا معنى الإعراب الاصطلاحيّ إلى معناه العامّ.

وقد حسم الجرجاني الأمر بردّه القاطع على القائلين بلفظيّة الإعراب «وبعد، فإنّ الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ... وذلك أنّا قد أثبتنا أنّ الإعراب عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو بالحروف...» (م. ن: 1/ 98 ...).

ذلك أنّ الإعراب يُؤْتَى به إبانة عن المعنى الموجود في نفس المتكلّم الّذي يبقى مبهما ما لم يعبّر عنه الإعراب ويُبِنْه. فلابدّ حينئذ لما يوجد في النّفس من معان أن يظهر على نحو معيّن «إزالة للفساد ورفعا للإبهام» إذ «الإعراب يؤتى به للدّلالة على المعاني العارضة في الأشياء كالفاعليّة» (م. ن:1/ 128). وهذه المعاني ثلاثة «إنّ أصول الكلام على ثلاثة معان، الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة» (م. ن:1/ 210).

من ثمّة فليس الإعراب مجرّد علامات لفظيّة، شكليّة في ذاتها وإنّما علامات دالّة على اختلاف المعاني والإبانة عنها «فالإعراب خلافا لما هو شائع يحيل إلى المعنى بل هو معنى، والمحلاّت الإعرابيّة هي وليدة علاقات معنويّة نحويّة، والعوامل هي المفاهيم الّتي تتحكّم في وحدة الجملة بل تتضمّنها ولا ضامن لوحدتها في نهاية الأمر سوى المعنى النحويّ» (المهيري. 1998 :190).

لا يقتصر هذا التّصوّر لمعنويّة الإعراب على العربيّة بل نجده مع اللّسانيّين المهتمّين بالحالة الإعرابيّة كهيمسلاف (Hjelmslev. 1971) وموانيي (Moignet. 1981). ذلك أنّ اللّغات الّتي اهتمّوا بها كان المعنى فيها خاليا من وسم لفظيّ في بعض الحالات. وهو ما يعني أنّ الإعراب قائم فيها لكن بوسائل أخرى غير الألفاظ والعلامات.

يتأكّد لنا ممّا سلف أنّ القول بأنّ الإعراب لفظ قول لا يستقيم وهو مردود بالعودة إلى آراء القدامى أنفسهم وقد انبروا مدافعين عن هذا التّصوّر. ثمّ إنّ كفاءته التفسيريّة ضعيفة لفهم الحمل على المعنى فلا يستقيم القول بكون الإعراب لفظا والقول بالحمل على المعنى.

نرجّح أنّ اعتبار الإعراب لفظا لا معنى يرجع إلى الاقتصار على الجانب الظّاهر وهو الألفاظ. وهو قول مردود لأنّ الإعراب معنى مجرّدٌ يَظهر في العربيّة بمجموعة من الألفاظ كما صرّح به ابن جنّي «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 36). فالإعراب معنى حاصل في الذّهن قبل تشكّله في ألفاظ. يختلف تحقّقه في الإنجاز بحسب العنصر اللّغويّ الّذي يتشكّل فيه وبحسب قصد المتكلّم. وللمتكلّم حضور مركزيّ في النّحو العربيّ عموما وفي الحمل على المعنى خصوصا كما سنرى في العنصر الأخير من هذا الفصل. فليست العلامة الموجودة في آخر الكلمة كافية وحدها في كلّ الحالات للإبانة عن المعاني. كما أنّ غياب العلامة الإعرابيّة، في المقابل، لا يقف حاجزا دون فهم المعاني.

إنّ هذا التصوّر المعنويّ للإعراب باعتباره «معنى... وإنّما يعرف بالقلب» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 98) يؤكّد صحّة ما بُني عليه القسم الأوّل من عملنا من أنّ علاقة اللّفظ بالمعنى هي علاقة «وسم». ذلك أنّ الفصل بين اللّفظ والمعنى إشكال زائف، واهم لأنّنا عندما نتحدّث عن لفظ فإنّما نتحدّث بالضّرورة عن لفظ وضع لمعنى لا عن لفظ مطلقا، وإلاّ أصبح الحديث لغوا. كذلك لا يسعنا إدراك هذا المعنى الذّهنيّ، المجرّد ما لم يتشكّل في صورة لفظ إذ «الألفاظ عنوان المعاني» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 216). بيد أنّه إذا غاب عنصر لفظيّ وجدت بالضّرورة قرائن لغويّة أخرى يستدلّ بها على المعنى. فكم من بنية غائبة لفظا حاضرة معنى. ويمكن أن نستدلّ على ذلك بأفعال التّحذير والإغراء فهي مقدّرة لكنّها عاملة. وهو ما يؤكّد مرّة أخرى معنويّة الإعراب.

يتوافق تصوّر معنويّة الإعراب مع تصوّر علاقة اللّفظ بالمعنى وهما من الأسس الّتي يستند إليها لفهم الحمل على المعنى. فالاقتصار على الألفاظ وحدها لا يفسّر مفهوم الحمل على المعنى . يضحي الحمل على المعنى حينئذ في صميم النّحو العربيّ والإعراب لتوافقه، كما سنرى، ومبادئ الإعراب.

تأكّد لنا إلى حدّ الآن أنّ الحمل على المعنى يتنزّل في صميم النّحو العربيّ حيث

إنّه يتوافق ومعنويّة الإعراب فهو حينئذ ليس بالظّاهرة الشّاذّة كما قد يبدو في ظاهر الأشياء.

وإذا ما بان لنا من كلّ ما تقدّم أنّ الإعراب معنى في المقام الأوّل فلنوضّح الآن تقاطع الحمل على المعنى والإعراب.

2 ـ بين الحمل على المعنى والإعراب

يلاحظ المتمعّن في مؤلّفات النّحو العربيّ، المدقّق في تفاصيله وجزئيّاته أنّ مدار اهتمام النّحاة هو الصّناعة النّحويّة. وقد وصلنا فيما تقدّم من عملنا إلى أهمّيّة منزلة المعنى في النّحو العربيّ وإلى أنّ الإعراب معنى إلاّ أنّه وجب التّمييز بين المعنى حسب ما تقتضيه أصول الصّناعة النّحويّة وبين المعنى الّذي يفهمه مستعمِل اللّغة. فالفاعل مثلا في الصّناعة النّحويّة لا يطابق الفاعل في المعنى ضرورة (ابن هشام. شرح قطر:182).

ميّز النّحاة تقدير الإعراب من تفسير المعنى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الفصل الّذي خصّصه ابن جنّي للفرق بينهما (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 280-285) وكذلك (م. ن: 2/ 405) والأمثلة على ذلك عديدة كما في قول العرب: كلُّ رَجُلٍ وَصَنْعَتُهُ وقولهم: أَنْتَ وَشَأْنُكَ «فهذا يوهم من أَمَم أنّ الثّاني خبر عن الأوّل كما أنّه إذا قال: أَنْتَ مَعَ شَأْنِكَ فإنّ قوله: مع شأنك خبرٌ عن أنت. ليس الأمر كذلك. بل لعمري إنّ المعنى عليه غير أنّ تقدير الإعراب على غيره. وإنّما شَأْنُكَ معطوف على أنتَ، والخبر محذوف للحمل على المعنى. فكأنّه قال: كُلُّ رَجُلٍ وَصَنْعَتُهُ مَقْرُونَانِ، وَأَنْتَ وَشَأْنُكَ مُصْطَحِبان»(م. ن: 1/ 284).

نقف من هذا المثال على أمرين. يتمثّل الأوّل في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. وهو الفرق بين الصّناعة النّحويّة وما تقتضيه من أصول وقواعد نظريّة وبين تفسير المعنى الّذي قد يكون سببا في فساد صنعة النّحو. فالمتكلّم يستعمل اللّغة بالسّليقة ولا يضيره جهلهُ بالصّناعة النّحويّة حيث لا يقوم حاجزا بينه وبين التّواصل. فالغاية من اللّغة الفهم والإفهام استنادا إلى تفسير المعنى في الاستعمال. وقد استمرّ مع ابن هشام حيث فرّق بين «تفسير معنى لا تفسير إعراب» (ابن هشام. مغني: 1/ 167) في ما ورد بعد الفاء في تعليقه على قوله تعالى «أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ» (الحجرات:12).

ويتمثّل الثّاني في كون الحمل على المعنى يتنزّل في صميم الإعراب أي ضمن مقتضيات الصّناعة النّحويّة. ممّا يعني أنّ الحمل على المعنى ينبغي أن ينتظم مع بقيّة الأصول النّحويّة كالحذف مثلا، للمحافظة على تماسك النّظريّة النّحويّة.

يقتضي تقدير الإعراب في الصّناعة النّحويّة وجود شبكة من المفاهيم، شأنه في ذلك شأن بقيّة العلوم، يضعها النّحويّ لتبيّن الانتظام في اللّغة. والحمل على المعنى من هذه الزّاوية فيما يخصّ النّحويّ أقرب إلى تقدير الإعراب منه إلى تفسير المعنى أي المعنى الإحاليّ. فعمليّة الحمل على المعنى هنا ليست ممّا يلجأ إليه مستعمِل اللّغة وإنّما هي من باب الصّناعة أي هي عمليّة يقوم بها النّحويّ (النّحو بالمعنى الواسع) ليميّز بين الأصول والفروع فيحمل الفروع على الأصول بقرينة معنويّة من أجل ضبط قوانين اللّغة ضبطا محكما.

3 ـ حضور المتكلّم في النّحو العربيّ

ألمعنا فيما تقدّم من هذا الفصل إلى أنّ العوامل صنفان: لفظيّة ومعنويّة. وهي في الحقيقة تتجاوز كونها لفظيّة أو معنويّة وترجع إلى كونها من عمل المتكلّم. ويتبوّأ مفهوم المتكلّم مركزا محوريّا في النّظريّة النّحويّة العربيّة.

فالعامل، قبل أن يكون لفظياً أو معنوياً، ليس إلاّ المتكلّم لأنّه هو العامل الحقيقيّ في الإعراب «وإنّما قال النّحويّون: عامل لفظيّ وعامل معنويّ ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه... فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره. وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لـمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 110-111).

ولا يذهبنّ بك الظّنّ إلى أنّ سيبويه لم يهتمّ بحضور المتكلّم. ففي الكتاب مواطن عديدة تدلّ على حضور المتكلّم خاصّة تلك الّتي يتمّ فيها الخروج عن أصل الوضع. فقد ربط الرّفع والنّصب بما يوجد في نفس المتكلّم من معان معلّقا على أمثلة من نحو: خيرَ مَقدم أو خيرُ مَقدم، خيرًا لنا وشرّا لعدوّنا أو خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا «فإذا رفعت هذه الأشياء فالّذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالّذي في نفسك غيرُ ما أظهرت، وهو الفعل، والّذي أظهرت الاسم» (سيبويه. الكتاب: 1/ 271). ذلك أنّ الإظهار

والإضمار مقترنان بالمتكلّم حيث إنّهما لا يفهمان حسب سيبويه إلاّ بما يوجد في نفس المتكلّم من معان وبها يختاره من ألفاظ تعبيرا عن المقاصد والأغراض. فالنّصب يعني إظهار الاسم وإضمار الفعل، والفعل غير الاسم: قدمتَ خيرَ مقدم. والرّفع يعني إظهار الخبر وإضمار المبتدأ: هذا خيرُ مَقْدَم. والرّفع حامل لمعنى المنصوب.

كما يظهر حضور المتكلّم في «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه» (سيبويه. الكتاب: 1/ 273 ...).

ومن الأمثلة «انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ» (النّساء: 171) أرجعوه إلى اِنْتَه «وقال الخليل كأنّك تحمله على ذلك المعنى كأنّك قلت: اِنْتَه وادْخُلْ فيما هو خَير لك. فنصبته لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: انته أنّك تَحمله على أمر آخر فلذلك انتصب» (سيبويه. الكتاب: 1/ 283).

يبدو أنّ توجيه النّصب قام على أساس العمل الإعرابيّ غير الظّاهر للمتكلّم حيث أضمر العامل، وهو الفعل المتروك إظهاره، في المعمول المنصوب. هذا ما افترض النّحويّ أنّه من فعل المتكلّم في تحديد عامل المعمول المنصوب من خلال الوقوف على قصد المتكلّم.

يتوافق تفسير الإعراب اعتمادا على ما يوجد في نفس المتكلّم من معان واعتبار المتكلّم العامل الحقيقيّ في الإعراب مع مفهوم الإعراب نفسه وهو الإبانة عن المعاني الموجودة في النّفس بالألفاظ واختلاف أواخر الكلم يعود إلى اختلاف المعاني المعبّر عنها.

ولم يخرج الجرجاني عن سابقيه بل ركّز مفهوم المتكلّم حين فرّق بين ما ينشئه المتكلّم من معان وبين اللّغة «لأنّ اللّغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت وتنفي وتنقض وتبرم. فالحكم بأنّ الضّرب فعل لزيد أو ليس بفعل له وأنّ المرض صفة له أو ليس بصفة له شيء يضعه المتكلّم ودعوى يدّعيها» (الجرجاني. أسرار: 322). فالمتكلّم هو من يثبت وينفي وهو من يحكم ويبرم لذلك اختلفت الألفاظ باختلاف تصوّراته.

استقرّ هذا الموقف مع الأستراباذي. فالمعاني النّحويّة لا تفهم إلاّ بالعقد والتّركيب أي بتركيب العامل والمعمول (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 50). والمتكلّم هو محدث هذه المعاني «اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم، وكذا محدث علاماتها، لكنّ نسب أحداث هذه العلامات إلى اللّفظ الّذي بواسطته قامت

هذه المعاني بالاسم فسمّي عاملا لكونه كالسّبب للعلامة كما أنّه كالسّبب للمعنى المعلَّم..» (م. ن:1/ 57).

نتبيّن من خلال قوله وجود بنيتين نحويّتين: الأولى ضمنيّة وهي بنية ينشئها المتكلّم باعتباره العامل الأوّل والحقيقيّ. والثّانية وهو محدثها وموجدها وهي بنية على أساس المعاني النّحويّة.

فالمتكلّم مفهوم مركزيّ يسبق مفهوم العمل الإعرابيّ، على أهمّيّة العمل الإعرابيّ في النّحو العربيّ. ذلك أنّ المتكلّم هو محدث كلّ علاقة نحويّة بين عنصرين لغويّين وهو منشئ العمل الإعرابيّ في البنية النّحويّة «ليدلّ على ما في علمه» على حدّ تعبير سيبويه في الكتاب (سيبويه. الكتاب: 2/ 314).

ولم يقتصر حضور المتكلّم على القدامى بل استمرّ أيضا مع المحدثين مع ما قدّموه من إضافات. فقد أطلق عليه الشّريف «حدثيّة العلاقة». ومضمونها أنّ «كلّ علاقة نحويّة تربط بين عنصرين إنّما هي حدث ينشئه المتكلّم» (الشّريف. 2002 :803) كما سعى إلى إضافة موضع إعرابيّ لإنشاء المتكلّم (الشّريف. 1999).

تتبّعنا حضور المتكلّم قديما وحديثا لأنّنا نرى أنّه يمثّل فكرة محوريّة في عملنا. ذلك أنّنا نعتبر أنّ المتكلّم هو من يحمل على المعنى. هذا ما جعل أحد المحدثين يذهب إلى أنّ «الحمل على المعنى لا سند له غير إرادة المتكلّم» (أبو المكارم.1973 :352).

ممّا يستوجب ربط الحمل على المعنى بالمستعمِل بما ينشأ في نفسه من معان وبمعنويّة الإعراب. كما يقتضي منّا البحث عن أثر المتكلّم وحضوره فيما يصيب الجملة من عدول في الحمل على المعنى. وفي رأينا نظرة النّحاة إلى الحمل على المعنى صادرة عن تصوّر شامل للمعنى الإعرابيّ وللمتكلّم. ولا ينبغي أن يذهب بنا الظّنّ إلى أنّ المتكلّم حاضر فقط في المستوى الإعرابيّ بل هو حاضر أيضا في بقيّة المستويات اللّغويّة لأنّه هو المنشئ للكلام بمختلف عناصره وجزئيّاته. وقد وقفنا في البابين السّابقين على حضور المتكلّم من خلال ما ذكرناه من المعاني القصديّة المتضامنة مع المعاني الوضعيّة.

المهمّ بالنّسبة إلى موضوعنا اشتراك الإعراب والحمل على المعنى في حضور المتكلّم. وهو وجه من وجوه تقاطع مفهوم الحمل على المعنى والإعراب يمكن أن يضاف إلى مجموعة من المفاهيم المشتركة بينهما. فقد تواتر استعمال مفهوم الحمل في الإعراب من نحو حمل النّصب على الجرّ في إعراب المثنّى والجمع وتعويض الجرّ بالنّصب في

الممنوع من التّنوين. كما نذكر حديثهم عن أمّ الباب وحمل الحروف على بعضها للشّبه من حيث اللّفظ والمعنى، وحمل الفعل على الاسم في المضارعة، وحمل الاسم على الفعل في الصّفات، وحمل الاسم على الحرف في البناء. وحمل الجملة على المفرد في التّركيب، وحمل المعرفة على النكرة...

والمهمّ فيما تقدّم أنّ معنى الإبانة عن المعاني الّذي مثّل أسّ الإعراب، كان قائما أيضا مع الحمل على المعنى إذ أنّ اعتماد الحمل على المعنى لا ينبغي أن يخالف مبدأ الإبانة.

خاتمة الفصل الأوّل

هذا الفصل منهجيّ بنيناه على توضيح المقصود بالإعراب. ذلك أنّنا نرى أنّه لا يمكن معالجة مفهوم الحمل على المعنى في هذا المستوى اللّغويّ ما لم نضبط مفهوم الإعراب.

والحقّ أنّه وجد رأيان متقابلان: كون الإعراب لفظا أو معنى. فأمّا الأوّل فقد عدّ الإعراب مجرّد علامات لفظيّة. وهذا الرّأي مردود من أغلب النّحاة. ثمّ إنّ القول بلفظيّة الإعراب لا يستقيم مع بقيّة المفاهيم النّحويّة الّتي اعتمدها النّحاة. ونرى أنّ كفاءة هذا الرّأي التّفسيريّة ضعيفة. لذا أسّسنا هذا الفصل على تفصيل القول في معنويّة الإعراب بالعودة إلى أقوال النّحاة فيه. على أنّ غايتنا من ذلك ليست تناول معنويّة الإعراب في ذاته وإنّما بما يسمح بمعالجة الحمل على المعنى. ذلك أنّنا افترضنا أنّه لا يمكن معالجة مفهوم الحمل على المعنى إلاّ بناء على كون الإعراب معنى.

وإذا استقرّ أنّ الإعراب معنى وجب التّنبيه إلى الفرق بين المعنى في الصّناعة النّحويّة والمعنى الإحاليّ المستفاد من الاستعمال. وقد وقفنا على كون الحمل على المعنى من باب الصّناعة النّحويّة كما أشرنا إليه في مظانّه.

كما بنينا هذا الفصل على مفهوم مركزيّ في النّظريّة النّحويّة العربيّة وهو المتكلّم باعتباره العامل الأوّل والحقيقيّ. ذلك ما يستفاد من تتبّع أقوال النّحاة قديما من سيبويه إلى الأستراباذي وما يستفاد أيضا حديثا مع الشّريف مع ما أضافه إلى أقوال القدامى. ونفترض أنّ الحمل على المعنى يقتضي التّعرّض للمتكلّم. ذلك أنّ اعتقاد المتكلّم يساهم في توجيهه إلى اختيار عبارة دون أخرى في الحمل على المعنى.

الفصل الثاني :
في معاني النّحو عند الجرجاني

مقدّمـــة

تأسّس الفصل السّابق على أمرين محوريّين: معنويّة الإعراب وحضور المتكلّم. وينبغي لنا ضبط مفهوم المعنى النّحويّ لتبيّن علاقته بالحمل على المعنى، فعلى أيّ معنى نحويّ يتمّ الحمل على المعنى ؟ يبدو أنّ تناول المعنى النّحويّ أو معاني النّحو ليس من فضول القول. والظّاهر أنّه محور الدّرس النّحويّ. فقد شغل المهتمّين باللّغة فعالجه النّحاة واللّسانيّون على حدّ سواء... ولعلّ اهتمامهم جميعا بهذا المفهوم «صورة على ثبات مبدأ أو أصل نظريّ من أصول علم النّحو في أبعد أعماقه وأسسه. فالمبادئ واحدة والإنجازات والإجراءات الشّكليّة مختلفة متعدّدة» (عاشور. 1997 : 141).

أمّا في النّحو العربيّ فيبدو أنّ أوّل من استعمل مصطلح معاني النّحو هو الجرجاني «إذا كان النّظم مصطلحا قديما ومسألة خاض فيها جلّ من سبق الجرجاني من النّقاد وعلماء الإعجاز فإنّ معاني النّحو مصطلح جرجانيّ» (ميلاد. 1997 : 168).

ذلك أنّ معاني النّحو «من المصطلحات المستعملة بكثرة عند الجرجاني في دلائل الإعجاز (65 مرّة)» (عاشور.1997 :140). واختياره لمصطلح معاني النّحو ينمّ عن وثيق الصّلة بين النّحو والمعاني. فإضافة المعاني إلى النّحو هي «إضافة حدّ للمعاني وهي إضافة تفيد النّسبة وبذلك تكون المعاني مجالها النّحو والتّأليف على أنحاء مخصوصة» (ميلاد.1997 : 168).

هذا هو مبرّر اختيارنا للجرجاني خاصّة ونحن نسعى إلى فهم الحمل على المعنى في المستوى الإعرابيّ. بل يبدو أنّ تصوّر الجرجاني للمعنى النّحويّ قد مثّل نقلة كان من شأنها أن مهّدت لدراسة المعنى عند المتأخّرين كالسّكّاكي الّذي «تجاوز مدار الدّلالة اللّغويّة اللّفظيّة وتوصّل إلى نتيجة قيّمة كان الجرجاني الممهّد لبلوغها وهي أنّه لا قيام لمعنى إلاّ بالتّركيب» (ميلاد. 1992 : 168).

1 ـ اللّفظ والمعنى والإعراب

تتنزّل نظريّة النّظم في إطار علاقة ثلاثيّة قوامها اللّفظ والمعنى والنّحو أي الإعراب. فقد بدأ الجرجاني بالرّدّ على من زهد في النّحو وبيان ذلك «أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الّذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتّى يعرض عليه، والمقياس الّذي لا يعرف صحيح من سقيم حتّى يرجع إليه» (الجرجاني. دلائل:75). أمّا فيما يخصّ علاقة الألفاظ بالمعاني فذهب إلى أنّ الألفاظ «أدلّة على المعاني» (م. ن:426). فالألفاظ لا تحيط بالمعاني بل هي علامات وسمات لها ومن ثمّة كانت الألفاظ تابعة للمعاني.

1.1 ـ المعنى من جهة المتكلّم

نزّل الجرجاني مسألة المعنى في إطار عمليّة التّواصل بين المتكلّم والمخاطب ونظر في أسبقيّة المعنى بالنّسبة إلى اللّفظ بالقياس إلى المتكلّم قائلا «وشبيه بهذا التّوهّم منهم [69] أنّك قد ترى أحدهم يعتبر حال السّامع فإذا رأى المعاني لا تترتّب في نفسه إلاّ بترتّب الألفاظ في سمعه ظنّ عند ذلك أنّ المعاني تبع للألفاظ وإنّ التّرتّب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتّبها في نطق المتكلّم وهذا ظنّ فاسد ممّن يظنّه، فإنّ الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلّف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السّامع. وإذا نظرنا علمنا ضرورة أنّه محال أن يكون التّرتّب فيها تبعا لترتّب الألفاظ ومكتسبا عنه لأنّ ذلك يقتضي أن تكون الألفاظ سابقة للمعاني وأن تقع في نفس الإنسان أوّلا ثم تقع المعاني من بعدها وتالية لها بالعكس مما يعلمه كل عاقل... وليت شعري هل كانت الألفاظ إلاّ لأجل المعاني؟ وهل هي إلاّ خدم لها ومصرّفة على حكمها ؟ أو ليست هي سمات لها وأوضاعا قد وضعت لتدلّ عليها ؟ فكيف يتصوّر أن تسبق المعاني وأن تتقدّمها في تصوّر النّفس إن جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء وقبل أن كانت...» (الجرجاني. دلائل: 379).

---

69 ـ يعني أصحاب اللّفظ (الجرجاني. دلائل:461).

ذكرنا قول الجرجاني، على طوله، لأنّه بيّن فكرة أساسيّة مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع الحمل على المعنى، عرضها الجرجاني وهو يردّ في حماس شديد على من نعتهم بأصحاب اللّفظ. فالمعاني هي السّابقة على أساس قيامها هي الأولى في ذهن المتكلّم ثمّ تأخذ هذه المعاني في التّشكّل بألفاظ مختلفة باختلاف المقاصد. ذلك أنّ المتكلّم هو الواضع للكلام ومؤلّفه بالاعتماد على معاني النّحو. فبين ما يعتمل في ذهن المتكلّم من معان والألفاظ الّتي تخرج عليها فرق. فليست الألفاظ إلاّ شكلا من أشكال منجزة متعدّدة.

وعليه فالمعنى ينبغي أن يفترض استنادا إلى ما قيل باعتبار أنّ الألفاظ ليست إلاّ «سمات» للمعاني و«أوضاعا» لها. فبين ترتّب المعاني في نفس المتكلّم وترتّب الألفاظ وتحقّقها في نطقه من جهة، وبين ترتّب الألفاظ في سمع السّامع وترتّب المعاني في نفسه توجد مراحل متعدّدة. هذا التّصوّر لعلاقة الألفاظ بالمعاني يستتبع التّأويل بالضّرورة. على أنّ استعمال الجرجاني في هذه الشّواهد لكلمات مجرّدة من قبيل النّفس والفكر والقلب والعقل لَيؤكّد تقديمه المعاني على الألفاظ وأسبقيّتها وأنّ الأساسيّ والأصل هو الذّهن وما يعتمل فيه من معان ثمّ تتكوّن الألفاظ كما يؤكّد منطلقنا في القسم الأوّل من عملنا أنّ المعنى هو الأصل وهو تكوينيّ بالأساس.

2.1 ـ المعنى والتّركيب

إذا كان ذلك كذلك، وجب في دراسة الحمل على المعنى تجاوز ظاهر الأشكال اللّفظيّة التّي قد تكون غير وفيّة للمعاني بل اعتبار الألفاظ مجرّد «أوضاع» و«سمات» وعلامات للمعاني يشرّع للحديث عن المعنى ومعنى المعنى. وتبعا لذلك ينبغي التّفطّن إلى هذا اللّفظ المخاتل عند تأويله.

كلّ ذلك كان تعبيرا من المتكلّم للسّامع عن قصده لا باعتماد معاني الألفاظ مفردة وإنّما هو معنى واحد باتّباع النّظم «... كيف يتصوّر وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى... ومعلوم أنّك أيّها المتكلّم لست تقصد أن تعلم السّامع معاني الكلم المفردة التي تكلّمه بها، فلا تقول: خرج زيد لتعلمه معنى خرج في اللّغة ومعنى زيد...» (الجرجاني. دلائل: 375). وقد رأينا فيما تقدّم أنّ العنصر اللّغويّ لا يفهم في ذاته وإنّما بما ينشئه من علاقات مع بقيّة العناصر.

على أنّ الجرجاني استدرك من حيث تعلّق الفكر بالكلم المفردة «اعلم أنّي لست أقول إنّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكنّي أقول إنّه لا يتعلّق بها

مجرّدة من معاني النّحو ومنطوقا بها على وجه لا يتأتّى معه تقدير معاني النّحو وتوخّيها فيها... « (م.ن : 374). لذلك يمكن اعتبار الألفاظ «من قبيل المعطيات الموضوعيّة والمادّة الخامّ» (المهيري. أ1993 : 132). فالمعنى كامن في الألفاظ كمون النّار في الحجر ومثل المستعمل مثل القادح المخرج للنّار من الحجر. فالغاية من وضع الألفاظ هو أن تستعمل مركّبة وقد تعلّق معنى بعضها ببعض وضمّ معنى بعضها إلى بعض (الجرجاني. دلائل: 416). وتبعا لذلك فمعنى الجملة هو غير معنى الكلمة المفردة.

2 ـ النّظم ومعاني النّحو

ذكرنا أهميّة المتكلّم باعتبار أنّ المعاني الموجودة في نفسه هي المنطلق. وإذا كانت معاني النّحو تمثّل الجانب المشترك المجرّد فإنّ النّظم يمثّل جانب الإجراء. وهو يعني أنّ معاني النّحو تمثّل الجانب الثّابت النّظريّ أساس معاني الكلام أي الجانب الفرديّ المنجز. ففي النّظم تتحقّق نحويّا المعاني المجرّدة.

1.2 ـ النّظم والمعنى الواحد

النّظم عند الجرجاني هو تعليق الكلم بعضها ببعض «معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض» (الجرجاني. دلائل: 44-45) مثّل علم النّحو قوام هذا النّظم «اعلم أن ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله» (م.ن : 117).

فالمقصود بالنّظم ليس معاني الألفاظ المفردة (م.ن: 405). إذ ليس النّظم المعاني المعجميّة للألفاظ بل هو العلاقة الحاصلة من تركيب هذه الكلمات وتعليق بعضها ببعض وفق الأشكال والقواعد اللّغويّة الّتي يطلق عليها معاني النّحو لتحصل بذلك الفائدة أي حصول الفهم عند السّامع بوقوفه على المعنى الّذي عناه المتكلّم، لأنّ النّظم «عبارة عن توخّي معاني النّحو في معاني الكلم» (م.ن :339). فقد فرّق الجرجاني بين قوانين النّحو المجرّدة اشتقاقا وتصريفا وإعرابا وبين المستوى المعجميّ القائم على الدّلالات المعجميّة للألفاظ المفردة وبالتقائها ينشأ النّظم. فمعاني النّحو هذه هي «نتيجة ما نسمّيه اليوم بالوظائف النّحويّة» (المهيري. أ1993 :121).

لذا كانت الألفاظ لاحقة بهذه المعاني النّحويّة الّتي تمثّل الأصل. أمّا الألفاظ فليست إلاّ خدما للمعاني، لاحقة بها (الجرجاني. دلائل: 379).

لخّص ذلك في قوله «وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أنّ المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدّة معان... ولهذا المعنى تقول إنّه كلام واحد» (م. ن: 376) فالمعنى الواحد اقترن عند الجرجاني بالمفهوم وبالكلام الواحد وبالفائدة الّتي تنتج عن النّظم وهو «معاني النّحو وأحكامه» (م. ن: 47). فلا قيمة للألفاظ المفردة إلاّ بانتظامها بحسب المعاني النّحويّة تعبيرا من المتكلّم للسّامع عمّا ينشأ في نفسه من معان (م. ن: 93).

أقام الجرجاني مفهوم النّظم على أساس التّمييز بين «المعنى الواحد» المستفاد من التّركيب النّحويّ للكلم أو ما يمكن أن ننعته بالوحدة المعنويّة وهو مشغل النّحويّ وبين معاني الكلم المفردة وهي تهمّ المعجميّ. فعمد إلى التّمثيل لبيان ما سمّاه معنى واحدا «واعلم أنّ مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذّهب أو الفّضة فيذيب بعضها في بعض حتّى تصير قطعة واحدة. وذلك أنّك إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له فإنّك تحصل من مجموع هذه الكلم كلّها على مفهوم هو معنى واحد لا عدّة معان كما يتوهّمه النّاس. وذلك لأنّك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنّما جئت بها لتفيده وجوه التّعلّق الّتي بين الفعل الّذي هو ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام الّتي هي محصول التّعلّق» (م. ن: 376).

2.2 ـ النّظم بين النّظريّ والمنجز

أقام الجرجاني مفهوم النّظم على أساس تمييزه من معاني النّحو أي تمييز الإنجاز من النّظريّ. وإذا كان أساس النّظم معاني النّحو «مدار أمر النّظم على معاني النّحو» (الجرجاني. دلائل: 123)، كان المقصود بالمعاني الخبر، والشّرط والجزاء، والحال، والحروف، والفصل والوصل، والتّعريف والتّنكير، والتّقديم والتّأخير، والحذف، والتّكرار، والإضمار والإظهار (م. ن: 117 - 118).

الغاية من نظم الكلم هي وقوف السّامع على المعنى الّذي قصده المتكلّم بخلاف نظم الحروف، فنظم الكلم «تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النّظم الّذي معناه ضمّ الشّيء إلى الشّيء كيف جاء واتّفق»(م. ن:93)

هذا المعنى منشؤه نفس الإنسان وفكره وعقله وهذا المعنى الواحد في نهاية الأمر هو مقصد المتكلّم وغرضه من الكلام لإفهام السّامع «وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع

الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض» (م. ن: 460-461).

فالمتكلّم يعبّر عن معنى في نفسه اعتمادا على معاني النّحو وقوانينه المشتركة إلاّ أنّ هذه المعاني تتميّز بخصوصيّات تعود إلى كيفيّة تركيب المتكلّم للكلمات وتأليفه لها. وهو حاضر في معاني النّحو من خلال تصرّفه في هذا المشترك.

هكذا نلاحظ أنّ تناول الجرجاني للمعنى يتنزّل في صميم اللّغة القائمة أساسا على التّواصل فهما وإفهاما «وقد تجد في كلام المتأخّرين الآن كلاما حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع إلى أن ينسى أنّه يتكلّم ليفهم ويقول ليبين» (الجرجاني. أسرار: 6). وقد ذهب ابن جنّي من قبله إلى اعتباره أنّ اللّغة «أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 34).

خاتمة الفصل الثّاني

وصلنا في الفصل السّابق إلى كون الإعراب معنى. بقي تحديد المقصود بالمعنى في. المستوى الإعرابيّ. خصّصنا هذا الفصل للنّظر في معاني النّحو من خلال الجرجاني على اعتبار أنّ مصطلح معاني النّحو مصطلح جرجانيّ. قام تصوّر الجرجاني على التّمييز بين معاني النّحو ويعني بها الجانب النّظريّ وبين النّظم وهو «توخّي معاني النّحو في معاني الكلم» أي الجانب المنجز الفرديّ. فمعاني النّحو ليست جملا منجزة وإنّما هي رموز لتراكيب ولمعان نحويّة. أمّا النّظم فهو من باب المتحقّق النّحويّ لهذه المعاني النّحويّة.

فائدة الوقوف عند تصوّر الجرجاني للمعنى تتمثّل في نقاط أساسيّة بالنّسبة إلى عملنا هي:

أوّلا : علاقة المعاني بالألفاظ وهي علاقة الأصل بالفرع وعلاقة السّابق باللاّحق. هذه الألفاظ ليست إلاّ سمات وعلامات للمعاني. أمّا المعاني ومكانها الذّهن، العقل، النّفس، الفكر فهي لا تظهر إلاّ بتعلّق الألفاظ بعضها ببعض على نحو مخصوص تقتضيه معاني النّحو وهو ما عبّر عنه بالنّظم. ومن ثمّة وجب التّنبّه إلى صعوبة محاصرة المعاني وأنّ الألفاظ لا تطابق بالضّرورة المعاني ولعلّ الحمل على المعنى من أبرز الأمثلة عليها. فالمعنى ينشأ في الذّهن ثمّ يأخذ في التّشكّل في ألفاظ بحسب مقاصد المتكلّم (هذا يؤكّد أنّ مقاربتنا ينبغي أن تكون تكوينيّة أي افتراض المعنى) وليست الألفاظ سوى سمات للمعاني. فاللّفظ غير وفيّ للمعنى لذا وجب تجاوز ظاهر اللّفظ من نحو ما سنراه من اختلاف علامات الإعراب (الفصل السّادس)...

ثانيا : قيام معاني النّحو والنّظم على التّعليق والتّركيب ينزّلها في صميم المستوى الإعرابيّ. أمّا الفرق بين النّظم ومعاني النّحو فهو الفرق بين الإنجاز الفرديّ وبين النّظريّ المجرّد. والحمل على المعنى، في تقديرنا، يتجاذبه الإنجاز والنّظريّ، كما يتجاذبه الاستعمال والصّناعة النّحويّة.

ثالثا: يمكن اعتبار معاني النّحو من المعاني الوضعيّة الّتي تستفاد من النّظام. كما يمكن اعتبار النّظم من قبيل المعاني القصديّة المرتبطة بمقاصد المتكلّم واعتقاده. فالمتكلّم طرف أساسيّ في العمليّة النّحويّة لأنّه المنشئ للدّلالة النّحويّة، وهو كذلك طرف أساسيّ في الحمل على المعنى. على هذا الأساس قد تتغيّر المعاني الوضعيّة بحسب مقاصده (الفصل الخامس).

ويبقى المقصود بالمعنى في المستوى الإعرابيّ محوجا إلى تدقيق القول فيه وضبطه بذكر المفاهيم الإجرائيّة الّتي اعتمدت للتعبير عنه وهو مدار الفصل الثالث من هذا الباب.

الفصل الثالث :
مفاهيم إجرائيّة للمعنى
في المستو عرابيّ

مقدّمــــة

وصلنا ممّا تقدّم في عملنا إلى أنّ المعنى لكونه ذهنيّا مجرّدا لا تصحّ عليه الملاحظة المباشرة. فإذا كانت نقطة الوصول مُلاحَظَة فإنّ نقطة الانطلاق مخفيّة. وهذا ما يشرّع لتناول مفاهيم عبّرت عن المعنى وهي تشترك في مفهوم التّجريد.

عبّر عن المعنى في المستوى الإعرابيّ بمفاهيم مختلفة من نحو: الموضع والمحلّ والوظيفة النّحويّة... وقد مثّلت هذه المفاهيم الإعرابيّة حجر الزّاوية في النّحو العربيّ من نحو ما نجده في حديثهم عن الموضع «... فأفرد الضّمير مع قدرته على جمعه. وهذا يدلّك على قوّة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها، ألا ترى أنّ الموضع موضع جمع وقد تقدّم في الأوّل لفظ الجمع فتُرك اللّفظ وموجب الموضع إلى الإفراد، لأنّه ممّا يؤلف في هذا المكان» (ابن جنّي. الخصائص:2/ 421).

والظّاهر أنّها استعملت استعمالا متقاربا لأنّها تعود إلى المعنى في المستوى الإعرابيّ كما وضّح ذلك الشّريف إذ «الموضع في الإرث الخليليّ معنى... وكذلك الحيّز باعتباره موضعا يشتمل على مجموعة من المواضع المستقرّة فيه. وكذلك الحالات الإعرابيّة من رفع ونصب وجرّ ومعانيها الكبرى المحدّدة أعلاه من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة فجميعها معان» (الشّريف. 1999 : 14).

ولا يمكن أن يعني هذا أنّ النّحاة خلطوا في الإعراب بين اللّفظ والمعنى والمحلّ كما قد ذهب إلى ذلك البعض (علّوش. 1997 : 242).

إلاّ أنّ الأمر يستدعي مزيد توضيح فإذا كان الموضع معنى وكذلك المحلّ فما الفرق بينهما ؟ والمهمّ بالنّسبة إلينا كيف يكون الحمل على الموضع والحمل على المحلّ باعتبارهما من المعاني الإعرابيّة ؟

1 ـ التّجريد وطبيعة اللّغة

ممّن تطرّق لمفهوم التّجريد l'abstraction في اللّغة ميلنار. ونرى في تصوّره لهذا المفهوم تقاربا بين ما ذكره ومفاهيم النّحو العربيّ يمكن أن نستفيد منه في عملنا.

اعتمد ميلنار في تناوله مفهوم التّجريد طبيعة اللّغة الّتي تقوم على مبدأ الانتظام le principe du régulier. فمن خصائص اللّغة في قيامها على اللّفظ والمعنى، أنّ المعنى لا يمكن ملاحظته وإدراكه. ذلك أنّه ذهنيّ مجرّد ولا يسعنا الوقوف عليه إلاّ من خلال اللّفظ. لكنّنا نذكّر أيضا من جهة أخرى أنّ اللّفظ يحقّق المعنى ولا يعبّر عنه تعبيرا مضبوطا. فاللّفظ بمثابة الكساء للمعنى وقد لا يوافقه أحيانا. وبما أنّ المعنى في علم اللّغة، شأنه في ذلك شأن علوم أخرى، لا تصحّ عليه الملاحظة المباشرة فإنّه لا يمكن إدراكه إلاّ بقوّة التفكير. ومحرّك هذه القوّة هو مبدأ الانتظام القائم على اكتمال الأبنية plénitude des formes والموافقة coïncidence (Milner. 1989 : 636).

ذلك أنّ اللّغة حسب ميلنار «موضوع فريد ومتضامن وليس موضوعا موحّدا ومتجانسا»[70] (م. ن: 643) . وفي هذا الإطار يتنزّل ما سمّاه العدول la distorsion وهو أيضا من خصائص اللّغة (م. ن: 544). فاللّغة منتظمة بالأساس ولكنّها أيضا تبدو في الملاحظة المباشرة غير منتظمة (م. ن: 631).

هذه المفارقة في اللّغة اقتضت مفهوم التّجريد، لأنّ نقطة الوصول ملاحَظَة بينما نقطة الانطلاق وهي البنية الموافقة la structure coïncidente مستعصية على الملاحظة، خفيّة. لذلك تضحي العلاقة تفسيريّة (م. ن: 554-553).

عليه ميّز ميلنار بين ثلاثة أصناف من التّجريد يهمّنا منها التّجريد الوصفيّ l'abstraction descriptive لأنّنا نرى في الحمل على المعنى اتّصالا به. يتمثّل هذا الصّنف من التّجريد في افتراض ذوات مجرّدة غير عينيّة تبنى بالتّفكير وإقصاء الشّذوذ المحتمل. وعليه بنيت مفاهيم من نحو المقولة catégorie ، المواضع positions ، المنظومات modules، الصّوتم phonème (م. ن: 574).

70 ـ « ...un objet unique et solidaire, mais non pas un objet unitaire et homogène »

ميّز ميلنار بين المحلّ site والموضع position والرّتبة place والوظيفة fonction والوحدة المعجميّة terme.

نوجز هذه العلاقات فيما يلي: المحلاّت النّحويّة مواضع (م. ن: 299) إلاّ أنّ خصائص المحلّ يعبّر عنها انطلاقا من علاقة الاحتلال occupation بينما خصائص الموضع يعبّر عنها بهندسة géométrie (م. ن: 357).

وإذا ما كان الموضع مفرّعا ramifié وذهنيّا ومجرّدا تابعا للإعراب فإنّ الرّتبة خطيّة linéaire ومادّيّة تتبع الصّورة الصّوتيّة la forme phonique (م. ن: 384). فيمكن للرّتب أن تتغيّر دون أن تتغيّر المحلاّت (م. ن: 297).

أمّا الوظائف فهي العلاقات بين المحلاّت (م. ن: 295). تأخذ هذه العلاقات بعين الاعتبار عناصر لغويّة مختلفة وقد جمع هذه العلاقات كما يلي:

- العلاقة (ع) بين وحدتين معجميتين.
- علاقة الاحتلال (ح) بين الوحدة المعجميّة أ والمحلّ أ.
- العلاقة (ب) بين المحلّ أ والمحلّ ب .
- علاقة الاحتلال (ح) بين الوحدة المعجميّة ب والمحلّ ب (م. ن: 292-291).

ممّا يعني تفاعل الخصائص المعجميّة للعنصر اللّغويّ مع الموضع الّذي يحتلّه. وسنرى وجها من ذلك في دراسة الوظائف النّحويّة من حيث تقاربها كتقارب الحال والمفعول المطلق في المثال: أتيتُه رَكْضًا (الفصل السّادس).

إنّ ما يهمّنا في تناول الحمل على المعنى ممّا سلف ذكره هو وجود مفاهيم موغلة في التّجريد من نحو الموضع والمحلّ وضرورة التّمييز بين المعنى المقصود والأشكال اللّفظيّة الّتي يخرج عليها. فيستحضر النّحويّ حينئذ ما هو غائب لفظا ولكنّه حاضر معنى.

إذا كان الحمل على المعنى في ظاهره عدولا وخروجا عن الأصل كما سنرى في الفصول اللاّحقة، فإنّ افتراض مفاهيم، كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، من قبيل الموضع والمحلّ قادرة على تجاوز هذا الشّذوذ. وما يهمّنا ممّا وصل إليه أنّ «علم اللّغة ينبغي أن يقرّ بذوات غير عينيّة» [71] (م. ن: 583).

---

71 _ « Une science du langage doit nécessairement admettre des entités imperceptibles. »

من ثمّة لا غنى للنّحويّ في معالجة مفهوم الحمل على المعنى من الاستناد إلى ما ذكرنا من مفاهيم.

إنّ الحمل على المعنى هو في جانب منه لا يخرج عن مفاهيم اعتبرت من قبيل الثّوابت في الصّناعة النّحويّة العربيّة. وهو في جانب ثان تفسير للظّواهر اللّغويّة «الشّاذة» حيث يضحي الحمل على المعنى من قبيل المستدرك على ما فات القياس. هذا ما جعلناه جهدنا وغاية قصدنا في عملنا.

2 ـ الموضـع

اعتبر الموضع منذ الخليل معنى بحسب ما نقل عنه سيبويه في الكتاب «... ومثله «قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ» (الإسراء: 96) إنّما هي كفى الله ولكنّك لـمّا أدخلت الباءَ عملَتْ، والمَوضعُ موضعُ نصب وفي معنى النّصب. وهذا قول الخليل رحمه الله» (سيبويه. الكتاب: 1/ 92). والمقصود بالموضع هنا هو الرّبط بين الكلمة وما يكون بمنزلتها من المركّبات. هذه المركّبات قد تكون مركّبا حرفيّا كما في قول الخليل أو مركّبا اسميّا من نحو قولهم: يا زيدُ الظّريفَ ويا زيدُ الظّريفُ «... وإنّما نصبه لأنّ الموصوف وإن كان مبنيّا على الضّمّ فهو في موضع نصب لأنّه مفعول. فنُصِب وصفُه حملا على الموضع كما رفع حملا على اللّفظ. وحمل الوصف والعطف على الموَضع جائز في كلامهم كما يحمل على اللّفظ» (الأنباري. الإنصاف: 1/ 331).

كما قد تكون مركّبا إسناديّا ذلك أنّ «كلّ جملة وقعت موقع المفرد قُدّر في موضعها ما يستحقّ المفرد في ذلك الموضع من الإعراب» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 292). وإلى ذلك ذهب ابن هشام في اعتباره «الجملة الأولى الواقعة خبرا، وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ ونصب في بابي كان وكاد» (ابن هشام. مغني: 2/ 410).

وممّا يدلّك أيضا على معنويّة الموضع اعتبار الجرجاني، بكلّ وضوح، عامل الرّفع في فعل يَكتبُ الواقع موقع الاسم في قولهم: زيدٌ يكتبُ «معنى يعبّر عنه، وليس للّسان فيه نصيب» (الجرجاني. المقتصد: 121/ 1).

حاولنا من خلال ذكر أقوال النّحاة الاستدلال على معنويّة الموضع من الخليل إلى ابن هشام. وإذا كان الموضع معنى فهذا يعني أنّه مفهوم ذهنيّ موغل في التّجريد مسيّر للعلاقات النّحويّة المتحقّقة بالألفاظ. قد تتحقّق المواضع بعناصر لفظيّة

تكتسب خصائص الموضع في السّيطرة العامليّة والتّحكّم على أساس سيطرة هذه المواضع بعضها على بعض. لكنّ هذا الوسم اللّفظيّ ليس موجودا بالضّرورة من نحو ما نجده في مثل: زيدٌ ضَرَبَ. فالفاعل في ضرب مقدّر وإن لم يوسم بلفظ لأنّ المواضع المكوّنة للبنية الإعرابيّة المجرّدة هي المقتضية له. ويندرج مفهوم الموضع ضمن تصوّر خاصّ للّفظ يكون موجودا بالغياب أي يتلفّظ به حُكْما «والحكميّ كالمنويّ زَيْدٌ ضَرَبَ» (التّهانوي. كشّاف: 2/ 1297).

يقتضي مفهوم الموضع وجود سابق ولاحق وعلاقة بينهما. وهو ما يعني أنّ مفهوم الموضع لا يستقيم إلاّ بوجود مفهوم البنية الإعرابيّة المجرّدة. لذا كانت العلاقة بين البنية الإعرابيّة المجرّدة والبنية المنجزة قائمة على تأويل. وليس المقصود بالتّأويل أنّ الأولى سابقة في الاستعمال وإنّما هو أمر يأتيه النّحويّ «تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا» على حدّ عبارة ابن جنّي (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 257-265).

ولمفهوم الموضع كما سنرى كفاءة تفسيريّة كبيرة تعيننا على تفسير الحمل على المعنى في المستوى الإعرابيّ. ذلك أنّه «إنّما يقال: إعراب الموضع كذا إذا صُرِف عمّا يستحقّه من الإعراب» (الجرجاني. المقتصد: 2/ 780). وفي هذا دليل واضح على تحكّم المعنى الإعرابيّ في النّحو. ذلك أنّ الموضع باعتباره متصوّرا مجرّدا يمكن أن يوسم ويملأ بأشكال لفظيّة مختلفة. وقد وقفنا في الحمل على المعنى على أمثلة خولفت فيها العلامات الإعرابيّة (الفصل السّادس).

3 ـ المحـــلّ

تشتمل البنية الإعرابيّة المجرّدة على محلاّت ومواضع بينها علاقات تولّد المعاني النّحويّة المعبّرة عن الأغراض. وتتكوّن البنية الإعرابيّة من ثلاثة محلاّت نحويّة أساسيّة هي محلّ الرّفع ومحلّ النّصب ومحلّ الجرّ. توافقها الوظائف الأساسيّة الثّلاث: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 71). قد تتغيّر الرّتبة، وهي خطّيّة، ولا يتغيّر المحلّ كما في: إيّاك أعني. حيث تصرّف في رتبة المفعول به فقدّم على الفعل والفاعل لكنّ محلّه لم يتغيّر فهو دائما في محلّ نصب مفعول به. وكذلك في تقديم المفعول لأجله والظّرف والحال على الفعل، أو تقديم المستثنى على المستثنى منه كـ: ما قام إلاّ زيدًا أحدٌ، دون تقديمه على الفعل، وكذلك تقديم الخبر على المبتدأ وتقديم خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها...

وقد خلص الشّريف من قراءته للنّحو العربيّ إلى فكرة أساسيّة في النّظريّة النّحويّة العربيّة وفي عملنا، مفادها أنّ العمل الإعرابيّ ليس إلاّ عمل المحلاّت بعضها في بعض فـ«العمل الإعرابيّ لا يقع في حقيقته بين الألفاظ وإنّما يقع بين المحلاّت في البنية الإعرابيّة المجرّدة» (الشّريف. 2002: 753). لذا وجب التّمييز بين نظامين «نظام العلاقات النّحويّة الدّلاليّة ونظام الوسم اللّفظيّ لهذه العلاقات» (م. ن: 324). إلاّ أنّ هذين النّظامين متّصلان. فنظام العلاقات النّحويّة الدّلاليّة هو نظام بنية موغلة في التّجريد بصرف النّظر عمّا يتحقّق به من وحدات معجميّة. وفي نظام الوسم اللّفظيّ لهذه البنية يتمّ إثراء هذه المعاني النّحويّة المجرّدة.

يهمّنا مفهوم المحلّ في تفسير جانب من الحمل على المعنى فيما يتعلّق بالاسترسال في الوظائف النّحويّة المشتركة في المحلّ الإعرابيّ كما تفسّر لنا مثلا الجرّ الّذي يمكن أن يظهر في محلّ المرفوع ومحلّ المنصوب أو العمدة الّتي تحمل على الفضلة...

4 ـ في الحمل على الموضع والمحلّ

1.4 ـ في العمدة والفضلة

صنّف النّحاة العرب مكوّنات الجملة إلى «ثلاث مجموعات كبرى: العمدة والفضلة والإضافة» (المهيري. 1998 :147). ارتبطت هذه المكوّنات بثلاثة معان في العربيّة حسب الجرجاني، حيث اعتبر أنّ «أصول الكلام على ثلاثة معان» فربط بين الرّفع والفاعليّة، والنّصب والمفعوليّة، والجرّ والإضافة (الجرجاني. المقتصد: 1 / 210).

في حين جمع الأستراباذي بين الرّفع والعمد، وبين النّصب والفضلات «وجعل الرّفع الّذي هو أقوى الحركات للعُمَد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النّصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتّمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرّغ، والأسماء الّتي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجرّ (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 56).

نقدّر أنّ ما دفع الأستراباذي إلى هذا التّقسيم هو المعنى الإعرابيّ. ذلك أنّه جمع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات على أساس العمد والفضلات. ثمّ قسّم كلاّ من المرفوعات إلى فاعل ومبتدأ وخبر دون تقديم أحدها على الآخر.

ونرى أنّ مثل هذا التّقسيم يجنّبنا إثارة مسألة الأصل في المرفوعات أهو الفاعل (ابن يعيش والجرجاني) أم المبتدأ (سيبويه وابن السّراج) وحمل أيّ منهما على الآخر. فالحديث عن العمد يتناول العناصر اللّغويّة الّتي يقوم عليها الإسناد ويتقوّم بها الكلام، وتدور البقيّة في فلكه «قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأنّ المرفوع عمدة الكلام... والمنصوب في الأصل فضلة لكن يشتبه بها بعض العمد، كاسم إنّ وخبر كان وأخواتها وخبر ما ولا، والمجرور في الأصل منصوب المحلّ كما تقدّم تحقيقه» (م. ن: 1/ 160).

أمّا فيما يخصّ الفضلات فقد جمع بين المنصوبات والمجرورات على أساس أنّ المجرورات تابعة للمنصوبات «ثمّ أريد أن يميّز بعلامة ما هو بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فميّز به مع كونه منصوب المحلّ لأنّه فضلة» (م. ن: 1/ 56). كما اعتبر من جهة ثانية المفاعيل الخمسة والحال والتّمييز أصلا في الفضلات. أمّا اسم إنّ واسم لا التّبرئة وخبر ما الحجازيّة وخبر كان وأخواتها فهي عمد شبّهت بالفضلات.

يبدو أنّ موقف الأستراباذي هذا «ناتج عن اعتباره ألاّ تفاضل بين عناصر كلّ مجموعة من المجموعات الثّلاث ما دامت متشابهة من حيث دورها، ولا مبرّر لحمل بعضها على بعض إلاّ إذا تباينت الأدوار كما هو شأن بعض العمد حيث لا يمكن اعتبار النّصب أصلا»(المهيري. 1998 :153).

يتميّز في رأينا تصوّر الأستراباذي بكفاءة تفسيريّة كبرى تكشف عن وجود استرسال بين الوظائف النّحويّة المشتركة في المحلّ الإعرابيّ كما تسمح بتعليل التّقارب القائم بينها كالحال والنّعت في تقديم الحال على صاحبه النّكرة (الفصل الخامس) أو التّقارب بين الحال والمفعول المطلق (الفصل السّادس)... وتسمح أيضا بتعليل اختلاف علامة الإعراب في التّوابع كما بين المعطوف عليه والمعطوف في قولهم: مررت بزيدٍ وعمرًا (الفصل السّادس).

وتكمن قيمة هذا التّصوّر في كونه يرجع الاستعمالات المختلفة، وهي فروع، إلى أصل مشترك. وفي إرجاعه إلى أبسط عدد ممكن من العناصر اختزال وتجريد كما في:

- علاقة العمدة بالفضلة: الحمل على الموضع بالنّسبة إلى لا النّافية للجنس.
- علاقة النّصب بالجرّ من خلال حمل المفعول به المركّب بالجرّ على الموضع.

2.4 ـ أمثلة من الحمل على المعنى في العمد والفضلات

نخصّص هذا العنصر لفهم اختلاف الإعراب بين اللّفظ والموضع ببيان الحمل على المعنى موضعا أو محلاّ. هذا من شأنه أن يشرّع للحمل على المعنى في المستوى الإعرابيّ بل يصبح الحمل على المعنى هو الأصل والحمل على اللّفظ فرعا على عكس ما يبدو في ظاهر الأشياء. فكأنّ من يعتمد الحمل على اللّفظ لا يرى في العلاقات النّحويّة إلاّ ظاهرها. ذلك أنّ الموضع موغل في التّجريد وأنّ اللّفظ يتعلّق بالبنية الظّاهرة.

ومن مظاهره حمل العمدة وهي منصوبة على الفضلة وحمل الفضلة على العمدة كما في تمييز النّسبة كما يمكن حمل وظيفة إعرابيّة على أخرى.

فمن حمل العمدة على الفضلة نذكر اسم لا النّافية للجنس واسم أنّ وأخواتها وخبر كان وأخواتها. حملوا اسم إنّ وأخواتها على المفعول المنصوب الّذي يتقدّم على الفاعل المرفوع في الجملة الفعليّة. فقد أوّلت هذه الحروف بالمعاني المعجميّة للأفعال (إنّ بمعنى أثبت، لكنّ أستدرك...) وشبّهت بالأفعال في عملها الإعرابيّ: اسمها منصوب على المفعوليّة وخبرها مرفوع على الفاعليّة. اعتبر اسمها بمنزلة المفعول المنصوب الّذي يتقدّم على الفاعل المرفوع في الجملة الفعليّة. وقد علّل ابن يعيش تقدّم المنصوب على المرفوع بضعف العامل وهو الحرف عن الفعل في العمل الإعرابيّ «وهذه الحروف لـمّا كانت في العمل فروعا على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدّم المنصوب فيها على المرفوع حطّا لها عن درجة الأفعال إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 102).

وأمّا خبر كان فحمل على المفعول المنصوب وقد سبق بمرفوع «ونصبت الخبر على التّشبيه بالمفعول نحو: ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا، وليس بمنزلة المفعول على الحقيقة... وهي أفعال غير حقيقيّة. ومعنى ذلك أنّها سلبت الدّلالة على الحدث. وإنّما تدلّ على الزّمان فقط» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 398). عليه حملت الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة: كان واسمها وخبرها، أرجعت إلى فعل وفاعل ومفعول (سيبويه. الكتاب: 1/ 45).

وأمّا لا النّافية للجنس فهي من باب حمل النّقيض على النّقيض: إنّ للمبالغة في الإثبات ولا للمبالغة في النّفي (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 257). وقد عدّ سيبويه لا النّافية للجنس واسمها مركّبا في موضع رفع وهو الابتداء (سيبويه.

الكتاب: 2/ 274-275.293). ومن قبله ذهب الخليل إلى اعتبار لا النّافية للجنس واسمها الحامل للفتحة في موضع رفع على الابتداء ذلك أنّهما يقعان موضع اسم مرفوع: لا رجلَ أفضلُ منك تعوّض بـ: زيدٌ أفضل منك (م. ن: 2/ 293). وكذلك ألاَ (المتكوّنة من لا دخلت عليها الهمزة) جوّز فيها المبرّد العطف والوصف على الموضع: ألا مالَ كثيرٌ أنفقه، وألا ماءَ وخمرًا أشربهما. ومنعهما سيبويه (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 203).

الجامع بين هذه الأمثلة هو كونها منصوبة لفظا في موضع رفع. فقد «صارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 61). في هذه الأمثلة المنصوبة لفظا المرفوعة موضعا على الابتداء يبرز حضور المتكلّم بوضوح باعتباره العامل الحقيقيّ. ذلك أنّ الابتداء «عامل معنويّ لا حظّ للّسان فيه وإنّما يعبّر عنه» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 213).

هذه الحروف تدلّ على حضور المتكلّم باعتباره العامل الحقيقيّ وتختصر الأفعال الحقيقيّة في معناها وعملها الإعرابيّ. ولا يقتصر الأمر على إنّ وأخواتها بل نجده أيضا مع حروف المعاني وحروف العطف وحروف الاستفهام وحروف النّفي وحروف الاستثناء... الّتي جيء بها عوضا عن الأفعال (ابن يعيش. شرح المفصّل: 8/ 7). لذا يمكننا أن نقول إنّ الإسناد هنا هو في الحقيقة إسناد إلى المتكلّم. فمعاني هذه الأفعال قائمة في نفسه كما جاء مثلا في باب الاستثناء بإلاّ «وإنّما يدلّ على ما في علمك» (سيبويه. الكتاب: 2/ 314) . وقد رأينا فيما تقدّم مع الجرجاني أنّ المتكلّم هو الّذي يثبت وينفي (الباب الثّالث. الفصل الأوّل).

يبدو أنّ استعمال المتكلّم هذه الحروف يكسب كلامه قوّة يشحنه بها ولا توجد في الأفعال استنادا إلى معنيين أساسيّين تدور حولهما معاني النّحو: الإثبات والنّفي حيث ينشئ ما ينشئه المتكلّم من كلام استنادا إلى اعتقاده.

أمّا الإضافة أو الجرّ فيتجاذبها الرّفع والنّصب. يتجاذبها النّصب لأنّها من المجرورات التّابعة للمنصوبات وقد ألحقها الأستراباذي بالفضلة. ويتجاذبها الرّفع لأنّ المرفوعات هي عمدة الكلام. فقد تكون الكلمة حاملة لعلامة الجرّ وهي مع ذلك واقعة في موضع نصب أو رفع. أي الجرّ ليس إلاّ مجرّد علامة بينما المحلّ منصوب لأنّه فضلة «وإنّما جعل للفضلات النّصب الّذي هو أضعف الحركات وأخفّها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها. ثمّ أريد أن يميّز بعلامة ما هو فضلة بواسطة

حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميّز به مع كونه منصوب المحلّ لأنّه فضلة» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 56).

وممّا يدلّ على ظهور الإعراب المحليّ: سقوط حرف الجرّ كما في : الله لأفعلنّ. وكذلك في العطف كقوله تعالى «وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ» (المائدة: 6).

وكأنّ الإضافة هي إضافة إلى العمدة أو إلى الفضلة. فالإضافة بصنفيها غير مباشرة بحرف الجرّ ومباشرة واقعة في مقام ثان بعد العمدة والفضلة. تبعا لذلك يمكن الحمل على لفظها كما يمكن الحمل على الموضع الإعرابيّ الأصليّ الّذي تتنزّل فيه فهي لا تقوى قوّتهما، ومن ذلك:

الجارّ والمجرور الواقع في موضع رفع لأنّه قائم مقام الفاعل كما في: ما جاءني من رجل. والأصل: ما جاءني رجلٌ. فبحذف حرف الجرّ تظهر علامة المحلّ الأصليّ، أو لكونه نائب فاعل كما في: ذُهبَ بزيدٍ. المعنى: أُذْهِبَ زيدٌ.

ومن الجارّ والمجرور الواقع في موضع نصب نذكر: ذَهبتُ بزيدٍ والمعنى: أَذْهَبْتُ زيدًا (الجرجاني. المقتصد : 1 / 353) لأنّ الجارّ والمجرور في الأصل مفعول به فالتّعدية قد تكون بالباء أو بوزن أَفْعَلَ أو بوزن فَعَّلَ.

يشمل الحمل على المعنى أيضا التّوابع. فمن الأمثلة الّتي خالف فيها التّابع المتبوع في علامة الإعراب، على اتّصالهما على وجه الخصوص في المطابقة في العلامة الإعرابيّة، نذكر المنادى المفرد الموصوف: يا زيدُ الظّريفَ (الجرجاني.المقتصد: 2/ 769) حيث زيدٌ مبنيّ على الضمّ وهو في محلّ نصب فجاء منصوبا على محلّ المنادى المفرد. وكذلك المنفيّ المفرد الموصوف في: لا رجلَ ظريفٌ (م. ن: 2 / 800-801 و803). ولا يختلف العطف وعطف البيان قياسا على النّعت (م. ن: 2/ 805) ولا التّأكيد أيضا (م.ن: 2/ 774). ولنا عودة إليه في الفصل السّادس من هذا الباب.

3.4 ـ الحمل على المعنى هو الوجه المختار

الأهمّ، في نظرنا، أن يصبح الحمل على المعنى الوجه المختارَ في بعض الحالات لاستحالة الحمل على اللّفظ لأجل مخالفته للأصول والقواعد الّتي وضعها النّحاة. ونرى أنّ الحمل على المعنى من مقتضيات التّناسق النّظريّ يخلّص النّظريّة النّحويّة من الوقوع في مأزق التّناقض. فقد يمتنع الحمل على اللّفظ كامتناع الحمل على الجرّ

في: لقيته أمس الأحدثِ (الجرجاني. المقتصد: 2/ 770). بل قد يصبح الحمل على المعنى في بعضَ الحالات هو الأصل كما في المنادى المفرد الموصوف: يا زيدُ الظّريفَ (م.ن : 2/ 769).

كما يمتنع البدل على اللّفظ وهو من التّوابع (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 140) كما مع :

المجرور بمِنَ الاستغراقيّة حيث يصحّ: ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيدٌ.

والمجرور بالباء الزّائدة لتأكيد غير الموجَب المنفيّ (مع ما وليس) والمستفهم عنه بـهَلْ حيث يصحّ : ما أنتَ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يعبأ به.

واسم لا التّبرئة فلا يقال إلاّ: لا أحدَ فيها إلاّ عمرٌو.

والخبر المنصوب بما الحجازيّة: ما زيدٌ شيئًا إلاّ شيءٌ.

يبدو أنّ دخول هذه الحروف على الأسماء وعملها اللّفظيّ فيها لا يغيّر موضعها الإعرابيّ. فالموضع أكثر تجريدا من هذه التّغييرات في العلامات اللّفظيّة. وقد ربط النّحاة هذه الاستعمالات بجملة من الأصول الّتي بنوا عليها النّظريّة النّحويّة. والقول فيها بالحمل على المعنى يجنّبهم من الوقوع في التّناقض النّظريّ. كما ربطوها بمعنيي الإثبات والنّفي ولنا عودة إلى هذا الأمر (الفصل السّادس).

خاتمة الفصل الثّالث

كان من غاياتنا في هذا الفصل ضبط المصطلحات المرتبطة بالمعنى في المستوى الإعرابيّ في علاقتها بالحمل على المعنى. وقد وجدنا أنّه يعبّر عنه بمصطلحين أساسيّين: المحلّ والموضع: الحمل على المحلّ والحمل على الموضع.

كما قدّمنا في هذا الفصل تصوّر الأستراباذي لمعاني الكلام. وقد حصرها في الرّفع والنّصب مخصّصا الرّفع بالعمد والنّصب بالفضلات، جامعا في الفضلات بين المفاعيل الّتي يقتضيها الكلام بدون واسطة حرف وبين تلك الّتي يقتضيها بواسطة.

وقد رأينا في هذا التّصوّر فائدة تفسيريّة لكونه يقرّب بين المحلاّت نفسها كما يقرّب بين الوظائف النّحويّة بما يسمح بفهم الحمل على المعنى.

تطرّقنا في هذا الفصل أيضا إلى أمثلة من الحمل على المعنى في العمد والفضلات. ورأينا أنّ الحمل على المعنى يضحي هو الوجه المختار في بعض الحالات ويصبح الضّامن لتماسك النّظريّة النّحويّة وتلاحمها إذ هو من مقتضيات التّناسق النّظريّ. وهو يؤكّد الصّبغة التّجريديّة التّنظيريّة للنّحو العربيّ الّتي تتجاوز مجرّد الوصف لتصل إلى قوّة تفسيريّة لأكبر عدد من المسائل اللّغويّة باعتماد أقلّ عدد ممكن من الأصول النّظريّة. على أنّ ذلك لا ينفي حضور المتكلّم في اللّغة إذ هو يشحن كلامه بما هجس في نفسه مصرّحا به في اللّفظ كما هو الشّأن في استعمال الحروف.

لقد مكّن القول بالحمل على المعنى من استغلال معنويّة المفاهيم المذكورة إلى أقصى الحدود مع الوفاء للخصيصة الذّهنيّة للّغة. كما أكّد المنطلق الّذي اعتمدناه في عملنا فيما يخصّ علاقة اللّفظ بالمعنى وهي علاقة "وسم".

الفصل الرّابع :
الحمل على المعنى والعامل

مقدّمـــة

أقام النّحاة مفهوم الإعراب على المتكلّم كما رأينا باعتباره العامل الحقيقيّ والأوّل (الباب الثّالث. الفصل الأوّل). غير أنّ العامل يبدو مفهوما شبيها بالضّروريّات لأنّه يعتمد في تعليل الإعراب فـ«العوامل هي المفاهيم الّتي تتحكّم في وحدة الجملة بل تضمنها ولا ضامن لوحدتها في نهاية الأمر سوى المعنى النّحويّ» (المهيري. 1998 :190).

نهدف من النّظر في مسائل الحمل على المعنى والعامل إلى تبيّن مدى محافظة الحمل على المعنى على هذه المبادئ الخاصّة بالعمل الإعرابيّ. ذلك أنّ الحمل على المعنى وجد في النّظريّة النّحويّة للمحافظة على الأصول لا العكس.

1 ـ العمل الإعرابيّ

تناول النّحاة مسألة علاقة العامل بالمعمول من حيث تقدّمه عليه (الجرجاني. المقتصد: 1/ 305). وتعرّضوا إلى كون لكلّ عامل معمول أو أكثر ولا يمكن أن يعمل أكثر من عامل في معمول واحد وإلى أنّ الفعل أقوى العوامل يليه الحرف المختصّ فالاسم. ويعمل العامل في المعمول بعد تمامه بالتّابع له (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 38 –39) وقد تكون الكلمة عاملة ومعمولة في الآن نفسه.

هذه المبادئ في العمل الإعرابيّ كان في شأنها خلاف بين النّحاة ممّا قد لا ييسّر عملنا. لذا رأينا أنّه لا يسعنا تناول العمل الإعرابيّ دون التّعرّض إلى تصوّر الشّريف نستعين به باعتبار أنّه أعاد النّظر في العمل الإعرابيّ والنّظريّة النّحويّة العربيّة على أساس مجموعة من المبادئ الأساسيّة.

قام تصوّره للعمل الإعرابيّ على أنّه عمل المحلّ في المحلّ بتجاوز الألفاظ المتحقّقة وإقامته على أساس البنية الإعرابيّة المجرّدة «العمل الإعرابيّ لا يقع في حقيقته بين الألفاظ، وإنّما يقع بين المحلاّت في البنية الإعرابيّة المجرّدة. وإذن فعمل اللّفظ في

اللّفظ في المستوى التّصريفيّ المعجّم تمثيل لعمل المحلّ في المحلّ، أو تمثيل لعمل كتلة من المحلاّت في كتلة أخرى» (الشّريف. 2002 :753-754).

وجمع صورا أساسيّة لما سمّاه التّشكّل العامليّ على هذا النّحو:

عمل البسيط في البسيط من نحو عمل الفعل في الفاعل.

عمل المركّب في البسيط من نحو عمل الفعل في الفاعل ثمّ عملهما في المفعول.

عمل البسيط في المركّب من نحو عمل العامل في المنعوت والنعت.

يضاف إليها التّعامل الدّوريّ بين المتعاملين من نحو تعامل المبتدأ والخبر (م.ن: 762).

اعتبر العامل منبعا والمعمول موردا (م. ن: 780). وبينهما تقع الدّورة العامليّة المتمثّلة في مدى العمل بالنّسبة إلى انتشار عمل العامل في المعمول وفي مدى التّخصيص بالنّسبة إلى المعمول بالرّجوع إلى العامل (م. ن: 781). والمهمّ أنّه «مهما كان عدد المحلاّت المحصورة بين منبع العمل ومورده، فإنّ الدّورة العامليّة تنغلق على نفسها وتنتظم انتظاما ثنائيّا» (م. ن: 781). ممّا يسمح بإمكان تعدّد مثلا المعمولات للعامل الواحد وعمل العامل في المتبوع والتّابع معا... ويمكن انطلاقا ممّا ذكرنا إيجاد تفسير لحالات أشكلت واختلف فيها النّحاة البصريّون والكوفيّون.

2 ـ العامل في المركّب :
العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال

من المبادئ الّتي احتكم إليها النّحاة في حديثهم عن العامل فيما يتعلّق بالمركّب بالحال أنّ العامل في الحال هو أيضا العامل في صاحب الحال «هذا هو المشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم وليس بلازم عند سيبويه» (ابن هشام. مغني: 2 / 659-660).

أثارت هذه المسألة إشكالا في الجملة الاسميّة من نحو ما نجده في: هذا زيدٌ منطلقًا. حيث ورد الخبر مركّبا بالحال. ومن المعلوم أنّ العامل في الخبر هو الابتداء وعمله فيه هو الرّفع. إلاّ أنّ الحال منصوب والابتداء لا يمكن أن يعمل النّصب.

ويبدو أنّ الاتّفاق حاصل بين أغلب النّحاة في إرجاع هذا الاستعمال إلى الحمل على المعنى «الجواب أنّ هذا الكلام محمول على معناه دون لفظه» (ابن يعيش. شرح المفصّل:2/ 58). لذلك حملوا نصب الحال على تأويل اسم الإشارة إمّا على معنى التّنبيه أي بتقدير نواة

فعليّة: انظر إليه منطلقا وإمّا على معنى الإشارة: أشير إليه منطلقا (م. ن). وممّا يدعم هذا تأويلهم أسماء الإشارة بمشتقّ لذا يمكن أن تنصب الحال (م.ن : 3/ 126)

كما ذهب بعضهم إلى اعتبار الحال في الجملة الاسميّة له معنى المفعول فـ: هذا زيدٌ منطلقًا مساو لـ: مررت بزيدٍ قائمًا. ويظهر هذا التّقارب بين الحال والمفعول به فإذا استعملنا أفعال القلوب قلنا: وجدتُ العدلَ أساسَ العمران. ووجدتُ القسمَ مكتظًا. فإذا تتطلّب «وجدت» في المثال الأوّل مفعولا ثانيا فإنّها في المثال الثّاني «تتطلّب حالا. وقد ذهب الكوفيّون إلى اعتبار «المفعول الثاني لـ«ظننت» نصب على الحال» (الأنباري. الإنصاف: 2 / 821).

وأثارت الحال المؤكّدة وهي الّتي تأتي لتأكيد مضمون جملة طرفاها معرفتان جامدتان، الإشكال نفسه كما في «هَذَا بَعْلِي شَيْخًا» (هود: 72) حيث إنّ «بَعْلِي خبر المبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هَذا أي أنبّه على بعلي وأشير إليه شيخاً» (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 53)

لا تخفى فائدة الحمل على المعنى حيث إنّ اعتماده يجنّب النّظريّة النّحويّة الوقوع في التّناقض بين أمرين: أوّلا أنّه لكلّ عامل أثر لفظا أو معنى وثانيا ما جاء به الاستعمال من حال منصوب في الجملة الاسميّة والتّساؤل عن العامل فيه. كما أنّه يكشف عن وجود استرسال بين الوظائف النّحويّة الحال والمفعول به تحتلّ نفس المحلّ الإعرابيّ لكن ما يميّز بينها هو تعجيمها أي ملؤها بعناصر معجميّة ذات خصائص اشتقاقيّة وصرفيّة ترجّح وظيفة على أخرى.

3 ـ الإضمار على شريطة التفسير

تتعلّق الإشكاليّة المطروحة هنا بإضمار العامل على شريطة التّفسير «الإضمار قبل الذّكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التّفسير من ذلك إضمار الشّأن والقصّة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما» (ابن يعيش. شرح المفصّل:1/ 77).

ارتبط الإضمار على شريطة التّفسير بتأثير المتكلّم في المخاطَب «وجملة الأمر أنّه ليس إعلامك الشّيء بغتة مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه والتّقدمة له لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التّأكيد والأحكام. ومن ههنا قالوا: إنّ الشيء إذا أضمر ثمّ فسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدّم إضمار» (الجرجاني. دلائل: 159-160).

نولي اهتمامنا بتعليل سبب رفع الاسم بعد إنْ ونصبه. هذه الإشكاليّة وثيقة الصّلة بـ«صدر الجملة» أي ما هو الأصل في التّركيب، فلا عبرة بما يطرأ على التّركيب من تغيير (ابن هشام. مغني: 1 / 376). تندرج مسألة الإضمار على شريطة التّفسير من حيث اختلاف النّحاة في تحديد المرفوع ضمن مسالة أعمّ هي اختلافهم في تحديد أصل الرّفع أهو الفاعل أم المبتدأ.

3.1 ـ الاسم المرفوع بعد إنْ

تهمّ مسألة تعليل العامل في الاسم المرفوع بعد إنْ وكذلك لو وإذا. وتندرج ضمن الإبهام الّذي يقع بعده التّفسير بالتّقدير «... وبابَ الشّرط مبنيّ على الإبهام» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 100). نرى أنّ فهم هذه المسألة يجد تفسيرا له في الرّبط بين المعاني الإعرابيّة المجرّدة والمعاني السّياقيّة المرتبطة بالحالة العرفانيّة للمتكلّم والمخاطب. وهو ما نجده أيضا في بدل البعض والاشتمال (م. ن: 2/ 401).

وقد اختلفت آراء النّحاة في تفسير هذه المسألة. فقد ذهب الفرّاء إلى الرّفع بالضّمير الّذي يعود إليه في الفعل. ذلك أنّ وظيفة امرؤ في «إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ» وأحد في «إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» (التّوبة: 6) مبتدأ. وهو «مرتفع بالضّمير الّذي يعود إليه من هلك واستجارك كما يكون في قولك زيدٌ استجارك» (م.ن : 9/ 10).

وذهب آخرون إلى أنّ الارتفاع لا يكون بالابتداء لأنّه موضع فعل فالجملة هي جملة فعليّة، وهو إضمار على شريطة التّفسير أي: إن استجارَكَ أحدٌ من المشركين استجارَكَ. إنّما كان الحذف واجبا مع وجود المفسِّر وهو فعل استجارك الظّاهر لأنّ «الغرض من الإبهام ثمّ التّفسير إحداث وقع في النّفوس لذلك المبهم كأنّ النّفوس تتشوّق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه، وأيضا في ذكر الشّيء مرّتين: مبهما ثمّ مفسّرا توكيد ليس في ذكره مرّة» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 174).

يبدو أنّ المعاني السّياقيّة المتعلّقة بالحالة العرفانيّة للمتكلّم والمخاطب تثري المعاني الإعرابيّة المجرّدة. ففي إضمار الفعل على شريطة تفسيره رغبة من المتكلّم في التّأثير في المخاطَب.

كذلك شأن لو. ذلك أنّ «الاسم محمول على فعل قبله مضمر يفسّره الظاهر وذلك لاقتضائها الفعل دون الاسم... وهذا محقّق لها شبها بأداة الشّرط» (ابن يعيش. شرح

المفصّل: 9/ 10-11). ولذلك حملت لو وإذا على إنْ في الشّرط لسبق إنْ عليهما «لأنّ الزّمن المستقبل سابق على الزّمن الماضي عكس ما يتوهّم المبتدئون ألا ترى أنّك تقول: إن جئتني غدا أكرمتك. فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت: لو جئتني (أمس) أكرمتك» (ابن هشام. مغني: 1 / 255-256).

أمّا من حيث علاقة الشّرط بالفعل فقد أرجع ابن يعيش الجملة الشّرطيّة إلى الجملة الفعليّة «لأنّ الشّرطيّة في التّحقيق مركّبة من جملتين فعليتين الشّرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل» (ابن يعيش. شرح المفصّل:1/ 88).

ذلك أنّ «الشّرط والجزاء لا يصحّان إلاّ بالأفعال. أمّا الشّرط فلأنّه علّة وسبب لوجود الثّاني والأسباب لا تكون بالجوامد إنّما تكون بالأعراض والأفعال. وأمّا الجزاء فأصله أن يكون بالفعل أيضا لأنّه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه والأفعال هي الّتي تحدث وتنقضي ويتوقّف وجود بعضها على وجود بعض لاسيّما والفعل مجزوم لأنّ الفعل المجزوم لا يكون إلاّ مرتبطا بما قبله ولا يصحّ الابتداء به من غير تقدّم حرف الجزم عليه» (م. ن: 9/ 2).

يتبيّن لنا أنّ تقدير الفعل بعد إنْ يعود إلى سببين:

يتعلّق أوّلهما بمفاهيم عامّة بسيطة مستمدّة من ظواهر الأشياء من نحو أنّه لكلّ حدث من علّة والوجود والأفعال...

ويتعلّق الثّاني بمفهوم العمل الإعرابيّ وهو هنا الجزم في الأفعال المقابل للجرّ في الأسماء. فكما أنّه لا يفصل بين الجارّ والمجرور كذلك لا يفصل بين الجازم والمجزوم(م.ن: 9/ 9)

وعليه «يقبح أن يتقدّم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما بالاسم لكونها جازمة للفعل والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز: لم زيد يأتك على معنى لم يأتك زيد وكذلك بقيّة الجوازم لا يفصل بينها بشيء كالظّروف ونحوه» (م. ن: 9/ 9).

طرحت مسألة إضمار الفعل على شريطة التّفسير مع مجموعة أخرى من الحروف وضعها سيبويه ضمن «هذا باب الحروف الّتي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله الّتي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها» (سيبويه. الكتاب: 3/ 114). من هذه الحروف، إضافة إلى إنْ الّتي للجزاء وإذا الزّمانيّة، حروف تلحقها ما الكافّة من نحو: قلّما وربّما وحروف تلحقها لا من نحو: هلاّ الّتي للتّحضيض.

فالإشكال النّحويّ القائم هو تعليل رفع الاسم المسبوق بعد قَلَّمَا: هل الاسم مرفوع بالفعل الظّاهر، وعليه يكون الفاعل في هذه الحالة متقدّما على الفعل، أم هو مرفوع بفعل مقدّر يفسّره يدوم الظّاهر كما في قوله (الطّويل):

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصّدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصّدودِ يدومُ

ربط سيبويه اختصاصها بالأفعال بدخول ما عليها «ربّما وقلّما وأشباههما جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيّؤوها ليذكر بعدها الفعل لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى: ربّ يقول، ولا إلى: قلَّ يقولُ، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل. ومثل ذلك: هلاّ ولولا وألاّ ألزموهنّ لا وجعلوا كلّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهنّ معنى التّحضيض» (سيبويه. الكتاب: 3/ 115). واعتبر المبرّد أنّ ما بإلحاقها بهذه الحروف قد «هيّأتها للأفعال... وامتنعت عن الأسماء» (المبرّد. المقتضب: 1/ 356).

وذهب ابن يعيش إلى أنّ الأصل في التّركيب أنّه: قلّما يَبْقَى وصالٌ. أي: وصالٌ مرتفع بفعل مقدّر يفسّره يدومُ قياسا على هلاّ وإن وإذا. ذلك أنّه «لا يرتفع بالابتداء لأنّه موضع فعل وارتفاعه هنا على حدّ ارتفاع الاسم بعد هلاّ الّتي للتّحضيض وإن الّتي للجزاء وإذا الزّمانيّة» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 8/ 132).

يبدو أنّ إضمار الفعل مع هذه الحروف غير العاملة يعود إلى تمييز دخولها على الأسماء من دخولها على الأفعال. و الأمر يختلف مع إنْ، وهو حرف عامل، لاتّصال الشّرط والجزاء بالأفعال.

وقفنا ممّا تقدّم على تصوّرين للنّحاة: اعتمد الكوفيّون البنية الظّاهرة ويعلّلون رفعه بكونه مبتدأ. أمّا البصريّون فقدّروا فعلا يفسّره الظّاهر. ذلك أنّ الفاعل لا بدّ له من فعل لذلك يرجعونه إلى الفعل القريب الظّاهر الموجود بعد الفاعل ويقدّرون ضميرا.

وهو ما وجدناه أيضا في تحليلهم إذا «وإنّما دخلت الشّرطيّة على الاسم في نحو «إذا السّماءُ انشقّت» (الانشقاق:1) لأنّه فاعل بفعل محذوف على شريطة التّفسير لا مبتدأ خلافا للأخفش» [72] (ابن هشام. مغني: 1 / 93).

لم يكن تعليل الكوفيّين محلّ اتّفاق (الأنباري. الإنصاف: المسألة 85) لما قد يوقع فيه من اضطراب في التّحليل بين الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة، بين المبادئ النّظريّة والاستعمال، في مقابل تأويل البصريّين المبنيّ على تلازم بين الفرضيّات الّتي انطلقوا

72ـ انظر رأي ابن جنّي في الدّلالة على صحّة مذهب أبي الحسن (الخصائص:1/ 105-106).

منها وما وصلوا إليه من نتائج فكشف لنا عن تناسق داخليّ للنّظريّة كان من بين أسسها الحمل على المعنى.

2.3 ـ الاسم المنصوب بعد إنْ

يؤكّد قوله (الكامل):

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكتُه   فإذا هَلَكْتُ فَعندَ ذلك فاجْزَعِي

مسألة نصب الاسم وإضمار فعل دلّ عليه الفعل المذكور بعده لأنّ حرف الشّرط لا يدخل إلاّ على الفعل «وإنّما أجازوا تقديم الاسم في إنْ لأنّها أمّ الجزاء ولا تزول عنه فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر» (سيبويه. الكتاب: 1/ 134).

كما يطرح مسألة جزم الفعلين: المذكور والمحذوف بأداة شرط مقدّرة. فهما «مجزومان في التّقدير، وإنّ انجزام الثاني ليس على البدليّة، إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير إنْ، أي إن أهلكت منفسا إن أهلكته، وساغ إضمار إن وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلاّ ضرورة لاتّساعهم فيها» (ابن هشام. مغني:2 / 403). ففي ذكر إنْ الأولى دليل على إضمار إنْ الثانية.

تتمثّل قيمة هذا العنصر في تأكيده ما ذهبنا إليه في العنصر السّابق من إضمار الفعل على شريطة التفسير بعد الاسم المرفوع والمنصوب بعد إنْ. والإضمار على شريطة التفسير ليس إلاّ مظهرا من مظاهر الحمل على المعنى: هو حمل فعل مضمر على فعل مذكور مع توافقه والأصول الّتي وضعها النّحاة.

4 ـ العامل والمعمول تعدّدا وإفرادا

تظهر علاقة الحمل على المعنى بالعامل والمعمول من خلال التّنازع والاشتغال باعتبارهما مظهرين من مظاهر عدم التّناسب والخروج عن الأصول الّتي سنّها النّحاة: عاملان لمعمول واحد، وعامل واحد لمعمولين. كما أنّه لا يمكن الوصول إلى النّصب إلاّ بعد الرّفع وإلى الفضلة إلاّ بعد العمدة.

1.4 ـ الاشتغال

المقصود بالاشتغال هو تصدير الجملة باسم منصوب يتبعه فعل متّصل به ضمير،

ويشتغل الفعل بذلك الضّمير عن الاسم المنصوب. والاشتغال ضرب من ضروب الإضمار. ذلك أنّ الإضمار فيه على ثلاثة أضرب (الجرجاني. المقتصد: 1/ 233-235):

الأوّل: عبدَ الله ضَرَبْتُه.

الثّاني: عبدَ الله ضربتُ أخاه.

الثّالث: زيدًا مررتُ به.

في المثال الأوّل وهو أبرز مثال للاشتغال، كان الضّمير من جنس الاسم المنصوب في تصدير الجملة باسم منصوب يتبعه فعل متّصل بضمير عائد عليه. وقد مثّل مسألة خلافيّة (الأنباري. الإنصاف: المسألة 12). ذهب الكسائيّ والفرّاء من الكوفيّين إلى أنّ النّاصب هو الفعل الظّاهر فقد عمل في المفعول وفي ضميره (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 398). وقد عدّه ابن يعيش رأيا فاسدا (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 31) نظرا إلى أنّ الفعل قد تعدّى إلى ضميره واشتغاله به لذلك لم يجز أن يتعدّى إلى آخر.

أمّا البصرّيون فذهبوا إلى أنّ الفعل اشتغل بالضّمير عن الاسم المنصوب. ذلك أنّ العامل فيه فعل مضمر يفسّره الفعل الظّاهر المذكور فقد أضمر النّحاة في هذا الشّكل اللّغويّ الفعل والفاعل استنادا إلى ظهورهما بعد ذلك.

وعليه أرجعوا:

زيدًا ضربتُه

=

ضربتُ زيدًا ضربتُه

نظرا إلى عدم إعمال العامل الواحد في معمولين مختلفين عملا واحدا. لذلك لا يمكن اعتبار زيدًا معمولا لضربته لأنّه لو كان كذلك لكانت ضربته عاملة في معمولين: زيدًا وـهُ.

كان الاشتغال بذلك اختزالاً لجملتين متماثلتين فهم «لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم ها هنا مبنيّ على هذا المضمر» (سيبويه. الكتاب: 1/ 81).

وقياسا عليه أرجعوا:

زيدٌ الخبزَ يأكُلُه

=

زيدٌ يأكل الخبزَ يأكلهُ.

ممّا ينبغي أن نشير إليه أنّ هذا الشّكل هو أحد شكلين: إمّا على الرّفع وإمّا على النّصب إذ يمكن أن نقول أيضا: زيدٌ ضربتُه «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُه فلزمته الهاء. وإنّما تريد بقولك مبنيّ عليه الفعل أنّه في موضع منطلقٌ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الّذي بني على الأوّل وارتفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيت عليه الفعلَ ورفعته بالابتداء»(سيبويه. الكتاب: 1/ 81) وإذا ذهب سيبويه إلى أنّ «النّصب عربيّ جيّد» (م. ن: 1/ 82) فإنّ «الرّفع أجود» (م. ن: 1/ 82). وقد يجد القول بالرّفع تفسيرا له بوجود هذا الاسم المنصوب على إضمار الفعل في موضع الابتداء والابتداء أقوى محلاّت الرّفع وله الصّدارة في الجملة. وهذا ما يسمح بنقل المفعول به المنصوب إلى المبتدأ المرفوع دون إضمار الفعل.

أمّا في المثال الثّاني: عبدَ الله ضربتُ أخاه، فتعدّى الفعل المظهر إلى سبب للاسم المنصوب بالفعل المضمر. وكأنّ في ضرب أخ عبد الله ضربًا لعبد الله ففي إهانة أخيه إهانة لعبد الله «لأجل أنّ الضّرب إذا وقع على ما هو من سبب عبد الله صار كأنّه قد وقع عليه...» (الجرجاني. المقتصد: 1 / 233). وقد عدّ سيبويه الأصل الّذي يرجع إليه هذا الاستعمال من قبيل «تمثيل ولا يتكلّم به» (سيبويه. الكتاب: 1/ 83).

يبدو هذا التّصوّر للأشياء مرتبطا بتجربة الإنسان في الكون كما في النّعت السّببيّ (بن حمّودة. 2004: 568).

وفي المثال الثّالث: زيدًا مررتُ به، ورد الفعل الظّاهر متعدّيا بواسطة حرف جرّ وهو غير الفعل المضمر المتعدّي مباشرة. وقد أرجعوه إلى: جزْتُ زيدًا مررتُ به (الجرجاني. المقتصد: 1/ 235) حملا للمتعدّي بالجارّ على معنى المنصوب كما في التّضمين (القسم الثّاني. الباب الأوّل. الفصل الثّالث).

أمّا الأستراباذي فقام تأويله على اعتبار هذه التّراكيب على البدل «لو قيل على مذهبهما (يعني الكسائيّ والفرّاء): إنّ المتنصب بعد الفعل الظّاهر أو شبهه سواء كان ضميرا أو متعلّقه، هو بدل الكلّ من المنصوب المتقدّم لكان قولا. فالضّمير في: زيدًا ضربتُه ، بدل من زيدًا وكذا الجار والمجرور في: زيدًا مررت به، إذ المعنى زيدًا جاوزتُه» (الأستراباذي. شرح الكافية:1/ 399).

وقد رأى عاشور أنّ تأويل الأستراباذي لا يخلو من أهميّة ذلك أنّه «قد يجنّب خرق مبدأ العمل أي عمل الفعل في المتقدّم السّابق والمتأخّر اللاّحق في وقت واحد. فالاسم المشغول عنه من هذه النّاحية مظهر من مظاهر ملء الحيّزات والمحلاّت الإعرابيّة.

فجملة الاسم المشغول عنه العامل بضميره حلقة طرفاه اسمان ظاهر وضمير يتنقّل في فضاءات إعرابيّة معنويّة يسيطر عليها العامل» (عاشور. 1999: 399)

مهما يكن التّأويل في الاشتغال بإضمار الفعل على شريطة التّفسير أو بقيامه على البدل فهو يؤكّد حرص النّحاة على عدم مخالفتهم الأصول النّظريّة المتعلّقة بالعمل الإعرابيّ ونظريّة العامل الّتي ينطلقون منها مع وفائهم للاستعمال. وقد أثار الاشتغال مسائل نحويّة لصيقة بالحمل على المعنى تأسّس فيها على اعتبار الجملة مجموعة من المحلاّت يعمل الواحد في الآخر.

2.4 ـ التّنـــازع

في التّنازع ضرب من الإضمار على شريطة التّفسير من حيث إنّ الإضمار الحاصل في الأوّل يمكن تفسيره بالثاني المظهر «وهذا نوع منه آخر: اعلم أنّ ههنا بابا من الإضمار والحذف يسمّى الإضمار على شريطة التّفسير وذلك مثل قولهم: أَكْرَمَني وَأَكْرَمْتُ عبدَ اللهِ» (الجرجاني. دلائل: 183).

والمسألة وثيقة الصّلة بالعامل كما يستفاد من سيبويه «هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللّذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الّذي يَفْعَلُ به وما كان في ذلك» (سيبويه. الكتاب: 1/ 73-80).

وقد لخّص الأستراباذي صور التّنازع بحسب الاتّفاق في العاملين أو الاختلاف فيهما (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 179).

فالعاملان المتّفقان على ثلاثة أضرب:

التّنازع في الفاعليّة: ضَرَبَني وأَكْرَمَني زَيْدٌ.

التّنازع في المفعوليّة: ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زَيْدًا.

التّنازع في الفاعليّة والمفعوليّة: ضَرَبَ وأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا.

أمّا العاملان المختلفان فعلى ضربين:

الأوّل في الفاعليّة والثّاني في المفعوليّة: ضَرَبَني وأَكْرَمْتُ زَيْدًا.

الأوّل في المفعوليّة والثّاني في الفاعليّة: ضَرَبْتُ وأَكْرَمَني زَيْدٌ.

اختلف النّحاة في العامل (الأنباري. الإنصاف: المسألة 13). فأمّا الكوفيّون فاختاروا إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثّاني. وأمّا البصريّون فأعملوا الثّاني مع تجويز إعمال الأوّل. وقد لخّصه سيبويه في المبدأ الآتي «فالفعل الأوّل في كلّ هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعْمَل

في اللّفظ، والآخر مُعْمَل في اللّفظ والمعنى» (سيبويه. الكتاب: 1/ 77). وقد أرجع ذلك إلى سببين: القرب المكانيّ للعامل والمعمول باعتبار أنّ الفعل يعمل في الاسم المعمول الأقرب منه من جهة. والحالة العرفانيّة للمخاطَب فهو عالم بالأوّل علمه بالثّاني من جهة أخرى «وإنّما كان الّذي يليه أَوْلَى لقُرْب جواره وأنّه لا ينقُضُ معنًى، وأنّ المخاطَب قد عرف أنّ الأوّل قد وقع بزَيْدٍ» (م. ن: 1/ 74).

قام تفسير سيبويه على الإعمال لفظا ومعنى وعلى الإعمال معنى دون اللّفظ وهو التّعليق «التّعليق إبطال عمله في اللّفظ وإعماله في الموضع» (ابن يعيش. شرح المفصّل:1/ 104). يرجع السّبب في ذلك إلى البعد المكانيّ بين العامل والمعمول والتّفرقة بينهما. ففي صورة تنازع فعلين للعمل يكون الفعل العامل لفظا ومعنى هو الفعل القريب من معموله والفعل إذا ابتعد عنه عملا معنى لا لفظا «وإنّما اختار البصريّون إعمال الثّاني لأنّه أقرب الطّالبين إلى المطلوب فالأولى أن يستبدّ به دون الأبعد وأيضا لو أعملت الأوّل في العطف نحو: قامَ وقعدَ زيد، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبيّ بلا ضرورة ولعطفت على الشّيء وقد بقيت منه بقيّة وكلاهما خلاف الأصل» (الأستراباذي. شرح الكافية:1/ 180).

اعتمد البعد المكانيّ أيضا مع فعل مذكّر لفاعل مؤنّث «فإنّما جاز للضّرورة في الشّعر جوازا حَسَنًا. ولو كان مثله في الكلام لكان عند النّحويّين جائزا على بعد. وجوازه للتّفرقة بين الاسم والفعل بكلام. فتقديرهم أنّ ذلك الكلام صار عوضا من علامة التّأنيث نحو: حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ، ونزلَ دارَك ودارَ زيد جاريةٌ» (المبرّد. المقتضب: 1/ 439). و«إنّما جاز التّرك لأنّ طول الكلام قد يغني عمّا هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك: حَضَرَ القاضي امرأةٌ» (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 357).

يتنزّل مبحث التّنازع في صميم الحمل على المعنى بالنّظر في علاقته بالعمل الإعرابيّ: معمولان لعامل واحد. ومهما كانت أشكال الجمل في التّنازع فالمعنى قائم حاصل لكنّ الاختلاف في مستوى التّركيب وعدد الجمل: جملة واحدة أم جملتان، ومن شرط باب التّنازع «ألاّ يختلف المعنى بالإضمار في الملغى» (م.ن: 1/ 178).

وقد بان ممّا تقدّم أمران: أوّلهما أهميّة العلاقات المكانيّة بين العامل والمعمول. ذلك أنّ بعد العامل عن معموله مكانيّا والفصل بينهما يؤدّي إلى إلغاء العمل الإعرابيّ في التّنازع وإلى انعدام المطابقة بين الفعل والفاعل في الجنس. ثانيهما حضور طرفي الخطاب: المتكلّم على أساس أنّه العامل الحقيقيّ في الكلام، والمخاطَب على أساس أنّه المؤوّل للكلام.

خاتمة الفصل الرّابع

حاولنا إبراز اتّصال الحمل على المعنى بالعمل الإعرابيّ من خلال ثلاثة مظاهر: العامل في المركّب الاسميّ، وإضمار العامل، والعامل والمعمول تعدّدا وإفرادا من حيث مسألتي الاشتغال والتّنازع. وبان لنا أنّ القول بالحمل على المعنى كفيل بإحداث التّوازن بين اللّفظ والمعنى من جهة وبالتّوفيق بين مبادئ العمل الإعرابيّ باعتباره عملا بين المحلاّت ومقصد المتكلّم في استعماله من جهة ثانية.

الفصل الخامس :
الحمل على المعنى والتّغييرات الطّارئة على بنية الجملة

مقدّمــة

غرضنا في هذا الفصل أن ندقّق القول في علاقة الحمل على المعنى بما يطرأ على بنية الجملة من تغييرات. فالمعاني النّحويّة لا تفهم إلاّ في إطار «العقد والتّركيب»، وأبرز مظهر لها هو الجملة فهي إن شئنا الوحدة المعتمدة في النّحو فهي «في آن واحد من اللّغة ومن الكلام» (المهيري. 1998 : 26).

يأتي هذا الباب لتناول مفاهيم تتعرّض لما يطرأ على عناصر البنية من تغيير وتحوير. وتقتضي التّغييرات الطّارئة على بنية الجملة وجود بنية إعرابيّة مجرّدة ثابتة. فالجملة تتكوّن من مجموعة من المحلاّت والمواضع ولها بنية مغلقة تتحدّد فيها البداية والنّهاية. هذه البنية الإعرابيّة المجرّدة هي بنية يفترضها النّحاة باعتبارها أصلا قد لا يتلفّظ به المتكلّم به ضرورة كما عبّر عنه ابن جنّي بتنزيل الأشياء «تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 257-265). وقيمة هذا التّصوّر لا تخفى لأنّه يسمح بإرجاع اللاّمحدود من الصّور إلى عدد محدود منها بافتراض أبنية أصول إليها تعود الجمل الفروع. وهي من الأعراض الطّارئة على الكلام ولذلك فهي محتاجة إلى قرينة ودليل على حدّ عبارة الأنباري «ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدّليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل لعدوله عن الأصل» (الأنباري. الإنصاف: 1/ 300).

إنّ ما دعانا إلى تناول التّغييرات الطّارئة على بنية الجملة من حيث ترتيب عناصر الجملة دون تغيّر المواضع والمحلاّت تقديما وتأخيرا أو من حيث تعذّر ظهور اللّفظ مع بقاء المعنى الإعرابيّ إضمارا وحذفا... ثلاثة أسباب على الأقلّ:

أوّلها: أنّها تتقاطع مع الحمل على المعنى في باب المجاز وشجاعة العربيّة والاتّساع (ابن جنّي. الخصائص: 443-362/ 2) لاحتياجها إلى قرينة موضّحة.

ثانيها: أنّها تشترك مع الحمل على المعنى في كونها من عمل المتكلّم. ولكنّ

المخاطَب حاضر أيضا بتأويله والوقوف على قصد المتكلّم. هذه المفاهيم تدور حول ما ينجزه المتكلّم وهو في ذلك كلّه واثق من قدرة المخاطَب وكفاءته على تبيّنها (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 23).

ثالثا: وهو الأهمّ، في نظرنا، يتجاوز مجرّد الاشتراك والاتّصال بين هذه المفاهيم المذكورة والحمل على المعنى ليصل إلى اعتبار الحمل على المعنى مفهوما مسيّرا لبقيّة المفاهيم، مشتركا بينها من نحو «الخبر محذوف للحمل على المعنى» (ابن جني. الخصائص: 1/ 284) أو «وهذا الفصل الّذي نحن عليه ضرب من الحمل على المعنى، إلاّ أنا أوصلناه بما تقدّمه لما فيه من التّقديم والتّأخير في ظاهره» (م.ن : 2/ 406) وهو ما نسعى للاستدلال عليه في هذا الفصل.

1 ـ الحمل على المعنى والتّقديم والتّأخير

نذكّر بدءا بتخطئة الجرجاني لمن يرى في التّقديم والتّأخير فائدة وعناية مرّة وانعدامهما أخرى «لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدلّ تارة ولا يدلّ أخرى» (الجرجاني. دلائل: 140). لذا ربط التّقديم بالنّية «تقديم يقال إنّه على نيّة التّأخير وذلك في كلّ شيء أقررته مع التّقديم على حكمه الّذي كان عليه وفي جنسه الّذي كان فيه... وتقديم لا على نيّة التّأخير ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم، و جعله بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه...» (م. ن:137).

فمن التّقديم على نيّة التّأخير ذكر تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ وهو ما يعني أنّ الرّتبة أو الموقع قد تغيّر ومع ذلك فالمحلّ لم يتغيّر.

ومن التّقديم الّذي لا على نيّة التّأخير ذكر مثالي: زيدٌ المنطلقُ والمنطلقُ زيدٌ. فما كان مبتدأ يصبح خبرا والعكس بالعكس. وفي هذه الحالة تتغيّر الوظائف وكذلك الرّتب.

يهمّنا منهما الأوّل لعلاقته بالحمل على المعنى. على أنّه لابدّ أن نلاحظ أنّ عددا من الحالات تمنع فيها أصول الصّناعة النّحويّة التّقديم (ضمن السّيوطي. الأشباه: 1/ 169). فالأصل في الضّمير مثلا أنّه لا يتقدّم عادة على الاسم العائد عليه في الصّناعة النّحويّة، إلاّ أنّه قد تقدّم على الاسم من نحو: ضربَ غلامُه زيدا. ولنا عودة إلى هذه المسألة في عنصر لاحق في هذا الفصل.

1.1 ـ تقديم الحال على صاحبه النّكرة

الأصل في صاحب الحال أن يكون نكرة مقدّما على الحال النّكرة المنصوبة. إلاّ أنّ من أبرز الأمثلة الّتي خالفت هذا الأصل هو قوله (الوافر): لعزّةَ موحشًا طللٌ قديمُ. ووجه مخالفته هو تقدّم الحال النّكرة على صاحب الحال النّكرة «وتنكير ذي الحال قبيح وهو جائز مع قبحه لو قلت: جاء رجلٌ ضاحكًا لقبح مع جوازه» (ابن يعيش. شرح المفصّل:2/ 63).

كان الأقرب في التّفسير اعتبار هذه العلاقة من باب تقديم الصّفة[73] على الموصوف إلاّ أنّه ممتنع «لأنّ الصّفة تجري مجرى الصّلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصّلة على الموصول» (م ن: 2/ 63-64). ويفسّر ذلك بشدّة اتّصال الصّفة والموصوف إعرابيّا من حيث المطابقة ومرجعيّا من حيث الدّلالة على الشّيء نفسه «إنّ الصّفة والموصوف يجعلان اسما واحدا كخمسةَ عشرَ... وبين الصّفة والموصوف من الاتّصال والامتزاج ما ليس بين المضاف والمضاف إليه. ألا ترى أنّ الصّفة هي الموصوف في المعنى» (الجرجاني. المقتصد: 2/ 809).

توقّف بن حمّودة عند أنماط من هذه الأمثلة الّتي تخرجها خصائصها عن أصل الوضع وتوصّل اعتمادا على المقاربة الطّرازيّة إلى أنّ البنية «منعوت نعت» بنية أصل عند النّحاة باعتبارها تناظر تماما البنية الذّهنيّة: ذات فصفة. تتفرّع عنها بقيّة الأبنية «وقد عدّت هذه البنية أصلا تتفرّع عنه أبنية أخرى تتقدّم فيها الصّفة على الموصوف مبالغة في الوصف كما في المقادير أو إصلاحا للّفظ كالنّصب على الحال لتعذّر تقدّم النّعت على المنعوت لأنّ الحال لا يشترط فيها المطابقة في العلامة الإعرابيّة» (بن حمّودة. 2004: 646-647).

وهذا ممّا يدلّك على ما بين النّعت والحال من تقارب فـ«الحال صفة من جهة المعنى» إلاّ أنّهما يفترقان من وجوه أهمّها «أنّ الصّفة تفرّق بين اسمين مشتركين في اللّفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 2/ 57). كما أنّ من وجوه الفرق بين الحال والنّعت أنّ النّعت يستعمل للثّابت من الصّفات (م. ن: 3/ 53) بينما الحال «ما يحتمل التّحوّل والتّنقّل» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 676).

---

73 ـ فصّل بن حمّودة القول في مصطلحي الصّفة والنّعت (بن حمّودة .2004 : 332 ...).

لذلك اعتبر هذا الاستعمال من قبيل تقدّم الحال على صاحب الحال حيث يقاس تقدّم الحال على صاحبه بتنكير صاحب الحال ذلك أنّ «لعزّة موحشًا طللٌ قديم» تحمل على: جاء رجلٌ ضاحكًا. وقد عدّ «من أحسن القبيحين». ذلك أنّ الحال من النّكرة قبيح وأقبح منه تقديم الصّفة على الموصوف. ونفهم القبيح هنا على أساس مخالفتهما للأصول الّتي وضعها النّحاة لكنّ الأوّل يبدو أقلّ مخالفة لها من الثّاني بما أنّه يسمح بإصلاح فساد اللّفظ.

لذا أجاز البصريّون تقديم الحال على صاحبه مرفوعا ومنصوبا، مظهرا ومضمرا لأنّ صاحب الحال مؤخّر في النّيّة عن الحال كما هو شأن تقديم الخبر على المبتدأ: في داره زيد، وتقديم المفعول على الفاعل في قوله تعالى «أَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى» (طه: 67) (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 67).

وكان المعنى مساعدا على ذلك حيث إنّ النّعت يستعمل رفعا للّبس والاشتراك بين منعوتات مختلفة في حين يستعمل الحال للإبانة عن معنى بعينه يهمّ صاحب الحال المعروف مسبقا. وقد استفيد معنى الحال لا النّعت من مُوحِشًا.

يتّضح ممّا تقدّم أنّ مفهوم الحمل على المعنى في هذا الضّرب من الاستعمال باعتباره من تقديم الحال على صاحبه النّكرة لا من تقديم النّعت على المنعوت هو الضّامن لتماسك الأصول الكبرى للنّظريّة النّحويّة العربيّة. وقد تأكّد ذلك بالاعتبار التّكوينيّ.

2.1 ـ تقدّم الضّمير لفظا ورتبة

. الأصل في الضّمير أن يكون عائدا على اسم سابق له لأنّه من معوّضات الاسم يوضّحه ويختزله في الآن نفسه. إلاّ أنّه قد يعدل عن هذا الأصل من نحو ما نجده في: ضَربَ غلاَمُه زيدًا حيث يعود الضمير على لاحق له.

الإشكال القائم في هذا المثال هو أنّ الفاعل المتقدّم على المفعول قد أضيف إلى ضمير عائد على المفعول. فقد تقدّم الضّمير العائد إلى المفعول به على المفعول به والأصل أن يليه. وفي هذه الحالة يكون الضّمير قد تقدّم على مفسّره لفظا ورتبة ولذلك لم يجوّزه النّحاة «ألا ترى أنّه لا يجوز ضربَ غلامُه زيدًا، إذا جعلت غلامُه فاعلا وزيدًا مفعولا لأنّ التّقدير إنّما يخالف اللّفظ إذا عدل بالشّيء عن الموضع الّذي يستحقّه، فأمّا إذا وقع في الموضع الّذي يستحقّه فمحال أن يقال إنّ النّيّة به غير ذلك.

وهاهنا قد وقع الفاعل في رتبته والمفعول في رتبته فلم يمكن أن تجعل الضّمير في تقدير التّأخير» (الأنباري. الإنصاف: 1 / 70).

وعليه فلا تصحّ إلاّ الجملة: ضَربَ غلامَهُ زيدٌ، حيث تقدّم المفعول على الفاعل لفظا. فيعود الضّمير في هذه الحالة على متقدّم في اللّفظ دون الرّتبة. وعليه نقيس تقدّم الخبر المشتمل على ضمير على المبتدأ في الجملة الاسميّة من نحو: في داره زيدٌ.

لم يجمع النّحاة على رفض تقدّم الضّمير على مفسّره بسبب مناقضته لأصل الكلام القائم على الإبانة والوضوح. فابن جنّي مثلا لم يرفضه لأجل أنّ الاستعمال جاء به. وأرجعه إلى تقدّم المفعول في الاستعمال ممّا يسمح بعدّه أصلا «والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالَم غير مستنكر، فلمّا كثر وشاع تقديم المفعول على الفعل كان الموضع له، حتّى إنّه إذا أخّر فموضعه التّقديم... فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر كأنّه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنّه هو الأصل» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 298-299).

قياسا على تقدّم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول جوّزوا تقدّم المبتدأ المضاف إلى ضمير الخبر في كَمْ كما في المثال: صاحبُها في الدّار «ومن جوّز ثمّة ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا، ينبغي أن يجوّز هذا لأنّ طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشدّ» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 202).

وقفنا على رأيين من هذه الظّاهرة: موقف رافض لتقدّم الضّمير على مفسّره لفظا ورتبة نظرا إلى مخالفته مبدأ ترتيب عناصر الجملة ومبدأ الإضمار. وموقف يقبله كما مع ابن جنّي نظرا لما جاء به الاستعمال. فكأنّ الأوّل قدّم الأصول النّظريّة والثّاني قدّم الاستعمال وبحث في النّظريّة عمّا يفسّره. وما وجود هذا الاستعمال قديما كما في قوله تعالى «ولا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ المُجْرِمُونَ» (القصص: 78) واستمراره إلى اليوم من نحو: لدى استقباله زيداً ذَكَرَ عَمْرٌو...، ومن نحو ما نجده في الإحالة البعديّة cataphore إلاّ دليل واضح على تجاوز خطّيّة الجملة الواحدة واعتماد مفهوم أكثر تجريدا وثباتا وهو المحلّ الإعرابيّ الّذي لا يتغيّر بتغيّر الرّتبة. ونرى أنّ الحمل على المعنى يدعم هذا التّصوّر خاصّة مع ما نجده مع ضمير الشّأن وضمير ربّ والتّنازع.

2 ـ الحمل على المعنى والحذف والإضمار

1.2 ـ الحذف والإضمار

درج الاستعمال على المقابلة بين الإظهار والإضمار على أساس أنّ «الإضمار خلاف الأصل» (السّيوطي. الأشباه: 1/ 84). ورغم ما يوجد في الظّاهر من ترادف بين الإضمار والحذف فإنّ بينهما فرقين «الأوّل أنّ الحذف أعمّ من الإضمار إذ يشمل كلّ عناصر الجملة العامل منها والمعمول عدا الفاعل لأنّه عنصر أساسيّ... الثّاني أنّ الإضمار يستلزم ما يدلّ عليه» (الهيشري.2003 :77).

ويمكن أن نستدلّ على ذلك بقول الجرجاني "الفاعل لا يحذف حذفا بل يضمر" (الجرجاني. المقتصد: 1/ 341). فالإضمار يهمّ ما لا يمكن الاستغناء عنه من عناصر الجملة بينما الحذف يهمّ ما يمكن أن نستغني عنه من عناصر الجملة.

مدار هذا الحذف هو المتكلّم فقد يحذف مثلا التّمييز كما في: عندي عشرون «... فإن لم يعلم المراد لزم التّمييز إذا قصد المتكلّم الإبانة فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التّمييز. وهذا إنّما يصلحه ويفسده غرض المتكلّم وعليه مدار الكلام. فاعرفه» (ابن جنّي. الخصائص:2/ 380).

وهو يؤكّد ما ذكرناه من حضور المتكلّم في النّحو العربيّ إذ هو العامل الأوّل والكلام متعلّق بنيّته وقصده. وفيه دليل أيضا على ما ذكرناه آنفا ممّا للبنية المجرّدة والمعنى من قوّة «فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن» (الجرجاني. دلائل:170). ونقدّر أنّ في الحذف حملا على المعنى يشحن المتكلّم كلامه بما هجس في ذهنه ويتدخّل في مضمون الجملة. وفي ذلك من قوّة المعنى لا يبلغه الذّكر والإظهار كما سنرى في مواضعه.

ومظاهر علاقة الحمل على المعنى بالحذف والإضمار مختلفة منها الإضمار على شريطة التّفسير وقد نظرنا فيه (الفصل الرّابع من هذا الباب). وعدّه الجرجاني بابا من الإضمار والحذف (الجرجاني. دلائل:183). اخترنا أن ننظر هنا في حذف الفعل وفي الحذف لكثرة الاستعمال وآثرنا تأجيل النّظر في حذف الخبر وحذف المضاف لاتّصالها بمسائل نحويّة أخرى (الفصل السّادس).

2.2 ـ حذف الفعل

نعرض لحذف الفعل أحدِ عنصري النّواة الفعليّة في علاقته بالحمل على المعنى. وقد نزّل المبرّد هذا الضّرب من الاستعمال ضمن «باب ما يُحمل على المعنى وحمله على اللّفظ أجود» (المبرّد. المقتضب: 2/ 228).

تعدّدت الأمثلة المتعلّقة بحذف الفعل حملا على المعنى من نحو قولهم في الثّناء خيرا أو شرّا: أَهْلَ ذَاكَ أَوْ أَهْلَهُ. أرجعوا أصل التّركيب إلى: ذَكَرْتَ أَهْلَ ذاكَ أو أَهْلَهُ. فضمير الهاء يعوّض فعلا حمل على معناه «والهاء تعود إلى الذّكر أو الثّناء كأنّك قلت: ذكرت أهلا لذاك الذّكر أو الثّناء لأنّه في ذكره، فحمله على المعنى» (ابن يعيش. شرح المفصّل:1/ 126).

وقع الحمل على المعنى في هذا المثال على المعنى العامّ المستفاد من الجملة وهو معنى الذّكر وفي الذّكر ثناء. ممّا يعني ترابط المدلول المعجميّ والإعراب. ذلك أنّ الفعل محذوف إعرابيّا إلاّ أنّه يستفاد من المعنى المعجميّ للجملة. وقد استقرّ هذا التّأويل منذ سيبويه كما في

في قوله (الخفيف):

لن تَراهـا ولو تَأَمّلتَ إلاّ ولها في مَفارقِ الرّأس طِيبَـا.

والشّاهد فيه نصب «طيبا» على المعنى (سيبويه. الكتاب: 1/ 285) على تأويل ارتباط الطّيب والرّؤية أي ناصب «طيبا» فعل دلّ عليه ما قبله «لن تراها».

ومثله قوله (الرّجز):

تذكّرتْ أرضًـا بهـا أهلَهـا أخوالَهَـا فيهـا وأعمـامَهـا

وناصب «أخوالها وأعمامها» هو فعل تذكّر «لأنّ الأخوال والأعمام قد دخلوا في التّذكّر» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 126).

على أنّ الحمل على المعنى هنا لا يستقيم إلاّ «بعد تمام الكلام الأوّل لأنّه حمل على التّأويل ولا يجوز تأويل الكلام إلاّ بعد تمامه» (م.ن).

بل يمكن اعتباره شرطا من شروط إجراء الحمل على المعنى نصّ عليه المبرّد «اعلم أنّ الشّيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلاّ بعد استغناء اللّفظ» (المبرّد. المقتضب: 2/ 228)

3.2 ـ الحذف لكثرة الاستعمال

ليس المقصود بكثرة الاستعمال في رأينا الكثرة العدديّة فلا نتوقّع أن النّحاة أحصوا المرّات الّتي استعمل فيها هذا المثال أو ذاك أو ارتفاع نسبة هذه الكلمات المحذوفة. بل المقصود بها في نظرنا أنّ أصل هذه الأمثلة معروفة عند المتكلّم والمخاطَب. وقد خصّها سيبويه بباب «هذا باب يُحْذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثَل» (سيبويه. الكتاب: 1/ 280-290) وممّا ذكر سيبويه :

- هذا ولا زَعَمَاتِك. أصله: هذا ولا أتوهّم زَعَماتِك.
- كلَّ شيء ولا شتيمةَ حرّ. أصله: ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حرّ «وترك ذكرَ الفعل بعد لا لما ذكرتُ لكَ ولأنّه يستدلّ بقوله: كلَّ شيء أنّه ينهاه» (م. ن).
- «انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ» (النّساء: 171). «وإنّما نصبتَ خيرا لك... لأنّك إذا قلت: انْتَه، فأنتَ تريد أن تخرجَه من أمر وتدخلَه في آخر. وقال الخليل: كأنّك تحمله على ذلك المعنى. كأنّك قلت: انته وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأنّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت: انته، أنّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب. وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: ائت خيرا، وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك» (م. ن).

ما يلاحظ في هذه الأمثلة أنّها أمثلة من النّهي والأمر وهي تختصّ بالفعل مظهرا أو مضمرا وتكون الأسماء فيها منصوبة (سيبويه. الكتاب: 1/ 137). وكذلك التّمنّي باعتباره طلبا. وقد اعتمد الحمل على المعنى لتأويلها منذ الخليل. وهو ممّا يدلّك على أنّ مفهوم الحمل على المعنى قديم قد استقرّ في النّحو العربيّ.

هذه الأمثلة هي ممّا انتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. فإذا كان الكلام في الظّاهر متكوّنا من جملة واحدة فهو اعتمادا على الحمل على المعنى يتكوّن من جملتين أضمر الفعل في الثّانية. ولا يفهم الحمل على المعنى إلاّ بحضور طرفي الخطاب المتكلّم والمخاطَب. فالمتكلّم يشحن كلامه بما هجس في نفسه من معان قبل إنجاز الكلام ويتدخّل في مضمون الجملة. ذلك أنّ هذه الأمثلة المذكورة جاءت الأسماء فيها منصوبة وهي تحتوي على معنى النّهي. والنّهي عن شيء يعني في الآن نفسه الأمر بآخر لذلك «لا يجوز أن تقول: يَنتهي خيرًا له، ولا أَأَنْتَهي خيرًا لي، لأنّك إذا نهيتَ فأنتَ تُزَجِّيه

إلى أمر وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئا من ذلك إنّما تُعْلِمُ خيرًا أو تسترشد مُخْبرًا" (سيبويه. الكتاب: 1/ 289). فيختزل اللّفظ ويكثّف المعنى فيبلغ قوّة المَثَلِ وهو أبَلغ للمقصود. أمّا المخاطَب فعالِم بالحمل على معنى الأمر علمه بالنّهي.

الظّاهر أنّ هذه العلاقة بين الأصل المقدّر والأصل المنجز في هذا الضّرب من الاستعمال أضحت محلّ اصطلاح وتواضع بين المتكلّمين. فلا يفهم الحمل على المعنى هنا إلاّ بالتّفاعل بين المعنى الإعرابيّ المجرّد والمعنى القصديّ المستفاد من الاستعمال. وعلى هذا الأساس نفهم تسوية ابن فارس بين المعنى والقصد والمراد (ابن فارس. الصّاحبيّ: 198). فالمتكلّم هو العامل الحقيقيّ في الإعراب خاصّة إذا عمل النّصب وأضمر الفعل «وإذا نصبت فالّذي في نفسك غيرُ ما أظهرت، وهو الفعل، والّذي أظهرت الاسم» (سيبويه. الكتاب: 1/ 271). ففي نصب الأسماء وإضمار الفعل دلالة على العمل الإعرابيّ للمتكلّم وهو عمل غير ظاهر. كما يدلّ على أنّ الأمر والنّهي وما ينتج عنه من معنى ليس إلاّ قصد المتكلّم.

وقد خلص ميلاد إلى أنّ «... قوّة الطّلب المبنيّة على شدّة توتّر العلاقة بين المتكلّم والمخاطب ينتج عنها في مستوى الإنجاز اختزال للفظ وإضمار له وكأنّ في دلالة الإضمار قوّة تزجية لا تبلغها دلالة الإظهار. وقد بيّن سيبويه أنّ تلك القوّة تنخزل في الأسماء أو المصادر والصّفات المنتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره وهي منصوبات تدل على معنى الطّلب والتّزجية» (ميلاد. 2001: 186).

وحاصل الأمر أنّ الحمل على المعنى يفسّر بكون المتكلّم يشحن الجملة بما هجس في نفسه من معان انطلاقا من علاقته بالأشياء اعتقادا. ويظهر ذلك لغويّا من خلال التّدخّل في مضمون الجملة الّتي ينشئها بحذف بعض عناصرها. ولا نخال هذا الأمر مقتصرا على هذا الباب. وهو أمر نسعى إلى مراقبته والاستدلال على سلامته فيما يلي من عناصر.

3 ـ الحمل على المعنى والتّقدير

استعمل التّقدير كالإضمار «في معنى الممكن في البنية الأصلية لتأويل البنية المنجزة وذلك بإقحام عنصر خفيّ موجود في التّمثيل الذّهنيّ للجملة وما يتماشى والنّظريّة النّحويّة « (الهيشري. 2003: 78). ويبدو أنّ «الإضمار من عمل المتكلّم المنتج للبنية

النّحويّة في حين أنّ التّقدير من عمل المخاطب المحلّل للبنية» (م. ن: 79). هذا من جهة علاقة التّقدير بالإضمار.

1.3 ـ نصب المصدر المشبّه به

وضعه سيبويه ضمن باب «هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره» (سيبويه. الكتاب:1/ 355-361). من نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار» و«مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثّكلى». الأسماء في هذين المثالين منصوبة على الحال، ولا على النّعت ولا البدل وإن كان يجوز فيها الرّفع على النّعت، «لأنّك لـمّا قلت: له صوت، علم أنّه قد كان ثمّة عمل. فصار قولك: له صوت، بمنزلة قولك: فإذا هو يصوّت. فحملت الثّاني على المعنى... وإن شئت قلت «له صوت صوتُ حمار وله خوار خوارُ ثور» وذلك إذا جعلتِه صفة للصّوت ولم ترد فعلا ولا إضماره» (سيبويه. الكتاب:1/ 355-356).

هذا العنصر كسابقه من حيث احتواؤه أسماء منصوبة. وهو في ظاهره من باب الإضمار إلاّ أنّه متّصل شديد الاتّصال بمفهوم الحمل على المعنى. إلاّ أنّ الحمل على المعنى هنا ليس من قبيل إضمار فعل يعمل في منصوب مذكور كما رأينا آنفا وإنّما هو حمل الاسم المنصوب على معنى الفعل. ذلك أنّهم أوّلوا: له صوت، بفعل: فإذا هو يصوّت. وأصبح هذا الفعل المؤوّل المحمول على معناه عاملا للاسم المنصوب. فالحمل على المعنى هو حمل الاسم على معنى الفعل دلاليّا وإعرابيّا. ممّا يعني وجود استرسال بين الاسم والفعل وقد وقفنا على مظهر منه في المشتقّات (القسم الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الثّاني).

ومن المهمّ هنا أن نؤكّد أنّ «الجهاز الوصفيّ الّذي اعتمده سيبويه... جهاز شكلي يجمع بين قواعد البنية العامليّة الإعرابيّة والمقتضيات الدّلاليّة المعنويّة. فإن حدث بينهما تعارض غلّبت الثّانية دون أن تفسد الأولى ويعمل الجانبان في تناسق وانسجام» (الشّاوش. 2001: 1183). وكأنّ مفهوم الحمل على المعنى هو الضّامن لهذا التّناسق والانسجام بين مقتضيات الدّلالة ومقتضيات العمل الإعرابيّ.

2.3 ـ إنشائيّة الحرف والحمل على المعنى

نسعى في هذا العنصر إلى بيان حمل الحرف على معنى الفعل فيعمل عمله الإعرابيّ[74] من خلال استعمال أَلاَ كما في :

أَلاَ رَجُلَ إمّا زَيْدًا و إمّا عَمْرًا (سيبويه . الكتاب: 1/ 286).

وألا ماءَ وخمرًا أشربهما (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 428).

استعملت أَلاَ استعمال فعل إنشائيّ طلبيّ بمعنى التّمني. فالمقصود في المثال الأوّل هو اللّهم اجعله زيدا أو عمرا، أو وفّق لي زيدا أو عمرا «لأنّه حين قال: ألا رجلَ، فهو متمنّ شيئا يسأله ويريده» (سيبويه . الكتاب: 1/ 286).

وقد حمل أَلاَ الدّال على التّمنّي على معنى الفعل لأنّ «التّحضيض والعرض والاستفهام والنّفي والشّرط والنّهي والتّمنّي معان تليق بالفعل» (الأستراباذي.شرح الكافية: 1/ 428) ونقدّر أنّ اتّصال هذه الحروف بالأفعال من خلال اختصاصها بالأفعال (الباب الثّالث. الفصل الرّابع) من جهة ومن خلال دلالة هذه الحروف على معنى الأفعال ووقوعها محلّها. ذلك أنّ «الطّلب كلّما أريد به التّأكيد اقتضى بالضّرورة الحذف والإضمار للألفاظ الّتي يمكن أن تدلّ عليها الحال، ويختزلها اللّفظ الألصق بالغرض والقابل للتّكثيف والاختزال لمعاني ما حذف وأضمر» (ميلاد.2001: 147).

تأسّس الحمل على المعنى في تقديرنا على كون العمل معنى يقع بين المحلاّت. فالحرف وقع محلّ الفعل وعمل عمله. كما تأسّس على هذا الاسترسال القائم بين أقسام الكلام بما يسمح للحروف هنا أن تؤدّي معنى الفعل.

ولولا هذا الاسترسال بين الاسم والفعل أيضا لما أمكن تأويل أمثلة خالفت في ظاهرها أصول الصّناعة النّحويّة بإرجاعها إلى الحمل على المعنى كما في:

- سواءٌ عليّ أَ قُمْتَ أم قَعَدْتَ (الجرجاني. المقتصد: 293/ 1). حمل الفعلان «قمت وقعدت»، وهما مبتدأ، على معنى الاسم القيام والقعود أي: سواءٌ عليّ القيامُ والقعودُ.
- الطّائرُ فيغضب زيدٌ الذّبابُ (الجرجاني. المقتصد:1153/ 2). حمل الاسم «الطّائر» على معنى مركّب موصوليّ اسميّ: الّذي يَطيرُ ممّا يسمح بعطف الفعل اللاّحق له «يغضب» عليه.

74ـ من الأعمال الّتي اهتمّت بإنشائيّة الحرف نذكر (الشّريف: 2002) و(ميلاد: 2001).

3.3 ـ النّصب في الفعل بعد فاء السببيّة

ينفتح حمل أَلاَ على معنى الفعل على مسألة نصب الفعل بعد فاء السببيّة كما في قولها (البسيط):

ألاَ سبيلَ إلى خمر فأشربَها ألا سبيلَ إلى نصرِ بن حجّاجِ

(الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 203).

وكما في: أين بيتُك فأزورَك؟ وكم مالُك فأزيدَك؟ يقتضي نصب الفعل الموجود بعد فاء السببيّة وجود فعل أو مصدر عطف عليهما في حين أنّه مسبوق بجملة اسميّة.

قام تأويل هذا الضّرب من الأمثلة على استخراج متضمّن المعاني النّحويّة، حيث عوّضت الجملة الاسميّة الاستفهاميّة: أين بيتك بمعناها: ليكن منك تعريف، وعوّضت الفاء بالواو، وعوضت: أزورَك بمعناها: منّي زيارة لك. فأدّت الجملة أين بيتُكَ فأزورَك معنى: ليكن منك تعريف لي ومنّي زيارة لك. كما أنّ الجملة الأولى وهي جملة اسميّة استفهاميّة أوّلت حملا على معنى الفعل في الأمر: أخبرني (ابن جنّي. الخصائص: 3/ 50) أو فعل عرّفني (ابن يعيش. شرح المفصّل: 7/ 27).

يبدو أنّ تأويل الجملة الاسميّة، وهي مختلفة عن الفعل، حملا على معنى الفعل «أسهل في اعتقاد المصدر لأنّه ليس هناك فعل يجوز عطف الفعل المتأخّر عليه» (م.ن: 7/ 27) فـزُرْنِي في المثال: زُرْنِي فَأَزُورَكَ في تقدير مصدر لأنّ المعنى هو لتكن منك زيارة. وهو ما يعني عطف الفعل على الاسم (المصدر المقدّر) وهو أمر غير جائز لذلك أضمروا أن قبل الفعل حتّى يصير الحكم من قبيل عطف الاسم على الاسم.

غير أنّه ينبغي الاحتراز من الحمل على معنى الفعل في المطلق. ذلك أنّه إذا أخذنا مثالا من نحو: صَهْ فتسلمُ. فإنّ تسلم لا ينصب وإن كان الظّاهر هو أنّ صه أقرب إلى الفعل من الجملة الاسميّة. لأنّ صَهْ وإن كان في معنى الفعل وإن كان المعنى ليكن منك سكوت فتسلم، فإنّه يمتنع نصب تسلم لأنّ «صه لفظ قد انصرف إليه عن لفظ الفعل الّذي هو اسكت، وترك له، ورفض من أجله، فلو ذهبت تعاوده وتتصوّره أو تتصوّر مصدره لكانت تلك معاودة له ورجوعا إليه بعد الإبعاد عنه» (ابن جنّي. الخصائص: 3/ 50).

فلو أوّل صَهْ حملا على معنى الفعل يكون كمن وقع في ما انصرف عنه في البداية.

بينما يمكن نصب تسلم في نحو: اسكت فتسلمَ «وذلك أنّك إذا أجبت بالفاء فإنّك إنّما تنصب لتصوّرك في الأوّل معنى المصدر، وإنّما يصحّ ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله، ألا تراك إذا قلت: زرني فأكرمَك، فإنّك إنّما نصبته لأنّك تصوّرت فيه: لتكن زيارة منك فإكرام منّي.فزرني دلّ على الزيارة لأنّه من لفظه فدلّ الفعل على مصدره كقولهم: من كذب كان شرّا له أي كان الكذب» (م.ن :3/ 49).

اعتمد الحمل على المعنى هنا لتفسير النّصب في الفعل المسبوق بجملة اسميّة استفهاميّة بتأويلها حملا على معنى الفعل في الأمر. من ثمّة أرجعت هذه الظّاهرة اللّغويّة «الخارجة عن النّظام» إلى نظام العربيّة. وقام الحمل على المعنى هنا على استخراج المتضمّن من المعاني النّحويّة. وهو ما نجده أيضا مع فاء الفجائيّة: خرجتُ فإذا زيدٌ أي: خرجت فقد جاءني زيد، حملا على المعنى (ابن يعيش. شرح المفصّل: 9/ 3) أو ففاجأت كذا (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 243). والمعنى هنا هو المعنى الّذي يفترض النّحويّ أنّ «متكلّم المثال» (الشّريف.1999: 22) لا متكلّم الشّاهد قصده.

خاتمة الفصل الخامس

بان أنّ الحمل على المعنى مفهوم حاضر في النّحو العربيّ من خلال ما يطرأ على بنية الجملة من تغييرات تقديما وتأخيرا وتضمّنا... وقد استقرّ مفهوم الحمل على المعنى في النّحو العربيّ منذ الخليل. تبيّن لنا من خلال عرضنا لنماذج ما يلي:

أوّلا: يضمن اعتماد الحمل على المعنى التّناسق بين مقتضيات الدّلالة ومقتضيات النّظريّة الإعرابيّة ويعقلن ما يبدو خارجا عن أصل الوضع، فوضويّا في الاستعمال كما في تقديم الحال على صاحبه النّكرة أو تقدّم الضّمير لفظا ورتبة. والظّاهر أنّ مفهوم الحمل على المعنى مفهوم مفسّر لمفاهيم التّقديم والحذف...

وكشف مفهوم الحمل على المعنى عن استرسال بين الحروف والأفعال والأسماء ممّا يخوّل لحمل الواحدة على الأخرى في العمل الإعرابيّ باعتباره واقعا بين المحلاّت.

وليس المقصود بالمعنى في الحمل على المعنى مطابقة المعنى للّفظ وإنّما مطابقته لقصد المتكلّم. وقد وصلنا إلى أنّ في الحمل على المعنى تعبيرا عن تدخّل المتكلّم في مضمون كلامه. إذ يشحنه بما هجس في ذهنه انطلاقا من تصوّره للأشياء في الكون. لذلك وجب الاستناد إلى مقام الخطاب (المتكلّم، المخاطَب، فعل الأمر...) لفهم الحمل على المعنى. والرّبط بين المعنى الإعرابيّ المجرّد والمعنى القصديّ المستفاد من قصد المتكلّم باعتبار أنّ المتكلّم هو العامل الحقيقيّ.

الفصل السّادس :
الحمل على المعنى وعناصر الجملة

مقدّمـة

بعد أن رأينا في الفصول السّابقة أهمّ الآليّات المتعلّقة بالإعراب ومفهوم المعنى النّحويّ وما يطرأ على الجملة من تغييرات، نخصّص هذا الفصل للنّظر في علاقة الحمل على المعنى بمكوّنات الجملة القائمة على التّركيب: تركيب إسناد يكوّن الجملة وتركيب غير إسناد واقع بين كلمتين لهما المحلّ الإعرابيّ للاسم الواحد، وهي العمدة والفضلة والتّوابع.

غايتنا أن نبيّن أنّ الحمل على المعنى يمسّ العمدة والفضلة والإضافة والتّوابع. فهل يختلف الحمل على المعنى في كلّ قسم منها ؟ ومن غاياتنا أيضا أن نبيّن أنّ المعنى الإعرابيّ هو المتحكّم في تفسير هذه الأمثلة الّتي تبدو خارجة عن الأصول النّحويّة، وأن نبيّن مدى توفيق النّحاة بين المعنى النّحويّ والحكم الإعرابيّ بناء على المفاهيم الّتي عرضنا لها سابقا.

1 ـ المرفوعات

1.1 ـ اسم كان نكرة والخبر معرفة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة «... لأنّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 1/ 85). ذلك أنّ الغاية من ذلك إفادة المتكلّم المخاطَبَ بما لا يعرفُه عن المخبر عنه وهو المبتدأ الّذي ينبغي أن يكون معروفا عند المتكلّم والمخاطَب حتّى يتمكّن المتكلّم من إسناد الخبر للمخبر عنه بسبب تعلّق الأمر بالفائدة الحاصلة من الإسناد «والخبر موضوع للفائدة فإذا قلت كان عبد الله فقد ذكرت له اسما يعرفه فهو يتوقّع الفائدة فيما تخبر به عنه» (م. ن: 7/ 91).

على أنّه ليس المقصود بتنكير الخبر أن يكون مجهولا «وأمّا قول النّحاة أصل الخبر

التّنكير لأنّ المسند ينبغي أن يكون مجهولا فليس بشيء لأنّ المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه. وإنّما الّذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه» (الأسترابادي. شرح الكافية: 1/ 252).

بيد أنّ هذا الأصل خولف في الاستعمال حيث نجد في المثل قولهم: شرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب. فابتدئ بشرّ وهو نكرة. وليس المقصود من التّنكير في هذا المثال معنى الجنس الّذي يتساوى في التّنكير والتّعريف بل المقصود المقابلة بين جنس الشرّ وجنس الخير «وإنّما أردنا أنّ الغرض من الكلام أن نبيّن أنّ الّذي أهرّ ذا النّاب هو من جنس الشّرّ لا جنس الخير...» (الجرجاني. دلائل: 168). وهو ما يصحّ أيضا على قولهم: أرجلٌ أتاك أم امرأة حيث إنّ السّؤال هنا أيضا عن الجنس.

عليه خلص الجرجاني إلى قاعدة هي «أنّه قد يكون في اللّفظ دليل على أمرين. ثمّ يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنّه لم يدخل في دلالة اللّفظ» (م. ن: 168-169). ففي ذلك تجاوز للدّلالة الوضعيّة للتّنكير المستمدّة من نظام اللّغة إلى دلالة قصديّة تستفاد من الاستعمال. بل يبدو أنّ هذه الدّلالة القصديّة قد ثبّتتها كثرة الاستعمال إلى حدّ امّحت معه القرائن الدّالة على القصديّة فيها باعتبار أنّها صارت من الأمثال السّائرة على الألسن كقولهم أيضا: أَمْرٌ أَقْعَدَهُ عن الحرب، وقولهم: شَرٌّ مَّا أَجْأَكَ إلى مخّة عرقوب.

كما خولف أصل الابتداء بالمعرفة في الدّعاء أيضا من نحو: سلامٌ عليك وويلٌ لك (الأسترابادي. شرح الكافية: 1/ 207). والحقيقة أنّ في هذه المرفوعات النّكرة معنى المنصوبات. ذلك أنّ سلامٌ أصلها: سلّمك الله سلامًا، وويلٌ أصلها: هلكت ويلاً. فحُذف الفعل ورُفع المصدر لكون المقصود هنا هو معنى الدّعاء. وعليه يقبل الابتداء بالنّكرة إذا كان مختصّا بمعنى الدّعاء.

قياسا على المبتدأ والخبر يكون اسم كان معرفة والخبر نكرة "اعلم أنّه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالّذي يجعل اسم كان المعرفة لأنّ المعنى على ذلك لأنّه بمنزلة الابتداء والخبر " (ابن يعيش. شرح المفصّل: 7/ 91).

خولف هذا الأصل أيضا حيث جاء اسم كان نكرة وخبرها معرفة من نحو قوله (الوافر):

قفي قبل التفرّق يا ضُباعا ... ولا يكن موقفٌ منك الوَدَاعَا

وقوله (الوافر):

فإنّك لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ   أَ ظَبْيٌ كان أُمَّكَ أم حمارُ

فبالنّسبة إلى المثال الأوّل جاء اسم كان نكرة موصوفا: موقفٌ منك. ومن المعلوم أنّ النّكرة الموصوفة قريبة من التّعريف لذلك قُبِل هذا الاستعمال.

أمّا المثال الثّاني فالأقرب فيه قياس كان على الأفعال الحقيقيّة. لـمّا شبّهت كان بالأفعال الحقيقيّة جاز أن يكون فاعلها نكرة ومفعولها معرفة. وعليه فإنّ أمَّك خبر معرفة وحمارُ اسم نكرة. وتأويل ذلك «لأنّهما لعين واحدة فإذا عرف أحدهما عرف الآخر لأنّه هو في المعنى» (م.ن : 7/ 95) و«إنّما حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد فأيّهما عرفت تعرف الآخر» (م. ن: 7/ 91).

نرى أنّ هذا الضّرب من الاستعمال قد يجد تفسيرا له بالرّجوع إلى الوضعيّة العرفانيّة للمتكلّم والمخاطب. ذلك أنّهما عالمان بالمبتدأ علمهما بالخبر. على أنّ الغاية من ذكرهما هي إثبات انتساب الخبر إلى المبتدأ من خلال عمليّة الإسناد وهي محطّ الفائدة.

ورغم مخالفة القواعد النّحويّة الّتي جرّدها النّحاة من الاستعمال كان المعنى مع ذلك مفهوما والتّواصل قائما.

والمهمّ بالنّسبة إلينا أنّه لا ينبغي لنا في الحمل على المعنى التّقيّد بظاهر اللّفظ. فاللّفظ مخاتل يدلّ على أمرين لذا وجب في هذه الحالة التّفطّن إلى قصد المتكلّم والوقوف على الوضعيّة العرفانيّة للمتكلّم والمخاطب. ويضحي أصلا نبّه إليه الجرجاني كما تقدّم. ولا يقتصر الأمر على التّعريف والتّنكير كما رأينا بل نجده أيضا في حالة توافق المبتدأ والخبر لفظا كما سنرى فيما يلي.

2.1 ـ المبتدأ والخبر متوافقان لفظا

إذا كانت المخالفة في العنصر السّابق كائنة من وجه واحد فهي في هذا العنصر واقعة من وجهين على الأقلّ: المبتدأ والخبر معرفتان وهما متوافقان من حيث المعنى كما في (ابن جنّي. الخصائص: 3/ 340 -341):

أنتَ أنْتَ. زيدٌ زيْدٌ. النّاسُ ناسٌ. هُمْ هُم...

وقوله (الرّجز) :

أنا أبو النّجم وشِعْري شِعْري.

وقد اتّفق أغلب النّحاة على أنّه لا ينبغي أخذ الأمر على ظاهره لأنّ ظاهر اللّفظ فيه فاسد لمخالفته أصول الصّناعة النّحويّة «... لأنّه قد أخبر بما هو معلوم وأنّه قد اتّحد الخبر والمخبر عنه لفظا ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ» (ابنِ يعيش. شرح المفصّل:1/ 98). لذلك فهو يحتاج إلى تأويل حيث يزيد الخبرُ المبتدأ معنى :

فـزيدٌ زيدٌ «المعنى زيدٌ على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة فصار تكريرك للاسم بمنزلة أن تقول: زيد على ما عرفته. وهذا مفيد متضمّن لما ليس في الجزء الأوّل...» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 307 و460).

وأمّا المثال: أَنَا أَبُو النَّجْم وشِعْرِي شِعْري، فالخبر يوافق المبتدأ لفظا وهو اسم محض، وهو حسب ابن جنّي «محمول عندنا على معناه دون لفظه» (ابن جنّي. الخصائص:3/ 340) والمعنى « ألا ترى أنّ المعنى: وشعري متناه في الجودة على ما تعرفه وكما بلغك أي أنا أبو النّجم الّذي يكتفي باسمه من صفته ونعته» (م. ن).

إذا أخذ الكلام على ظاهره لم تحصل فائدة وبدا الأمر كالمستحيل على أنّ الكلام موضوع على طلب الفائدة. فلا بدّ في هذه الحالة من تأويل اللّفظ بما يتضمّنه من معان. فالفائدة حاصلة بنسبة الخبر إلى المبتدأ رغم كونهما يحملان في الظّاهر الإحالة المرجعيّة نفسها لكنّ المعنى فيهما مختلف ذلك أنّ الخبر وإن كان يعيد المبتدأ لفظا إلاّ أنّه يحمل معنى الصّفة: هما متوافقان لفظا إلاّ أنّ في الخبر زيادة في المعنى وعليه وقع الحمل على المعنى.

هذا هو المعنى الخفيّ المراد المتعلّق بمعرفة مقصود المتكلّم وبدونه يضحي الكلام فاسدا لخلّوه من الفائدة «فلولا هذه الأغراض وأنّها مرادة معتزمة لم يجز شيء من ذلك لتعرّي الجزء الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأوّل. وكأنّه إنّما أعيد لفظ الأوّل لضرب من الإدلال والثّقة بمحضول الحال» (ابن جنّي. الخصائص: 3/ 340 - 341)

فإذا اكتفينا بظاهر اللّفظ كانت العبارة فاسدة والمعنى غير واضح. والمقصود ليس ما يفهم من ظاهر اللّفظ وإنّما هو تجاوزه للوقوف على قصد المتكلّم وغرضه وهذا ما كنّا أوضحناه في القسم الأوّل من حيث علاقة اللفظ بالمعنى هي علاقة وسم.

وحاصل القول فيما يخصّ الحمل على المعنى أمران. أوّلها أنّ الحمل هنا هو حمل على المعنى القصديّ للمتكلّم مع ضرورة علم المخاطَب بالمعنى المقصود بالخبر. وعلى هذا الأساس نفهم اعتبار ابن فارس المعنى القصد والمراد (ابن فارس. الصّاحبي: 198) حيث إنّ فهم إنجاز معاني النّحو يكون بحسب مقاصد المتكلّم.

ثانيا: تتمثّل قوّة الحمل على المعنى في كونه «وقد يأتي ما يكون في الظّاهر كالمستحيل فيصبحُ لغرض» (الجرجاني. المقتصد: 1 / 307) وفي كون «ظاهر اللّفظ فاسد» (ابن يعيش. شرح المفصّل:1/ 98) ومع ذلك «... على هذا فقس الباب. فكلّ موضع حصل فيه الفائدة جاز» (الجرجاني. المقتصد: 1 / 307). ذلك أنّ القول بالحمل على المعنى ضروريّ يخلّص النّظريّة النّحويّة من الوقوع في التّناقض بما وضعوه من أصول من جهة، ويؤكّد استعمالات تواضع عليها المتكلّمون كانت الفائدة فيها حاصلة من جهة ثانية. فيخلّص اللّفظ من فساده ويصلحه. والنّحو وضع لأجل الاستعمال لا العكس.

فالحمل على المعنى جاء لإصلاح اللّفظ.

3.1 ـ الخبر فعل إنشائيّ

الأصل في الخبر «أن يكون ممّا يدخله الصّدق والكذب» (الجرجاني. المقتصد : 1 / 252) لذلك فهو لا يحتمل أن يكون أمرا أو نهيا... على أنّ الاستعمال قد أتى بما يخالفه كـ: زيدٌ اضْربه، حيث جاء لفظ الخبر في صورة الأمر. وهو يحتمل تأويلين:

الأوّل: أصل التّركيب فيه: زيدٌ أقول فيه اضْربه. حيث قدّر فعل القول على الحكاية.

الثّاني: أصل التّركيب فيه: زيدٌ أوجب عليك ضربه. و في هذا حمل على المعنى تمثّل في هذا المثال في تقدير نواة فعليّة. فقد حمل معنى الإنشاء على معنى الخبر قياسا على زيدٌ ضربته ذلك أنّه «إذا قلت: زيدٌ أوجب عليك ضربه كان خبرا. فلمّا تصوّر فيه هذا المعنى استجيز أن يكون زيد مبتدأ، واضربه في موضع خبره كما كان ضربته في قولك: زيد ضربْتُه، على أنّ الأكثر النّصب كما ذكر لأنّ الأمر بعيد عن الخبريّة وإن كان يتصوّر فيه ما ذكرنا من معنى الإيجاب» (م.ن : 1/ 253).

يسمح الحمل على المعنى فيما تقدّم بحمل الإنشاء على الخبر. ويمكن أن يبرّر حمل

الإنشاء على الخبر بكون الخبر أصلَ الإنشاء وبرجوعهما إلى أصل واحد هو الإسناد «... الإسناد أعمّ من الخبر... الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام. فكلّ خبر مسند وليس كلّ مسند خبرا وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أنّ معنى قُمْ أطلبُ قيامَك...» (ابن يعيش. شرح المفصّل:1/ 20)

لذلك أرجعت الجمل الإنشائيّة إلى الجمل الخبريّة والعكس من نحو:

أكرمْ بزيد أصله: أكرمَ زيدٌ

غفر الله لزيد أصله: اللهمّ اغفر لزيد.

أَكْرِمْ بزيدٍ. الأصل: أَكْرَمَ زيدٌ. بزيدٍ في موضع رفع والباء زائدة وقد شبّه بقولهم: كفى بالله في زيادة الباء إلاّ أنّه يفترق عنه من حيث أنّ الرفع يمكن أن يستعمل في كفى بخلاف أكرمَ زيدٌ «وذاك لما تقدّم من أنّهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجّب وقصدوا أن تكون الصيغة مخصوصة» (الجرجاني. المقتصد:1/ 377).

وإذا كان اللّفظ «لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر» في أكرم بزيد، فإنّه عكس قولهم: غفر اللهُ لزيدٍ «لأنّ المعنى اللّهمّ اغفر لزيد فاللّفظ على الخبر والمعنى على الدّعاء» (م.ن)

وكما أنّ الخبر وهو المسند أي أحد الجزأين اللّذين يتقوّم بهما الكلام يمكن أن يرد فعلا إنشائيّا فكذلك النّعت وهو يقع تماما للاسم يمكن أن يرد في لفظ إنشائيّ كما في

قوله (الرّجز):

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

كأنّه قال: جاءوا بمذق يقال عنده: هل رأيت الذّئب قط لما فيه من الغُبْرة والكُدْرة «قد يكون ذلك في خبر المبتدأ نحو: زيدٌ اضربه، وعمرو لا تكرمه، وزيد هل ضربته... وإنّما جاز ذلك في المبتدأ لما ذكرت من أنّ معنى قولك: زيدٌ اضربه واضرب زيدا واحد فلمّا صحّ الفائدة جاز أن يكون الخبر أمرا في اللّفظ وإذ كان زيد في المعنى مفعولا منصوبا «(م. ن :1/ 912).

وقد يجد ذلك تفسيرا له في اتّصال الخبر بالنّعت باعتبار المبتدأ موصوفا من حيث المعنى بالخبر. لذلك فمّا يصحّ على النّعت باعتباره «اللّفظ الدّال على بعض أحوال الذّات» يصحّ أيضا على الخبر (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 47) كما يمكن أن يلتبس الخبر بالنّعت في «لا رجلَ ظريف» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 257).

4.1 ـ المبتدأ معطوف والخبر محذوف

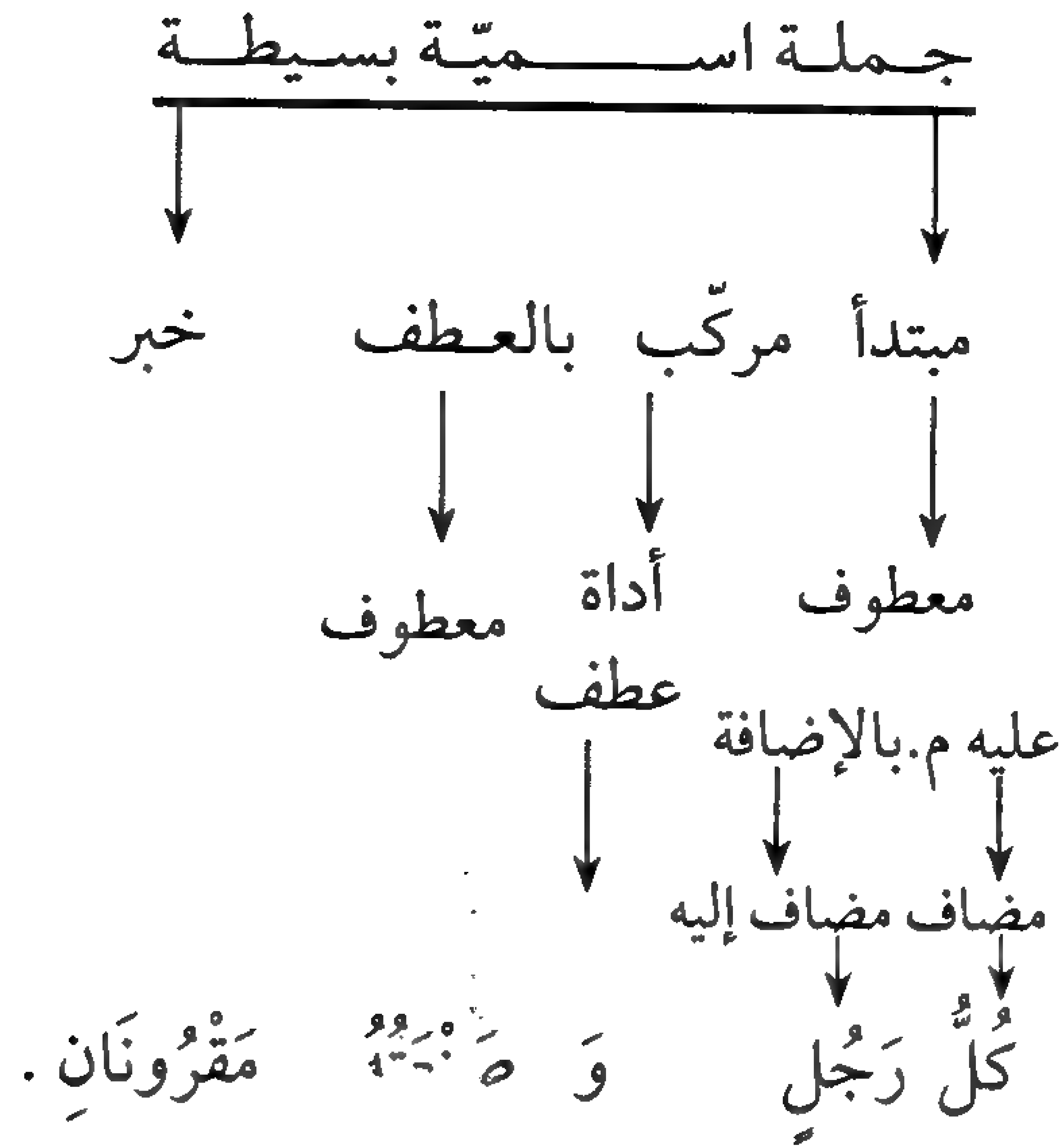
الظّاهر أنّ الاشتراك في اللّفظ بين العطف والمعيّة يعكس اشتراكا في المعنى ويعني تولّدهما من بنية مشتركة. ذاك ما خلص إليه الشّريف فـ «التّشابه بين العطف والمعيّة والحال في البنية (وجود الواو) لم يكن إلاّ سمة لوجود المقولة المشتركة» (الشّريف. 2002 : 345).

ومن الأمثلة الّتي حذف فيها الخبر وورد المبتدأ معطوفا: أنتَ وشأنُك، وكلُّ رجل وضيعتُه (ابن جنّي. الخصائص:1/ 284). فما بعد الواو جاء مرفوعا بما يوهم أنّ ضيعتُه خبر كلُّ رجل. وقد ذهب الكوفيّون إلى هذا التّأويل بالمحافظة على عناصر الجملة فلا يحتاج معه إلى تقدير الخبر (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 250). إلاّ أنّه «... ليس الأمر كذلك بل لعمري إنّ المعنى عليه غير أنّ تقدير الإعراب على غيره وإنّما (شأنك) معطوف على أنت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنّه قال: كلُّ رجلٍ وصنعتُه مَقْرُونَانِ» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 284).

قد يعود هذا التوهّم إلى ما بين واو العطف وواو المعيّة من صلة "وأمّا قولهم: كلّ رجل وضيعتُه، فالمراد كلّ رجل وضيعته مقرونان إلاّ أنّك حذفت الخبر واكتفيت بالمعطوف لأنّ معنى الواو هنا كمعنى مع فقولك كلّ رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته وهذا الكلام مكتف. قالوا وههنا كالواو في قولك استوى الماءُ والخشبةَ أوله فعل يعمل فيه وليس ههنا فعل وإنّما هو اسم عطف على اسم بالواو الّتي معناها معنى مع فعطفت لفظا والمعنى معنى الملابسة" (ابن يعيش. شرح المفصّل:1/ 98)

في هذه الأمثلة كان الحمل على معنى الملابسة. وقد كان في «الكلام دليل عليه» (الجرجاني. المقتصد: 1/ 249) حيث يفهم من معنى مَعَ وكان لابدّ لكلّ مبتدأ من خبر لفظا أو مقدّرا بالنّظر إلى البنية الإعرابيّة وتلازم المبتدأ والخبر.

وعلى هذا التّأويل اعتبر المبتدأ معطوفا والخبر محذوفا والأصل: كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونانِ. «والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنّه قال كلّ رجل وصنعته مقرونان» (ابن جنّي. الخصائص:1/ 284). ونمثّل لهذا بالتّحليل التّالي :



2 ـ المنصوبات

نقدّم في هذا الفصل مظهرين من مظاهر الحمل على المعنى في المنصوبات من خلال المفعول المطلق على أساس أنه أوّل المنصوبات لأنّه المفعول الحقيقيّ (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 265) ويهمّنا منه ترابطه مع الحال ودور الحمل على المعنى في الإبانة عمّا يوجد بينهما من استرسال. وأمّا المظهر الثّاني فقد اخترنا ما يطلق عليه تمييز النّسبة باعتباره نموذجا لوعي النّحاة بالفرق بين اللّفظ والمعنى في الإعراب. فاللّفظ لا يدلّ دائما على المعنى. وتمييز النّسبة مظهر آخر للحمل على المعنى.

وقد أشار بعض النّحاة (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 264) إلى هذا التّدرج في المنصوبات وإلى الاسترسال القائم بينها. وقد كنّا تعرّضنا في الفصل الثّالث من هذا الباب إلى تصوّر الأستراباذي حين جمع بين المفاعيل والحال والتّمييز على أساس أنّه جعل النّصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتّمييز (م.ن : 1/ 56).

1.2 ـ المفاعيل

يثير المثال "أتيتُه رَكْضًا" اختلافا بين النّحاة في تحديد وظيفته النّحويّة. كما يكشف أيضا عن ترابط المعطيات الصّرفيّة والمعطيات الإعرابيّة والاسترسال القائم بين

الاشتقاق والإعراب. فقد ذهبوا في إعرابه مذهبين: أن تكون رَكْضًا منصوبة إمّا على المصدريّة أي المفعول المطلق وإمّا على الحاليّة (الأستراباذي.شرح الكافية: 2/ 76)

أرجع الرّأي الأوّل مع المبرّد المثال إلى الشّكل النّظريّ للجملة الفعليّة بحذف الفعل العامل أي: أتيتُه أَرْكُضُ رَكْضًا. على أساس أنّه لا يمكن أن تخلو الجملة من مفعول مطلق باعتباره المفعول الحقيقيّ. لذلك فإنّ أوّل ما يبدأ به في باب المنصوبات هو المفعول المطلق. وممّا دعم رأيه هو توافق خصائص كلمة رَكْضًا مع خصائص الموضع الّذي تحتلّه. وقد خصّ المبرّد هذه المسألة بباب في المقتضب «هذا باب ما وقع من المصادر توكيدا» (المبرّد. المقتضب: 2/ 217). وفيه فقرة في آخر هذا الباب تعرّض فيها إلى نوع من المصادر يتجاذبها المفعول المطلق والحال من نحو: جئتك مَشْيًا، وقوله تعالى «ثمّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا» (البقرة: 260). فهذا الصّنف من المصادر الّتي «تقع في موضع الحال وتغني غناءه» ليست حالا صرفا باعتبارها لم تأت على وزن اسم الفاعل على أصل الباب «وإنّما تقوم مقامه وتفيد فائدته» في توكيد مضمون الحدث في الجملة.

وأمّا الرّأي الثّاني فاعتبر رَكْضًا مصدرا وقع موقع الصّفة لذا فهو حال لوقوع الصّفة موقع المصدر. وقد تعرّضنا فيما تقدّم من عملنا في المستوى الصّرفيّ إلى ما يوجد بين المصدر واسم الفاعل من اتّصال (القسم الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الثّاني).

لـمّا امتنع تعريف رَكْضًا عدّ حالا لأنّ الحال لا تعرّف. ويعود الإشكال القائم إلى كون المصدر هنا ليس من مادّة الفعل ومن هنا تسرّب معنى الحال. وفي محلّ النّصب يشترك المفعول المطلق والحال إلاّ أنّ خصائص الكلمة الصّيغيّة أو الاشتقاقيّة وخصائص الموضع الإعرابيّة تمحّضها إلى المفعول المطلق أو إلى الحال.

مكّننا النّظر في الموقفين السّابقين من تبيّن أنّ مسألة الحمل على المعنى هنا هي مسألة صرفيّة إعرابيّة تتعرّض إلى العلاقة المعنويّة بين الفعل والمنصوب الوارد في صيغة المصدر. فقد اعتبر أغلب النّحاة أنّ المفعولات الخمسة هي الأصل في النّصب وأنّ البقيّة من نحو الحال والتّمييز محمولة عليها. فالحمل واقع منذ البداية في علاقة المنصوبات بعضها ببعض. وفضلا عن ذلك فإنّ «الأصالة في النّصب بسبب كون الشّيء من ضروريّات معنى الفعل» (الأستراباذي. شرح الكافية: 1/ 264).

يزداد الأمر وضوحا بالنّظر في موقفهما من السّماع والقياس في هذه المسألة. فقد أوقفه الأستراباذي على السّماع وقصره عليه «لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا

بل يقتصر على ما سمع منها نحو: قتلته صبرا، ولقيته فجأة وعيانا، وكلّمته مشافهة، وأتيته ركضا أو عدوا ومشيا» (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 75).

أمّا المبرّد فيستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه نحو «أتانا رجْلةَ وسرعة وبطأً» (م. ن: 2/ 75). ويبدو أنّ شرط القياس حسب المبرّد الاشتراك المعنويّ بين الفعل والمصدر الّذي يؤدّي وظيفة المفعول المطلق. ولذا ينبغي أن يوجد تقارب معنويّ بين الإتيان من جهة والعدو والرّكض أو المشي من جهة أخرى... فنحن في هذا المستوى نكون قد تجاوزنا خصائص الصّيغة الصّرفية إلى سماتها المعجميّة. لذلك فإنّ كل مصدر لم يتّصل بالفعل من حيث اشتراكهما في المعنى لا يمكن أن يقوم مقام اسم الفاعل كما هو شأن المثال الأول وعلّل «بانعدام السّماع».

يثير هذا المثال مسألة اشتراك وظيفتين في المحلّ الإعرابيّ واختلافهما من حيث الوسم المعجميّ والصّرفيّ وهو ما يفسّر بإمكانيّة الانتقال من وظيفة إلى أخرى. وهي تتجاوز، في تقديرنا، السّماع إلى أمر آخر أهمّ هو التّواصل والإبلاغ. فمسألة التّواصل بين المتكلّم والمخاطب هي المحدّدة لموقف المبرّد في هذه المسألة. فهو وإن كان قد أثبت إمكانيّة القياس على مثال «أتيتُه رَكْضًا» مخالفا بذلك النّحويّين القائلين «لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها» فإنّه عدّ جملا من نحو «جاء ضَحِكًا» غير مقبولة لـ«انعدام السّماع». ولسنا نرى من سبب لرفضها إلاّ انعدام الفائدة والكلام موضوع للفائدة. والأصل في الحال أن يجيء «زيادة في الفائدة والخبر» (ابن يعيش. شرح المفصّل: : 2/ 57) أي أن يبلّغ المتكلّم المخاطَب مضمون الحال المتّصل بالنّواة الإسناديّة. إلاّ أنّ في ورود الحال مصدرا من غير مادّة الفعل انعدام الفائدة.

تكشف هذه المسألة أيضا عن لطيف العلاقة بين المحلّ الإعرابيّ واللّفظ المحتلّ له. فاللّفظ يكتسب من المحلّ حالة إعرابيّة. ولكنّ المحلّ الإعرابيّ أيضا يوسم بلفظ. وتكشف عن الفرق بين الوظيفة الإعرابيّة والحالة الإعرابيّة. فجميع المنصوبات في المثال تمثّل حالة إعرابيّة واحدة لكنّها تختلف من حيث الوظيفة عندما توسم معجميّا.

وظنّنا أنّك الآن أدركت الخيط الرّقيق الرّابط بين "رَكْضًا" و"رَاكِضًا" على ما بدا بينهما من تباعد في البداية.

أخيرا فإنّ هذا كلّه يفضي بنا إلى ما يتجاوز هذه المسألة الجزئيّة إلى أصل من أصول

اللّغة وهو أنّنا إذا تجاوزنا الصّور اللّفظيّة المنجزة وعدنا إلى المعنى الإعرابيّ المجرّد وصلنا إلى شيء من التّقارب والتآلف بين ما كان بدا لنا مفصولا عن غيره بعيدا عنه.

طرحت هذه الإشكاليّة أيضا مع اسم الفاعل الّذي على وزن فاعل الواقع موقع المصدر من نحو ما جاء في قول الفرزدق (من الطّويل):

أ لم ترني عاهـدتُ ربّي و أنّـني لَبَيْـنَ رِتَـاجٍ قائـم و مقـام
على حلفة لا أشتمُ الدّهرَ مسلما ولا خارجًا من فيّ زور كلام
(ابن يعيش. شرح المفصّل: 6/ 50...).

اختلف النّحاة في تأويل هذا الشّاهد. اعتبر عيسى بن عمر [75] «خارجا» حالا جاء على أصل الباب على وزن اسم الفاعل: غيرَ شاتمٍ ولا خارجًا.

أمّا سيبويه فحمل ما جاء لفظه على وزن اسم الفاعل على معنى المصدر: لا أشتمُ شتمًا ولا يخرجُ خروجًا. ويعود ذلك في نظرنا إلى مبدأ هو أنّ «لا فعل إلاّ وله مفعول مطلق» (الأستراباذي. شرح الكافية:1/ 265) بالإضافة إلى الاشتراك في المدلول المعجميّ للفعلين «عاهدت بمعنى أقسمت» وذكر القسم أقرب إلى معنى الفعل

وقد رجّح ابن هشام [87] هذا التأويل «وذلك أنّه عطف «خارجا» على محلّ جملة «لا أشتم» فكأنّه قال: حلفت غيرَ شاتم ولا خارجًا. والّذي عليه المحقّقون أنّ «خارجا» مفعول مطلق، والأصل: ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وأناب الوصف، عن المصدر كما عكس في قوله تعالى «إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا» (الملك: 30) لأنّ المراد أنّه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنّه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلّم بزور لا أنّه حلف في حال اتّصافه بهذين الوصفين على شيء آخر» (ابن هشام. مغني: 2/ 405).

استند ابن هشام إلى ما يوجد بين المصدر واسم الفاعل من اتّصال يخوّل لأحدهما أن يحمل على الآخر. وفي هذا دليل على أنّ الإفادة لا تحصل إلاّ بالحمل وأنّ الاقتصار على أخذ اللّفظ بظاهره لا يمكّن في مثل هذه الحالات من إدراك مقاصد المتكلّم. فقد ارتبط الحمل على المعنى هنا بالمعنى القصديّ للمتكلّم الّذي يشحن لفظه بما هجس في نفسه من معان معبّرا عنها لغويّا. وليست الغاية من الحمل هنا طلبا لإصلاح

---

75 ـ عيسى بن عمر (ت. 149هـ) أخذ عن ابن أبي إسحاق. وكان صاحب تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته.
87 ـ وإلى التّأويل نفسه ذهب المبّرد (المقتضب: 2/ 539).

استعمال حتّى يرجع إلى القاعدة وإنّما غاية بلاغيّة ذكرناها (القسم الثّاني. الباب الثّاني. الفصل الثّاني) مرتبطة بالمتكلّم المنشئ الأوّل للكلام.

2.2 ـ تمييز النّسبة

ننظر في التّمييز لكونه من المنصوبات الّتي تقع تماما للكلام «التّمييز منصوب كالحال. ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام» (الجرجاني. المقتصد: 2/ 691). ويهمّنا منه في هذا الموضع التّمييز المبين لجهة النّسبة (ابن هشام. شرح شذور:174) كما في:

«اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» (مريم: 4) وأصله: اشتعل شيبُ الرّأس.

«فَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُونًا» (القمر: 12) وأصله: فجّرنا عيونَ الأرضِ.

«أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً» (الكهف: 34) وأصله: مالي أكثرُ.

الملاحظ في هذه الأمثلة أنّ الفاعل في المثال الأوّل أصبح تمييزا أي انتقل من محلّ الرّفع إلى النّصب، من العمدة إلى الفضلة وهو يذكّرنا بالفضلة الّتي تصبح عمدة كما في المفعول به الّذي يصبح نائب فاعل. على أنّ الرّأس ليس الشّيب، والفاعل هو الشّيب ليس الرّأس لهذا اعتبر «المنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى... [وليس] هو المرفوع» (الجرجاني. المقتصد: 2/ 691...).

أمّا في المثال الثّاني فحوّل المفعول به إلى تمييز. وفي المثال الثّالث انتقل من المبتدأ إلى التّمييز رفعا للإبهام عن معنى الكثرة.

الجامع بين هذه الأمثلة أنّ الأصل في تركيب تمييز النّسبة أنّه محوّل عن مركّب بالإضافة. وقد يفسّر هذا باشتراك التّمييز والإضافة في كونهما ذاتا ثانية تبيّن ذاتا أولى سابقة لها رفعا للإبهام. ويظهر هذا التّقارب أيضا في تمييز المفردة: عندي خمسةُ كتبٍ: عندي خمسةٌ كتبًا.

أساس تمييز النّسبة هنا هو الانتقال المحلّي من الرّفع إلى النّصب ومن الجرّ إلى النّصب. فكأنّه لا وجود لمجرور دون منصوب ولا وجود لمنصوب دون مرفوع.

إذا قارنّا بين التّركيبين بالإضافة وتمييز النّسبة لاحظنا أنّ تميز النّسبة أقيم على ما يطلق عليه البلاغيّون الاستعارة. ولا يمكن فهم الاستعارة دون إرجاعها إلى معاني النّحو وذلك بأن «يسند الفعل فيه إلى الشّيء وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه ويؤتى بالّذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده، مبينا أنّ ذلك الإسناد وتلك النّسبة

إلى ذلك الأوّل إنّما كان من أجل هذا الثّاني ولما بينه وبينه من الاتّصال والملابسة» (الجرجاني. دلائل: 132). فالفاعل في اللّفظ مسبَّب عن التّمييز. وفي البدء بذكر المسبَّب ثمّ السّبب إبهام قصد إليه المتكلّم قصدا حتّى يتشوّق المخاطب لمعرفة ما يرفع هذا الإبهام «إنّما خولف بها لغرض الإبهام أوّلا ليكون أوقع في النّفس لأنّه تتشوّق النّفس إلى معرفة ما أبهم عليها» (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 108).

3 ـ المجرورات

قبل النّظر في الأمثلة نودّ أنّ نذكّر أنّ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة قويّة تركيبيّا تظهر من خلال أمرين على الأقلّ: من حيث إنّ المضاف إليه يتنزّل من المضاف منزلة التّنوين ويعاقبه (الجرجاني. المقتصد: 2/ 871). ومن حيث إنّه لا يمكن أن يفصل بينهما بحرف كما في: ثوب من حرير فيتحوّل إلى مركّب بالنّعت.

مدار اهتمامنا أمثلة قابلة للتأويل بحذف المضاف وقدرة المضاف إليه وهو المجرور على حمل المركّب بالإضافة وأخذه لسمات المركّب.

1.3 ـ الذّكر والإضمار

اعتبرت الأمثلة من نحو: «واسْأَلِ القريةَ» (يوسف: 82)، «ورأيت التّيمي تيم عديّ» قابلة للتّأويل بحذف المضاف. فالمقصود في المثال الأوّل هو أهل القرية (ابن يعيش. شرح المفصّل:3/ 23)، وفي المثال الثّاني صاحب تيم عديّ أو ذا تيم عديّ (م. ن :5/ 142-143). هذا الحذف يقوم به المتكلّم. وقد استوجب توفّر دليل لفظيّ عليه ومعرفة المخاطب بمضمون المركّب الإضافيّ بحكم قدرته اللّغويّة ووضعيته العرفانيّة. فإذا سمع «اسأل القرية» تشكّلت في ذهنه مجموعة من المعاني للاّزمة للرّبط بين السّؤال وأهل القرية.

لذا كان حذف المضاف كثيرا «وإنّما سوّغ ذلك ثقة بعلم المخاطَب إذ الغرض من اللّفظ الدّلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللّفظ الموضوع بإزائه اختصارا» (م. ن:3/ 23).و لمّا حذف المضاف أخذ المضاف حالته الإعرابيّة.

وإذا كانت هذه الأمثلة ممّا حذف فيها المضاف لفظا وقام المضاف إليه مقامه، فإنّ من الأمثلة ما ذكر فيها المضاف لفظا ومع ذلك يحمل المضاف إليه المركّب بالإضافة

فيكتسي المضاف معنى التّأنيث أو الجمع أو البناء كما في الظّروف المبنيّـة من المضاف إليه كما في (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 244-246.285):

سقطت بعضُ أصابعه.

وقوله (الكامل) :

لَمّا أَتَى خَبَرُ الزُّبيرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ.

وقوله (الرّجز):

مـرُّ اللّيالِي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي أَخَذْنَ بَعْضِي وتَرَكْـنَ بَعْضِي

فإذا كان معنى التّأنيث في المثال الأوّل معلّلا بكون المضاف «بعض» من المبهمات ويمكن الاستغناء عنه وحذفه فإنّ الأمر على خلاف ذلك في الإضافة اللّفظيّة في «سوز المدينة» و«مرّ اللّيالي». يعلّل الأمر في تقديرنا بالرّجوع إلى ما صدق المضاف وهو أوسع من ما صدق المضاف إليه على أساس أن الثّاني يحدّد الأوّل. ثمّ إنّ الإضافة اللّفظيّة تدلّ إمّا على التّخصيص أو التّعيين بحسب المضاف إليه.

والحمل على المعنى هو حمل على معنى المضاف إليه المجرّد وقد اتّصل بالمعنى السّياقيّ المتحقّق بما تفيد الوحدات المعجميّـة.

2.3 ـ الضّمير في المضاف

أجمع أغلب النّحاة على «غلط» مثال: «هذا جحرُ ضَبِّ خَربِ» «وأنّه من الشّاذّ الّذي لا يحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه» (ابن جنّي. الخصائص: 1/ 192-194 و 3/ 223-224). إلاّ أنّ ابن جنّي أقرّه على تأويل حذف المضاف مستندا إلى ما جاء به الاستعمال في القرآن (م. ن : 2/ 192-194).

فأصل: هذا جحرُ ضبّ خرب هو: هذا جحرُ ضبٍّ خرب جحرُه. أرجع المركّب بالإضافة إلى المركّب بالنّعت السّببيّ [76] الّذي يصف ما يأتي بعده يطابق ما قبله في الإعراب والتّعيين ويطابق ما بعده في الجنس والعدد. وقام التّأويل على اعتبار الصّفة «خرب» متضمّنة للضّمير لأنّها بمنزلة الفعل. فالصّفة محتاجة إلى موصوف، إلى ذات متعلّقة بها لأنّها ليست مستقلّة الدّلالة الإحاليّة. لذلك تحمل ضميرا مرفوعا عائدا إلى ما قبله المرفوع وهو «جحر» المضاف المرفوع.

76ـ اهتمّ النّحاة بعلاقة الإضافة بالنّعت والانتقال من الواحد إلى الآخر كما في: المسجد الجامع ومسجد الجامع...

وقياسا على ما تقدّم ومن ثمّة حسن قولهم: قام رجلٌ قاعدٌ غِلْمانُه، لأنّ الصّفة قَاعِدٌ قامت مقام الفعل يَقْعُدُ وفاعله غلمانه.

وجاز: قام رجلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُه، لأنّ قعود جمع تكسير خرج عن مشابهة الفعل لفظا. وضعف: قام رجلٌ قاعِدُونَ غِلْمَانُه، لأنّه يقوم مقام يَقْعُدُونَ غلمانُه. وفي هذه الحالة يكون الفعل الملحق بعلامة الجمع مسندا إلى فاعل في صيغة الجمع. وكان «ضعف: قاعدون غلمانه، أقلّ من ضعف: يقعدون غلمانه» (الأستراباذي. شرح الكافية:2/ 332).

كما عدّ من حيث الإعراب «برجلٍ قاعدان أبواه» هو الوجه مقارنة بـ«برجلٍ قاعدَيْن أبواه» (م.ن: 2/ 33) على أساس الوصف بالجملة الاسميّة. إلاّ أنّهم جوّزوا أيضا: مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعدَين حملا على المعنى أي باعتبار اشتمال الصّفة، القائمة مقام الفعل، على ضمير مقدّر في المعطوف «وإنّما جاز: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَيْن، وإن لم يكن في قاعدين ضمير راجع إلى الموصوف حملا على المعنى لأنّ المعنى: لا قاعد أبواه، فهو في حكم ما يثبت فيه الضّمير وذلك لأنّ الضّمير المستكن المثنّى في «قاعدَين» راجع إلى المضاف مع المضاف إليه أعني «أبواه» والمضاف إليه ضمير راجع إلى الموصوف، وكذا قولك: برجلٍ حسنةٍ جاريتُه لا قبيحة لأنّه بتقدير: لا قبيحة جاريته» (م. ن: 2/ 364).

4 ـ التّوابع

نهتمّ بالتّوابع في هذا الموضع من العمل لأنّها لاحقة للعمدة والفضلة والإضافة من حيث العمل الإعرابيّ إذ ليس لها حكم إعرابيّ خاصّ بها فهي «عبارة عن الكلمات الّتي لا يمسّها الإعراب إلاّ على سبيل التّبع لغيرها» (ابن هشام. شرح قطر: 283).

قام تعريفها على أن يتبع الاسم الثّاني الاسم الأوّل في علامة الإعراب ذلك أنّ المطابقة في علامة الإعراب تمثّل الجانب المشترك بين أصناف التّوابع [77] بسبب مشاركة التّوابع الأوّل في العوامل (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 38).

فللتّابع والمتبوع منزلة الاسم الواحد إعرابيّا ودلاليّا. وقد شبّه ابن يعيش علاقة التّابع بالمتبوع في اشتراكهما في علامة الإعراب تشبيها طريفا هو علاقة العبيد بالسيّد:

---

77 ـ اختلف النّحاة في عددها تراوحت بين الأربعة والسّتة (ابن هشام. شرح شذور:277) وترتيبها (ابن هشام. شرح قطر:283) و(ابن يعيش. شرح المفصّل:3/ 39) و(الأستراباذي.شرح الكافية:2/ 310 و2/ 412).

فكما أنّ العبد دون السيّد ويناله ما ينال السيّد بالتّبعيّة فكذلك إعراب التّابع، وهو فرع، يكون بسبب تبعيّته للأصل وهو المتبوع (م. ن: 3/ 39).

تتنزّل مسألة التّوابع في صميم الحمل على المعنى في المستوى الإعرابيّ. ذلك أنّ تعريف عطف النّسق على سبيل المثال باعتباره صنفا من أصناف التّوابع يقوم على مفهوم الحمل على النّظير والتّأويل «حمل مفرد أو جملة على نظيره أو مؤوّل به بحرف وضع لذلك» (أبو حيّان. تقريب: 79).

إلاّ أنّ الأهمّ فيما يعنينا في عملنا هو ما وجدناه من مخالفة التّابع المتبوع من حيث الإعراب إذ «قد يُحتمل في التّابع ما لا يُحتمل في المتبوع» (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 264). فالتّوابع كما ذكرنا آنفا مركّبات يحلّ فيها الاسمان محلّ الاسم الواحد، والمتوقّع في ظاهر الأمور وغالب الأحيان، أن تكون العلاقة بين الاسمين قويّة وشديدة. فقد قارن النّحاة على سبيل المثال اتّصال النّعت بالمنعوت باتّصال الصّلة بالموصول وتعذّر الفصل بينهما.

إلاّ أنّ في الاستعمال حالات تختلف فيها علامات الإعراب. وهو أمر لافت للانتباه في حدّ ذاته، وما يعنينا مباشرة هو أنّه رغم كون التّوابع تتبع المتبوع في المقام الأوّل في الإعراب إلاّ أنّ المخالفة واقعة بينهما. وهو ما يستدعي النّظر في هذه المسألة ومحاولة تفسيرها وتبينّ الخيط الرّابط بينها وبين الحمل على المعنى. فهي في تقديرنا لا تخرج عن التّصوّر النّظريّ في النّحو العربيّ والّذي انبنى عليه الحمل على المعنى في كون المعنى هو الأصل وهو الموجّه للاستعمالات.

لا تتمثّل غايتنا في تدقيق القول فيما ذهب إليه النّحاة في ترتيب التّوابع والانتصار لهؤلاء أو أولئك. ففي رأينا يتراوح قطبا التّوابع بين النّعت والعطف حيث إنّ المطابقة تامّة مع النّعت إعرابا وتعيينا وجنسا وعددا. أمّا في العطف فيكفي الاشتراك في الإعراب والتّقارب في الدّلالة مع إمكانيّة وجود حرف عطف. وبينهما نجد التّوكيد وعطف البيان والبدل. ويهمّنا من كلّ ذلك ما يتعلّق بها من الحمل على المعنى.

1.4 ـ النّعت

الأصل في المركّب بالنّعت المتكوّن من منعوت ونعت أنّ له حكم الاسم الواحد من حيث المحلّ الإعرابيّ. ذلك أنّهما يحتلاّن موضعا إعرابيّا واحدا وتبعا لذلك فهما يؤدّيان معا وظيفة نحويّة واحدة.

وتتمثّل شدّة اتّصال المنعوت والنّعت في كون المطابقة تامّة بينهما فهي واقعة في العناصر الأربعة: الإعراب والتّعيين والجنس والعدد. كما أنّ المنعوت والنّعت يحيلان على ذات مرجعيّة واحدة حيث تصبح لهما قيمة الشّيء الواحد وإن كان لكلّ منهما دلالته المعجميّة «اعلم أنّ الصّفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: جاءني زيدٌ الظّريفُ لم يكن الظّريفُ غيره» (الجرجاني. المقتصد: 2 / 900).

ومن مظاهر هذا الاتّصال القائم بينهما امتناع حذف المنعوت في نحو: مررت برجل أيِّ رَجُلٍ (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 60). وأمّا حذف النّعت فهو على قلّة ونَدرة في نحو: سِيرَ عليهِ لَيْلٌ (م. ن: 3/ 63). وعليه فالنّعت والمنعوت كالشّيء الواحد (م. ن: 3/ 55). ولا يمكن أن تتحدّد دلالة المنعوت المرجعيّة إلاّ بالنّعت.

إلاّ أنّه مهما قويت العلاقة بين المنعوت والنّعت فإنّها لا تصل إلى حدّ الامتزاج الموجود في خَمْسَةَ عَشَر (الجرجاني. المقتصد: 2/ 809). فقد يفصل بينهما بالأجنبيّ وتختلف علامة إعرابهما من نحو قوله (الكامل):

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وهَاجَهَا   طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

حيث أضيف المصدر «طَلَبَ» إلى الفاعل «المعقّبِ» وورد «المظلومُ» نعتا للمعقّب (الأنباري. الإنصاف: 1/ 232).

نهتمّ بالنّعت من خلال مسألتين: اختلاف علامة إعرابهما واستعمال النّعت غير مشتقّ نفصّل القول فيهما فيما يلي.

أ ـ اختلاف علامة الإعراب

خالفت علامة إعراب النّعت المنعوت في مثالين:

مررتُ بزيدٍ الظّريفَ.

عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظّريفُ.

الأصل فيهما أن يحمل النّعت على لفظ المنعوت في علامة الإعراب فيكون «الظّريفِ» مجرورا لأنّ المنعوت في المثال الأوّل اسم مجرور وهو في المثال الثّاني مضاف إليه.

إلاّ أنّ المثالين يحتملان إعرابا آخر حملا على الموضع:

مررت بزيدٍ الظّريفَ.

عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظّريفُ.

يعود النّصب في المثال الأوّل إلى الحمل على الموضع وبيان ذلك أنّ «بزيدٍ» جارّ ومجرور في موضع نصب. رأى سيبويه «أنّك إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ فكأنّك قلت مررتُ زيدًا يريد أنّه لو كان ممّا يجوز أن يستعمل بغير حرف جرّ لكان منصوبا» (ابن يعيش. شرح المفصّل: 8/ 10). وعليه فإنّ المثال يستقيم بناء على مفهوم الحمل على الموضع على ما يوجد في الظّاهر من اختلاف في علامة إعراب المنعوت والنّعت.

ونرى أنّ هذا النّوع من الأمثلة ممّا تستلزمه نظريّة الإعراب المحلّي من إمكانيّات. فهي من مقتضيات النّظريّة النّحويّة القادرة على التّكهّن بالظّواهر اللّغويّة.

أمّا المثال «عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظّريفُ» فالمضاف إليه زيد هو فاعل في المعنى والفاعل يكون مرفوعا أو في محلّ رفع. وعليه فإنّ «الظّريفُ» باعتباره نعتا للفاعل المضاف إليه يكون مرفوعا.

وتكمن قيمة الحمل على الموضع في هذا المثال في كونه يسمح ببيان ما يقام المضاف إليه مقامه الفاعل أم المفعول (الأنباري. الإنصاف: 1/ 232-234). فالرّفع في النّعت يعني أنّ المنعوت فاعل والنّصب في النّعت يعني أنّ المنعوت مفعول. ولو حمل النّعت هنا على اللّفظ لما تفطّنّا إلى معنى الفاعليّة أو المفعول في المضاف إليه.

أشرنا فيما تقدّم من عملنا إلى أنّ بن حمّودة اعتبر بنية منعوت نعت بنية طرازيّة أصلا تتفرّع عنها بقيّة الأبنية. وكان ذلك ممّا فسّر به امتناع تقدّم الصّفة على الموصوف وجواز تقديم الحال على صاحبه النّكرة (القسم الثّاني. الباب الثّالث. الفصل الخامس). ونرى أنّ ممّا يدعم هذا الرّأي هو ما نجده في إلحاق التّأكيد وعطف البيان والنّداء بالنّعت حملا على الموضع.

ففي التّأكيد:

يا بكرُ أَجْمَعُونَ. الرّفع حملا على اللّفظ.

يا بكرُ أَجْمَعِينَ. النّصب حملا على الموضع (الجرجاني. المقتصد: 2/ 774). على أنّه يمتنع في حمل التّوكيد على الموضع تقدير أعني كما هو شأن النّعت لأجل أنّ « أجمعون لا يكون إلاّ تابعا ولا يلي العوامل (م. ن).

وفي عطف البيان كما في قوله (الرّجز):

يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا. حملا على اللّفظ: نصرُ الأوّل منادى، ونَصْرٌ الثّاني عطف بيان.

يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا. حملا على الموضع (الجرجاني. المقتصد: / 2 928). وبعضهم جعل الثّاني غير الأوّل فنصبه على المصدر ثمّ كرّر توكيدا.

وفي النّداء:

كنداء جماعة عدّتها ثلاثة وثلاثون: يا ثلاثةُ والثّلاثونَ حملا على اللّفظ.

يا ثلاثةَ والثّلاثينَ حملا على الموضع على أساس أنّ المنادى ثلاثة اسم مفرد مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب (م.ن: 2/ 784).

وكالمنادى المفرد الموصوف: يا زيدُ الظّريفَ حملا على الموضع «أمّا الحمل على الموضع فلا شبهة فيه لأنّ سائر المبنيّات يصاحبها التّوابع على الموضع دون اللّفظ» (م.ن : 2/ 769).

يا زيدُ الظّريفُ حملا على اللّفظ. والطّريف هنا أنّ يصبح الحمل على الموضع أصلا والحمل على اللّفظ فرعا يحتاج إلى تبرير. ذلك أنّه امتنع مثلا الجرّ على اللّفظ كما في: لقيته أمْسِ الأحدثِ، ووجب النّصب على الموضع أي الأحدثَ. غير أنّه لم يمتنع الحمل على اللّفَظ في المنادى المفرد المعرفة المبنيّ على الضمّ لمشابهته الفاعل المرفوع (م.ن: 2/ 770).

ب ـ النّعت غير مشتقّ

اهتممنا في العنصر السّابق بالحمل على المعنى في النّعت من خلال المعاني الإعرابيّة المجرّدة بغضّ النّظر عن الوحدات المعجميّة الّتي تتحقّق بها. وهو ما نراه الآن. علّق الأستراباذي على قول ابن الحاجب «ولا فرق بين أن يكون مشتقّا أو غيره لكن لـمّا كان الأكثر في الدّلالة على المعنى في المتبوع هو المشتقّ توهّم كثير من النّحويّين أنّ الاشتقاق شرط حتّى تأوّلوا غير المشتقّ بالمشتقّ» (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 315).

أُوّل النّعت في هذه الحالة بإرجاعه إلى الحمل على المعنى. من ذلك أن يكون اسما مبهماَ: مررتُ بزيدٍ هذا. «فإنّما جاز الوصف به مع أنّه اسم كزيد حملا على المعنى حتّى كأنّه قيل: مررتُ بزيد الحاضر» (الجرجاني. المقتصد: 922/ 2). فاسم الإشارة بعد الاسم المحض في تأويل المشتَقّ أي زيد المشار إليه أو القريب بتنزيله في المقام (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 57).

كما يمكن أن يكون النّعت اسم جنس للمنعوت: هذا خاتمٌ حديدٌ، وبابٌ ساجٌ. اعتبر سيبويه هذا الاستعمال قبيحا (سيبويه. الكتاب: 2/ 23). وجوّزه السّيرافي على إرادة

المماثلة والحمل على المعنى (الأستراباذي. شرح الكافية:2/ 322). واعتبر الجرجاني الوصف باسم الجنس أبلغ وأوجز مرجعا إيّاه إلى المشتقّ «... وذاك أنّ المصوغ من الفضّة فضّة. فجاز لذلك أن يوصف بها. فإذا قيل: بخاتم فضّةٍ فكأنّه قيل: بخاتم مصوغ من هذا النّوع، إلاّ أنّ ذلك أبلغ وأوجز» (الجرجاني. المقتصد: 2/ 980-981)

وعليه يمكن أن نقيس قولهم: مررتُ برجلٍ رجلٍ أي كامل في الرّجوليّة حيث يفيد تكرار اللّفظ معنى الكامل (الأستراباذي. شرح الكافية:2/ 322). وقولهم: مررت برجلٍ أسدٍ بمعنى جريء (م.ن). فالجرأة أبرز صفة في هذا الرّجل إلى حدّ أنّها أضحت صفةً ملازمة ثابتة غير مفارقة. كما يصحّ استعمال اسم الجنس في الخبر أيضا: هو أَسَدٌ. نرجعه في رأينا على ما بين النّعت والخبر من تقارب إلى حدّ إمكانيّة التباسهما في نحو: لا رجلَ ظريف (م.ن: 1/ 257). وكون المبتدأ موصوفا بالخبر.

محصّل القول أنّ النّعت بالاسم المحض الجامد أوّل حملا على معنى المشتقّ. وهو يستمدّ ذلك لا من بنيته الصّرفيّة الاشتقاقيّة بل من موقعه الإعرابيّ الّذي يتنزّل فيه: مسبوق بذات، منعوت.

الظّاهر أنّ الحمل على المعنى في وصف الاسم الجامد ليس أمرا عارضا. ذلك أنّ الاستعمال أقرّه والنّظريّة النّحويّة جوّزته. وتبرير ذلك جمعه بين بلاغة المعنى وإيجاز اللّفظ (الجرجاني. المقتصد: 2/ 980-981).

2.4 ـ البدل

البدل كالتّأكيد ليس بأجنبيّ عن متبوعه لا لفظا ولا معنى (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 360). وهو مع ذلك يندرج ضمن «باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكنّ الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب» (سيبويه. الكتاب:2/ 315).

وهو مرفوع على الموضع لا على اللّفظ لاستحالة حمله على اللّفظ فيما نذكر من أمثلة (الجرجاني. المقتصد: 2/ 704-705):

ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ.
ما رأيتُ من أحدٍ إلاّ زيدًا.

وما يلاحظ في شأن هذين المثالين مخالفة الثّاني للأوّل في الحكم هي الّتي تمنع

الحمل على اللّفظ. فالأوّل جاء اسما نكرة مركّبا بـمِنْ والثّاني ورد لفظا مفردا معرفة مرفوعا على الفاعليّة في المثال الأوّل ومنصوبا على المفعوليّة في المثال الثّاني.

امتنع الحمل على مِنْ في ما تقدّم من الأمثلة وكذلك الحمل على لا لأنّ « لا ومِنْ لا تعملان إلاّ في النّكرات» (الجرجاني. المقتصد: 2/ 705). يتضمّن هذا التّأويل موقفا من مسألة العامل في البدل. ذلك أنّ الجرجاني اعتبر البدل في حكم تكرير العامل (م. ن:2/ 930) على خلاف سيبويه والمبرّد والسّيرافي الّذين ذهبوا إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه (ابن يعيش. شرح المفصّل: 3/ 67).

وعلى قول الجرجاني أرجع المثال: ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ إلى:

ما أتاني من أحد. ما أتاني من زيد. إلاّ أنّ الجملة الأخيرة ممتنعة لامتناع دخول مِنْ على النّكرات وهو «خَلْف أن تحمل المعرفة على مِنْ في ذا الموضع» (سيبويه. الكتاب:2/ 317). لذلك حمل على الموضع وهو موضع رفع. فأصل: ما أتاني من أحدٍ هو ما أتاني أحدٌ (الجرجاني. المقتصد: 2/ 705).

وكذلك الأمر نفسه مع لا النّافية للجنس التّي لا تعمل في المعارف فنقول حملا على الموضع : لا أحدَ فيها إلاّ عبدُ الله. فجاء عبد الله مرفوعا حملا على موضع لا واسمها وهو موضع رفع على الابتداء (م. ن: 2/ 704).

الجامع بين هذه الأمثلة المذكورة أنّ مِنْ لا تعمل في المعرفة وكذلك لاَ لا تعمل في المعرفة. وعليه يتعذّر الحمل على اللّفظ في هذه الحالات ولا يستقيم إلاّ الحمل على الموضع «وإذا امتنع الحمل على اللّفظ لم يجز إلاّ الحمل على الموضع» (م.ن: 2/ 705).

وممّا جاء في البدل محمولا على المعنى قولهم: إنّ أحدا لا يقول ذلك إلاّ زيدًا. بنصب «زيدا» حملا على «أحدا» والأصل فيه هو: إنّ أحدا لا يقول ذلك إلاّ زيدٌ برفع زيد بدلا من الضّمير في يقول. وإنّما جاز النّصب حملا على المعنى وإن كان فيه ضعف يعود إلى كون «لفظ أحد لا يستعمل في الموجب، وإنّما نفيت بعد أن أوجبت، وإنّما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى» (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 145). والمقصود بالحمل على المعنى الإعرابيّ هنا هو إرجاع الجملة: إنّ أحدا لا يقول ذلك إلاّ زيدًا، إلى: لا يقول ذلك أحد إلاّ زيدا. بتأويلها كما يلي:

من استعمال «أحد» المُثْبَت مع فعل منفيّ إلى استعمال فعل منفيّ مع «أحد» المُثْبَت. ذلك أنّ نفي النّفي إثبات.

كشف لنا النّظر في هذا العنصر عن جانب آخر من جوانب الحمل على المعنى في النّظريّة النّحويّة العربيّة. الحمل على المعنى هنا هو مفهوم يعتمده النّحويّ محافظة على تماسك الأصول الكبرى للنّظريّة ودرءا للتّناقض الّذي قد يقع فيه بمخالفة ما جرّدوه من قوانين من نحو ما ذكرناه من دخول مِنْ ولا النّافية للجنس على النّكرات. وهو ما ينمّ عن توصّل النّحاة إلى السّيطرة على المادّة اللّغويّة ونفاذهم إلى سرّ تلاحم مكوّناتها.

3.4 ـ العطف[78]

يتنزّل حديث النّحاة عن العطف في باب التّوابع إلاّ أنّ العطف يختلف عنها من حيث إنّ الثّاني هو غير الأوّل مرجعيّا (ابن يعيش. شرح المفصّل: 8/ 68)، ويمكن أن نعتبر هذا الاختلاف المرجعيّ ممّا يفسّر الحمل على المعنى، ومن حيث إمكانيّة توسّط حرف عطف بينهما (م. ن: 3/ 74).

ومن مظاهر المخالفة في أحكام العطف اختلاف طبيعة المعطوف عليه والمعطوف من نحو: عطف الفعل على الاسم وبالعكس، وعطف الماضي على المضارع وبالعكس، وعطف المفرد على الجملة وبالعكس، وعطف الاسميّة على الفعليّة وبالعكس (الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 374...) وهو أمر جائز إذا تجانس المعطوف عليه والمعطوف بالتّأويل (م. ن: 2/ 375) وقد نظرنا فيه (القسم الثّاني. الباب الأوّل. الفصل الثّالث والباب الثّالث. الفصل الخامس).

ومن مظاهر المخالفة أيضا المخالفة في الإعراب وهي جائزة عند الوقوف على قصد المتكلّم ومراده «واعلم أنّه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد نحو (الطّويل):

وَعَضُّ زَمَانٍ يا بْنَ مروانَ لم يَدَعْ　　　مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ»

(الأستراباذي. شرح الكافية: 2/ 376).

حيث جاء المعطوف عليه منصوبا والمعطوف مرفوعا حملا على المعنى. وبيان ذلك وجود بنية مغيّبة لفظا حاضرة معنى. فكأنّه قال: لم يَدَعْ مِن المَال إلاّ مُسْحَتًا ولم يُبْقَ إلاّ مُجلّفُ باعتبار أنّ: لم يَدَعْ إلاّ مُسْحَتًا يساوي قوله: لم يَبْقَ إلاّ مسحتٌ.. وهذا يدلّك على أنّ الاسترسال في المعاني والتّفاصل في الألفاظ. هما اثنان في اللّفظ، واحد في

78 ـ حديثنا عمّا يسمّى بعطف النّسق أمّا عطف البيان فهو تابع للبدل أو النّعت حسب مواقف النّحاة.

المعنى. يؤكّد لنا ما رأيناه في المستويين المعجميّ والصرّفيّ من كون الحمل على المعنى من مجال المتحقّقات المسيّرة بالمجرّد الواحد.

نسعى من خلال دراسة الحمل على المعنى اعتمادا على العطف تبيّن مظاهره والوقوف على استدلالات النّحاة في هذا الصّدد.

قسّم العطف إلى ثلاثة أقسام العطف على اللّفظ والعطف على المحلّ والعطف على التّوهّم (ابن هشام. مغني: 2/ 473-482).

فالعطف على اللّفظ كما في: جاء زيدٌ وعمرٌو = جاء زيدٌ وجاء عمرٌو.

أمّا المثال: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٌ فامتنع فيها الحمل على اللّفظ لأجل أنّ مَنْ لا تعمل في المعارف كما رأينا سابقا. لذلك رفع زيد على المحلّ لأنّه في موضع فاعل مرفوع. إلاّ أنّ العطف على المحلّ يمتنع أيضا كما في:

إنّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ. لأنّ رافع المبتدأ هو الابتداء، وقد زال معنى الابتداء بدخول إنّ. فلو رفع عمرو على المحلّ لاجتمع في هذه الحالة عاملان على معمول واحد: عامل معنويّ هو الابتداء عمله الرّفع، وعامل لفظيّ إنّ عمله النّصب. وهو ما ترفضه أصول الصّناعة النّحويّة.

وممّا يجوز فيه الحمل على اللّفظ والحمل على المعنى:

هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا. و أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٌو/ عمرًا .

فقد أجاز فيهما ابن يعيش حمل المعطوف على اللّفظ جرّا وحمله على المحلّ رفعا أو نصبا على الفاعليّة أو المفعوليّة «وإنّما كان الوجه الجرّ لتشاكل اللّفظين واتّفاق المعنيين وإذا حملته على المعنى كان مردودا على الأوّل في معناه وليس مشاكلا له في لفظه وإذا حصل اللّفظ والمعنى كان أجود من حصول المعنى وحده» (ابن يعيش. شرح المفصّل:6/ 65).

ولم يختلف التّأويل في العطف تأويل النّعت (ابن يعيش. شرح المفصّل: 6/ 66-67).

أمّا بالنّسبة إلى العطف على التّوهّم فقد اختلف في تحديد المقصود به «العطف على التّوهّم نحو: ليس زيدٌ قائما ولا قاعدٍ، بالخفض على توهّم دخول الباء في خبر ليس. وليس المراد بالتّوهّم الغلط بل المراد العطف على المعنى أي جوّز العربيّ في

ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه فعطف ملاحظا له وهو مقصد الصواب» (الكفويّ. الكليّات: 1010).

يبدو أنّ التّوهّم هو توهّم دخول العامل على المعطوف. لكن بدا لنا من خلال ما عرضنا من أمثلة أنّ الحمل على التّوهّم يقوم على تقدير العامل الإعرابيّ حيث يوجد معمول دون عامل وهو ما لا يستقيم في النّظريّة النّحويّة إذ لابدّ لكلّ معمول من عامل. إلاّ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ العامل الحقيقيّ في الكلام هو المتكلّم. والظّاهر أنّ الحمل على المعنى هنا يقوم على افتراض المتكلّم للمعنى بإعادة التّركيب ذهنيّا وذلك بالرّجوع إلى البنية الإعرابيّة المجرّدة.

خاتمة الفصل السّادس

تبيّن لنا عند النّظر في عناصر الجملة أنّ الحمل على المعنى يهمّ العمدة والفضلة والتّوابع على حدّ سواء. ولعلّه أبرز ما يكون في التّوابع نظرا إلى كون العلاقة بين المتبوع والتّابع مبنيّة على وجه الخصوص على الاتّفاق في العلامة الإعرابيّة. فإذا اختلفا في علامة الإعراب أوّل هذا الاختلاف بجريان التّابع على محلّ المتبوع لا على لفظه. وهذا مظهر من مظاهر الحمل على المعنى.

ومظهر آخر له يتمثّل في الاسترسال بين المستويات اللّغويّة الدّالة. ذلك أنّ الإعراب هو أكثر المستويات اللّغويّة تجريدا، يقع إثراؤه صرفا ومعجما. وفي هذا الإثراء يظهر الحمل على المعنى كما في مجيء الخبر فعلا إنشائيّا أو اشتراكه مع المبتدأ في اللّفظ...فقد يأتي من الكلام ما يبدو ظاهر اللّفظ فيه فاسدا إلاّ أنّه بالحمل على المعنى يصلح فساده. والأهمّ من ذلك، في نظرنا، هو أن يضحي الحمل على المعنى لازما والحمل على اللّفظ ممتنعا في بعض الحالات، وفاء لمقتضيات النّظريّة النّحويّة.

لقد أكّد تناولنا الحمل على المعنى في عناصر الجملة سلامة مصادرتنا من أنّ المعنى هو الأصل. فقد اتّضح بما لا يدع مجالا للشّك أنّ المعنى الإعرابيّ هو المتحكّم في تأويل أمثلة بدت خارجة عن الأصول النّحويّة.

خاتمة الباب الثّالث

بان لنا أنّ الحمل على المعنى مفهوم حاضر في أغلب أبواب النّحو العربيّ كما في تحديد الوظائف النّحويّة أو إصلاح «فساد اللّفظ»... ويمكننا أن نعتبر مفهوم الحمل على المعنى الحالة المثلى لعلاقة التّنظير بالاستعمال. ذلك أنّه لم يُقْص التّنظيرُ الاستعمال حيث استوعبت النّظريّة النّحويّة ما بدا شاذًّا في الاستعمال.

فالنّحويّ يسعى إلى تجريد الظّواهر اللّغويّة ما أمكنه ذلك لوضعها ضمن نظام لغويّ متماسك صارم لأنّ غايته بناء نظام شامل للنّحو. ويكون هذا النّظام قويّا بحسب قدرته على تفسير أكبر عدد من الظّواهر. ويقع العمل التّنظيريّ للنّحويّ بين أمرين يمثّلان في الحقيقة مشغله.

الأمر الأوّل : مراقبة سلامة الجهاز النّظريّ الّذي يقدّمه في مدى مطابقته للاستعمال. الأمر الثّاني: النّظر في الاستعمال والبحث عمّا يمكن أن يفيد النّظريّة باستيعابها لخصوصيّات الاستعمال فتصبح النّظريّة بذلك أقوى.

ولا يكتفي النّحويّ كما اتّضح من خلال ما قدّمنا بمجرّد الوصف بل يقوم تصوّره على جانب تفسيريّ يتجلّى في اعتماد التّأويل. ولا تخفى أهميّة التّأويل فهو الكفيل بضمان احترام أصول الصّناعة النّحويّة. وعليه فعمله يتجاوز مجرّد الوصف والبحث عن المطابقة.

وصلنا إلى أنّ الحمل على المعنى لم يخرج عمّا تقتضيه أصول البنية الإعرابيّة من جهة، واحترام التّواصل القائم بين المتكلّم والمخاطَب في عمليّة التّواصل. وفي هذا دليل واضح على ما بلغته النظريّة النّحويّة العربيّة من قوّة في التنظير هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، كشف لنا الحمل على المعنى عن الاسترسال بين المستويات اللّغويّة كما كشف عن العلاقات المسيّرة للنحو العربيّ وهي علاقات معنويّة في المقام الأوّل. ذلك أنّ الحمل على المعنى في المستوى الإعرابيّ من نحو الحمل على الموضع أو الحمل على المحلّ، هو الأصل وليس فرعا، شاذًّا كما قد نتصوّر لأجل المخالفة في علامة الإعراب على سبيل المثال. وانطلاقا من معاني النّحو الثّلاثة وهي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وحصر معاني النّحو في ثلاثة محلاّت يمكن إرجاع مختلف الوظائف إلى أحد هذه المحلاّت.

ولا يمكن تمثّل الحمل على المعنى ما لم نربطه بالمتكلّم باعتباره في نظر النّحاة العامل الأوّل في الكلام يسبق العوامل المعنويّة والعوامل اللّفظيّة. وللمتكلّم دور مركزيّ في الحمل على المعنى ذلك من خلال ما يختاره من صور لفظيّة منجزة للتعبير عن مقاصده. وتكمن أهميّة المتكلّم باعتباره منشئ الكلام والمخرج للمعاني القائمة في ذهنه اعتمادا على تصوّره لحالة الأشياء في الكون. ويظهر تدخّله في المستوى الإعرابيّ في اختلاف المطابقة في علامات الإعراب أو العلاقة بين التّنكير والتّعريف أو في مجيء الخبر فعلا إنشائيّا...

خاتمة القسم الثّاني

خصّصنا القسم الثّاني من عملنا لتناول المنوال الوصفيّ للحمل على المعنى من خلال المستويات اللّغويّة الدّالة معجما وصرفا وإعرابا. فعقدنا لكلّ مستوى بابا. وقد قصدنا إلى ذلك قصدا للوقوف على مظاهر الحمل على المعنى في كلّ منها ولضبط مفهوم الحمل على المعنى وهو من غايات عملنا.

اتّضح لنا أنّ الحمل على المعنى هو من مجال المتحقّقات المسيّرة بالمجرد الواحد. فالحمل على المعنى يتمّ بين بنيتين إحداهما صريحة وأخرى لم تتحقّق لسبب من الأسباب يسيّرهما مبدأ مستكنّ في الذّهن. وهو ما يصحّ على المعجم والصّرف والإعراب.

وإنّ مفهوم الحمل على المعنى مفهوم استقرّ في النّظريّة النّحويّة ويتجلّى ذلك في شموله المستويات اللّغويّة الدّالة. ويتجلّى أيضا في حضوره في مختلف المصنّفات النّحويّة على امتدادها في الزّمان. وقد مكّننا من الوقوف على جملة من الثّوابت النّظريّة في النّحو العربيّ:

اللّفظ ليس إلاّ وسما للمعنى.

المعنى تكوينيّ وهو الأصل.

الاسترسال قائم بين المستويات اللّغويّة.

لذلك فإنّ نظام اللّغة ينبغي أن يستمدّ من المجرّد في الذّهن إلى المنجز في الاستعمال.

خاتمة البحث

بدءا، البحث أطووحة. وللأطروحة باحث يصف ويحاول التّفسير. وللأطروحة موضوع اهتمام جوابا عن سؤال ومادّة لسؤال جديد. تقوم الأطروحة على إعادة النّظر في مجموعة من المفاهيم بتبنّيها أو بنقضها.

كان منطلق بحثنا تساؤلا حول مفهوم الحمل على المعنى في التّراث النّحويّ العربيّ. وقد قام هذا المفهوم في جانب منه على المعنى لذا رأينا ربطه بمفاهيم أخرى لصيقة به، ملازمة له: تأويل اللّفظ. واخترنا أن تكون صياغة موضوع بحثنا: تأويل اللّفظ والحمل على المعنى (سنعود إلى هذه الواو الرّابطة بينهما فيما بعد). فقد كان من أهداف عملنا ضبط مفهوم الحمل على المعنى المنتشر في كتب أمّهات النّحو العربيّ الممتدّة زمانا وموضوعا دون أن نعثر على تحديد له أو تعريف. رغم أنّ مفهوم الحمل على المعنى استقرّ منذ الخليل.

ارتأينا أن نقسّم عملنا قسمين يفضي أوّلهما إلى الثّاني. خصّصنا القسم الأوّل لتناول المفاهيم المنهجيّة والنّظريّة الأساسيّة. إذ لا بدّ لكلّ عمل أن يستند إلى أرضيّة نظريّة تؤطّره وتمدّه بأدوات العمل. قسّمنا القسم الأوّل إلى أربعة أبواب سلكنا فيها التّدرّج، يعبّر كلّ باب منها عن مشغل نحويّ لتنزيل مفهوم الحمل على المعنى في إطاره من المعرفة اللّغويّة والمفاهيم.

تناولنا في الباب الأوّل مفاهيم من أبرزها مفهوم النّحو ويهمّ المستعمِل والنّحويّ باعتبار الأوّل متكلّما على السّليقة والطّبع، والثّاني منظّرا. ويعنينا اتّصال الحمل على المعنى بهما: بالمستعمل باعتبار الحمل على المعنى مقوّما من مقوّمات الملكة اللّغويّة. ولا يذهبنّ بك الظّنّ إلى أنّه خصيصة من الخصائص الضّيّقة للغة العربيّة، فنحن واجدون في لغات أخرى كالفرنسيّة والأنقليزيّة ما يماثلها.

أمّا النّحويّ فينزّل الحمل على المعنى ضمن شبكة من المفاهيم يعتمدها في بناء جهازه الوصفيّ والتّفسيريّ للمعطيات اللّغويّة.

كما بان لنا عند النّظر في طبيعة اللّغة قيامها على مجموعة من الثّنائيّات (الانتظام/ الفوضى، الإبانة / اللّبس...) ممّا يدلّك على أنّ اللّغة منتظمة ولكنّها قد تظهر في

الاستعمال غير ذلك. وعلى النّحويّ الوصول إلى الإبانة عن هذا النّظام الذي تحتكم إليه.

وطرحنا في الباب الثّاني، وهو يتنزّل في صميم المسائل والقضايا المنهجيّة، علاقة الحمل على المعنى بالقياس. فوجدنا أنّ العلاقة بينهما هي علاقة اتّصال من حيث هي علاقة الجزء بالكلّ على أساس أنّ الحمل على المعنى عدّ علّة من العلل.

إلاّ أنّ اهتمامنا بالتّراث لم يحجب عنّا الاستئناس بالدّراسات اللّسانيّة والاستفادة بما يمكن أن تمدّنا به من أدوات عمل تساعدنا على معالجة مفهوم الحمل على المعنى. ورأينا أنّ المقاربة اللّسانيّة القادرة على إضاءة جوانب عملنا هي المقاربة الذّهنيّة مع الاستعانة ببعض الأعمال العرفانيّة. وأهمّ ما يمكن الخروج به هو أنّه لا وجود لمعنى واحد بل المعنى نسبيّ تقريبيّ. ذلك أنّه توجد حالة معرفيّة في ذهن المتكلّم مرتبطة باعتقاده وتصوّره للأشياء في الكون. ممّا يعني أنّ المعنى منفتح على الذّهن وعلى العالم وعلى الاستعمال. هذه حصيلة ما جاء في الباب الثّالث.

كما اعتمدنا النّظريّة النّحويّة العربيّة وتصوّر بعض الدّراسات العربيّة الحديثة الّتي سعت إلى الإبانة عن هذا التّصوّر العربيّ واستكمال جوانب هذه النّظريّة. هذا ما تناولناه في الباب الرّابع.

أفضى بنا النّظر في كلّ ما تقدّم إلى الوقوف على جملة من الثّوابت النّظريّة المتّصلة بعملنا وهي:

- اللّفظ ليس إلاّ وسما للمعنى لأنّه عاجز عن استيعاب المعنى، ومع ذلك فاللّفظ لازم وإلاّ انتفى المعنى.
- ارتباط المعنى باعتقاد المتكلّم الّذي يشحن كلامه بما يهجس في ذهنه من معان معبّرا عن ذلك لغويّا. فالمعنى ينشأ في الذّهن ويتحقّق في الإنجاز بصور لفظيّة مختلفة.
- ممّا تقدّم وصلنا إلى كون مقاربة المعنى ينبغي أن تكون تكوينيّة: لمّا كان المعنى هو الأصل، وجب أن يستمدّ نظام اللّغة من المجرّد في الذّهن إلى المنجز في الاستعمال. فالمعنى هو ما «يفترض لا ما يرى». وعلى أساس هذا التّصوّر التّكوينيّ للمعنى ينبغي أن يفهم التّأويل. ذلك أنّ حصر اللّغة في الجوانب اللّفظيّة يحول دون تفسير الظّواهر اللّغويّة والوقوف على حقيقة اشتغالها.

القسم الثّاني من عملنا أردناه منوالا وصفيّا لمظاهر الحمل على المعنى المنتشر في

المستويات اللّغويّة الدّالة: معجما وصرفا وإعرابا. وعقدنا لكلّ مستوى بابا. وقد قصدنا إلى ذلك قصدا أوّلا بغية الوقوف على ما يميّز مظاهر الحمل على المعنى في كلّ مستوى لغويّ. وثانيا لمحاولة الظّفر بالمشترك بينها ومحاولة ضبط مفهوم الحمل على المعنى.

أقمنا الباب الأوّل المخصّص للمعجم على تصوّر للمعجم الطّبيعيّ يتأسّس على ثلاثة مستويات تتفاوت تجريدا. وقد وجدنا أنّ الحمل على المعنى يمكن أن يفسّر بكون المعنى ينشأ في الذّهن كتلة مبهمة ثمّ يأخذ في التّشكّل ويتحقّق في الكلام بحسب قصد المتكلّم باعتبار أنّ المعجم يسجّل تصوّر المتكلّم. ففي الذّهن تقوى الدّلالات الاحتماليّة وتضعف الدّلالات الحاصلة. وفي اللّفظ تضعف الدّلالات الاحتماليّة وتقوى الدّلالات الحاصلة. الحمل على المعنى تقابلا أو ترادفا يجد تفسيرا له في عمليّة الانتقال من المجرّد إلى المنجز والمراوحة بين التّوسيع والتّضييق.

أمّا الباب الثّاني فالفكرة الأساسيّة الّتي بنينا عليها هذا الباب هي كون الاشتقاق ليس توليد كلمة انطلاقا من كلمة منجزة، وإن ذهب إلى هذا الرّأي الكثير وسعينا إلى الرّد عليه لضعف كفاءته التّفسيريّة. وإنّما لا يفهم الاشتقاق إلاّ بالعودة إلى البنية الإعرابيّة النّواة. وعليه يعود حمل مشتقّ على آخر إلى تنبير أحد عنصري النّواة الإعرابيّة. وكذا الأمر في الجنس والعدد حيث يمكن أن يفسّر بهذا التّجاذب والاسترسال في المعاني بحيث يمكن لبنية أن تقوم مقام أخرى.

الباب الثّالث خصّصناه للإعراب باعتبار الإعراب أكثر المستويات اللّغويّة تجريدا ولكون الصّرف والمعجم إثراء له. تأسّس هذا الباب على فكرتين محوريّتين: كون الإعراب معنى لا لفظ واعتبار المتكلّم هو العامل الأوّل والحقيقيّ في الكلام يوجّهه اعتقاده المولّد للدّلالة.

ومحصّل النّتائج الّتي خلصنا إليها:

أوّلا: وصلنا إلى أنّ الحمل على المعنى هو من مجال المتحقّقات المسيّرة بالمجرّد الواحد وليس حمل منجز على مجرّد. فإذا كان ب هو المصرّح به و أ هو المقصود فإنّ ما في الذّهن ينبغي أن يكون قويّا ومجرّدا إلى درجة أنّه يولّد أ و ب وربّما إمكانيّات أخرى وإلاّ فإنّه لا يكون شيئا في الذّهن. فالحمل على المعنى يتمّ بين بنيتين إحداهما صريحة وأخرى لم تتحقّق لسبب من الأسباب يسيّرهما مبدأ مستكنّ في الذّهن لكون الاسترسال قائما في المعاني والتّفاصل قائما في الألفاظ.

يمكن أن نوجز تعريف الحمل على المعنى كما يلي:

الحمل على المعنى هو حمل أ على ب لاشتراك أ و ب في شيء معجما وصرفا وإعرابا.

ثانيا: الواو في عنوان بحثنا «تأويل اللّفظ والحمل على المعنى» لا تقيّد ترتيب الأشياء. إذ يمكن أن ننطلق من الحمل على المعنى لنصل إلى تأويل اللّفظ كما يمكن أن ننطلق من التّأويل لنصل إلى الحمل على المعنى.

فبالنّسبة إلى أوّلهما هو أنّ المتكلّم ينشئ عالمه باللّغة. يعتبر الحمل على المعنى مظهرا من مظاهر تأويل المتكلّم للكون وللأشياء لغويّا: يختزل موقف المتكلّم من الأشياء ويعبّر عن اعتقاده لغويّا. فهو يشحن كلامه بما يهجس في ذهنه من معان. وقد وقفنا في أكثر من موضع على حضوره من خلال المعاني الوضعيّة المستفادة من نظام اللّغة أو المعاني القصديّة المستفادة من استعماله. في الحمل على المعنى تظهر زاوية نظر المتكلّم فيما يلتقطه ويعبّر عنه.

وبالنّسبة إلى الثّاني، التّأويل، بالمعنى التّكوينيّ، هو سبيل الوصول إلى الحمل على المعنى وفهمه ويهمّ المتقبّل مستعملا أو نحويّا. فالنّحويّ يسعى إلى الوصول إلى النّظام الّذي تحتكم إليه اللّغة بتجريد قوانين اللّغة وإصلاح «فساد اللّفظ» إذا اقتضى الأمر ذلك. قد تبدو بعض الاستعمالات «فوضويّة». لكن بالنّسبة إلى النّحويّ لا يمكن إنكار شيء موجود فلابدّ من تكوين نظريّة تبرّر الظّواهر الّتي تبدو متضاربة ممّا يعطي للنّظريّة قوّة تفسيريّة كبرى. هذا ما يمكن أن يصحّ على مفهوم الحمل على المعنى الّذي عقلن ما يبدو فوضويّا. فحافظ على تماسك الأصول الكبرى للنّظريّة النّحويّة العربيّة وجنّبها الوقوع في مأزق التّناقض، بل وجدنا أنّ الحمل على المعنى أصبح الوجه المختار في بعض الحالات. ووصلنا إلى أنّ الحمل على المعنى مكّن النّحاة من السّيطرة على وجوه الاستعمال وصفا وتفسيرا، وكشف في الآن نفسه عن النّظام الّذي يكتنف اللّغة وعن الاسترسال القائم بين مستوياتها.

ومحصّل القول إنّ الحمل على المعنى ينفتح على اللّغة والمتكلّم والنّحويّ. ينفتح على اللّغة من حيث إنّ علاقة اللّفظ بالمعنى هي علاقة وسم، وينفتح على المتكلّم على أساس أنّ الحمل على المعنى يعبّر عن اعتقاده في اختياره لفظا دون آخر تعبيرا عن مقاصده، وينفتح على النّحويّ باعتبار أنّ مفهوم الحمل على المعنى يضمن التّماسك في النّظريّة النّحويّة العربيّة. وهو في كلّ ذلك قادر على التّعبير عن الحركيّة في النّظام اللّغويّ وفي الكون.

ثبت المصطلحات[79]

A	
abstraction	تجريد
abstraction descriptive	تجريد وصفيّ
activité reflesive	صناعة انعكاسيّـة
analyse sémique	تحليل معنميّ
antonymie	تقابل
antonymes gradables	متقابلات قابلة للتّدرّج
antonymes non gradables	متقابلات غير قابلة للتّدرّج
antonymes réciproques	متقابلات متبادلة
appartenance	انتماء
C	
cataphore	إحالة بعديّة
catégorie	مَقُولة
catégorisation	مَقْوَلة
champ lexical	حقل معجميّ
champ sémantique	حقل دلاليّ
chaos	فوضى
cognitif	عرفانيّ
cohérence	تماسك
coïncidence	اتّفاق ، موافَقة
classe	قسم
communicatif	تواصليّ
compétence linguistique	قدرة لغويّة
compétence encyclopédique	قدرة موسوعيّة
compétence logique	قدرة منطقيّة
comptable	قابل للعدّ
conceptuel	تصوّريّ
conditions nécessaires et suffisantes	الشّروط الضّروريّة والكافية
connotation	دلالة حافّة
construction	تكوين

79 ـ نكتفي بذكر المصطلحات الأجنبيّة لما قد يقع فيها من إشكال بالنسبة إلى ترجمتها العربيّة.

continuum	استرسال
contradictoire	نقيض
contrainte	إلزام
contraire	ضدّ
co-hyponyme	اشتراك في التّضمّن
corrélation	ترابط

D

déduction	استنباط
dénotation du réel	تعيين الواقع
désignation	تعيين
différentiel	خلافيّ
discernement	تمييز
discontinuités	انقطاعات
discours	خطاب
distorsion	عدول

E

entendement	إدراك
entité	ذات
espèce	نوع
exclusion	قصر
exhaustivité	شمول

F

falsifiabilité	القابليّة للدّحض
féminin	مؤنث
fonction	وظيفة
fonctionnement	اشتغال
fonctionnement grossier	اشتغال فظّ
forme phonique	صورة صوتيّة

G

genre	جنس
géométrie	هندسة
grammaire intériorisée	نحو مستبطن

H

herméneutique	هرمنطيقا

homogénéité	تجانس
hyperonyme	متضمِّن علويّ
hyponyme	متضمَّن سفليّ

I

idéalisation	إمثال
idéalisé	مُؤَمْثَل
image mentale	صورة ذهنيّة
implication réciproque	استلزام متبادل
implication inverse	استلزام معاكس
implication unilatérale	استلزام أحاديّ
implicite	ضمنيّ
inclusion	احتواء
inclusion intensionnelle	احتواء مفهومي
inclusion extensionnelle	احتواء ماصدقي
incompatible	متنافر
induction	استقراء
informatif	إخباريّ
intention	قصد
instrument de lucidité	أداة عقل الكون
interprétation	تأويل
intuition	حدْس

J

jeux de langage	ألعاب اللّغة

L

langue	لغة
latitude	اختيار حرّ
linéaire	خطيّ
lexème	عنصر معجميّ
logique du flou	منطق تقريبيّ

M

marque sémantique	وسم دلاليّ
masculin	مـــذكـــرّ
mécanisme	آليّـــة
mentalisme	ذهنيّة

modèle théorique	منوال نظريّ
module	منظومة
mondes possibles	عوالم ممكنة
mouvements de pensée	حركات فكريّة

N

nature différentielle	طبيعة خلافيّة
nature conceptuelle	طبيعة تصوريّة
niveau de base	مستوى قاعديّ
niveau subordonné	مستوى فرعيّ
niveau superordonné	مستوى أعلى
nombre	عدد
non- comptable	غير قابل للعدّ
non- contradiction	عدم التّناقض
non-lınéarité	عدم خطّيّة
non-perceptibilité	عدم إدراكيّة
noyau dur	نواة صلبة

O

objectiviste	موضوعانيّ
observation	ملاحظة
occupation	احتلال

P

paradigmatique	جدوليّ
place	رتبة
phonème	صوتم
plénitude des formes	اكتمال الأبنية
pensée silencieuse	الفكر الصّامت
position	موضع
poste	محطّة
primitifs sémantiques	أوائل دلاليّة
principe du régulier	مبدأ الانتظام
procès	حَدَث
protective belt	حزام وَاقٍ
prototype	طراز
psycho-sémiologie	نفسيّة علاميّة

psycho-systématique	نفسيّة نظاميّة

R

ramifié	مفرَّع
référence	إحالة
référence actuelle	إحالة عينيّة
référence virtuelle	إحالة احتماليّة
référent	مرجع
réflexive	انعكاسيّة
registre	سجلّ
ressemblance de familles	تشابه أسريّ

S

sémantique (la)	علم الدّلالة
sémantique (le)	دلاليّ
sème	مَغْنَم
sémiotique (le)	علاميّ
sens	معنى
signe	علامة
signifiance	إدلال
signification	دلالة
sinilitudes globales	وجوه شبه إجماليّة
simplicité	بساطة
site	محلّ
sous - tend	تتضمّن
structure	بنية
subduction	إفراغ معنويّ
substituabilité	قابلية التّعويض
suffisance expressive	كفاية تعبيريّة
standard	مشترك
structure coïncidente	بنية موافِقة
syllepse	مطابقة معنويّة
système lexical	نظام معجميّ

T

terme	وحدة معجميّة
terme général	اسم الجنس

terme de masse	اسم ليس له واحد من لفظه
terme singulier	اسم مفرد
test de l'implication	رائز الاستلزام
théorie	نظريّة
théorie étendue	نظريّة موسّعة
théorie de la référence	نظريّة الإحالة
théorie standard	نظريّة أصليّة
trait	سمة
transitif	متعدّ

U

unité individualisée	وحدة متفرّدة
unité isolée	وحدة معزولة
univers de croyance	عالم الاعتقاد

V

valeur	قيمة

المراجع المذكورة

ابن أبي الرّبيع: الله بن أحمد بن عبد الله (ت. 688 هـ)

البسيط في شرح جمل الزّجاجي. تح. عيّاد بن عيد الثّبيتي. دار الغرب الإسلاميّ. 1986

ابن التّستري: الكاتب (ت. 361 هـ)

المذكّر والمؤنّث. تح. أحمد عبد المجيد الهريدي. مكتبة الخانجي. القاهرة. د.ت

ابن جنّي: أبو الفتح (ت. 392هـ)

المنصف لكتاب التّصريف. تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. وزارة المعارف القاهرة 1954

كتاب علل التّثنية. تح. عبد القادر المهيري. حوليّات الجامعة التّونسيّة. العدد الثّاني 1965

الخصائص. تح. محمّد عليّ النّجار. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1986

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تح. عليّ النّجدي ناصف وعبد الحليم النّجّار وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي. القاهرة. 1999

ابن خلدون: عبد الرّحمن (ت. 808هـ)

المقدّمة. دار الكتاب اللبناني بيروت 1961

ابن السّراج : أبو بكر محمّد (ت. 316هـ)

الأصول في النّحو. تح. عبد الحسين الفتلي مؤسّسة الرّسالة. بيروت ط.3. 1988

ابن سيده : عليّ بن إسماعيل (ت. 457هـ)

المحكم والمحيط الأعظم. تح. مصطفى السّقا وحسين نصّار. مصر. 1958

ابن الشّجريّ : هبة الله (ت. 542هـ)

أمالي ابن الشّجريّ. تح. محمود محمّد الطّناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط1. 1992

ابن عاشور : محمّد الطّاهر

تفسير التّحرير والتّنوير. الدّار التّونسيّة للنّشر تونس. 1984

ابن عصفور: عليّ بن مؤمن (ت. 669 هـ)

المقرّب. تح. عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبّوري. مطبعة العاني بغداد. 1986

ابن فارس: أبو الحسين (ت. 395 هـ)

معجم مقاييس اللّغة تح. عبد السّلام محمّد هارون. دار الفكر 1979

الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تحقيق عمر فاروق الطّباع. مكتبة المعارف. بيروت. 1993

ابن مَضاء: أبو العبّاس (ت. 592 هـ)

كتاب الرّدّ على النّحاة. تح. شوقي ضيف. دار المعارف مصر 1982

ابن منظور: محمّد بن المكرّم (ت. 711 هـ)

لسان العرب. دار صادر. بيروت.لبنان. طبعة جديدة محقّقة ط. 1. 2000

ابن هشام: جمال الدّين (ت. 761 هـ)

شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى. تح. محمّد محي الدّين عبد الحميد. دار إحياء التّراث العربيّ. بيروت لبنان.1963

شرح شذور الذّهب. تح. محمّد ياسر شرف. مكتبة لبنان ط.1. 1990

مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. تح. محمّد محي الدّين عبد الحميد.دار إحياء التّراث العربيّ بيروت لبنان.د.ت.

ابن يعيش : موفّق الدّين (ت. 643 هـ)

شرح المفصّل. عالم الكتب. بيروت د.ت.

أبو حيّان : محمّد الأندلسيّ (ت. 745 هـ)

تقريب المقرّب.تح. عفيف عبد الرّحمن. دار المسيرة. بيروت ط.1 .1982

أبو المكارم: عليّ

أصول التّفكير النّحويّ. منشورات الجامعة اللّيبيّة كليّة التّربية. 1973

تقويم الفكر النّحويّ. دار الثّقافة. بيروت.1975

الأستراباذي : رضي الدّين (ت. 686 هـ)

شرح شافية ابن الحاجب. تح. محمّد نور حسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محي الدّين عبد الحميد. دار الكتب العلميّة بيروت لبنان.1982

شرح كافية ابن الحاجب. قدّم له إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلميّة بيروت لبُنان. 1998

الأنباري : أبو البركات (ت. 577 هـ)

لمع الأدلّة في أصول النّحو. تح. عطيّة عامر. بيروت.1963

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّن البصريّين والكوفيّين. 1982

أسرار العربيّة. تح. بركات يوسف هَبّود. شركة دار الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع بيروت. ط.1. 1999

الأنباري: أبو بكر (ت. 328 هـ)
كتاب المذكّر والمؤنّث. تح. طارق عبد عون الجنابي. دار الرّائد العربيّ بيروت لبنان. ط.2. 1986
كتاب الأضداد. تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصريّة صيدا. بيروت 1987

أنيس: إبراهيم
من أسرار اللّغة. مكتبة الأنجلو المصريّة. ط.7. 1985

البجّة: عبد الفتّاح حسن عليّ
ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربيّة بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين. دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع. عمّان. الأردن. ط.1. 1998

بريري : محمّد
مقال: البعد الإشاريّ والبعد الرّمزيّ. ضمن مجلّة فصول. المجلّد 14. العدد شتاء 1996

البكّوش: الطيّب
مقال: علم الصّرف بين النّظريّات العربيّة والألسنيّة الحديثة. المجلّة التّونسيّة للعلوم الاجتماعيّة رقم66. 1981

البكّوش والماجري :
في الكلمة. دار الجنوب للنّشر تونس .1993

بن حمّودة: رفيق
مقال: الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحويّ:خصائصها ودلالاتها. ضمن» المعنى وتشكّله» أعمال النّدوة الملتئمة بكليّة الآداب منّوبة. نوفمبر1999. منشورات كليّة الآداب منّوبة. 2003
الوصفيّة مفهومها ونظامها في النّظريّات اللّسانيّة. نشر دار محمّد عليّ وكليّة الآداب سوسة.ط. 1. 2004

بن مراد: إبراهيم
مقدّمة لنظريّة المعجم. دار الغرب الإسلاميّ. بيروت.1997

البيضاوي: ناصر الدّين (ت. 791 هـ)
أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل. تح. عبد القادر عرفات العشّا حسّونة. دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع بيروت. لبنان. 1996

التّهانوي: محمّد عليّ (ت. 1158 هـ)
كشّاف اصطلاحات الفنون. استنبول.1984

ثعلب: أبو العبّاس (ت. 291 هـ)
كتاب الفصيح. تح. عاطف مدكور. دار المعارف 1984
جبر فريد **والعجم** رفيق **ودغيم** سميح **وجهامي** جيرار.
موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب. مكتبة لبنان. ط.1 بيروت1996. سلسلة موسوعات المصطلحات العربيّة والإسلاميّة

جحفة: عبد المجيد
مدخل إلى علم الدّلالة الحديثة. دار توبقال للنّشر المغرب. ط. 1 .2000

الجرجاني: عبد القاهر (ت. 471 هـ)
دلائل الإعجاز. تح. محمّد عبد المنعم خفاجي. مكتبة القاهرة. 1969
كتاب المقتصد في شرح الإيضاح. تح. كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثّقافة والإعلام. الجمهوريّة العراقيّة. 1982
العوامل المائة. تح. البدراوي زهران. مصر 1983
أسرار البلاغة. تح. محمّد رشيد رضا. دار المعرفة لبنان. د.ت

الجرجاني: السيّد الشّريف (ت. 816 هـ)
التعريفات. الدّار التّونسيّة للنّشر 1971

حسّان : تمام
اللّغة العربيّة معناها ومبناها. دار الثّقافة الدّار البيضاء.1973

حسن : عبّاس
النّحو الوافي. دار المعارف ط.13

الحيزم : وئام
المسائل اللّسانيّة في مجالس ثعلب. بحث لنيل شهادة الدّراسات المعمّقة. كليّة الآداب منّوبة 1996-1997 مرقونة.

الخولي: يُمنى طريف
فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول- الحصاد- الآفاق المستقبليّة. عالم المعرفة عدد264. ديسمبر/ كانون الأوّل 2000

الرّماني: أبو الحسن (ت. 296 هـ)
رسالتان في اللّغة. تح. إبراهيم السّامرائيّ. دار الفكر للنّشر والتّوزيع. عمّان الأردن د.ت.
معاني الحروف. تح. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي نهضة مصر. د.ت

الزّبيدي: أبو بكر محمّد بن الحسن (ت. 376 هـ)
طبقات النّحويّين واللّغويّين. تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ط.2

الزّجاجي: أبو القاسم (ت. 337 هـ)
الجمل. تح. ابن أبي الشّنب. مطبعة كلنكسيك باريس. ط.2. 1957
الإيضاح في علل النّحو. تح. مازن المبارك. دار النّفائس. 1982

السّجستاني: أبو حاتم (ت. 255 هـ)
المذكّر والمؤنّث. تح. حاتم صالح الضّامن. دار الفكر.دمشق سوريا. ط.1 .1997

السّكاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن عليّ (ت. 626 هـ)
مفتاح العلوم. ضبطه نعيم زرزور. دار الكتب العلميّة بيروت لبنان.ط.2. 1987

سيبويه: عمرو بن عثمان قنبر (ت. 180 هـ)
الكتاب. تح. عبد السّلام محمّد هارون. دار سحنون للنّشر والتوّزيع تونس. 1990

السّيوطي: جلال الدّين عبد الرّحمن (ت. 911 هـ)
المزهر في علوم اللّغة وأنواعها. تح. محمّد أحمد جاد المولى ومحمّد أبو الفضل إبراهيم وعليّ محمّد البجاوي. دار إحياء الكتب العربيّة 1958
كتاب الاقتراح في علم أصول النّحو. تح. أحمد سليم الحمصي ومحمّد أحمد القاسم. جروس برس 1988
الأشباه والنّظائر. دار الكتب العلميّة. بيروت لبنان. د.ت

الشّاوش: محمّد
أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة. تأسيس «نحو النّص». كليّة الآداب منّوبة المؤسّسة العربيّة للتوزيع. تونس.2001

الشّريف: محمّد صلاح الدّين
مقال: المعجم بين النّظريّة اللّغويّة والتّطبيق الصّناعيّ. مجلّة المعجميّة عدد2. 1986. جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس
مقال: خواطر شكّ في كفاية القراءة اللّغويّة. ضمن أعمال «ندوة القراءة والكتابة»1982. منشورات كليّة الآداب منّوبة. تونس 1988
مقال: تطابق اللّفظ والمعنى بتوجيه النّصب إلى ما يدلّ على المتكلّم. حوليّات الجامعة التّونسيّة. العدد 43. 1999
الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون. بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات. منشورات كليّة الآداب. جامعة منّوبة. تونس. 2002

صولة : عبد الله

أ.مقال : أثر نظريّة الطّراز الأصليّة في دراسة المعنى. حوليّات الجامعة التّونسيّة العدد 45. 2001

ب. مقال: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة. منشورات كليّة الآداب. جامعة منّوبة. تونس 2001

مقال: المقْوَلة في نظريّة الطّراز الأصليّة. حوليّات الجامعة التّونسيّة. كليّة الآداب. جامعة منّوبة. العدد 46 .2002

عاشور: المنصف

بنية الجملة العربيّة بين التّحليل والنّظريّة. منشورات كليّة الآداب منّوبة.1991

مقال: نظريّة العامل ودراسة التّركيب. ضمن أعمال ندوة «صناعة المعنى وتأويل النّص». منشورات كليّة الآداب بمنّوبة.1992

مقال: في معاني النّحو في التّراث والدّلالة عند هاريس. ضمن دراسات لسانيّة. المجلّد 3 .1997

ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ. بحث في مقولة الاسميّة بين التّمام والنّقصان. منشورات كليّة الآداب منّوبة. تونس 1999

مقال: في ظاهرة العلل والقيود المتحكّمة في المعنى النّحويّ: علّة السّبر والتّقسيم والتّحليل نموذجا. حوليّات الجامعة التّونسيّة. العدد 45. 2001

مقال: علاقة الحمل على النّظير والنّقيض والموضع والمعنى النّحويّ. ضمن أعمال ندوة «المعنى وتشكّله» 1999. منشورات كليّة الآداب منّوبة. 2003

العطواني: عبد المجيد

المعنى وبلاغة التّأويل في مؤلّفات الغزالي. بحث لنيل شهادة الدكتوراه. إشراف د. حمّادي صمّود. جامعة تونس الأولى. كليّة الآداب بمنّوبة. 1998-1999 مرقونة.

العكبري: أبو البقاء (ت. 616 هـ)

التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين. تح. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلاميّ ط.1.1986

مسائل خلافيّة في النّحو. تح. محمّد خير حلواني. منشورات دار المأمون للتّراث. دمشق. د.ت

علّوش: جميل

الإعراب والبناء.دراسة في نظريّة النّحو العربيّ. المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع. بيروت لبنان. ط.1. 1997

الغزالي: الإمام أبو حامد (ت. 505 هـ)
المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى. تح. فضلة شحادة. دار المشرق بيروت 1971

الفارابي: أبو نصر (ت 339هـ)
إحصاء العلوم. مركز الإنماء القوميّ بيروت لبنان.

الفارسي: أبو عليّ (ت. 377 هـ)
المسائل المشكلة. تح. صلاح الدّين عبد الله السّنكاوي. مطبعة العاني. بغداد 1983

الفاسي الفهري: عبد القادر
اللّسانيّات واللّغة العربيّة. نماذج تركيبيّة ودلاليّة. دار توبقال للنّشر1988

قريرة: توفيق
المصطلح النّحويّ وتفكير النّحاة العرب. كليّة الآداب منّوبة ودار محمّد عليّ .تونس 2003

الكشو: صالح
مظاهر التّعريف في العربيّة. منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس.1997

الكفويّ: أبو البقاء
الكليّات: معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة. مؤسّسة الرّسالة. ط.2 .1993

كمّون: عبد الحميد
مقال: المدرسة النّفسيّة النّظاميّة. ضمن أهمّ المدارس اللّسانيّة. منشورات المعهد القوميّ لعلوم التّربية. تونس 1990

لايكوف، جورج وجونسن مارك:
الاستعارات الّتي نحيا بها. ترجمة عبد المجيد جحفة. دار توبقال. المغرب.ط.1. 1996

المبرّد: أبو العبّاس (ت 285 هـ)
المقتضب. تح. حسن حمد وأميل بديع يعقوب. دار الكتب العلميّة بيروت لبنان. ط.1 .1999

مجدوب: عزّ الدّين
المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة. كليّة الآداب سوسة . دار عليّ الحامي. تونس. ط.1 ديسمبر 1998
مقال: المسترسل. ضمن أعمال ندوة «المعنى وتشكّله» 1999 منشورات كليّة الآداب منّوبة. 2003

المسدّي : عبد السّلام
قاموس اللّسانيّات. الدّار العربيّة للكتاب.1984

مطلوب : أحمد
معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها. مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ. 1986

المهيري: عبد القادر
مقال : التّعليل و»نظام اللّغة».حوليّات الجامعة التّونسيّة. العدد22. 1983
أ. أعلام وآثار من التّراث اللّغويّ. دار الجنوب للنّشر.تونس. 1993
ب. نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ. دار الغرب الإسلاميّ. بيروت.لبنان.ط.1 .1993
مقال: مفهوم طرد الباب ودوره في التّعليل.ضمن دراسات لسانيّة. المجلّد3. 1997
من الكلمة إلى الجملة. بحث في منهج النّحاة. مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله للنّشر والتّوزيع. تونس.1998

ميلاد : خالد
مقال : المعنى عند البلاغيّين: السّكاكي نموذجا. ضمن أعمال ندوة «صناعة المعنى وتأويل النّص»1991 منشورات كليّة الآداب بمنّوبة.1992
مقال: مقدّمة في الدّلالة النّحويّة عود إلى عبد القاهر الجرجاني.ضمن دراسات لسانيّة. المجلّد3. 1997
الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة. دراسة نحويّة تداوليّة.كليّة الآداب منّوبة والمؤسّسة العربيّة للتوزيع. تونس.2001

النّويري: محمّد
علم الكلام والنّظريّة البلاغيّة عند العرب. دار محمّد عليّ الحامي وكليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة 9 أفريل. تونس 2001

الهيشري: الشّاذلي
أ. الضّمير: بنيته ودوره في الجملة. منشورات كليّة الآداب. جامعة منّوبة. تونس2003
ب. مقال: اللّبس خاصيّة في الجهاز أم حالة طارئة على الإنجاز؟ ضمن أعمال ندوة «المعنى وتشكّله» 1999 منشورات كليّة الآداب منّوبة. 2003

Audouze (J.), Cassé (M.) et **Carrière (J.C) :**
Conversations sur l'invisible. Plon.1996

Benveniste (E) :
Problèmes de linguistique générale Gallimard 1975et 1976

Bouton(Ch) :
La signification, contribution à la linguistique de Parole Paris. Klincksieck.1979

Bouveresse(J):
La parole malheureuse. De l'alchimie linguistique à la grammaire philosophique. Minuit. Paris. 1971.

Camoun (A) :
Etudes de psycho-linguistique française et arabe. Publications de la faculté des lettres de la Manouba. 1992.

Chomsky (N):
Structures syntaxiques. Seuil. 1969.
Aspects de la théorie syntaxique. Seuil.1971.

Davis (J. P) et Hersk (R):
L'Univers Mathématique. Gauthier- Villars 1985.

Désirat (C); Genouvrier (E) et Hordé (T) :
Dictionnaire des synonymes. Larousse 2001.

Dubois (J).) ,Giacomo(M), Guespin(L), Marcellesi (Chr, etJ-b.) Mevel (J-p):
Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. Larousse Paris1994.

Grevisse (M) :
Le Bon Usage. Duculot.1980

Guillaume (G) :
Principes de linguistique théorique. Recueil de textes inédits préparé en